

من نوادر المخطوطات

التَّحْلِيقَةُ عَلَى كِتَابِ سَيِّدِي

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي
جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الثالث

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م



هَذَا بَابُ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ^(١)

هذا بابُ أَفْعَلَ إذا كان اسماً: ^(٢)

قال: ولو جاء في الكلام شيء نحو: أَكَلْتُ، وأُتِيقَ فسميت به رجلاً صرفته ^(٣).

قال أبو علي: الدليل على أن الهمزة فيما يجيء على مثال (أَكَلْتُ) أصلية غير زائدة، وإن كانت الهمزة أولاً وَيَعْدُهَا ثلاثة أحرف إظهارك حرفي التضعيف ولو كانت الهمزة زائدة كزيادتها في (أَحْمَر) لأدغمت المثليين وحركت الحرف الساكن وألقيت عليه المدغم، فقلت: أَكَلْتُ، وأُتِيقَ، كما تقول: أَنْتَ وَأَجَلٌ وَأَصَمٌ، فإذا بَيَّنْتُ^(٤) الحرفين المثليين تبين أن الهمزة فاء، وأن اللام الآخرة زائدة للإلحاق بجعفر، يدلك على ذلك إظهار الحرفين المثليين، والحرفان المثلان إذا كانا للإلحاق لم يُدغما، ولو سميت رجلاً بمثل، (يَزْدَدُ) لصرفته أيضاً، ولم يحكم بزيادة الياء كما [أ/٩٦] لم يحكم في

(١) الكتاب ٢/٢.

(٢) الكتاب ٢/٢.

(٣) الكتاب ٣/٢، قال أبو سعيد: «يعني أن ما كان على (أَفْعَلَ) مما عين الفعل ولامه من جنس واحد، تدغم عينه في لامي كقولنا: أَسْرُ، وَأَهْلُ، وَأَكْسُ، وَأَظْلُ البعير، وما أشبه ذلك مما لا يحصى، وإذا جاء على (فَعَّلَل) وكان اللامان من جنس واحد، لم يُدغم أحدهما في الآخر، كقولنا: فَرَّدَدَ، وَمَهْدَدَ، وَجَلَّجَ، وما أشبه ذلك، فلذلك حُمِلَ: أَكَلْتُ، وأُتِيقَ، لو جاء وسمي به رجلاً صرف وحمل على فَعَّلَل». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٧٩.

(٤) في المخطوطة: (بَيَّنْتُ)، والمراد هو التبيين (فك الإدغام).

مثل (أَكَلَل) بزيادة الهمزة، لأن الياء لو كانت زائدة لأدغمت المثلين كما يدغم (يَشُم)، فكذلك لو سميت رجلاً بيأجج لصرفته لأن الياء أصلية غير زائدة كالتى في (يَرْمَع)^(١)، الدليل على ذلك ظهور المثلين. فإن قلت: فقد جاء (أَلَبُّ) مبيّناً غير مدغم وهو من اللَّبِّ، قولك شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه بالجمع ونحو أَكَلَل وأَيْقَق، لكن ينبغي أن يُحمل على الأكثر الشائع دون القليل النادرة^(٢).

قال سيبويه: وأما أولُ فهو أَفْعَلُ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ: هو أولُ مِنْكَ، وَمَرَرْتُ بأولِ مِنْكَ، والأولى^(٣).

(١) من موانع الصرف مجيء الاسم على وزن الفعل، وذلك بأن يكون في أوله زائد من الزوائد الأربع التي تكون في أول الأفعال المضارعة، ويكون بها الاسم على وزن فَعْلٍ من الأفعال المضارعة أو فعل الأمر، وأن يشاركه في ذلك البناء الاسم، أو يكون لفظه لفظاً لا يقع في شيء من الأسماء. فأما ما كان في أوله زائدة الفعل المضارع فنحو: أحمر، وأخضر، وأسود، وأفكَل، وأنمَل، وأيدج، وأربج، وأكَلَب، ويرقع، ويعمر، وتغلب، ويزيد، ويشكر، وترتب، وتغضب، وترجس، فهذه الأسماء فيها ما لا يستعمل فعلاً، كنحو: أفكَل، وأخمر، وأخضر، وجميع هذه الأبنية تقع في الأسماء غير الأعلام.

وأما ما يكون لفظه غير موجود في الأسماء إلا أن يسمى به فيكون علماً فهو مثل: (فَعْلٌ، وفَعْلٌ) وما أشبه ذلك، كقولك: كَسَر، وضَرَب، وكَسَر، وضَرَب... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٧٧.

وانظر مزيداً من التفصيل في هذا الموضوع في المقتضب ٣/٣٠٩ - ٣١٠، الأصول

٨٠/٢ - ٨٣.

(٢) هكذا في المخطوطة بالتأنيث، وله وجه من الجواز، وقد سوى سيبويه بين (أَيْقَق) وبين (أَكَلَل)، ولم يجعله (فَعْلٌ)، لأن الأغلب فيما يلحق أن يكون بالتضعيف. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٢، ق ٢٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٣، وفيه: ... يدل على ذلك قوله: هو أولُ مِنْهُ، ومررتُ بأولِ من. أما =

قال أبو علي: أولُ: أَفْعَلُ الهمزة زائدة، والفاء والعين مثلان كأنه أوَّلُ، فأدغم الحرف الأول الساكن في الثاني، ومما جاء فيه الفاء والعين من موضع واحد قولهم: دَدَنٌ^(١)، وَكَوَكَبُ، الفاء والعين من موضع فيهما مثلان كما أنهما في (أول) كذلك، والدليل على أن الهمزة زائدة فيه حتى يقوم دليل على أنه أصل، ودليل آخر أيضاً على أنه (أَفْعَل) وهو قولهم: الأولي^(٢)، وهذا كقولك أَحْسَنُ مِنْكَ وَالْحُسْنَى، فالهمزة في (أول) زائدة لأنها همزة (أَفْعَل) فأما الهمزة التي في (أولي) فنقلبة عن حرف أصلي وهو الفاء، وهو واو أصله (وولي)^(٣)، إلا أنه اجتمع في أول الكلمة واوان، والواوان إذا اجتمعا في أول كلمة فاجتماعهما على ضربين:

أحدهما: الواو الثانية فيه لازمة ثابتة، والواو الثانية فيه مرة غير لازمة، فنقلب مرة ألفاً، ومرة واواً، فإذا كانت الواوان من الضرب الأول وجب إبدال الأولى منهما، كقولك في تصغير وأصل، وواقِدٍ وتكسيهما: أوأَصِلٍ وأوَيَصِلٍ، وأوَأَقِدٍ، وأوَيَقِدٍ، فالواو الأولى تنقلب همزة لا محالة. والضرب الثاني: وهو الذي الواو الثانية فيه مدة غير لازمة وهو

== قوله: (والأولي) فساقطة من طبعة بولاق، وقد أثبتتها السيرافي في شرحه، كما أثبتها المرحوم عبدالسلام هارون في طبعته للكتاب، انظر ج ٣/ ١٩٥.

(١) الدد: هو اللهو واللعب، انظر تهذيب اللغة ٦٤/ ٦٩ (دن).

(٢) الأول والأولي: كقولك: الأحسن والحسنى، والأفضل والفضلى، والأجل والجللى، وليس مثل ذلك خيرٌ منك وشرٌ منك، وإن كان الأصل فيهما: أخيرٌ منك، وأشرٌ منك، وإنما حذفنا الهمزة منهما لكثرتهما في الكلام. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٨٠.

(٣) الواو الأولى فاء الفعل، والثانية عين الفعل مضاعفة. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٢٦.

نحو : تُرْعَلْ ، من الوعد ، تقول : ووَعَدَ ، و(وَوَزَنَ) و «وَوَرِي عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءِ آتِيَهُمَا»^(١) ، فهذا الضرب لا يلزم فيه إبدال الأولى همزة من حيث الواو الأولى في الضرب الأول، لأن الواو هنا لازمة، ألا ترى أنك لو بنيت الفعل للفاعل لقلبت الواو ألفاً فقلت: وأَعَدَّ ووَأَزَنَ، فهذا الضرب لا تلزم فيه الواو الثانية لزومها في الضرب الأول، فلا يلزم إبدال الأولى همزة من حيث يجب إبدالها همزة هناك، لكن من قال: في: وَجُوهٍ أَحُوهِ، وفي وَقَّتَتْ أَقَّتَتْ، قال في ووَعَدَ: أُوْعِدَ، فقلب الواو التي هي فاء همزة من حيث تقلب الواو المضمومة همزة لا من حيث اجتمع واوان، لو كان كذلك لم يجوز غير الإبدال، كما لا يجوز في تصغير (وأَصِل) وتكسيره غيره .

وقولنا: الأولى هو من الضرب الأول، وهو الذي يجتمع في أوله واوان لازمتان، ومتى اجتمعتا ولزمتا، وجب إبدال [٩٦/ب] الأولى همزة. فالثانية في الأولى لازمة غير منقلبة ألفاً كما تنقلب الثانية في ووَعَدَ ألفاً، فكذلك لزم إبدال الواو المبدلة التي هي فاء من الأولى همزة، كما لزم إبدال الواو الأولى من أُوْصِلَ^(٢) أو أَصِلَ همزة للزوم الثانية وامتناعها من الانقلاب ألفاً في أولى، وفي أُوْصِلَ ونحوه، وهذا مذهب جميع من تقدم من العلماء في أول وأوْلي^(٣).

(١) سورة الأعراف ، الآية / ١٩ .

(٢) في المخطوطة: «أوبصال» انظر المسائل المشكلة/٨٦، فهذه المسألة هناك بقليل من التصرف.

(٣) الذي عليه علماء اللغة: أن الهمزة إذا كانت أولاً وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً، فهي زائدة إلا أن يجيء أمرٌ يوضح أنها من نفس الحرف . فلو =

وزعم بعض منتحلي العربية^(١): أن الأوَّل مأخوذ من آل يؤول أولاً إذا رجع، وهذا التقدير لا يجيزه التصريف، ولو كان كما قال لقيط: أوَّل في أفعل، ولم يُقَلْ: أوَّل، وإنما كان يلزم أن يقال: أوَّل، لأن الهمزة التي في أوَّل، فإذا بني منه أفعل، وجب أن يزداد على (أوَّل) همزة أفعل، فتجتمع همزتان، الزائدة التي في (أفعل)، والتي هي فاء، فيصير (أوَّل) مثل (أعول)، وإذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة، وجب إبدال الثانية منهما بحسب الحرف الذي منه الحركة التي في الأولى، فكان يجب إبدال الهمزة الثانية في (أوَّل)، كما يجب^(٢) ألفاً، كما وجب إبدال الهمزة الثانية من (آدم)^(٣) و(آذر) وما أشبهه ألفاً، ووجب حركة الواو التي هي عين في (أوَّل) بالفتح لأنه على بناء (أفعل)، وليس اللفظ بأوَّل كما ذكر من قال إنه مأخوذ من أوَّل، إنما هو أوَّل ليس بأوَّل، ولعل القائل استهواه قولهم: أوَّلِي، فظن أن هذه الهمزة ليست بمنقلبة، وأنها أصل، لأنه

== كانت الكلمة من ثلاثة حروف بما في ذلك الهمزة في أولها فلا يشك في أن الهمزة من الأصول. وعندما تجتمع الهمزة مع أحد حروف الزيادة الأخرى في كلمة كالياء مثلاً، كان حمل الهمزة على الزيادة أولى من حمل الياء عليها، وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانياً. ٠٠ انظر المنصف ١/ ١٠٠. انظر هذه المسألة في المسائل المشككة ٨٦/.

(١) عندما عرض الفارسي لهذه المسألة في المسائل البغداديات/ ٨٧- ٨٩، قال: «... ونذكر قول بعض أهل النحو فيه، وتبين سهوه» وبعد قليل من الاستقصاء قال: «وزعم بعض الناس أن (أوَّل) مأخوذ من آل يؤول أولاً، إذا رجع...» وهو بذلك يشير إلى ما حكاه ثعلب عن الفراء في هذا الحرف. انظر المنصف ٢/ ٢٠٢.

(٢) قوله: (كما يجب) زائدة هنا، لتضمن اللفظ السابق معناها.

(٣) في المخطوطة: (أأدم).

لو كان مأخوذاً من أول لكان اللفظ بالفعل كالفعل بها إذا كانت الفاء والعين مثليين . وإذا كان التقدير بالهمزتين مختلفاً، لأنه في تقدير ما همزته متقلبة عن واو وهي فاء، اجتمع معها واو أخرى لازمة، وإذا كان من (أول) فالهمزة عين مبدلة، وقد بينا أن اشتقاقه من أول غير جائز^(١).
قال: وإذا سميت رجلاً باللب فهو غير مصروف والمعنى عليه لأنه من اللب^(٢).

قال أبو علي: ليس (اللب) وإن ظهر فيه التضعيف بمنصرف اسم رجل كما ينصرف ياجج وأيقق اسمين لرجل، لأن التضعيف هنا وإن ظهر فمعلوم بالاشتقاق أن الهمزة زائدة، لأنه مأخوذ من اللب، وإنما ظهور هذا التضعيف شاذ، ووزنه أفعل، ولولا العلم بزيادته من جهة الاشتقاق لصرفته اسم رجل، وليس بناؤه على الأكثر الشائع^(٣).

(١) انظر المسائل المشككة ٨٩ - ٩٠، وقد ذكر هذه المسألة بتصرف يسير.

(٢) هذا النص غير مذكور في الكتاب في هذا الباب، ولعله سقط منه، لأن السيرافي أثبتته كما جاء عند أبي علي، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٨٠، كذلك أثبتته الرمانى ضمن سؤالاته والجواب عنها، انظر شرح الرمانى، ج٤، ٢٢٦. لكن سيبويه ذكر مؤدى الموضوع في باب آخر قائلاً: «وإذا سميت رجلاً باللب من قولك: (قد علمت ذلك بنات اللب).»
تركته على حاله، لأن هذا الاسم جاء على الأصل ٠٠٠ الكتاب ٦١/٢.

قال أبو سعيد: الهمزة زائدة وترك الإدغام شاذ (يعني في اللب) ثم قال: «ومن الناس من يقول: اللب، يجعله جمع لب، كذا حكاه الفراء، وأصحابنا حكوا: اللب بمعنى أعقله».
شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٨٠ - ٨١.

(٣) قال الرمانى: واللب إذا سمي به لم ينصرف في المعرفة، لأنه (أفعل) ودليله قولهم: (قد علمت ذلك بنات اللب) يريدون: لبه، وهو شاذ، لأن قياس مثله الإدغام، ولكن ==

قال: ومما يُترك صرفه لأنه يُشبه الفعل، ولا يجعل الحرف^(١) الأول منه زائداً، إلا بثبت: تَنْضُب. قال: لأنه ليس في وزن الكلام فَعْلَل^(٢). قال أبو علي: ليس في أصول أبيه^(٣) الرباعي بناء على فَعْلَل حروفه كلها أصول^(٤).

قال: ومن ذلك أيضاً تَرْتُب وتُرْتَب، ويقال: تُرْتَب^(٥). قال أبو علي: لولا ما جاء من [٩٧/أ] تَرْتُب وتُرْتَب لحكمنا بأن التاء من (تُرْتَب) أصلية [وكان هناك]^(٦) دليل من الاشتقاق يدل على زيادتها، لأن ما أوله التاء من الرباعي، وكان على وزن يكون عليه الرباعي الذي لاحرف زائداً فيه، حكم أن التاء أصل حتى يقوم دليل من

== إذا سميت به تركته على حاله، لأنك نقلته من اسم إلى اسم ٤٠٠، شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٢٦.

(١) في المخطوطة: (الطرف)، والصواب من الكتاب ٣/٢، وشرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨١.

(٢) قوله: لأنه في الكلام فعلل ساقطة من الكتاب، وقد أثبتتها السيرافي ولعل ذلك سهو من حيث قال سيبويه قبل هذه العبارة الساقطة من المطبوع: لأنه ليس في الكلام شيء... انظر الكتاب ٣/٢، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨١.

(٣) في المخطوطة: (الأبنية) معرفة.

(٤) هذا ما أوما إليه سيبويه بأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زيادة يكون على وزن فَعْلَل إلا بثبت نحو: تَنْضُب.

والتَنْضُب: شجر ينبت بالحجاز، وليس بنجد منه شيء، وهو ينبت على هيئة السرح، وعيدانه بيض ضخم، وهو محتظر، وورقه متقبض، ولا تراه إلا كأنه يابس مغبر وإن كان نابتاً. انظر لسان العرب ٧٦٣/١ (نضب).

(٥) انظر الكتاب ٣/٢.

(٦) ما بين المعقوفتين بياض في المخطوطة، وقدرته باللفظ الوارد بينهما.

الاشتقاق أو ما يقوم مقامه، فلو لا ما جاء من ترتب، وُترتب لحكم في تاء
تُرتب بأنه أصل إلى أن يقوم دليل زيادة، لكن لا جاء ترتب علم أن التاء
من (ترتب) وإن كانت على وزن الأصول زائد، لأن التاء من ترتب هي
التي في ترتب، وقد ثبت زيادتها في ترتب، فثبتت زيادتها في ترتب
لأنها تلك، فلو لم يعلم أن اشتقاقه من الشيء الراتب^(١) لقلت: ترتب،
وُترتب لأن التاء من ترتب زائدة، كما قام الدليل من قولهم: تُتفّل على أن
التاء من تُتفّل زائدة، لأن التاء من تُتفّل وإن كان قد جاء في الرباعي
الأصلي مثله نحو بُرثن، وُترثم^(٢)، فهي زائدة لقولهم: تُتفّل، لأن التاء
من تُتفّل لا تكون إلا زائدة، والتي في تُتفّل هي^(٣).

والتدراً^(٤)، أيضاً يعلم أن التاء فيه زائدة لمكان درأت، ألا ترى
أنك تشتق منه ما تسقط الفاء فيه، ولو لم تشتق ما تسقط الفاء فيه

(١) مما يدل على زيادة التاء في (ترتب) هو أنه بمعنى الشيء الراتب الثابت، يقال: (رتب) يرتب) قال طفيل:

وقد كان حيّانا عذوين في الذي خلا فعلى ما كان في الدهر فارتيبي

انظر المنصف ١٠٤/١ - ١٠٥، يقال: أمر ترتب وترتب إذا كان راتباً. انظر شرح

السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٨٢.

(٢) هذه الأسماء على فُعْل من بنات الأربعة، انظر الكتاب ٣٣٥/٢. والبُرثن: مغلب الأسد،

وقبل هو للسبع كالإصبع للإنسان. انظر لسان العرب ٥٠/١٣ (برن). وانظر في (ترثم)

لسان العرب ٢٢٥/١٢ (رثم).

(٣) انظر المنصف، ١٠٥/١.

(٤) تدراً، وتُدراً بالفتح والضم قاله السيرافي، يقال: السلطان ذو تُدراً، بضم التاء، أي ذو عُدّة

وقوة على أعدائه عن نفسه. وهو اسم موضوع للدفع والتاء زائدة كما زيدت في (ترتب)،

وتنظّب، وتنفّل). قال العباس بن مرداس:

==

لحكمت أيضاً بأن التاء زائدة لأنه ليس في أوزان الرباعي الأصلي شيء على وزن جَعْفَر، فقد قام لك في (تُذَرَأ) دليلان على زيادة التاء، كما قام لك في (تُرْتَب) دليلان على زيادتها، ولو لم يكن فيها إلا دليل واحد لحكمت بالزيادة، كما حكمت بزيادة تُثْقَل إنها زيادة، وإن لم يكن فيه دليل الاشتقاق.

فأما تَأَلَّب^(١)، فلولا الاشتقاق لحكمت بأن التاء منه أصل، لمجيئه على ما يكون عليه الرباعي، نحو جَعْفَر، وَسَلَهَب، إلا أنك لما اشتقت منه الأَلَب علمت أن التاء فيه زائدة، ولولا ذلك لحكمت بأنه أصل، ففي ما ذكرنا من هذه الجمل دليل على ما كان مثله^(٢).

قال: وأما ما جاء نحو تَوَلَّب ونَهْشَل فهو عندنا من نفس الحرف مصروف حتى يجيء أمرٌ يبينه^(٣).

== وقد كُنْتُ فِي الْقَوْمِ ذَا تُذَرَأُ قَلَمُ أُعْطِ شَيْئًا، وَلَمْ أُمْنَعِ
انظر لسان العرب ٧٢/١ (درأ) قال أبو سعيد: يقال: فلان ذو تُذَرَأ، أي ذو دفع لخصمه أو قرينه، وهو مأخوذ من (ذَرَأْتُهُ) أي دفعته. شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٨٢. انظر أيضاً ما ينصرف وما لا ينصرف/١٦.

- (١) انظر الكتاب ٣/٢.
(٢) يقال للحمار: أَلَبَ يَأَلِبُ، وهو يفعل؛ وهو طرده طريدته، وإنا قيل (تَأَلَّب) من ذلك. قال أبو سعيد: التالِبُ المعروف هو شجر يتخذ منه القسي، الواحد تالِبَةٌ، فيجوز أن تكون مشتقة من (أَلَبَ) لأن القوس تطرد السهام، وتسوقها إلى الرمي. قال الشاعر:
أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ الْأَحَادِيثَ فِي غَدْرِ
وَيَعْدُ غَدْرُ الْيَأْلَنِ أَلَبَ الطَّرَائِدِ
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ٨١.
(٣) الكتاب ٣/٢.

قال أبو علي: الحكم في التاء والنون إذا وقعتا في أول كلمة على أربعة أحرف على عكس الحكم في الياء والهمزة إذا وقعتا أوليين في كلمة رباعية، لأنك تحكم في التاء والنون بأنهما أصليتان حتى يقوم دليل على الزيادة^(١)، والحكم في الهمزة والياء بأنهما زائدتان حتى يقوم دليل على أنهما أصليتان كنحو ما قام من الدليل في أَيْصَرَ^(٢)، وأَوَّلَقْ، وأَرْطَى^(٣)، ويَأْجِجُ^(٤) أنهن أصول. أما أَيْصَرَ، فلقولهم: إِصَارَ في جمعه، فاشتقت منه ما تثبت فيه الهمزة، وسقطت الياء، فعلمت بذلك أنه فِعْلٌ، ليس

(١) يقول أبو سعيد: «حكم كل تاء ونون في أول الكلمة أنها أصلية حتى يقوم الدليل على زيادتها كما قام على زيادة التاء في تَنْضُبٌ وغيره، وإن لم تفعل هذا لم تصرف نهشلاً، والعرب تصرفه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٢.

(٢) أَيْصَرَ: فيه الياء والهمزة من حروف الزيادة، وجمعه: إِصَارَ، فيكون أَيْصَرَ على فِعْلٍ، قال الأعشى:

فهذا يُعِدُّ لهنَّ الخَلْسَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الإِصَارَا

انظر المنصف ١١٣/١، ١١٧، المقتضب ٣١٦/٣ - ٣١٧.

(٣) قال سيبويه: «وأما أَوَّلَقْ، فالألف من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم: أَلَقَ الرَّجُلُ وَإِنَّمَا أَوَّلَقُ قَوْلَهُ... وكذلك الأَرطَى، لأنك تقول: أديم مَأْرُوطٌ، فلو كانت الألف زائدة لقلت: مَرَطِي» الكتاب ٣٤٤/٢. قال المبرد: (أولق) الهمزة أصل، والواو زائدة، لأن الهمزة في موضع الفاء من الفعل، وأنها (قَوْلٌ). انظر المقتضب ٣١٦/٣، وانظر المنصف ١١٤/١ - ١١٦، الخصائص ٩/١، ومن معاني (الأولق): الخنون وأنا والجُنُونُ والحدّة، انظر الخصائص ٢٩٢/٣، وهمزة الأَرطَى فاء، وروى ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي عن أبي الحسن أن بعضهم حكى: أديم مَرَطِي، فالهمزة عند هؤلاء زائدة. قال: ومَأْرُوطٌ أكثر في اللغة من مَرَطِي. انظر المنصف ١١٨/١.

(٤) قال سيبويه: «وأما يَأْجِجُ فالياء فيها من نفس الحرف لولا ذلك لأدغموا كما يدغمون في (مُفْعَلٌ) و(يَفْعَلُ) من (رَدَدَتْ)» الكتاب ٣٤٦/٢.

بأفعل، ولو سميت به لصرفته، كما لو سميته بحَيَذَرٍ لصرفته، ولو سميته
بَيَاجَجٍ لصرفته، لأن الياء أصل كما لو [٩٧/ب] سميته بقرَدَدٍ لصرفته
ولو سميته بأولقٍ لصرفته، كما أنك لو سميته بكوثرٍ لصرفته.

وأما أرطى فوزنه فَعَلَّل ليس بأفعل، لقولهم: مأرُوطٌ، فهو مُلْحَقٌ
بجَعْفَرٍ^(١)، ولو سميت به رجلاً لم تصرفه، فإن قلت: لِمَ وهو مثلُ جَعْفَرٍ؟
فلأن الألف لما امتنع دخول تاء التانيث عليه لحظر التسمية، شأبة ألف
التانيث، ألا ترى أن تاء التانيث لا تدخله في هذه الحال؟ كما لا تدخل على
ذِفْرَى في قول مَنْ لَمْ يَنْوَنْ، وَحُبْلَى وما أشبهه فقد اجتمع الألفان من أرطى
وَحُبْلَى، في أن كل واحد منهما يمتنع دخول تاء التانيث عليه، فامتنع من
الانصراف لذلك والتعريف.

قال: فإن قلت: فما بالك تصرف (يَزِيدُ) في النكرة، وإنما منعك
من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه مضارع الفعل، فأحمر إذا كان
صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا صار اسماً، ثم جعلته نكرة،
فإنما صيرته إلى حاله إذا كان صفة^(٢).

قال أبو علي: يعني أن أحمر قبل أن يُسمَى به بمنزلة الفعل في أنه
لا ينصرف كما أن الفعل لا ينصرف قبل أن يكون اسماً، فإذا صار اسماً، ثم
جعلته نكرة، فإنما صيرته إلى حاله إن كان صفة، أي قبل أن يُسمَى به،

(١) من قال: أرطى: فهو مأرُوطٌ فهي مثل جَعْفَرٍ، ومن قال: مرطى، فأرطى عنده بمنزلة
(أفعى)، وينبغي أن تكون الألف في آخر (أرطى) حينئذ منقلبة عن ياء، لأنه لو كان من
الواو لقال: (مرطو)، كما قالوا: (مَعْرُوءٌ). انظر المنصف ١١٨/١.

(٢) الكتاب ٤/١ بتصريف بسيط.

يعني أنك رددته وهو اسم بالتنكير إلى حال كان فيها لم ينصرف، لأنه لم يكن يتصرف، هو نكرة قبل أن يسمى به^(١).

قال أبو الحسن: ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً، لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه^(٢).

(١) قال أبو سعيد: «هذه المسألة وما جرى مجراها يختلف فيها النحويون، فقال سيبويه والخليل ومن وافقهما منهم أبو عثمان المازني: بأنَّ (أفعل) إذا كان صفة ثم سُمينا به رجلاً أو غيره، ثم نكرناه لم ينصرف».

وقال الأخفش وأبو العباس المبرد: إذا سُمينا به ثم نكرناه انصرف وحقيقة ذلك أن (أحمر) وما جرى مجراه من قبل أن يسمى به غير مصروف لاجتماع علتين، وهما: وزن الفعل والصفة. فإذا سُمينا به رجلاً فقد زالت الصفة وصار علماً لذلك الرجل... ولا تصرفه لاجتماع علتين: وزن الفعل والتعريف، فإذا نكرناه وهو اسم فقد زال عنه التعريف، وقد زالت عنه الصفة بالتسمية، فبقيت علّة واحدة وهي وزن الفعل، فلذلك قال الأخفش: إنه ينصرف، وذلك قولك: مررتُ بأحمر، وأحمر آخر.

وأما سيبويه فإنه عنده وإن سمي به فحكم الصفة باقٍ فيه، واحتج بأنَّ إذا نكرناه، فإنما يرجع إلى تنكير كان له وهو اسم، فكانه يرجع إلى الحال الأولى التي كان لا ينصرف فيها. وذكر أن المازني سأل الأخفش فقال له: لم صرفته (أحمر)؟ فقال: لأنه صار اسماً وزالت عنه الصفة، فبقي فيه وزن الفعل فقط. فقال المازني: ألسنتَ تقول: مررتُ بتسوة أربع، فتخفّض الأربع وتنون وهو صفة على وزن الفعل؟ قال: بلى، قال: فلم صرفته وقد اجتمع فيه علتان: وزن الفعل والصفة؟ قال: لأن (أربع) اسم في الأصل، ولا أحكم له بحكم الصفة وإن وصفتُ به. فقال له المازني: فاحكم للأحمر بحكم الصفة وإن سميتُ به، لأن الأصل فيه صفة، فلم يأت الأخفش بمقنع. «شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٨٢».

(٢) انظر المناظرة التي دارت بين أبي الحسن الأخفش والمازني في هذا الحرف، مما نقلنا آنفاً عن شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٨٢.

قال الرماني: «الذي يجوز في (أفعل) الذي يكون صفة تارة، واسماً تارة، إجرأؤه إذا توجه إلى معنى الصفة على ألا ينصرف في معرفة ولا نكرة إذا سمي به، لأنه حينئذ على قياس (أحمر)، وإذا وجه على طريقة الاسم لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة» =

قال: وأما (يزيد) فإنك إنما جعلته اسماً في حال يُستثقل فيه التنوين^(١)، أي في حال التعريف^(٢).

قال: وأخمر لم يزل اسماً^(٣).

قال أبو علي: لم يزل اسماً لأنه حين كان صفة اسماً لا ينصرف، وأنت إذا نكرته بعد التعريف فقد أعدته إلى حال كان فيها لا ينصرف^(٤).

قال: بعد قوله: إن ألفات الوصل تقطع في مثل: (إضرب) إذا سمي به وليس لك أن تغير البناء في مثل قولك: ضرب، وضوب، ويقول: إن مثل هذا ليس في الأسماء^(٥).

== إذا صار علماً على قياس (أفكل)، ولا يجوز في كل اسم أن يكون بهذه المنزلة لأن الاشتراك على هذه الجهة عارض يجوز في بعض الكلام كما يجوز الاختصار، والأصل التمام، واختلاف اللفظ لاختلاف المعنى واتفاق اللفظ لاتفاق المعنى، وما خرج عن ذلك فعلى جهة العارض.

والفرق بين الصفة والاسم الذي ليس بصفة، أن الصفة ثانية في المرتبة بعد الاسم الذي ليس بصفة، ولها معنى سوى الموصوف لو لم يكن لم يستحق ذلك الاسم... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٨.

(١) الكتاب ٤/٢.

(٢) يزيد ويشكر ونحوهما إذا نكر الاسم انصرف لأنه في حال التنكير ليس فيه غير علة واحدة هي: وزن الفعل، وهو قبل التسمية ليس له حال تمنع صرفه فبرء إليها، وإنما كان فعلاً فسمي به، فصار اسماً معرفة، فمنع الصرف لأجلهما (أي للاسمية ووزن الفعل)، فلما زال أحدهما انصرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ٨٢.

(٣) الكتاب ٤/٢.

(٤) انظر مانقلناه آنفاً عن الرماني في هذا الموضوع.

(٥) نقل أبو علي عبارة سيبويه بالمعنى، ومزج ذلك بآرائه هو. انظر الكتاب ٤/٢.

قال أبو علي: كأنَّ قائلاً قال: إذا سميت بضربٍ، فـقُطعت ألف الوصل ليكون كالأسماء فكذلك إذا سميت بضربٍ ونحوه، فغير البناء، ليوافق البناء بناء الاسم^(١). وجواب هذا أن أبا بكر قال: الاسم حقه أن يصاغ صياغة لا ينتقل ولا يخرج منه حرف ويدخل حرف، فلذلك وجب قطع الألف^(٢).

(وَفُعِلَ) إذا سمي به فلا يلزمك أنَ تغيِّره، لأنَّ لك أن تسمي بما شئت، وليس لك أن تسمي باسم تنقصه مرة حرفاً، وتثبتته فيه أخرى [٩٨/أ].

(١) تقطع الألف في مثل (اضرب) إذا سمي به رجلاً، لأن الأسماء والألقاب تصاغ على وضع (لفظ) لا تتغير حروفه، فإذا جعلنا ألفه وصلًا فإنها تسقط إذا كان قبلها كلام، وتثبت إذا كانت مبتدأة، فتخرج بذلك عن موضوع الأسماء، وليس منه تلك الأسماء التي عرفت ألقابها بأنها للوصل كاسم وابن وغيرهما، لأن مخرج هذه الأسماء عن منهج بقية الأسماء في تصحيح حروفها إنما جاء لعلة لحقتها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٨٢.

(٢) يقول ابن السراج: «... فإن سميت بضربٍ أو أقبلُ قطعت الألف ولم تصرفه فقلت: هذا اضربٌ قد جاء، وأذهبٌ قد جاء، لأنَّ ألف الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو: استضرب استضرباً، وانطلق انطلقاً، فأما الأسماء التي ليست بمصادر جارية على أفعالها، فألف الوصل غير داخل عليها، وإنما دخلت في أسماء قليلة نحو: ابن، امرئ، واست، وليس هذا بابها...» انظر الأصول ٨٢/١.

وقال أبو علي الفارسي: «... فأما (ابن) والأسماء الأخر (يريد الأسماء المبدوعة بألف الوصل) فنادة عن هذا القياس، وعن طريقة ما عليه الكثرة، ومع ذلك فقد ضُورع بها الفعل لاعتلال أو آخرها بالحذف، ولم يلزم أن تلحق سائر النواقص هذه الهمزة التي للوصل، إذ دخولها فيما دخلت فيه ليس بقياس.

فأما المصادر نحو: احرنجام، واستكبار، فليس من هذا، لأن المصادر جارية على أفعالها، فلزمتها هذه الهمزة من حيث لزمت أفعالها.

فإن قيل: فهلا قسته على اسم وابن، فذلك ناد لا يقاس عليه^(١).
 قال: والأسماء التي شبهناها أي بالأفعال نحو (إثمد)، و(إصْبَع)
 فإنما أضعف أمرها، أي: أمر ضَرْبَ وضُورِبَ، أن يصير إلى هذا، أي يمنعها
 التنوين. (٢)

قال: ألا ترى أنك تقول: امرؤ وامرئ، وليس شيء من الفعل
 هكذا: (٣) أي لا يعتقب على شيء من هذه الأفعال مثل هذه الحركات
 المختلفة (٤).

(١) يقول الزجاج: «إن جاء مثال من الفعل بغير زائد، وليس ذلك المثال في الأسماء نحو:
 (ضَرْبَ) هو على وزن (فَعْلَ)، و(فَعْلَ) ليس في الأسماء، فإذا سميت رجلاً (ضَرْبَ) لم
 تصرف في المعرفة، لأنه اجتمع فيه: شبه الفعل، وأنه معرفة، وهذا المثال للأفعال خاصة،
 فهو أجدر ألا ينصرف». ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٥.

و(ضَرْبَ) إذا سمي به وخفف بإسكان الراء فحقه الصرف عند سيبويه لأنه خرج إلى
 مثال ما ينصرف. انظر الكتاب ١٥/٢، والمبرد يمنعه من الصرف، انظر المقتضب ٣/٢٢٤،
 وانظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٥ - ١٤٦٦.

(٢) يعني أن (إثمد) لا ينصرف، لأنه بمنزلة (اضْرِبَ) في المعرفة إذا سمي به، كذلك (إصْبَع)
 بمنزلة (اذْهَبَ). انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٦. وانظر أيضاً شرح السيرافي
 للكتاب، ج ٤، ق ٨٢. وقد ساق أبو علي كلام سيبويه هنا مضمناً مداخلته هو. انظر
 الكتاب ٤/٢، قال الزجاج: «إذا سميت رجلاً (إثمدَ) لم تصرفه في المعرفة، وصرفته في
 النكرة. ما ينصرف وما لا ينصرف/ ١٥.

(٣) الكتاب ٤/٢.

(٤) يريد أن (امرأ) لو سمي به انصرف، لأنه في النصب، شبيه بالأمر من (علمَ)، وفي الجر
 شبيه بالأمر من (ضَرْبَ)، وفي الرفع شبيه بالأمر من (خَرَجَ)، انظر شرح الكافية الشافية
 ٣/١٤٦٣. وسبب صرفه لابتعاده عن الفعلية، فالفعل لا يكون ما قبل آخره متغيراً. انظر
 ما ينصرف وما لا ينصرف/ ١٨.

قال: لم يكن بُد من أن يجعلها كالأسماء^(١).
قال أبو علي: يقول: يقطع ألْبَتَّة ولا يدعها على الوصل^(٢).
قال: سميت رجلاً بِتَضَارُبٍ ثم حقرته، قلت: تُضَيِّرُ، ولم تصرفه
لأنه يصير بمنزلة تَغْلِب^(٣).
قال أبو علي: إذا وافق تصغير ما ينصرف تصغير ما لا ينصرف لم
يُصرف كما أنه إذا وافق تصغير ما لا ينصرف تصغير ما ينصرف صرفته،
نحو عُصَيْر تصغير عُمَر ومُسَيِّجِد تصغير مَسَاجِد إذا سميت به رجلاً^(٤).

- (١) الكتاب ٤/٢، وعبارة سيوريه هنا هي قوله: «وإذا جعلت (اضْرِبُ) أو (أَقْتُلُ) اسماً، لم يكن له بُد من أن يجعلها كالأسماء».
- (٢) يريد قطع همزة الوصل في (اضْرِبُ) وأَقْتُلُ لو سمي بهما، لأنك نقلت فعلاً إلى اسم، وليس مثل ذلك لو سميت بالمصدر فقلت (انطلاقاً، وارتفاعاً) ونحوهما، لأنك نقلت اسماً إلى اسم.
- (٣) الكتاب ٤/٢، والكلام ناقص من أوله (وإذا).
- (٤) يقول أبوسعيد: «إن فيما ينصرف ما إذا حُقر لم ينصرف، وهذا من ذلك، لأن (تَضَارُبُ) (تَفَاعُلُ) وهو ينصرف إذا كان اسم رجل، لأنه لا نظير له في الفعل، فإذا حقرته حذف الألف وأدخلت ياء التصغير فيصير (تُضَيِّرُ) فهو مثله بمنزلة (تَضَرَّبُ) إذا حُقرته، وقد ذكرنا أن الفعل إذا كان في أوله الزوائد فالتحقير لا يغير حكم الصرف فيه». شرح الكتاب للسيرافي، ج٤، ق ٨٣.
- أما تصغير (تَغْلِبُ) فهو (تَغْيَلِبُ)، وهو لا يصرف في المعرفة. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٣، ق ٢٢٧.

هذا باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف^(١)

قال: فإِنَّمَا زَعَمْتَ أَنَّ هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وصار أَفْعَلُ اسماً^(٢).

قال أبو العباس: قوله: وصار أَفْعَلُ اسماً إِنَّمَا لم يصرف (أَفْعَل) لأنه عرفه بأن أجراه على معهود، وحين أشار به إلى (أَفْعَل) الواقع بعد (كُلُّ)^(٣).

قال: وكذلك منزلة (أَفْعَل) في المسألة الأولى^(٤).

قال أبو علي: يريد في قوله (كُلُّ أَفْعَل يكون وصفاً)^(٥).

قال: فلو لم تصرفه ثُمَّ لترك (أَفْعَل) ها هنا نصباً^(٦). ثم، أي

(١) الكتاب ٥/٢ وفيه: (هذا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف)، ومثله عند السيرافي.

(٢) الكتاب ٥/٢، وفيه (كان) مكان (صار) هنا، ومثله في شرح السيرافي للكتاب.

(٣) يُقال في التمثيل: «كُلُّ أَفْعَل صفة لا ينصرف»، فتصرف (أَفْعَلًا) هذا، لأن (كُلُّ) يوجب له التنكير كقولنا: كلُّ رجلٍ وهو اسمٌ فليس فيه إلا علة واحدة وهي وزن الفعل، فينصرف، وإن كان الذي يمثله به لا ينصرف، وهو (أَحْمَرُ)، لأن فيه علتين هما وزن الفعل والصفة. وليس بمستنكر أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثل، لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٤.

(٤) الكتاب ٥/٢.

(٥) (أَفْعَل) وصف في الأصل، وهو ممنوع من الصرف، فإذا نكّر صُرّف، كما لو سميت رجلاً (أَفْعَل) صرفته في النكرة.

(٦) الكتاب ٦/٢.

في قولك: (كُلُّ أَفْعَلٍ) وها هنا تريد به موضع (أَفْعَلٍ) بعد (كُلِّ)، وإنما شبهه لأنه ليس بوصف، لكنه اسم على وزن الفعل سُمِّيَتَ المثال به وصرفته، لأن (أَفْعَلٍ) بعد (كُلِّ) نكرة^(١).

وقوله: تركت (أَفْعَلٍ) نصباً^(٢)، أي قلت: كَلُّ (أَفْعَلٍ) يكون فعلاً^(٣).

قال: وتقول إذا قلت: هذا رجلٌ أَفْعَلٌ لم تصرفه على حال، وذلك لأنك مثلت به الوصفَ خاصةً، فصار كقولك: كَلُّ أَفْعَلٍ زيدٌ نصبٌ أبداً، لأنك مثلت به الفعلَ خاصةً^(٤).

قال أبو عثمان: أخطأ^(٥)، ينبغي له أن يصرف، وإلا نقض جميع قوله لأن (أَفْعَلٍ) ليس بوصف. إنما هو مثال للفعل وليس يمتنع إلا من صرف (أَفْعَلٍ) الذي هو صفة.

قال أبو العباس: لم يصنع أبو عثمان شيئاً.

قال أبو علي: إنما قال أبو العباس ذلك، لأن (أَفْعَلٍ) الواقع بعد

(١) انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ٢٢٨.

(٢) الكتاب ٦/٢.

(٣) يقول أبو سبيد: «كُلُّ أَفْعَلٍ إذا أردت به الفعل الماضي مفتوح الآخر أبداً، لأن (أَفْعَلٍ) اسم وإن جعلته مثلاً للفعل فنوته بحق الاسم» انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ٨٤.

(٤) الكتاب ٦/٢، وفيه (لم ينصرف) مكان (لم يصرفه) هنا. ورواية السيراني توافق ما جاء عند أبي علي في التعليقة.

(٥) يرى أبو عثمان المازني أن سبويه أخطأ في قوله: (رجلٌ أَفْعَلٍ) حين ترك صرف (أَفْعَلٍ).

الموصوف لا يكون إلا صفة، كما أن (أَفْعَل) الذي ارتفع به (زيد) لا يكون إلا فعلاً، فقد اختص (أَفْعَل) بعد الموصوف بأنه وصف وخرج عنه الإشاعة التي كانت فيه، وكُلّ مضاف إليه، ولم يبق على أنه مثال [٩٨/ب] يعم أمثلة، فقول سيبويه إذاً صحيح^(١).

قال: وَأَفْعَلٌ لَا يُعْرَفُ كَلَامًا مُسْتَعْمَلًا^(٢).

قال أبو علي: إنما لم يصرف (أَفْعَل) هاهنا^(٣) لأنه أشار به إلى ماتقدم ذكره منه، فلما تعرّف امتنع من الصرف.

قال سيبويه: فقولك: (هذا رجلٌ أَفْعَلٌ) بمنزلة قولك: أَفْعَلٌ زيدٌ فإذا لم تذكر الموصوف صار بمنزلة (أَفْعَلٌ) إذا لم يعمل في اسم مظهر ولا مضمّر^(٤).

قال أبو علي: قوله: فإذا لم يذكر الموصوف أي إذا لم يذكر (رجُلٌ) في قولك: (هذا رجلٌ أَفْعَلٌ) صار بمنزلة (أَفْعَلٌ)، أي صار (أَفْعَلٌ) الذي كنت أجريته على الموصوف إذا لم يذكر الموصوف بمنزلة (أَفْعَلٌ) الذي هو فعل نحو: أَكْرَمَ زيدٌ إذا لم تذكر فاعلاً يرتفع به ولم ترده، فحذفك الموصوف

(١) يرى أبو العباس المبرد أن (أَفْعَل) الواقع بعد الموصوف منصوب، وذلك أن النحاة حيث وصفوا بأَفْعَل الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم: هؤلاء نسوة أربع، ومررت بنسوة أربع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٤.

(٢) الكتاب ٦/٢.

(٣) يشير إلى المثال الذي ساقه سيبويه أثناء قوله: «قلت: فلم لا يجوز أن تقول: كُلُّ أَفْعَلٍ في الكلام لا أصرفه، إذا أردت الذي مثلت به الوصف، كما أقول: كُلُّ آدَمٍ في الكلام لا أصرفه». الكتاب ٦/٢.

(٤) الكتاب ٦/٢.

قبل (أَفْعَل) بمنزلة حذفك الفاعل بعد (أَفْعَل) في أن كل واحد منهما إذا حذفته انصرف (أَفْعَل) .

وقال أبو علي: في هذا أَفْعَل، تقول إذا لم يذكر الموصوف ولا الفاعل خرج عن الاختصاص ودخل في الإشاعة فانصرف .

* * *

هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً^(١)

قال: وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك^(٢) .

قال أبو علي: يعني ضَرَبَ وضَارَبَ وضَارِبٌ^(٣) .

قال سيبويه: وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يُسمى بكُغْسَب وهو فَعَّل من الكعسبة، وفي نسخة أبي العباس: وهو فَعَّل من

(١) الكتاب ٦/٢ .

(٢) الكتاب ٧/٢ .

(٣) لم يبين الفارسي وجه الصواب في المسألة، وكان سيبويه رحمه الله تعالى علق على مذهب عيسى في عدم صرف مثل (ضَرَبَ وضَارَبَ وضَارِبٌ زيداً) إذا سمي بها بقوله: «وهو خلاف قول العرب»، ثم ساق الأمثلة والشواهد عليه . انظر الكتاب ٧/٢ . ويبدو أن عيسى نظر إلى أنه لازيادة في أول الاسم المسمى بهذه المثل، وله نظير من الأسماء، واحتج بقول سحيم ابن وثيل البيريوعي:

أنا ابنُ جَلَا وطلأُ الثنايا متى أضحَ العمامة تعرفوني

فلم يصرف الشاعر (جلا) وقد سمي به أباه لأنه فعل ماض، وتأول سيبويه أن في (جلا) ضميراً من أجله لم يصرفه، والفعل إذا كان فيه ضمير، أو كان معه فاعل ظاهر ثم سمي به حكي . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٦، وانظر المسألة مختصرة في المقتضب ٣/٣١٥ .

الكعسبة^(١).

قال أبو علي: لم يردّ بقوله: (وهو فعَل) الوزن والمثال، إنما أراد
المضنيّ فقط.

قال: والعرب تنشد لسُحَيْم: ^(٢)

أنا ابنُ جَلّا وطلّاعُ الثّنايا . . .

ولأنّراه على قول عيسى ^(٣).

قال أبو علي: كأنّ عيسى احتج بهذا البيت في امتناعه من صرف
(ضَرَبَ)، وأشباهه، لأنّ (جَلّا) لم ينون، فردّ سيبويه ذلك بأنّ (جَلّا)، إنما
لم ينون لأنّ فيه ضمير فاعل، فهو جملة محكية لا تصرف، ولو سميت
(بضَرَبَ) وفيه ضمير فاعل لم تصرف، لأنّه جملة يجب أن تحكى، ففي

(١) الكتاب ٧/٢ وفيه: (كعسبًا) من غير حرف الجر في أولها. والذي ظهر في طبعة الكتاب
هو ما أشار إليه أبو علي مما وجد في نسخة أبي العباس بأنّ (كعسبًا) هو (فَعَلّ)، على
حين يرويه هو (فَعَلّ)، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٢١. قال: والكعسبة: العدم مع
تقارب الخطأ، كأنه يتدحرج في مشيته.

(٢) هذا صدر بيت من الرافر أنشده سيبويه لسُحَيْم بن وَيْهَل بن يربوع وهو:

أنا ابنُ جَلّا وطلّاعُ الثّنايا متى أضغّ العمامة تفرّوني

وفي امتناع (جلا) من التنوين لأنّه نوى فيه للفاعل مضمراً، فحكاه لأنّه جملة ولو
جعله اسماً مفرداً لصرفه لأنّ له نظيراً في الأسماء. انظر الكتاب ٧/٢، شرح السيرافي
للكتاب، ج ٤، ق ٨٦، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٣٤. انظر البيت في الشعر
والشعراء ٦٤٧/٢، والبيت مطلع للأصمعية الأولى، انظر الأصمعيّات ١٧/ (شاكر)،
الكامل ٢٢٤/١، ٣٨٠، ما ينصرف وما لا ينصرف / ٢٠، شرح المفصل ٦٢/١، ١٠٥/٤،
المثل السائر ٣٣٨/١، العين ٣٥٦/٤، مع الهوامع ٣٠/١، الدرر اللوامع ١٠/١،
خزانة الأدب ١٢٣/١، ٣١٢/٢، ١١٢/٤.

(٣) الكتاب ٧/٢، وقام العبارة: «ولأنّراه على قول عيسى ولكنه على الحكاية».

(جَلًا)، ضمير إلا أن الضمير لا يظهر في فعل الواحد^(١).

قال: فكأنه قال: أنا ابنُ الذي جَلًا^(٢).

قال أبو علي: لو سميت رجلاً بقتل لم تصرفه في المعرفة كما تصرفه إذا سميت (بضارب) وأردت الأمر، لأن (ضارب) الذي للأمر له في الأسماء نظير مثل: طابع، وخاتم، وقتل ليس له في الأسماء نظير، فيمتنع من الانصراف، لأنه بناء يختص به الفعل دون الاسم^(٣)، كما أن (تنضب)^(٤) لا يُصرف في المعرفة، لأنه من الأبنية المختص بها الفعل^(٥)، فإن قلت: فاصرف (قتل) اسم رجل لأنك قد وجدت [أ/٩٩] في الأسماء مثل (بَقْم)^(٦) و(بَذَر)، و(فعل)، لأنك قد وجدت مثل

(١) قال الرماني يعد أن أنشد البيت: «فهذا لاشاهد فيه لعيسى لأنه يتوجه على القياس الصحيح وهو أن يكون سمي بالفعل وفيه ضمير، فحكى، كما قال: بني شأب قرناها تصرّ وتحلب، والمعنى يقتضيه، إذ معناه: أنا ابن الذي جلا عن نفسه بما يوجب المفخر. ولا حجة لعيسى فيه إذ ليس معه دليل على أنه سمي بالفعل من غير ضمير، وإذا سمي رجل ضرب، أو ضرب أو ضرب لم ينصرف في المعرفة»، شرح سيبويه للكتاب، ج٣، ق ٢٣٤.

(٢) الكتاب ٧/٢.

(٣) لخص سيبويه هذا الموضوع بقوله: «كل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف، فإن سميت باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف فهذه جملة هذا كله». الكتاب ٨/٢.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٧/٢.

(٥) انظر الأصول ٨٠/٢.

(٦) انظر الكتاب ٨/٢، وهو اسم فارسي لم يغيروه عن بنائه في الفارسية، انظر الكتاب ٣٤٢/٢. قال أبو سعيد: «هو اسم جنس قيل له: بَقْم، ليس باسم عربي، وقد تكلمت به العرب ووافق من كلامها ما كان من الفعل لانظير له في الأسماء، فأجري حكمه على حكم الفعل الذي لانظير له، فيصرف في النكرة، ولا يُصرف في المعرفة إذا سميت به رجلاً»، ==

(دُئِلَ)^(١)، كما صرفت (ضَارِبٌ) الذي للأمر لما وجدت (خَاتِمًا)، فإنك إنما تعتبر من هذه الأسماء ما تجده اسمًا نكرة مما يستحقه المسمى بصورته (كحَاتِم) و(جَبَل) ونحو ذلك، وليس (يَذُر) ^(٢) اسمًا يستحقه أشخاص

== شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٦. قال الرماني: «... لأن العرب لم تصرف (قَضَمَ، وَيَذُر، وَعَثَر)، فهذا دليل على أنهم لم يعتدوا بِقَمَّ أصلًا في العربية، وهذا قول الأخفش، وهو صحيح لا يشك فيه...» انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٣٤.

(١) يقول أبو سعيد: «إن قال قائل: فقد جاء في الأسماء (فَعَلٌ) وهو (دُئِلَ)، فلا ينبغي أن يمنع (ضَرِبَ) إذا سُمِّيَ به الصرف، قيل له: لم يذكر سيبويه في أبنية الأسماء (دُئِلًا)، وذكر الأخفش أنه جاء مثل (ضَرِبَ) اسمًا معرفة، والمعارف غير معرولة عليها في الأبنية، لأنه يجوز أن يسمى الرجل بالفعل وبالحرف، وما لانظير له في كلام العرب، وذكر غير الأخفش أن (دُئِلًا) اسم دابة شبيهة باین عرس، وأنشد:

جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قَبِسَ مُعَرَّسَهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعَرَّسِ الدُّئِلِ

فقال بعض أصحابنا يجوز أن يكون هذا الراوي لم يضبط، وأن المحفوظ (دُئِلَ) بالفتح» انظر شرح الكتاب للسيرافي، ج٤، ق ٨٦. وروى أبو سعيد عن الأصمعي قوله: «أخبرني عيسى بن عمر قال: الدُّيْلُ بن بكر الكناني، إنما هو (الدُّوْل) فترك أهل الحجاز الهمز، وأنشد لكعب بن مالك:

جاءوا بجيش... البيت.

انظر أخبار النحويين البصريين / ١٤.

(٢) إشارة إلى ما ذكره سيبويه من أن (فَعَلٌ) اسم مصروف، وإنشاده على (ضَرِبَ) بيت كثير عزة من الطويل المتضمن (يَذُرَ) اسم مورد وافق أبنية الأفعال ولانظير له في الأسماء لاختصاص (فَعَلٌ) بالأفعال، فترك صرفه وهو قول الشاعر:

سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفَتْ مَكَانَهَا جُرَابًا، وَمَلَكُومًا، وَيَذُرًا، وَالْفَمْرًا

انظر ديوانه / ٥٣ الكتاب ٧/٢، وأنشده الزجاج وقال، وكذلك: (خَضَمَ) وهو العنبر ابن أخي قميم، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٢١ (فَخَضَمَ) مثل (يَذُر) لا ينصرف، وقد صرح بذلك سيبويه لأنه لقب معرفة، وأطلق على العنبر بن عمرو بن قميم لكثرة أكله. انظر البيت في المنصف ٢ / ١٥٠، ٣ / ١٢١، وقد أنشده أبو علي في المسائل العضديات ==

شتى بصفات معلومة، ولا (دُئِل) اسم لأمة^(١) يقال لكل واحد منهم (دُئِل)، إنما هما اسمان نقلتا من الفعل فسُمي بهما شخصين علمين .
قال: وإن سُميت رجلاً بيقم أو شلم، وهو بيت المقدس لم تصرفه،
لأنه ليس في العربية اسم على هذا المثال، ولأنه أشبه فعلاً إذا كان اسماً
لم ينصرف^(٢)، أي إذا كان ذلك الفعل .

== في أكثر من موضع، انظر ص ١٢٨، ١٤٦، وأنشد صدره في المسائل الحلبيات/ ٣٩، انظر (شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٦، شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٣٤، شرح المفصل ٦١/٨، حيث أنشد البيت وأنشد قبله بيتين تضمننا (حَضَمَ)، و(عَثَرَ) وبيت كثير الذي تضمن (بَذَر) وكلها أعلام، وهي لاتنصرف في التعريف لاجتماع علتين فيها (العلمية ووزن الفعل) لكنها تنصرف في النكرات لزوال أحد السببين .

قال ياقوت: (بَذَرُ) بفتح الذال، وواو، بوزن (فَعَلُ) وهو وزن عزيز، لم تستعمل العرب منه في الأسماء إلا عشرة ألفاظ، وهي: (بَذَرُ) موضع، و(يَقْمُ) للخشب الذي يُصَبِّغُ به، و(شَلَمُ) اسم للبيت المقدس، و(عَثَرَ) موضع باليمن، و(حَضَمُ) اسم موضع واسم العنبر بن عمرو بن قميم، و(خَوْدُ) اسم موضع، و(نَطَحُ) اسم موضع أيضاً، فأما (بَذَرُ) فهو من التبذير، وهو التفريق، وهو اسم بشر . . . وهي بشر بمكة لبني عبد الدار، وأنشد البيت .
انظر معجم البلدان / ٣٦١ .

(١) يريد أن (دُئِل) يكون اسماً للقبيلة، وهذا البناء على ما لم يسم فاعله من قولك: دَأَلْ يَدَأُلْ، دُئِلَ في هذا المكان، كما تقول: مشى في هذا المكان إليّ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٦ .

والدَّالُّنْ: مَشَى الذي كأنه يبغى في مشيحه من النشاط، وقيل: هو عَثَرُ متقارب وأبو الأسود الدولي منسوب إلى (الدُّئِل) من كنانة، والدُّول في حنيضة يُنسب إليهم الدُّولي، والدُّيل في عبد القيس ينسب إليهم الدُّيلي . انظر تهذيب اللغة ١٤/١٧٤ (دأل) .

(٢) الكتاب ٨/٢، مع قليل من الاختلاف .

قال أبو علي: (بَقَمَ) أشبه فعلاً إذا كان اسماً لم ينصرف، ولم يشبه من الأفعال ما إذا كان اسماً انصرف نحو (ضارب) إذا أمرت.
 قال أبو عثمان: قال أبو الحسن: إن صيرت (بَقَمَ) أصلاً في الأسماء وهو أعجمي أعرب صرفتَ (فَعَلَ) كله، لأنه في مثال الأسماء^(١).
 قال أبو عثمان: أخطأ، لو كان كما يقول لصرفنا باب (مساجد) و(مناديل)، لأن في الأعجمي (سراويل)، ولكننا لا نجعل الأعجمي أصلاً للعربي، والدليل أنه ليس في العربية مثله^(٢).
 قال: ولو سميت رجلاً «ضربوا» فيمن قال: أكلوني البراغيث.
 قلت: ضربون، تلحق النون كما تلحقها في «أولي»^(٣) إذا سميت به رجلاً^(٤).

قال أبو علي: إنما ألحقت النون لأنك لا تسمي باسم فيه واو الجمع إلا

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٢١.

(٢) يقول الرماني: (بَقَمَ) إذا سمي به لم ينصرف في المعرفة، وهو أعجمي أعرب، وليس ينعى من الصرف العجمة، ولكن لأنه بمنزلة فعل على زنة (فَعَلَ) إلا إذا سمي به على جهة العلم، لأنه لا يعتد به أصلاً في العربية، ولو اعتد به لوجب أن يصرف كل فعل إذا سمي به، وليس الأمر كذلك، لأن العرب لم تصرف (خَضَمَ، وَيَذَرُ وَعَثَرَ) فهذا دليل على أنهم لم يعتدوا ببَقَمَ أصلاً في العربية، وهذا قول الأخفش، وهو صحيح لاشك فيه. ولا وجه لما رَدَّ عليه أبو عثمان بالزامه صرف (مناديل) لأن في الكلام (الأعجمي) مثل (سراويل)، لأن الأخفش إنما ألزم من هذا الأصل صرف باب (فَعَلَ) كله، ولم يذهب إلى أن هذا الأصل صحيح فيتوجه عليه ما قال أبو عثمان. شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٣٤. وانظر المقتضب ٣/ ٣١٥.

(٣) (أولي) التي في قوله عز وجل: «أولي أجنحة» سورة فاطر، الآية ١.

(٤) الكتاب ٨/ ٢ مع قليل من الاختلاف.

والنون تلحقه^(١).

وقال قائل في الكتاب: ^(٢) إنما رددت النون لأنها كانت «ضَرْبُونَ» في الأصل ولكنها لما بنيت حذفت، لأن الماضي على الفتح مبني، والنصب نظير الفتح، فمن ثم رَدَدَتِ النون حين سُمِّيت.

قال أبو علي: يدل هذا الفصل على أن صاحبه يذهب إلى أنه كان يجب أن يعرب الفعلُ الماضي في الأصل، ويقول: إن الفتح نظير النصب فكما حذفت النون في قولك: (لَنْ يُضَرِّبُوا) كذلك حذفت من (ضربوا).

قال أبو علي: وليس هذا كذلك لأن الأفعال كلها غير مستحقة للإعراب وإنما المعرب نوع منها شابه الأسماء وهو ما كان منها مضارعاً على ماتقدم، إلا أن القول في إثبات هذه النون ما قلناه، وهو أنك لا تسمي باسم فيه واو الجمع إلا والنون تلحقه^(٣).

(١) قال أبو سعيد: «الواو تدخل في أواخر الأفعال ضميراً وعلامة للجمع، فإن دخلت ضميراً ثم سمي بالفعل الذي فيه رجلٌ لم يتغير، لأنه فعل وقاعل، تقول في رجل سميت به بضربوا والواو ضمير: هذا ضَرْبُونَ، ورأيتُ ضَرْبُوا، ومررت بضَرْبُوا».

وإن كانت الواو علامة للجمع، فسميت به رجلاً أدخلت مع الواو نوناً فقلت: هذا ضَرْبُونَ، ورأيتُ ضَرْبِينَ، ومررت بضَرْبِينَ، هذا هو الوجه المختار، وهو أن تحريه مجرى (مسلمون) . . . «شرح السيرافي للكتاب، جزء ١، ق ٨٦».

(٢) يعني هذا الفصل في الكتاب، وهو ما سيوضحه صراحة بعد قليل، وسيبويه نفسه يقول: «ومن قال هذا مسلمُونَ في اسم رجلٍ قال: هذا ضَرْبُونَ، ورأيتُ ضَرْبِينَ، وكذلك يضربُونَ في هذا القول» - نظر الكتاب ٨/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: فإذا كان في الاسم علامة الجمع التي هي الواو وجب أن يكون معها النون، لأن النون عوض من الحركة والتنوين، وقد وجب الحركة والتنوين بالتسمية في ==

قال: وإنما فعلتَ هذا بهذا، (أي ألحقت النون والواو بهذا حين كانت لم تكن علامة الإضمار وكانت علامة الجمع)، كما فعلت ذلك بضرتَ حين [٩٩ب] (كانت) علامة التانيث^(١).

قال أبو علي: إذا كانت الواو ضميراً فالكلمة جملة سُميت بها، والجملة إذا سمي بها حكيت كما كانت، ألا ترى أنك لا تغير «بني شَابَ قَرْنَاهَا»^(٢).

الواحد، وهذا من أجود علة فيه، وعلة أخرى: أن هذه الواو كانت في الأصل معها نون، وإنما سقطت النون في الماضي لأنه مبني على الفتح، والنون في مثل هذا الفعل إنما تدخل علامة للرفع، فإذا كان الفعل منصوباً أو مجزوماً أو مبنياً على الفتح سقطت النون، فإذا سمينا به رجعت النون، ولا تسقط من الاسم إلا أن يضاف فيقال: هذا ضربوا بذلك، ورأيتُ ضربي بذلك، فالإضافة في الاسم كالنصب والجزم والبناء في الفعل وذلك كله يسقط النون - ٨٠٠، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٧.

(١) الكتاب ٨/٢، وحديث سيبويه يتعلق بما لو سمي رجل (مسلمين) قال: فإنك تقول (هذا مُسلمين) منصوباً، وتبدل مكان الواو ياءً، لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء كأنك سميتَه (يبرين)، فالياء هنا ليست علامة للإضمار (يعني ياء مسلمين) ولكنها للجمع كما أن التاء في (ضرتَ) علامة للتانيث.

وقوله: (كانت) المحصورة بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة، مثبتة عند سيبويه وهذه إحدى مسائل الغلط التي سجلها المبرد معترضاً فيها على سيبويه، وقد ردَّ عليه ابن ولاد ذلك في الانتصار، انظر ق ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) هذا بعض بيت من الطويل منسوب لتأبط شراً، وقد أنشده سيبويه كاملاً، وهو قوله:

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تُنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُوتُ وَتَحْلُبُ

وفيه شاهد على حمل (بني شَابَ قَرْنَاهَا) على الحكاية، انظر الكتاب ٢٥٩/١، ومثله فيه ٦٥/٢ كما أنشد عجزه في ٧/٢ شاهداً على الحكاية المذكورة. انظر أيضاً: المقتضب ٩/٤، ٢٢٦، الكامل ٣٨٣/١، مجاز القرآن ٤٧/١، ٢٢٦/٢، ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠/، ١٢٣، الخصائص ٣٦٧/٢، شرح المفصل ٢٨/١، شرح التصريح ١١٧/١.

وما أشبهه شيئاً، فإذا لم تكن الواو ضميراً وكانت للجمع دون الضمير فسميت به رجلاً أثبت النون، لأن هذه الواو إذا كانت في اسم يثبت للجمع والضمير.

وقال أبو علي: إن سميت رجلاً بضربت^(١) ولا ضمير فاعله فيه، قلت: (هذا ضربةٌ قد جاءَ)، فجعلت التاء كالتاء في (طلحة)، لأن التاء الساكنة التي للتأنيث لا تكون في الأسماء، إنما تكون في الأفعال الماضية، كما أنك إذا سميت رجلاً (بضربوا)، والواو للجمع لا ضمير فاعلين فيه قلت: (هذا ضربون)، لأنك إذا سميت (بضرباً) ولا ضمير فاعل فيه صار بمنزلة (حَجَرَ)^(٢)، فالواو على هذا تصير في اسم، وإذا صارت الواو في اسم وكانت للجمع لم يكن من لحاق النون معها بُدْ، لأنهما زائدتان تلحقان معاً الاسم، وكذلك يحذفان معاً، كما يحذف ما يلحق من الزوائد معاً في الترخيم، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً «مسلمون» ثم رخت، لقلت: يامسلم، فكذلك «مسلمان» كما أنك لو سميته مروان، لقلت: يامرو، فكذلك هذا وما أشبهه.

فإن سميت به (قامت)، وفيه ضمير المرأة قلت: (هذا قامت)، و(رأيت قامت)، فجعلته تاء ساكنة في جميع الأحوال، ولم تغيّره في الوصل ولا في الوقف عن السكون، لأن التاء لحقت فعلاً ولم تلحق اسماً كما لحقت في الأول اسماً، وكما لم تغيّر (قامت) إذا كان فيه ضمير صاحب الفعل،

(١) انظر الكتاب ٨/٢.

(٢) أي تظهر عليه الحركات والصرف، تقول: هذا ضَرَبٌ، ورأيتُ ضَرْبًا، ومررت بضَرْبٍ، تماماً كالاسم الذي ليس أصله فعل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٧.

كذلك لا تغيّر (ضَرَبُوا) اسم رجل إذا كان فيه ضمير الفاعلين، لأن الواو على هذا لم تلحق اسماً، إنما لحقت فعلاً، والأفعال الماضية إذا جمع فيها الفاعلون لم تلحق النون فيها بعد الواو .

قال: فلا تغيّر (ضَرَبُوا) اسم رجل إذا كانت الواو ضمير الفاعلين لأنه جملة كما لا تغيّر (قَامَتْ) إذا كان فيه ضمير الفاعلة، فأما التاء من (قَامَتْ) إذا كان (قَامَتْ) خالياً من الضمير فإنها في الوصل تاء متحركة بحسب ما يجب لها من حركات الإعراب، وفي الوقف هاء ساكنة تبدلها من التاء، ومن كان من لغته أن يقف بالتاء في مثله (طلحة) وما أشبهه وقف على (قَامَتْ) إذا خلا من الضمير اسم رجل أو غيره بالتاء، فيقال: (هذا قَامَتْ) .

* * *

هذا بَابُ مَا لَحِقَتْهُ الْأَلِفُ فِي آخِرِهِ ^(١) [١٠٠/أ]

قال : فأما مِعْزَى فليس فيه إلا لغة واحدة ، كلهم يُنَوِّنُهَا وكذلك الأَرَطَى ^(٢) .

-
- (١) الكتاب ٨/٢ ، وهو يريد الألف التي إذا لحقت الاسم منعتة الصرف .
(٢) الكتاب ٩/٢ ، يعني أن (مِعْزَى وَأَرَطَى) يختلفان عن (ذِفْرَى) و(تَتْرَى) اللتين فيهما جواز الصرف وعدمه . وقد حملها بعض العرب على أن الألف فيها ألف تأنيث فلم ينونها بحال، وحمل بعضهم على أنها ألف زائدة للإلحاق لا للتأنيث فنونها في النكرة، فقال بعضهم: هذه ذِفْرَى أسيلٌ، وقال آخرون: هذه ذِفْرَى أسيلٌ - والتنوين أقلهما - ومثلها (تَتْرَى) ، بعضهم يجعل الألف للتأنيث، وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بجعفر ونحوه . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٨٩، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٢٩٩، ٣٠ .

قال أبو عثمان: الدليل على أن ألف مِعْزَى ملحقة ببنات الأربعة أن العرب تنونها، وتقول في تصغيرها: (مُعَيِزٌ) بكسر الزاي مثل تصغير (جعفر) إذا قلت: جعيفرٌ، ولو كانت للتأنيث لقلت: معيزٌ كما تقول في ألف التأنيث مثل (حُبَيْلى).

قال: وتذكيره مما يقوي على هذا التفسير، ألا ترى أنهم قالوا: عِلْقَاءُ^(١).

قال أبو العباس: يقول: لو كانت ألف أُرْطَى ألف تأنيث لم تدخل عليها تاء تأنيث، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث^(٢).

قال: وإنما منعهم من صرف (دِفْلَى) ونحوه في التكرات أن ألفه حرف يكسر عليه الاسم^(٣)، أي يصاغ عليه.

قال: في أن ألف التأنيث لا يكون للإلحاق، ألا تراهم قالوا: جَمَزَى فبنوا على الحرف، وتوالت فيه ثلاث حركات^(٤).

قال أبو علي: استدل بقوله جَمَزَى وتوالي الحركات فيها^(٥) على أن ألف التأنيث لا تكون للإلحاق في مثل (دِفْلَى) وما أشبهه، إذ لو كانت

(١) الكتاب ٩/٢ (بتصرف يسير).

(٢) المقتضب ٣/٣٣٨.

(٣) الكتاب ٩/٢ باختصار.

(٤) الكتاب ٩/٢ (بتصرف).

(٥) أي أن ما كان على (فَعْلَى) نحو (جَمَزَى) و(بَشَكَى) لا تكون ألفه إلا للتأنيث، لأنه ليس في الرباعي شيء يلحق به على وزن (فَعْلَلْ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٠.

للإلحاق في نحو ذلك لم تقع فيما توالي فيه ثلاث متحركات وكان أربعة أحرف، لأن الملحق بمنزلة الأصل، وإنما تلحق ببناء الأصلي، وليس في الأبنية الأصلية مثل (جَعْفَر) فيكون جَمَزَى ملحقا به، فهذا يدل على أن ألف التانيث لا تكون للإلحاق كما أن تاء لا تكون له^(١)، ولو وقعت لم تدخل في مثل قَزْعَة، ونَزْعَة. فألف التانيث ومدته وتاؤه يجتمعان في أن شيئا منها لا يكون للإلحاق^(٢).

قال: موسى وعيسى أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة، ومُوسَى «مُفْعَل» وعيسى «فِعْلَى» والألف من عيسى ملحقة بمنزلة مِعْزَى، ومُوسَى «الحديد» مُفْعَل، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها لأنها مؤنثة بمنزلة مِعْزَى، إلا أن الياء في موسى من نفس الكلمة^(٣).

قال أبو علي: (مِعْزَى) وإن كانت عند الجميع مؤنثة، مع أن منهم من يؤنث ومنهم من يذكر، كما حكاه عن أبي الخطاب^(٤)، فإن الذين ينونونه

(١) أي لا تكون تاء التانيث للإلحاق.

(٢) علامات التانيث في الأسماء ثلاث، هي: ألف التانيث، ومدته، وتاؤه. وكلها لا تكون واحدة منها للإلحاق.

(٣) هذا القول منقول عن سيبويه في صرف موسى وعيسى أو عدمه، ولكن ذلك ساقط من طبعة بولاق. وقد ظهر في طبعة المرحوم عبدالسلام هارون، انظر الكتاب، ج ٣/ ٢١٣، واحتفظت به شروح الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٠، شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ٢٣٥، ٢٣٦، وتابعه عليه أبو إسحاق الزجاج، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٣٩.

(٤) يعني عبدالحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر أستاذ سيبويه، ويعرف بأبي الخطاب وقد نقل عنه سيبويه القول في تذكير (معزى) فقال: «وزعموا أن ناساً يُذكرون (معزى)، زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون:»

وهي عندهم مؤنثة يجعلونها بمنزلة (عَقْرَبٍ) وما أشبهها من المؤنث الذي على أربعة أحرف، لا يمتنع من الصرف في النكرة، لأن فيه علة واحدة^(١)، فإن سميت به لم ينصرف - لمشابهته ألف التأنيث في امتناع تاء التأنيث من الدخول عليه في حال تسميته به كامتناعها من الدخول في (جُبلى)، لكنك لو صغرت [ب/١٠٠] وألفه للإلحاق لانصرف، لزوال شبهه بألف التأنيث في حال التصغير ألا ترى أن الألف إذا كانت للإلحاق فصغرت قلت: (أَرِيظُ)^(٢)، وإذا كانت للتأنيث دونه قلت: (جُبَيْرًا)^(٣). فاختلفا. فإن كانت الألف للإلحاق والاسم الذي فيه مؤنث لم ينصرف إذا صغرت من حيث لم ينصرف ما فيه ألف الإلحاق والتعريف، لكنه يمتنع من الصرف لأجل التأنيث والتعريف^(٤).

* * *

-
- وَمِعْزَى هَدِيًّا يَغْلُو قِرَآنَ الْأَرْضِ سُودَانَا»
الكتاب ١٢/٢، فَنَوْنٌ (مِعْزَى) لأنه مذكر، وألفه للإلحاق بهجرع ونحوه.
(١) العلة الموجودة فيه هنا هي التأنيث فقط، دون العلمية.
(٢) انظر الكتاب ١٠٧/٢.
(٣) الذي في هذا الباب (جُبلى) وتصغيرها (جُبَيْلى) وأصله ثلاثي لحقته الزيادة للتأنيث، وجعلوها بمنزلة هاء التأنيث في مثل (طلحة)، كما أن في الباب (حَبْرَكى) وتصغر على (حُبَيْرَك)، لكن ألف (حَبْرَكى) خامسة، وهذه الألف في الجمع لا تثبت، ولعله أراد (حُبَيْرَك) هنا. انظر الكتاب ١٠٧/٢.
(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٣٠.

هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف^(١) فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة

قال أبو علي: الألف في حمراء وبروداء^(٢) لم تثبت في الكلمة، ثم
لحقتها ألف أخرى، لو كان كذلك لدخل على (. . .)^(٣)، لكن الألفان^(٤)
لحقتا معاً للتأنيث، كما لحقت الألف الواحدة.

ومما يدل على أنهما لحقتا معاً أنك إذا حذفت حذفتهما معاً، ألا
تري أنك إذا سميت رجلاً حمراء وزكرياء، ثم رخمته قلت: يازكري، ويا
حمر فحذفت الحرفين معاً كما تحذف الحرفين من (مسلمون، وعطشان)،
ونحوهما معاً^(٥).

قال: واعلم أن الألفين لا يُزادان إلا للتأنيث، ولايزادان أبداً
لتلحقاً^(٦).

(١) هذه الألف زائدة، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٣٢.

(٢) هكذا في المخطوطة، ولعله أراد: (بروكاء) التي جاءت عند سيبيدة، الكتاب: ٩/٢، وهما
على كل حال مما يدخل في هذا الباب.

(٣) وضع الناسخ إشارة للخروج إلى الحاشية للتصحيح أو لإضافة كلام ونحوه ونسي أن يكتب
شيئاً، فبقي النص كما ترى. وقد حاولت تسديده من بقية كتب أبي علي التي تناولت هذا
الموضوع فلم أظفر بشيء.

(٤) (الكن) إذا خففت بطل عملها خلافاً للأخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على جملتين.
انظر مغني اللبيب / ٣٨٥.

(٥) انظر المقتضب ٤ / ٤ - ٥.

(٦) الكتاب ١٠/٢، وقام العبارة هو قوله: « . . . لتلحقا بنات الثلاثة بسردآح، ونحوها، ==

قال أبو علي: قد قدمنا أن علامات التأنيث لا تكون للإلحاق، حيث ذكرنا أنها جاءت في مثل «جَمْزَى، وَفَزَعَةٌ» والألفان في حمراء، وطَرْقَاء لا يجوز أن يكون^(١) للإلحاق البتة، لانفتاح أولهما، وأنه ليس فيما يلحق به لهما نظير إلا ما يختص به المضاعف نحو: «الْقَلْقَال»^(٢)، وليس في حمراء ونحوه تضعيف^(٣).

فأما ما كان مكسور الأول أو مضموم نحو: (عِلْبَاء، وَقُوبَاء) فإن الهمزات فيه ليست^(٤) للتأنيث، لكنها منقلبة عن ياء زادت للإلحاق بَقْعَلَال، وَقُفْلَال، فانقلبت همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، وينائها على التذكير، كما انقلبت من (سِقَاء) ونحوه لذلك. فالهمزة في (عِلْبَاء)^(٥) منقلبة عن ياء (زائدة)^(٦)، يدل على ذلك قولهم: دِرْحَايَة، فهذه الياء

== ألا ترى أنك لم ترقطَ (قُعْلَاء) مصروفة، ولم تر شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفًا؟»

- (١) هكذا بالإفراد، وحقه التثنية^(*).
- (٢) الْقَلْقَال من الرجال هو صاحب الأسفار، وتقلقل في البلاد: تقلب فيها، انظر تهذيب اللغة ٢٩١/٨ (قلق)، وهو بكسر أوله، قال سيويه: «ولا نعلم المضاعف جاء مكسور الأول إلا في المصدر، نحو الزُّكُوال، والقَلْقَال... انظر الكتاب ٣٣٨/٢. وضبطه الزجاج بفتح أوله، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٤/، كذا فعل السيرافي في شرح الكتاب، ج٤، ق ٩٠.
- (٣) الألفان هنا في مثل (حمراء) أولاهما: ألف زائدة والثانية همزة منقلبة وانقلابها من ألف أيضاً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٩٠.
- (٤) في المخطوطة (ليس).
- (٥) الأصل في (عِلْبَاء): عِلْبَايُ، وفي (حِرْبَاء): حِرْبَايُ، وقلبت الياء همزة على ما يوجبها التصريف، وألحقت بسرداح.
- (٦) أي لم تصبح حرفاً صحيحاً كالذي في (دِرْحَايَة).
- (*) وله وجه من الجواز على تقدير: أن يكون الأمر للإلحاق...

صَحَّتْ، لأنَّ الإِسْمَ مَبْنِيَّ عَلَى التَّأْنِيثِ، وَالتِّي فِي (عَلْبَاءَ، وَزِيَاءَ، وَقِيَاءَ) قَلَبْتُ هَمْزَةً، لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّذْكِيرِ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً، وَلَمْ يَصَحْ^(١)، وَبِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الِهْمْزَةَ فِي (عَلْبَاءَ) لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التِّي فِي (حَمْرَاءَ) وَمَا أَشْبَهَهُ صَرْفَ (عَلْبَاءَ)، وَامْتِنَاعَ (حَمْرَاءَ) مِنَ الصَّرْفِ، وَأَنْكَ تَصْغِرُهُ فَتَقُولُ: عَلَيَّيْ كَمَا تَقُولُ: (سُرَيْدِيحَ)، وَلَوْ كَانَتْ الِهْمْزَةُ لِلتَّأْنِيثِ قُلْتُ: (عَلَيَّيَا) كَمَا تَقُولُ: (حُمَيْرَاءَ)، لَكِنَّهُ لَمَّا سَمِعْتُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ مِنْ (عَلَيَّيْ) مَكْسُورَةً عَلِمْتُ أَنَّهُ مِثْلُ (سُرَيْدِيحَ)، وَلَوْ كَانَتْ الْمُدَّةُ كَالَّتِي فِي (حَمْرَاءَ) لَفَتَحَ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ مِنْهُ كَمَا فَتَحْتَهُ [١٠١] مِنْ (حَمْرَاءَ)^(٢).

* * *

-
- (١) أَي لَمْ تَصْبِحْ حَرْفًا صَحِيحًا كَالَّذِي فِي (دِرْخَايَةَ).
- (٢) انْظُرْ شَرْحَ الرَّمَانِيِّ لِلْكِتَابِ، ج ٣، ق ٢٢٩. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ: «فَإِنْ قُلْتُ: مَا بَالَ حَرْبِيَاءَ، وَعَلْبِيَاءَ، وَقُرْبِيَاءَ يَنْصَرِفْنَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، وَالزَّائِدَتَانِ فِي آخِرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالزَّائِدَتَيْنِ فِي آخِرِ (حَمْرَاءَ)، هَلَّا تَرَكَ صَرْفَهُنَّ فِي الْمَعْرِفَةِ كَمَا تَرَكَ صَرْفَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمُلْحَقَاتِ؟» فَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ إِذَا وَصَفْنَا، أَلْفَاثُهَا غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ، وَأَلْفَاتُ هَذِهِ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءَاتٍ قَدْ بَايَنْتِ أَلْفَاتُ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُنْقَلِبَةً مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ بَايَنْتُهَا . . .» الْمَقْتَضِبُ ٤/٤، وَانْظُرْ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ / ٣٣.

هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولانكزة نحو غضبان^(١)

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان: لم زعم أن أصل بناء (فعلان) كغضبان وما أشبهه؟ فقال: من قبل أن الزيادة للفعل، وأشبه الأسماء بالأفعال الصفات، لأنها تحتاج إلى الموصوف، كما يحتاج الفعل إلى الفاعل فلما أن كانت زيادة، علمنا أن أصلها للفعل، فإن لم يكن، لما أشبه الفعل^(٢).

هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في بُشْرِى وما أشبهها^(٣)

قال أبو علي: الألف في (بُشْرِى) مشابهة للنون في غضبان، كما أن حمراء^(٤) مشابهة لنون عطشان، ووجه الشبه أن تاء التانيث تمتنع من الدخول على (بُشْرِى)، كما تمتنع من الدخول على (غضبان)، إلا أن

(١) الكتاب ١٠/٢.

(٢) انظر الكتاب ١٠/٦٤، ٢٢٠، ٣٣٥/٣، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥، وانظر

تفصيل ذلك في المنصف ١٥٧/١ - ١٥٨.

(٣) الكتاب ١٠/٢.

(٤) يريد: الهمزة في (حمراء) مشابهة للنون في (عطشان).

(حمراء) أشبه به لتوافقهما في الحركة والسكون^(١).
 قال: وإنما دعاهم ألا يصرفوا هذا، (يعني سرحان)^(٢)، في المعرفة
 أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولانكرة، فجعلوه بمنزلة في المعرفة
 كما جعلوا (أفكل)^(٣) بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولانكرة^(٤).
 قال أبو علي: إنما امتنع (سرحان) وما أشبهه من أن ينصرف في
 المعرفة من أجل أنه شابة (غضبان) في حال التسمية، لأن علامة التأنيث
 تمتنع من الدخول عليه في حال التسمية^(٥)، كالشبه في (معزى) في حال
 التسمية بحبلى، والعلة فيها كالعلة فيما قدمناه^(٦).
 قال: وكان هذه النون (يعني النون التي في سرحان)، بعد الألف في
 الأصل لباب (فعلان) الذي له (فعلى)^(٧).

(١) انظر المقتضب ٣/٣١٩، ٣٣٨، المسائل المشككة ٢٢٦/٤٨٥.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة تفسيرية من أبي علي.

(٣) في الكتاب (أفكل) منونة.

(٤) الكتاب ١١/٢.

(٥) أي لا يقال في مؤنثه: (غضبانة)، بل يقال: (غضبي)، وهكذا فيما جاء مؤنثه على وزن (فعلى) فكما لا تقول: (سكرانة، ولا غضبانة) من قبل أنك لا تقول: (حمراء ولا صفراء) لأن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث ولا على ما كان بمنزلة، انظر المنصف ١٥٨/١.

(٦) إذا سمي رجل به (سرحان) لم يصرف في المعرفة، ويصرف في النكرة، قال الزجاج: «وإنما امتنع من الصرف في المعرفة أن آخره يشبه آخر (سكران) وأنه معرفة، فإذا نكرته حطته عن المعرفة درجة فأنصرف في النكرة»، ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٦/٣.

(٧) الكتاب ٢/٤٦٦، وما بين المعقوفتين زيادة تفسيرية من أبي علي.

قال أبو علي: لأن (فَعْلَان) الذي [مَوْثُتُهُ] ^(١) (فَعْلَى)، أقعد في الصفة وأشبه بالفعل، والزيادة يجب أن تلزمه لمشابهة بالفعل، لأن حكم الزيادة أن تلحقه دون الاسم ^(٢).

قال: وسألته عن رجل يُسمى (دِهَقَان)، فقال: إن سَمِيَتْه من التَّدْهَقْن فهو مصروف ^(٣).

قال أبو علي: (دِهَقَان) من صرفه جعل نونه أصلاً، فهو مكسور لاغير، ولو أخذه من (الدَّهَق) لجاز في فائه الكسر كما جاز في (سرحان)، وهذا ينصرف في النكرة، ويجوز فتح الدال على هذا، فيقال: (دَهَقَان) مثل (عَطْشَان)، وإذا فتحت لم يجز صرفه في معرفة ولانكرة، لأنه لا يكون ملحَقاً ^(٤).

(١) مابين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٢) يستدل على الزيادة في (سِرْحَان) بقولهم: (سَرَاخٌ)، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٣٦. قال المبرد: «لإن كان (فَعْلَان) ليس له (فَعْلَى) أو كان على غير هذا الوزن بما الألف والنون فيه زائدتان انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة نحو: عثمان، وعُريان، وسِرْحَان، وإنما امتنع من الصرف في المعرفة للزيادة التي في آخره، لأنه كالزيادة التي في آخر (سكران)، وانصرف في النكرة لأنه ليست مؤنثة (فَعْلَى)؛ لأنك تقول: عُريانة، وخصانة...» المقتضب ٣/ ٣٣٥.

(٣) الكتاب ١١/ ٢.

(٤) إن أخذ (دِهَقَان) من (الدَّهَق) وهو: شدة الضغط، أو متابعة الشد، لم ينصرف في المعرفة، وإلا فإنه مصروف في النكرة والمعرفة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٤٢. والدَّهَقَان، والدَّهَقَان: التاجر، فارسي معرب، وتُقل عن سيبويه قوله: «إن جعلت (دِهَقَان) من (الدَّهَق) لم تصرفه». انظر لسان العرب، ١٠ / ١٠٦ - ١٠٧ (دهق). قال أبو سعيد: «وجملة الباب أنه إذا كان في آخر الاسم ألف ونون قبلها ثلاثة أحرف، حكم عليها بالزيادة حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره أن النون أصلية...» ==

قال: وسألته عن (دِيَوَان)، فقال: بمنزلة قِيَرَاط، لأنه من دَوَّنتُ ومن قال: (دِيَوَان) فهو بمنزلة (بَيْطَار) (١).

قال أبو علي: أصل (دِيَوَان) (فَعَال)، إلا أن الواو الأولى قلبت ياء لسكونها [١٠١/ب] وكسر ما قبلها مثل (مِيزَان)، وإن شئت قلت: كُره اجتماع المثليين، كما كره اجتماعهما في (قِرَاط)، لأن الواو الأولى مدغمة، والواو المدغمة لا تقلبها الكسرة ياء، كما أن الياء المدغمة لا تقلبها الضمة واوًا، وإن كانتا تقلبان غير المدغم، ألا ترى أن من قال: (بَيْض)، يقول في جمع (قَرْنِ أَلَوَى): (قرونُ لي)، فلا يكسر الفاء كما كان يكسرها في (بَيْض)، وإن شئت قلبت ياءً لكسرة ما قبلها، لأن منهم من يقول (لي) فيكسرها كما كسروا (بَيْض) لثلاثا تنقلب الياء واوًا. والأليق في (فَعَال) أن يكون الحرف الثاني من الحرفين المكررين الزائد دون الأول، فأما من قال: (دِيَوَان) على (فَيْعَال)، فالزائد الياء لا غير (٢).

قال: وسألته عن سَعْدَانِ والمَرْجَانِ، فقال: لا أشك في أن هذه النون زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل سَرْدَاح ولا فَعْلَال إلا مضعفًا، وتفسيره

== شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٩٢.

(١) الكتاب ١١/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «وما يُعلم أن النون فيه أصلية (دِيَوَان)، لأنك تقول: دَوَّنتُ الدواوين، والنون فيه لام الفعل، ويُقال فيه: (دِيَوَان، ودِيَوَان) فمن قال: (دِيَوَان) فأصله: (دَوَان) قلبت إحدى واويه ياء، استثقالاً للكسرة والتشديد، كما قالوا في (قِرَاط، ودِثَار): قِيَرَاط، ودِينَار، والدليل على أن الأصل التشديد قولهم في الجمع والتصغير: دَوَاوين، وقِرَارِيط، ودِثَانِير، ودَوِيُون، ودِثِينِير، وقِرِيرِيط، ومن قال: (دِيَوَان) فهو (فَيْعَال) مثل (بَيْطَار)». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٩٢، وانظر شرح الرمانى للكتاب، ج٣، ق٢٤٢.

كتفسير عُريَان^(١).

أي في أَنَّ النون فيه زائدة، فإذا سميت به لم تصرفه في المعرفة^(٢).
قال: ولو جاء شيء مثل (جَنْجَان) لكانت النون عندنا بمنزلة مُرَّان،
إلا أن يجيء أمر يُبين^(٣).

قال أبو علي: يقول: إنا نحكم بأن النون في (جَنْجَان) أصل
للتضعيف فهو بمنزلة (قَضْقَاضٍ) وليس كسَعْدَان الذي هو غير مضاعف،
فيمتنع أن يجيء فيه (فَعْلَالٌ)، لكن (فَعْلَالٌ) كثير في المضاعف
كقَضْقَاضٍ، فتحمله على ذلك وتصرفه اسم رجل حتى يبين خلاف ذلك،
ويقوم الثبوت أنه ليس بأصل^(٤).

قال: وأما عَلْبَاءٌ وحرَبَاءٌ اسم رجل فمصرف في النكرة والمعرفة من

(١) لكتاب ١١/٢.

(٢) (سَعْدَانٌ، وَمَرَّجَانٌ، وَمَرَّوَانٌ) من الأسماء التي حكم على نونها بالزيادة وتمنع من الصرف،
لأن هذه الأبنية لو جعلت النون فيها غير زائدة صار على مثال (فَعْلَالٌ)، وليس في الكلام
عند سيبويه (فَعْلَالٌ) إلا مضاعفًا، ليس فيه مثل (سَرْدَاحٍ)، كما يحكم بزيادة النون في
(عُريَان)، فقد عرف ذلك بالاشتقاق، لأنه من (عَرِيٍّ، يَعرِي). انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج ٤، ق ٩٢.

فسعدان ومرجان لا ينصرفان في المعرفة. وينصرفان في النكرة، انظر شرح الرماني
للكتاب، ج ٣، ق ٢٤٢. وواحدة السعدان (سَعْدَانَةٌ) وهو نبت تاجع في الرمال تسمن عليه
الإبل، والعرب تقول: (مَرعى ولا كالسعدان) إذا رطبته. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف
٣٧/.

(٣) الكتاب ١١/٢ - ١٢، وفيه (... أمر مبيّن).

(٤) أي أنه لو سمي رجل جَنْجَان حكم على النون الأخيرة بأنها أصل، وجعل بمنزلة قَضْقَاضٍ
وحَضْحَاضٍ ومرجان على التضعيف، فهو منصرف في المعرفة والنكرة. انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج ٤، ق ٩٢، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٤٢.

قَبَلِ أَنَّهُ لَيْسَتْ بَعْدَ مَدَّةٍ^(١) الْأَلْفِ نُونٌ فَيُشَبِّهُ آخِرَهُ بِآخِرِ غَضْبَانَ كَمَا شَبِهَ آخِرَ عَلَقَى بِآخِرِ شَرَوَى، وَلَا يُشَبِّهُ آخِرَ حَمْرَاءَ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ حَرْفٍ لَا يُؤْنِثُ بِهِ كَالْأَلْفِ {أَيُّ كَمَا يُؤْنِثُ بِالْأَلْفِ}، وَنُصِرَفَ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَجَرَى عَلَيْهِ مَا جَرَى عَلَى ذَلِكَ الْحَرْفِ، {يَعْنِي الْيَاءَ}^(٢).

قال أبو علي: يقول: لا يشبهه آخر (علباء) وآخر^(٣) (حمراء)، لأنه بدل، أي الهمزة في (علباء) بدل من حرف، وذلك الحرف هو الياء، وإنما لم يؤنث بالياء هنا وإن كان قد يؤنث به في غير هذا الموضع لأن الموضع التي يؤنث فيها بالياء هي المواضع التي لا تكون الياء فيها بمنزلة حرف من نفس الحرف نحو (تَضْرِبِينَ) وما أشبهه. والياء في (علباء) المنقلبة الهمزة عنها بمنزلة الحاء في (سرداح) فإذا كانت من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف لم يؤنث به، كما لا يؤنث الاسم بما هو من نفسه^(٤).

(١) في الكتاب: (هذه) مكان قوله هنا (مدّة).

(٢) الكتاب ١٢/٢، وما بين المعقوفات من تفسيرات أبي علي رحمه الله.

(٣) (فُعْلَاءٌ) لا يكون إلا للتأنيث، فهو غير مصروف أبدًا، نحو صحراء وحمراء، كما أن (فُعْلَاءً) و(فُعْلَاءً) مصروفان لأن كلا منهما لا يكون إلا ملحقًا مصروفًا في المعرفة والنكرة، نحو (قُوبَاءٌ)، و(عِلْبَاءٌ) و(حِرْيَاءٌ). انظر المقتضب ٣/٣٨٥ - ٣٨٦.

(٤) قسم الفارسي الهمزة الواقعة في أواخر الأسماء إلى ثلاثة أضرب:

١ - أصلي: وهو على ضربين:

أ / ضرب: الهمزة فيه أصل غير منقلبة، مثل: قُرَاءٌ، وَجِيَاءٌ.

ب / ضرب: الهمزة فيه منقلبة عن أصل، مثل سقاء، وعزَاءٌ.

٢ - والضرب الثاني من القسم الأول: ما كانت الهمزة فيه زائدة بمنزلة الأصل،

منقلبة عن ياء تلحق آخر الكلمة للإلحاق، فتقلب همزة لوقوعها طرفًا، لبناء

الاسم على التذكير، وذلك نحو: عِلْبَاءٌ، وَحِرْيَاءٌ، وَزِيْرَاءٌ، ...

هذا باب هاءات التأنيث^(١)

قال أبو علي: قلبت الألف ياء في (جُبَارِي) وما أشبهه مما بعد عينه ألف زائدة في [١٠٢/أ] التصغير^(٢)، لأنه لو لم تقلب ياء حُرُكَت ألفًا، انفتح ما قبلها، ولو انفتح ما قبلها لتحركت ياء التصغير، وياء التصغير لا يجوز أن تتحرك، كما أن ألف الجمع لا تتحرك، فلما لم تجز الحركة في ياء التصغير قلبت الألف ياء أو أدغمت ياء التصغير فيه، فبقيت على سكونها، لأن المدغم لا يكون إلا ساكنًا.

٣. والضرب الثالث من القسمة الأولى وهو: الهمزة الزائدة، وذلك تلحق الاسم الذي هو صفة، والاسم الذي هو غير صفة للتأنيث، فصار الاسم بلحاظها غير منصرف، وذلك نحو: خُنُفَاء، وحمراء، ويُرُوكَاء. انظر المسائل المشكلة / ٤٧٨ - ٤٧٩. وانظر تعليل المبرد صرف (عَلْبَاء، وجرَبَاء، وقُوبَاء) في المعرفة والنكرة على الرغم من أن الزائدتين في أواخرها كالزائدتين في آخر (حمراء) المقتضب ٤/٤.

(١) الكتاب ١٢/٢، وعند السيرافي: «هذا باب هاء التأنيث» ومثله في شرح الرماضي.
(٢) في الكتاب ١٢/٢ أجرى سيبويه مقارنة بين اسم فيه هاء التأنيث ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة وبين اسم فيه ألف التأنيث لا ينصرف فيهما، وعلل أن الهاء عند العرب ليست في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعل اسمًا واحدًا كحضرموت، فيقال في تصغيره: (حُضَيْرُمُوت) كما يقال في مركب الأعداد: (خمسة عشر) ونحوه: (خمسة عشر)، ويصغر ما فيه ألف تأنيث زائدة بعد عينه كجباري فيقال: (جُبَيْرٌ).

قال أبو سعيد في هذا: «يريد (سبويه) أن الهاء إذا زيدت على آخر الثلاثي أو الرباعي لم تصرف كحرف من حروفه، ألا ترى أنا لو صغرنا (تَمْرَةً) لقُلْنَا: (تُمَيْرَةً) فلم يكسر الراء، وحق الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يقع الإعراب عليه أن يكسر، كما يقال في (رُعْشَيْنَ): (رُعْشَيْنَ) وفي (أُرْطَى): (أُرْطَى) - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ن ٩٣.

قال: في هاء التانيث: وإنما تُلحقُ بناءَ المذكر ولا يُبنى عليها الاسم كالألف^(١). أي كما يُبنى على الألف في مثل جَحْجَبَى^(٢)، فتحذف في التصغير إذا خرج التصغير به عن مثال ما يكون عليه التصغير^(٣).

قال: وإن سميت رجلاً ضَرَبْتُ قلت: ضَرَبَهُ^(٤)، لأنه لا يُجرى ما قبل هذه التاء، فتوالى أربع حركات، وليس هذا في الأسماء^(٥). يعني أن هذه التاء ليست التاء التي تكون للإلحاق، أي لو كانت التاء في ضَرَبْتُ للإلحاق لم يجتمع فيها أربع متحركات، لأنه ليس فيما يلحق به شيء على هذا الوزن، وفي ما فيه تاء التانيث مثل ذلك^(٦).

(١) الكتاب ١٢/٢ - ١٣.

(٢) جَحْجَبَى: حي من الأنصار، وجَحْجَبَ العدو. أهلكه: قال رؤبة:

كَمْ مِنْ عَدُوٍّ جَحْجَبَهُمْ وَجَحْجَبَا

انظر لسان العرب ٢٥٣/١ (جَحْجَبَ)، وجَحْجَبَا من ولد كَلْفَهة بن عوف (بطون) انظر

بطون الأنصار في جمهرة أنساب العرب / ٤٧٠.

(٣) تصغير (جَحْجَبَى): جَحْجَبُ، كما يقال في تصغير (حُبَارَى): حُبِير.

(٤) أي في حال الوقف تقف عليها بالهاء كما تقف على (شجرة) بالهاء.

(٥) الكتاب ١٣/٢.

(٦) إذا سمي رجل بضَرَبْتُ، حمل على الأسماء المنتهية بتاء التانيث إذ تقف عليها بالهاء

فتقول: جاءَ ضَرَبَهُ، كما تقول: هذه شَجَرَةٌ، وهذا طَرَكَةٌ، وتحرك التاء في الوصل فتقول: هذا

ضَرَبُهُ يافتى، لأنه قد خرج عما لا يكون فيه التانيث حقيقياً إلى ما يكون فيه فلزومه حكمه.

انظر شرح الروماني، ج ٣، ق ٢٤٥.

هذا بابُ فَعَلَ^(١)

قال أبو علي: حكم الاسم أن يكون مشتقاً من المصدر لا من الاسم المشتق منه، فعُمَرُ، وزُقَرُ، معدولان عن عَامِرٍ، وزَافِرٍ، معرفتان عدل عنهما عُمَرُ، وزُقَرُ في حال تعريفهما، وعامر وزافر^(٢) مأخوذان من مصدريهما، وكل ذلك راجع إلى رأس ومبدأ وهو المصدر^(٣).

قال: ولا يجيء عُمَرُ وأشباهه محدوداً^(٤) عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى هذا في الكلام^(٥).

قال أبو علي: ولو كان الاسم المعدول عنه نكرة لم يُقل عدل عنه ولكان { . . . }^(٦) اشتق منه، وإنما صار معدولاً لأنه اشتق مما ليس حكمه أن يشتق منه، بل حكم هذا المعدول عنه أن يكون نفسه مشتقاً، ففي

(١) الكتاب ١٣/٢.

(٢) في المخطوطة (وزامر) بالميم خطأ.

(٣) يعلق الفارسي على قول سيبويه: «وأما عُمَرُ وزُقَرُ فإنما منعهما من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفنا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر وزافر، ولا يجيء عُمَرُ وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة . . . » الكتاب ١٤/٢.

(٤) قوله: (محدوداً) يريد: (معدولاً) لأن المحدود عن الشيء هو المنوع عنه، والمعدول عنه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٩٥.

(٥) الكتاب ١٤/٢، وفيه: « . . . » وكذلك جرى في هذا الكلام « وعند السيرافي حذف (في) من هذه العبارة.

(٦) كلمة لم أتبينها، ويبدو أنه استفنى عنها لفظاً ومعنى.

الاسم في حال التعريف عُلْتان:

إحداهما: أنه أخذ مما ليس حكمه أن يؤخذ منه، وأنه معرفة. فإذا نكرته بعد التسمية والعدل عن المعرفة انصرف لأنه تبقى علة واحدة، فإن جاء شيء في هذا الباب يمتنع من الانصراف في النكرة فلأن العلل التي تبقى فيها في حال التنكير أكثر من واحد^(١)، وعلى هذا الباب. قال في جُمع وكُتِع: هما مصروفان في النكرة^(٢)، يعني أنك لو سميت بهما ثم نكرتهما لصرفتاهما^(٣).

قال: وسألته عن صُغِر من قوله الصُّغرى وصُغِر، فقال: أصرف هذا في المعرفة، لأنه بمنزلة نُقْبَةٍ ونُقْبٍ، ولم يُشَبَّه بشيء محدودٍ عن وجهه^(٤).

(١) للعدل فائدة في المعنى هي التأكيد والمبالغة، ويقع به التعريف فيستغني المعدول عن الألف واللام فتقبل في النداء: يا فُسْقُ، يا ضَرْبُ، يا قَعْدُ، ونحو ذلك، وأما الأسماء الأعلام فيعدلون فيها مذكورة نحو: عُمَرُ، وَزُقَرُ، وَجُنْمُ، ومؤنثة نحو: حَذَامُ، وَقَطَامُ، وَرَقَاشُ، فيقع العدل عن هذه الأسماء الأعلام وهي معارف كما وقع في النداء، فإذا نكرت فزال التعريف انصرف الاسم لأنه لم يبق إلا العدل، وإن صغرت زال عن لفظه العدل فساوى تصغير غير المعدول، تقول في تصغير (عُمَرُ): (عُمَيْرُ) كما كان تصغير (عامر) على (عُمير) أيضاً، بإسقاط الزائد من غير العدل، فأبطل التصغير مذهب العدل. انظر شرح السبرافي للكتاب، ج٤، ق ٩٥، وانظر أيضاً ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤٠.

(٢) الكتاب ١٤/٢.

(٣) (جُمعُ وكُتِعُ) معدولان عن (جمع جَمْعَاء) و(جمع كُنْعَاء)، وهما مصروفان في النكرة وكان الأصل في جَمْع (جمعاء): (جُمعُ) مثل (حمراء): (حُمَرُ)، ولكن (حُمَرُ) نكرة، فأراد أن يعدل عن لفظ النكرة، فعديل إلى (فُعَل). انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤٠.

(٤) الكتاب ١٤/٢، وفيه: «... بمنزلة نُقْبَةٍ ونُقْبٍ»، ويبدو أن الأكثر على التاء (نُقْبٍ ونُقْبَةٍ) لورود هذا اللفظ في شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٤٤٦.

أما قول سيبويه: «... ولم يُشَبَّه بشيء محدودٍ عن وجهه» فإن (صُغِر) المأخوذ =

قال أبو علي: شبه الألف في (صُغْرَى) بهاء (نُقْبَةٍ)، إذ كانا جميعاً للتأنيث.

قال: فإن حَقُرَتْ (أَخَرَ) اسم رجل صرفته، لأن فُعَيْلاً لا يكون بناء [١٠٢/ب] للمحدود^(١).

قال: ولو جئت بالتحقير المخالف لأصله لقلت: أخيريات^(٢).

قال أبو علي: جمع (أُخْرَى) في التكسير (أَخَرَ)، فلو صغر هذا الجمع لصغرت واحد (أَخَرَ)، وزدت عليه الألف والتاء لعلامة الجمع، ولم يجز أن تصغر جمع التكسير، لأن التصغير تقلييل، وبناء الاسم الذي لأدنى العدد تكسير، فلو صغرت بناء الكثير لكان كالنقض لجمعك في الشيء الواحد بين القلة والكثرة^(٣).

قال: قلت: أتصرفه؟ يعني (أَحَادَ) في النكرة؟.

قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة^(٤).

قال أبو علي: إنما لم يصرف (أَحَادَ) في النكرة لأن العدل في حال

== من (الصغرى) لم يعدل به كما هو الحال في (عَمَرَ) ونحوه، فهو مصروف في المعرفة والنكرة لأن الألف في (الصغرى) للتأنيث، كما أن الهاء في (نُقْبَةٍ) المأخوذ منها (نُقْبَ) للتأنيث أيضاً.

(١) الكتاب ١٤/٢، وفيه: «... لأن فُعَيْلاً لا يكون بناءً لمحدود عن وجهه»، ويبدو أن الفارسي اختصر للعلم به.

(٢) ليس هذا من قول سيبويه، ولعله من أقوال الفارسي نفسه.

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤١.

(٤) الكتاب ١٥/٢.

التنكير والوصف قائمان معاً فيه^(١).

قال: وإن سميت رجلاً (ضُرِبَ) ثم خففته فأسكنت الراء صرفته
لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت (قِيلَ)^(٢).

قال أبو علي: أظن أن أبا العباس^(٣) يخالفه في هذا الموضع، فيقول:
إن سميت (بِضْرِبٍ) ثم خففته فقلت: (ضُرِبَ) لم تصرف، لأن الحركة في
نيتك كما أنك إذا قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها ثم خففت العين على
قول من قال: عَضُدٌ قلت: لَقَضُو الرِّجْلَ، فلم تعد الياء التي قلبت واواً،
لانضمام ما قبلها، وإن ذهبت بالضممة في اللفظ لم تصرفه، كما لم يرد
الياء في لَقَضُو، كأن خففته ثم سميت به صرفت، لأنك سميت به وهو
على مثال من أمثلة الأسماء فصرفته كما صرفت (قِيلَ)، لأن الكسرة

(١) قال أبو سعيد: «إذا قلت: جاءني قومٌ أخَذَ أو ثَنَاءً أو ثَلَاثَ، أو رَبَّاعٍ، فإنما تريد أنهم
جاءوني واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة، وإن كانوا ألوفاً،
والمانع من الصرف فيه أربعة أقاويل:

منهم من قال: إنه صفة ومعدول، فاجتمعت علتان منعهما الصرف.

ومنهم من قال: إنه عدل في اللفظ والمعنى، فصار كأن فيه عدلين، وهما علتان. فأما
عدل اللفظ فمن (واحدٍ) إلى (أَخَذَ)، ومن (اثنين) إلى (ثَنَاءً) وأما عدل المعنى فتغيير
العدة المحصورة بلفظ الاثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يُحصى.

وقول ثالث: إنه عدل، وأن عدله وقع من غير جهة العدل، لأن باب العدل أن يكون
للمعارف، وهذا للنكرات.

وقول رابع: إنه معدول، وإنه جمع، لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى وفي
ذلك كله لغتان: (فَعَالٌ) و(مَفْعَلٌ) كقولك: (أَحَادٌ) و(مَوَاحِدٌ) و(ثَنَاءٌ) و(مَثْنَى) . . .
شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٦.

(٢) الكتاب ١٥/٢.

(٣) يعني المبرد، وانظر رأيه في المقتضب ٣٢٤/٣.

ليست فيه^(١).

* * *

هذا بابُ ما كانَ على زنة مفاعلٍ ومفاعيلٍ^(٢)

قال: قلت: فما بال ثَمَانٍ لم يُشبهه صَحَارِي وَعَذَارِي؟

قال: الياء في ثمانِي^(٣) ياء الإضافة أدخلتها على فَعَالٍ^(٤).

(١) خالف المبرد سيبويه «في تخفيف (ضُرِب) فقال: إن خَفَفْنَا (ضُرِب) قبل التسمية فقلنا: (ضُرِب) ثم سميناه مخففاً فإنه ينصرف، وإن سميناه بضُرِبٍ ثم خَفَفْنَاهُ لم ينصرف، لأننا ننوي (ضُرِب) في التسمية، ولفظ بين (ضُرِب) إذا خَفَفْنَاهُ بعد التسمية وبين (قِيلَ)، وذلك أن (قِيلَ) لم يستعمل فيه (قَوْلٌ) وإنما يبنى على التخفيف، والتخفيف فيه لازم، وليس يلزم في (ضُرِب).

وقال المحتج عن سيبويه: إن المانع من صرف (ضُرِب) اللفظ الذي ليس في الأسماء نظيره، فإذا زال اللفظ إلى ماله نظير انصرف، كما ينصرف إذا حَقَرَتْه.

واستدل سيبويه أنه ليس الحذف في كل حال للعدل، بأن (هَارٍ) مخفف من (هاير) محذوف الهمزة منه، وليس بمعدول ولا ممنوع من الصرف» شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٧.

قال الرماني: «إذا سمي رجل (ضُرِب) لم ينصرف في المعرفة، فإن خُفِّفَ فقليل: (ضُرِب) بعد التسمية انصرف عند سيبويه ولم ينصرف عند أبي العباس، لأن التشكيل في النية. فأما إذا خفف قبل التسمية فقليل: (ضُرِب) ثم سمي بهذا المخفف انصرف بإجماع. قال الشيخ أيدّه الله: والذي عندي لما ذهب إليه وجه في كلام العرب على مذهب من يقول في (رُؤْيَا): (رُؤْيَا) إذا لين الهمزة، فيجريه على الأصل في اجتماع الواو والياء وإن كان مخففاً من الهمزة، فلذلك يجريه سيبويه على قياس المخفف وإن كان الأصل الكسر، وهذا أقوى لأنه ردُّ إلى الأصل الذي هو الصرف، وذلك تغيير عن الأصل بالقلب والإدغام، فهو أقوى على ما ذكره سيبويه». شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٤٤٩.

(٢) الكتاب ١٥/٢.

(٣) في المخطوطة: (ثمان).

(٤) الكتاب ١٦/٢.

قال أبو علي: صحاري على وزن (فَعَالِل)، فأما ثمان فالألف [فيه] ^(١) ليست بألف جمع، إنما هي عوض من إحدى ياءي النسب، كما أنها في (شَام) عوض منها، وكذلك في (شَام وَيَمَانٍ)، ألا ترى أنه لا ألف في واحد منهما، إنما هو (يَمَنٌ وشَامٌ)، وبذلك على أن الألف عوض من إحدى الياءين لأنك إذا ثَقُلْتَ الياء قلت: شامي فحذفت الألف، فلم تثبت الألف مع هذين الياءين في الكلام فثمان مثل ذلك ^(٢).

قال أبو علي: كأنه منسوب إلى (ثَمَنٍ)، فأما (تَهَامٍ) فالألف فيه أيضاً بدل من إحدى الياءين، والتي كانت في (تِهَامَةٍ) قد حذفت، يدل ذلك على حذفه تغييرهم البناء، ألا ترى أن التاء كانت قبل أن تنسب مكسورة فيه، ففتحت في الإضافة فقليل: (تَهَامٍ) ^(٣).

(١) ما بين المعقوفتين ليست واضحة في الأصل، وهكذا قرأتها.

(٢) قال أبو سعيد: «تقول: هذه ثمان، ورأيت ثمانياً، والأصل عنده [سبويه] ثَمَنِي، فعملوا به ماعملوا بِيَمَانٍ، وكذلك قالوا: في رَيَاحٍ هذا رَيَاحٌ، ورأيت رَيَاحِي»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٩.

(٣) قال أبو سعيد: في (يَمَانٍ، وشَامٍ، وتَهَامٍ): «تقول: رأيت يَمَانِيًا وشَامِيًا، وتَهَامِيًا، الأصل: يَمَنِي، وشَامِي، فجعلت الألف عوضاً من إحدى الياءين، وفي تَهَامٍ لفتان: إحداهما: تَهَامِي بكسر التاء وتشديد الياء، وهو منسوب إلى تهامة. والأخرى: تَهَامٍ، ورأيت تَهَامِيًا، قال سبويه: كان الأصل فيه (تَهَمِي) وإن لم يستعمل، قياساً على يَمَنِي، وتجعل الألف عوضاً من إحدى الياءين» شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٩٩. وأنشد ابن يعيش للأسود بن شعوب وقيل غيره:

ذرائي أصطْبِخُ يَا بَكْرُ إِنِّي رأيت الموت نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ
تَخْبِرُهُ وَلَمْ يَحْدِلْ سِوَاهُ وَنِسَمُ الْمَرْءِ مِنْ رُجُلٍ تَهَامِ

انظر شرح الفصل ١٣٣/٧، انظر هذا في شرح التصريح ٣٩٩/١، ٩٦/٢، والعيني ٢٢٧/٣، ١٤/٤. وانظره أيضاً في معجم الهوامع ٨٦/٢، الدرر اللوامع ١١١/٢. ==

قال: (١) واستثبت أبا بكر بن دريد في ذلك، فقال: لا يقال إلا بالفتح، وأنشد:

وَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ (٢)

فإن أثبت ياء النسب قلت: تهامي فكسرت التاء ورددت [١٠٣/أ] الاسم إلى ما كان عليه قبل النسب إليه (٣).

قال في الهاء في صياقة ونحوه: لكنها إنما تجيء مضمومة إلى هذا البناء كما تضم ياء الإضافة إلى مدائن ومساجد (٤).

قال أبو علي: إنما أتى بالفرق بين الياء والألف التي يكسر عليها الاسم جمعاً وبين هذه الهاء التي تلحق ولا يكسر عليها الاسم، ليبين أن

== وأنشد في خويلد بن نفيل المعروف بالصق:

وإن خويلداً فأنكي عليه قَتِيلُ الرِّيحِ فِي الْبَلَدِ التُّهَامِي

شرح المفصل ٤١/١.

(١) يعني (أبو علي الفارسي) لا سبويه كما يوهم ذلك.

(٢) هذا عجز بيت من الوافر سقناه مع بيت قبله منسويين للأسود بن شعوب وقيل غيره، والشاهد فيه قوله (تهام) منسويًا وقد أبدلت الألف فيه من إحدى الياءين، وقد فتحت التاء في (تهام) بعد أن كانت مكسورة قبل النسبة، على أن هناك من يرى أن ألف (تهام) غير مبدلة، وأن الألف في (يمان وشام) مبدلة، انظر بعده.

(٣) ويمكن أن ينشد البيت الوارد آنفاً في رثاء الصق شاهداً على هذه المسألة.

ونقل ياقوت عن المبرد قوله: «إذا نسبوا إلى تهامة قالوا: رَجُلٌ تَهَامٍ بفتح التاء وإسقاط ياء النسبة، كما قالوا: رَجُلٌ يَمَانٍ وَشَامٍ، إذا نسبوا إلى اليمن والشام؛ وقال إسماعيل بن حماد: النسبة إلى تهامة: تِهَامِيٌّ وَتَهَامٍ، إذا فتحت التاء لم تشدد الياء، كما قالوا: رَجُلٌ يَمَانٍ وَشَامٍ، إلا أن الألف من تهام من لفظها، والألف من شام ويمان عوض من ياء النسبة»، معجم البلدان، ٦٤/٢ (تهامة).

(٤) الكتاب ١٦/٢.

الاسم المكسر على الباء والألف الواقع للجمع، لا نظير له في الواحد، وأن الذي تلحقه هذه الهاء له نظير نحو عَبَاقِيَّة^(١).

قال: وَأَمَّا سَرَائِيلَ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ أَعْجَمِيٌّ أَعْرَبٌ كَمَا أُعْرِبَ الْأَجْرُ، إِلَّا أَنَّ سَرَائِيلَ أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ كَمَا أَشْبَهَ (بَقَمُ) الْفِعْلِ^(٢).

قال أبو بكر: أَي سَرَائِيلَ يَنْصَرَفُ فِي النَكْرَةِ كَمَا يَنْصَرَفُ أَجْرٌ إِذَا سَمِيتَ بِهِ إِلَّا أَنَّ سَرَائِيلَ أَشْبَهَ مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ فَلَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَإِذَا صَغُرَتْهُ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ لَمْ تَصْرَفْ، لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ نَقَلْتَهُ فَسَمِيتَ بِهِ^(٣).

(١) العباقية: قيل: شجرة ذات شوك تؤذي من علق بها، وقيل: تعني الرجل الداهية ذا الشر والتكر، وقيل: تعني اللص الخارب الذي لا يحجم عن شيء... انظر تهذيب اللغة ٢٨٦/١ (عقب)، وهي وصف، انظر الكتاب ١٦/٢، ٣٢٠.

(٢) الكتاب ١٦/٢.

(٣) انظر الأصول في النحو ٨٨/٢ - قال أبو سعيد: «سراويل عند سيبويه والنحويين عجمي وقع في كلام العرب، فوافق بناؤه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فأجري مجرى ذلك، وينبغي على مذهب الأخفش أن ينصرف إذ لم يكن جمعاً، وقد رأينا شعر العرب يدل على مذهب سيبويه، قال ابن مقبل:

يُحْمَشِي بِهَا ذُبُّ الزَّيَادِ كَأَنَّهُ فَتَى فَارِسِيٍّ فِي سَرَائِيلَ رَامِحٍ»

وشرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٩٨. وقال أبو العباس المبرد: «ومن العرب من يراها جمعاً واحداً سرؤالاً، وينشدون:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ...» المقتضب ٣٤٥/٣ - ٣٤٦.

قال السيرافي: «والذي عندي أن سرؤالة لغة في سراويل...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٩٨. قال الزجاج: «فأما (سراويل) فاسم أعجمي أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف، وإنما هي بالفارسية (سُرْوَال) فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها، ==

قال: وقد جعل بعض الشعراء ثَمَانِي بمنزلة حَذَارٍ^(١)، قال:

يَحْدُو^(٢) ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا . . . (٣)

قال أبو علي: توهم هذا الشاعر أن الألف في (ثَمَانِي) التي هي عوض من إحدى ياءي النسب ألف جمع لما رأى أول الحرف مفتوحًا، ورأى بعد الألف حرفين كما أن الأول من (مَفَاعِل) وحَذَارٍ^(٤) مفتوح، وبعد الألف في كل واحد منهما حرفان، وليس كذلك، إنما الألف في (ثَمَانٍ) لما قلنا، وفي (حَذَارٍ) للجمع.

قال: إذا صَغُرَتْ^(٥) بخاتي اسم رجل صرفته، فكذلك صَحَارٍ^(٦) فيمن

== فإذا صغرتها صرفتها إلا أن تكون اسم رجل. ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤٦.

(١) في المخطوطة: (حذاري).

(٢) في المخطوطة: (يحدوا).

(٣) الكتاب ١٧/٢ وهذا صدر بيت من الكامل أنشده سيبريه دون نسبة، انظر الكتاب ١٧/٢، والشاهد فيه ترك صرف (ثمانى) تشبيها لها بما جمع على زنة (مفاعل) . . . والبيت من قصيدة لابن ميادة وقامه:

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمْتُ بِزَيْغَةِ الْإِرْتِجَاجِ

انظر الديوان/ ٩١، قال في شرحه: الزَّيْغَةُ: مصدر زَاغَ أي مال، الإرتجاج: مصدر أرتج، وأرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل. الديوان/ ٩٣. ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٤٧، سر صناعة الإعراب ١/ ١٨٣، الأصول في النحو، ٢، وشرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ٩٩، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٥٠، وأنشده في نظرة الإغريض/ ٢٦٤ على تسكين الياء، وعندئذ تحذف لأجل التنوين فيحمل حينئذ على الضرورة فيقال: «يحدو ثمان. . .»، انظر المعنى ٤/ ٣٥٢، الخزائن ١/ ٧٦، الأشموني ٣/ ٢٤٨.

(٤) في المخطوطة: (حذاري)

(٥) في الكتاب ١٧/٢ (حَقَرَتْ).

(٦) في المخطوطة: (صحاري).

قال:

صَحِيرٌ وَصُحَيْرٌ^(١).

قال أبو علي: لأن كلا التصغيرين خارج عن أبنية الجمع، فلما ذهب ذلك الثقل بالتصغير صرفته^(٢).

قال: فإن قلت: كيف تُشَبَّهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجز حصين^(٣).

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: الهاء يكون ما قبلها مفتوحًا، فكيف جاز أن تكون هذه التاء التي في (قُرَيْشِيَّات) (٤) هاء كالتاء في حمزة؟ فأجابه بأن الألف ليس بحاجز قوي^(٥).

(١) الكتاب: ١٧/٢، والكلمة الأخيرة ليست فيه.

(٢) (بَخَاتِي) هذا على لفظ الجمع وفي آخره باء مشددة، والياء في واحده، ودخلها فيه لا للنسبة تقول: بُخْتِي وبَخَاتِي، كما تقول: كُرْسِي وكِرَاسِي، فهذا الاسم لا ينصرف، فإذا صغرته اسم رجل صرفته. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق٩٩. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف/٤٧. قال ابن السراج: «وأما بَخَاتِي فلا ينصرف، لأن الياء لغير النسب، وهي التي كانت في بُخْتِيَّة، وكذلك كُرْسِي وكِرَاسِي، وقمري وقَمَارِي» الأصول في النحو ٩١/٢. قال أبو منصور الأزهري: يقال: جمل بُخْتِي وناقَة بُخْتِيَّة، وهو أعجمي دخيل عربته العرب، ويجمع: البَخَاتِي أيضًا. والبُخْت: الإبل الخراسانية تُنْتَج من الإبل العربية والفالج. انظر تهذيب اللغة ٣١٢/٧ (بخت).

(٣) الكتاب ١٨/٢ - ١٩، والحديث حول (أَذْرَعَات) و(قُرَيْشِيَّات) فقد قال سيبويه: «إن من العرب من لا ينون (أَذْرَعَات)، ويقول: هذه قُرَيشَات، كما ترى، شبهوه بهاء التانيث، لأن الهاء تهيء للتانيث، ولا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة».

(٤) انظر الكتاب ٣٦/٢، الأصول في النحو ١٠٣/٢.

(٥) قال أبو سعيد: «كلام سيبويه دليل بين أن التاء في الجمع بمنزلة الهاء وأن لألف كالمطرحة،

فينبغي أن يكون الفتح أولى به» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق١٠٠.

وقول أبي سعيد: «الفتح أولى به» يعني أنه إذا حذف التنوين من مثل ==

هَذَا بَابُ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ^(١)

قال أبو علي: الاسم الأعجمي إذا نقل إلى العربي فأعرب على ضربين: اسم نقل معرّفًا مثل إسحاق ويعقوب فهذا لا ينصرف في المعرفة، واسم نقل منكوراً فهذا ينصرف إذا سمي به مذكر نحو «فِرْنَدٌ وَدَيْبَاجٌ» وما أشبهه، لأن هذا إذا أعرب صار كالبناء الأصلي في العربية^(٢).

قال: وأما نُوحٌ وهُوْدٌ وَلُوطٌ فتنصرف على كل حال لحفتها^(٣).

قال أبو علي: أبو إسحاق يرى ألا يصرف الأعجمي المعرفة وإن كان ثلاثياً وأوسطه ساكن، وكذلك [١٠٣/ب] هِنْدٌ، وقال: لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف^(٤)، فعرضت ذلك على أبي بكر فقال: يدخل عليه نُوحٌ وَلُوطٌ، وقد صرفا في التنزيل^(٥)، ونُوحٌ وَلُوطٌ وهِنْدٌ وإن كان

== (أذرعاء) و(قريشيات) لم يجز إلا الفتح، ونقل عن المبرد أن الفتح لا يجوز فيه، فلا يجوز عنده أن تقول: رأيتُ عرفاتَ، ومسلماتَ، إذا سميت بها رجلاً، وانظر المقتضب ٣٧/٤، ٣٣٣/٣، خزانة الأدب ٢٦/١ - ٢٧. وذكر أبو سعيد أنه روي عن الأصمعي قوله: ترك التنوين مع الكسر خطأ، وينبغي أن يفتح. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٠.

(١) الكتاب ١٩/٢.

(٢) مجمل هذا القول تجده في الإيضاح العضدي/٣٠٥.

(٣) الكتاب ١٩/٢. قال أبو سعيد: «المعروف أن هُوْدًا عربي، والذي يظهر من كلام سيبويه لما عده مع نوح ولوط وهما أعجميان أنه أعجمي عنده، والناس يختلفون في مثل هذا، فمنهم من يقول: إن العرب من ولد إسماعيل، ومن كان قبل ذلك فليس بعرب، وعاد وهود قبل إسماعيل فيما يذكر»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠١.

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤٥.

(٥) انظر الأصول في النحو ٩٢/٢. قال المبرد: «والأعجمي المذكر يجري مجرى العربي المؤنث في جميع ما صرف فيه، ألا ترى أن نُوحًا ولوطًا اسمان أعجميان وهما مصروفان في ==

قد اجتمع فيها العلتان^(١) فقد قاومت الخفة التي فيها إحدى العلتين فكأنه بقي علة واحدة فانصرف، وليس الثلاثي المتحرك الأوسط من هذا، لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ماهو على أربعة^(٢)، فإن قلت: فهل وجدت الحركة يعتد بها في غير هذا الموضع؟ قلت: نعم، تقول: جَمَزَى بالحركة التي فيها، وإن كان أربعة أحرف حكمه حكم ما كان على خمسة^(٣).

* * *

-
- == كتاب الله عز وجل «؟! المقتضب ٣/٣٥٣، وانظر هامش رقم (٢) من هذه الصفحة حيث نقل المرحوم عضيمة ما أورده المبرد في كتابه (المذكر والمؤنث) عن هذه الجزئية.
- وقال أبو علي في المسائل المنشورة/٢٧٤: «لم يكن اسماً في العجمية مثل (نوح) وإنما هو اسم عجمي نقلته فسميت به، فصارت النقلة معتداً بها لأنه لم يكن في العجمية اسم شخص كما كان (نوح)، و(إبراهيم)، و(إسحاق)، فافترق حال (نوح)».
- (٦) في المخطوطة: (فيهما اللغتان).
- (٧) شرط الاسم الذي لا ينصرف للتعريف والعجمة أن يكون عجمي الوضع، عجمي التعريف، زائداً على الثلاثة أحرف مثل (إبراهيم)، فإن كان عجمي الوضع، غير عجمي التعريف انصرف، لأن العجمة غير متمحضة، وكذا إذا كان ثلاثياً ساكن العين أو متحركاً، فإنه منصرف قولاً واحداً في لغة جميع العرب. انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩، وانظر تفصيل ذلك في شرح المفصل ١/٧١.
- (٨) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٥٤.

هذا باب تسمية المذكر بال مؤنث (١)

قال: ولو سميت رجلاً (حُبَارَى) ثم حَقَّرته فقلت: حُبَيْرٌ لم تصرفه لأنك لو حَقَّرت الحبارى نفسها فقلت: حُبَيْرٌ، كنت إنما تعني المؤنث (٢).
قال أبو علي: قيل: لم صرف (صَحَارَى) اسم رجل إذا حَقَّرته؟ فقلت: لأن (صَحَارَى) جمع ليس بمؤنث، وإن كان واحده مؤنثاً، ولا يؤنث الجمع من حيث أنث واحده، وإنما امتنع صَحَارَى من الصرف من حيث امتنع (مَسَاجِدَ)، فإذا صغرتة صرفته كما تصرف (مُسَيِّجِدَ) إذا كان تصغير (مساجد) اسم رجل، لموافقته بناء ما ينصرف، فأما (حُبَارَى) فإنك إذا صغرتة لم تصرفه اسم رجل، لأن مصغره يبقى على تأنيثه وإن حَذَفْتَ العلامة منه لخروجه عما عليه أبنية التصغير لو لم تحذفها (٣).
قال: وإذا سميت رجلاً بسعادَ أو زينبَ أو جَيْالَ لم تصرفه مِنْ قَبْلِ

(١) الكتاب ١٩/٢.

(٢) الكتاب ٢٠/٢.

(٣) قال الرماني: «حُبَارَى إذا سمي به، ثم صُغِرَ فقيل: حُبَيْرٌ لم يزل يذهب العلامة تأنيث الاسم، فهر على ذلك في التسمية». شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٥٦. والفرق بين (حُبَارَى) و(صَحَارَى)، فلو سمي رجل (حُبَارَى) لم يصرف لأنه مؤنث وفيه علم التأنيث (الألف المقصورة) فإن حَقَّرَ فتحذف منه الألف فيقال: (حُبَيْرٌ) ولا يصرف أيضاً، لأن الحبارى نفسها مؤنث، فهو بمنزلة (عُنَيْقَ) مصغر (عَنَاقَ) ولا علامة فيها للتأنيث، وأما (صَحَارَى) فجمع وليس بمؤنث وإن كان واحده مؤنثاً - كما وضع أبو علي هنا. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٧، ق ٩٤ (مخطوطة صنعاء).

أنّ هذه أسماء تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة^(١).
 قال أبو علي: إذا كانت مشتقة ثم غلب التأنيث لم يصرف، لأن غلبة
 التأنيث عليه بمنزلة علامته، فإذا انضاف إلى العلة التعريف لم يتصرف.
 قال أبو علي: إذا سميت بعنوق أو نساء صرفته، لأنه جمع نسوة،
 فإن سميت بطاغوت لم تصرفه، لأنه مؤنث كعتاق^(٢).
 قال أبو علي: في صرف أسماء البلدان والأرضين وترك صرفها^(٣).
 من صرفها ذهب إلى أنها أسام مذكرة سمي بها المذكر، أي الموضع
 والمكان، ومن أنشأ ذهب إلى أنها مذكرة سمي بها مؤنث وهي البقعة
 والأرض^(٤).

(١) الكتاب ٢١/٢. وقد نقل السيرافي عن أبي عمر الجرمي أن معنى قوله: (مشتقة): أي
 مستأنفة، لهذه الأسماء، لم تكن من قبل أسماء لأشياء أخرى، فنقلت إليها، وكأنها اشتقت
 من (السعادة)، أو من (الزئب) أو من (الجأل)، وزيد عليها ما زيد من ألف أو ياء لتوضع
 أسماء لهذه الأشياء، كما أن (عتاقاً) أصله من (العتق)، وزيدت فيه، فوضع لهذا الجنس.
 انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٢. و (عتاق) المسمى به مذكر، فإن حكمه أن
 يعرب ويمنع من الصرف، لأنه مؤنث زائد على ثلاثة أحرف، ومن العرب من يصرف (فَعَال)
 المسمى به ذكر. انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٨/٣.

(٢) إشارة إلى الحوار الذي عقده سيبويه في الباب حيث قال: «فإن قلت: ماتقول في رجل
 يسمّى بعنوق، فإن (عنوقاً) بمنزلة (خروق). وهذا التأنيث الذي في (عنوق) تأنيث
 حادث، فعنوق: البناء الذي يقع للمذكرين والمؤنث، الذي يجمع المذكرين، وكذلك رجل
 يسمى (نساء)، لأنها جمع نسوة، فأما الطاغوت، فهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع
 كهيئته للواحد». الكتاب ٢٢/٢.

(٣) إشارة إلى الباب الذي عقده سيبويه ونعته بـ (باب أسماء الأرضين)، الكتاب ٢٣/٢.

(٤) قال المبرد: «فأما البلاد فإنما تأنيثها على أسمائها، وتذكيرها على ذلك، تقول: هذا بلد،
 وهي بلدة، وليس بتأنيث الحقيقة، وتذكيره كالرجل والمرأة. فكل ما عنيبت به من هذا =

قال: وما صار صفه كواسط ثم صار بمنزلة زيد وعمر، إنما وقع لمعنى، نحو قوله: (ونايفعة الجعدي^١). أخرج الألف واللام.^(١١) أي من النابغة، فكان يجب أن يقال: النابغة، لأنهما صفتان للموضع والرجل، إلا أنهما غلبتا، فصارتا كالأعلام غير الصفة [١٠٤/أ] فأخرجت الألف واللام منهما كما أخرجت من الأعلام نحو زيد وعمر.

== بلداً، ولم يمنع من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه، وكل ما عنيت به من هذا بلدة، منعه من الصرف ما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث على أن منها ما يغلب عليه أحد المذهبين، المقتضب ٣/٣٥٧.

(١١) الكتاب ٢/٢٤، وقد تضمن النص بعضاً من بيت لمسكين الدارمي في ديوانه/٤٩ وفيه: (عليه صفيح من رخام مرصع)، وهو قوله:

ونايفعة الجعدي بالرميل بيته عليه تراب من صفيح موضّع

والشاهد فيه وضع (نايفعة) اسماً علماً لم يقصد به الصفة الغالبة فتلزمه الألف واللام، وإنما قصد به قصد الأعلام المختصة نحو زيد وعمر، فلم تدخله الألف واللام كما لا تدخل زيداً ونحوه من الأعلام، انظر هامش الكتاب ٢/٢٤، وأنشده المبرّد للشاهد نفسه مع تغيير في القافية وتغيير في مواضع كلمات العجز. انظر المقتضب ٣/٣٧٣، وبهذه الرواية جاء عند ابن الشجري في أماليه ٢/١١٤، انظر الرواية أيضاً عنده في الجزء الثاني/٣٥٩ (الطناحي)، ورواية الديوان/٤٩: (. . . عليه صفيح من رخام مرصع)، واختار هذه الرواية الدكتور الطناحي في كتاب الشعر ٢/٥٣٢، في حين أنشده أبو علي: (. . . عليه صفيح من تراب وجندل) على التوسع في العطف لا على إقامة الوصف مقام العلم، وأنشد أبو علي الجزء الأول من صدر البيت في التكملة/٦٤ شاعداً على هذه القضية، وقد أنشده البغدادي ضمن أبيات أخرى بالرواية الثابتة في ديوان الدارمي، انظر خزانة الأدب ٢/١١٧، وروى الزجاج البيت كما هو الحال عند سيبويه قاتلاً: «نايفعة نبيغ فقيل له: (نايفعة) فوصف بذلك، وجعلت صفته اسماً له، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٥٣ - ٥٤، وبهذه الرواية والقصد من الاستشهاد روي عند السيرافي في شرح الكتاب، ج٤، ق ١٠٣، وفي شرح الرماني للكتاب أيضاً، ج٣، ق ٢٥٨، وانظر فرحة الأديب / ١٣٦، ١٣٧ فقد ساق البيت وأبيات آخر قبله وبعده، وكتب الشواهد مجمعة على ==

قال: وَقُبَاءٌ وَحِرَاءٌ ليس كذلك، إنما أوقعا على المؤنث والمذكر مشتقين
غير مشتقين في الكلام لمؤنث من شيء، والغالب عليهما التأنيث^(١).
قال أبو علي: معنى الكلام غير مشتقين، والغالب عليها التأنيث أي
في حال التأنيث، أي اشتقا للمذكر والمؤنث معاً ولم تخصص به أحدهما في
حال الاشتقاق^(٢).

==
رواية سيبويه، انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيراني ٢٢٤/٢ (سلطاني) ٢٠٧/٢
(الريح) وقال: «هذا إنشاد الكتاب: (تراب من صفيح ١٠) وفي شعره: (عليه صفيح من
رخام موضّع) وهي أحب إلي من رواية الكتاب»، النكت في تفسير كتاب سيبويه
٨٣٦/٢، وانظر المخصص ٤٦/١٧، وانظر لسان العرب ٣١١/٩ (وسط، ٣٣٦/١٠
(نبح)).

(١) الكتاب ٢٥/٢. أي أن (قُبَاءٌ وحِرَاءٌ) يغلب عليهما التأنيث وهما كالمذكر إذا وقع على
المؤنث، وأما (اللسان) فيؤنث ويذكر. وهو إن سميت به في لغة من قال هي اللسن، قال: لا
أصرفه، من قبل أن اللسان قد استقر عندهم حينئذ، أنه بمنزلة (عَنَاق).
(٢) يقول سيبويه: «وأما قولهم: قُبَاءٌ، وحِرَاءٌ، فقد اختلفت العرب فيهما، فمنهم من يذكر
ويصرف، وذلك أنهم جعلوهما اسمين لمكانين، كما جعلوا واسطاً بلداً أو مكثاً، ومنهم من
أنث ولم يصرف وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض. قال الشاعر:
ستعلمُ أُنثَا خيرَ قديمَا وأعظمُنَا بيطنَ حِرَاءٍ نَارَا
... وقال العجاج:

وَرُبُّ وجهٍ من حِرَاءٍ منحنٍ

الكتاب ٢٤/٢، قلت: استدرك أبو سعيد السيرافي على سيبويه نسبة الرجز إلى
العجاج، وقال إنه لرؤية، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٣، ق ١٠٤، وهو كذلك. وبما
يلحظ على رواية سيبويه والسيرافي ترههما (وَرُبُّ) في مطلع البيت والصواب (وَرُبُّ)،
لأنها معطوفة على مثلها في قوله:

فلا وَرَبَّ الأمانات القُطُنِ

يَعْمُرْنَ أَمَّنًا بالحرام المَأْمَنِ

بمحسٍ الهدى ويبيتِ السُّدُنِ

==

هذا باب أسماء القبائل والأحياء (١)

قال: فإن شئت قلت: هؤلاء تميمٌ وأسدٌ، لأنك تقول: هؤلاء بنو تميم وبنو أسد (٢).

قال أبو علي: يجوز، {هذه} (٣) إذا أشرت إلى تميم وما أشبهه لأن هؤلاء جمع، وهذه جماعة (٤).

قال: فإن قلت: لم لم يقولوا: هذا تميمٌ فيكون اللفظ كلفظه إذا لم ترد معنى الإضافة حين تقول: (جاءت القرية) تريد أهلها، فلأنهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين أفرادهم الرجل، فكرهوا الالتباس (٥).
قال أبو علي: يقول: لو حمل الكلام على المضاف إليه في قولك: هذا

ورب وجه من جرأ منحن
ما آتب سرك إلا سرني

انظر ديوان رؤية / ١٦٣. قال أبو سعيد: «إذا سمينا رجلاً بقبالة أو جرأة صرفناه، لأن اللفظ مذكر، والمسمى به مذكر، وإذا سمينا رجلاً بلسان على لغة من يقول: هي اللسان لم يصرف، لأنها بمنزلة (عناق)، وإن سمي بلسان على لغة من يقول: هو اللسان، صرف، والتأنيث والتذكير في اللسان». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٣، ق ١٠٤.

(١) الكتاب ٢/ ٢٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٥.

(٣) في المخطوطة: (وهؤلاء).

(٤) انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ٢٦١.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٥. وفيه: (جاءته القرية).

تَمِيمٌ^(١)، كما حمل على المضاف إليه في (جاءت القرية) لالتبس اسم الحي بالرجل^(٢) لأن تَمِيمًا وأسدًا يجوز أن يكونا اسمين لرجل كما يكونان اسمين للحي، والقرية لا تجيء، فيُعلم إن جاءت، وإن كان منسوبًا إليها فهو لأهلها^(٣).

قال: ومثل هذا (القَوْمُ)، هو واحد في اللفظ وصفته تجري على المعنى، لا تقول: القَوْمُ ذاهبٌ^(٤).

قال أبو علي: قوله: ومثل هذا، أي مثل قولك: (هذا تَمِيمٌ وأسدٌ) (وهؤلاء تَمِيمٌ وأسدٌ)، فإن اللفظ لفظ واحد والمعنى للجميع، قولك: (القَوْمُ) لا تحمل صفته وخبره إلا على المعنى، (وقد أدخلوا التأنيث فيما

(١) تَمِيمٌ وأسدٌ وقريشٌ وثقيفٌ أسماء مصروفة، تأتي للقبيلة، وقد تكون أسماء لرجل، فإن كانت للقبيلة فلا تذكر. فلا يقال: هذا تَمِيمٌ، أو أسدٌ، بل يقال: هؤلاء تَمِيمٌ، أو هذه تَمِيمٌ إذا قدرّت الإضافة إليه، لا يقال: هذا تَمِيمٌ لئلا يلتبس اللفظ بلفظه إذا أخبرت عنه، «أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة، وبين أفرادهم الرجل، فكروا الالتباس»، وقد كان يجوز في القياس أن يقال: (هذا تَمِيمٌ) في معنى: هذا حي تَمِيمٌ، ويحذف الحي، ويقام تَمِيمٌ مقامه، ولكن ذلك لا يقال للبس على ما ذكره سيبويه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٠٥.

(٢) يجيء اللبس من حيث جواز أن يكون (تَمِيمٌ) اسمًا لحي بني تَمِيمٌ، كما يجوز أن يكون اسمًا لرجل فتقول: هذا تَمِيمٌ قدم، ونحوه.

(٣) قال الرماني: «ويجوز: (جاءت القرية)، على تأنيث القرية، والمعنى على تذكير الأهل، ولا يجوز: (هذا تَمِيمٌ) على توحيد الأب وتأنيث القبيلة؛ لأنه لما كان يحتاج إلى الإخبار عن الأب خاصة، وعن الولد تارة، فيقال: ولد تَمِيمٌ كذا وكذا، وهذا تَمِيمٌ قد ولد الولد الكثير، لم يصلح أن يجري ما يوجب اللبس، وليس كذلك جاءت القرية، لأنه ليس فيه إلا وجه واحد فلا لبس فيه...» شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٦١.

(٤) الكتاب ٢/٢٥.

هو أبعد من هذا^(١)، يريد: من تميم وأسد (أدخلوه فيما لا يتغير منه المعنى لو ذكُرت)^(١)، أي: أدخلوه فيما لا يتغير منه المعنى لو لم يدخلوه فقد وجب أن يلزموه؛ إذ أدى ترك إدخاله إلى تغير المعنى^(٢).

قال: وإن شئت جعلت تميماً وأسدأ اسم قبيلة في الموضعين^(٣). في الموضعين: يريد في قولك: هؤلاء وهذه، يريد تميماً وأسدأ^(٤).

قال: فإن قلت: لم تقول: هذه ثقيف، فإنهم أرادوا: هذه جماعة ثقيف، أو هذه جماعة من ثقيف، ثم حذفوا هنا، كما حذفوا في تميم^(٥)، أي حذفوا المضاف وهو جماعة كما حذفوا (بنو) في قولك: هذه تميم.

(١) ما بين المعقوفتين من الكتاب ٢٥/٢، وهو من تمام العبارة السابقة التي يفسرها أبو علي، الذي يجعل تعليقاته متداخلة مع نص الكتاب - كما ترى - .

(٢) هذا التعليق متصل بسابقه، فالقرية في قولك: (جاءت القرية) كثر استعمالها وهم يعنون (أهل القرية) فلا يقع اللبس فيها إذا أسند إليها الفعل (جاءت القرية)، قال أبو سعيد: «مثل سيبويه أن اللفظ قد يقع على الشيء ثم يحمل خبره على المعنى كقولهم: (القوم ذاهبون) والقوم واحد في اللفظ، وذاهبون جماعة، ولا يقولون: (القوم ذاهب)، ومثله: (ذهبت بعض أصابعه)، و(ما جاءت حاجتك)، فحمل تأنيث (ذهبت) و(جاءت) على المعنى، كأنه قال: (ذهبت أصابعه)، و(ذهبت أصبعه) و(أية حاجة جاءت حاجتك) وكذلك قولهم: (هذه تميم) إنما حمل على جماعة تميم، أو بنو تميم». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٥.

(٣) الكتاب ٢٥/٢.

(٤) يعني بالموضعين قوله: (هؤلاء تميم وهؤلاء أسد) أي بنو تميم، وبنو أسد، وقوله: (هذه تميم، وهذه أسد) أي قبيلة تميم وقبيلة أسد.

(٥) الكتاب ٢٦/٢، مع قليل من الاختلاف في اللفظ.

قال: ومن قال : هذه جماعةٌ ثقيف ، قال: هؤلاء ثقيفٌ ، وإن أردت الحيّ ولم تُرد الحذف قلت : هؤلاء ثقيفٌ ، كما تقول : هؤلاء قومك^(١) [١٠٤ / ب] .

قال أبو علي: فعلى هذا لا يجوز أن تقول: هذه ثقيفٌ وأنت تريد الحيّ، كما كنت تقول: هذه ثقيفٌ^(٢)، وإنما تريد جماعةً فحذفت المضاف، كما لا يجوز (هذه قومك)، إذا أشرت إليهم لأن الحيّ مذكّر، كما أن القوم مذكّر، ولا يجوز أن تقول: هذا ثقيف [إذا]^(٣) أردت الوجه الأول أو الثاني، كما لم يجر فيما تقدم^(٤) . لالتباس الواحد بالجماعة، والواحد بالحي .

قال: وتقول: هؤلاء ثقيفٌ بنُ قسيّ^(٥)، فتجعله اسم الحيّ وتجعل ابن وصفاً كما تقول: كلٌّ ذاهبٌ^(٦) .

قال أبو علي: يقول: تحمل صفته على اللفظ مفرداً كما فعلت ذلك بكل في قوله تعالى : «إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ

(١) الكتاب ٢/٢٦٠ .

(٢) أي: وأنت تريد الجماعة، أي على الحذف .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق .

(٤) يريد: قريشاً، وأسدًا، وتيمماً .

(٥) في المخطوطة: (قيسي) تصحيف، لأن ثقيفاً من بني قسيّ بن منبه بن بكر بن هوزان بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة بن قيس عبلان بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان . انظر جمهرة أنساب العرب/٤٨٢، وانظر ص ٢٦٦ منه أيضاً .

(٦) الكتاب ٢/٢٧٠ .

عبدًا» (١).

قال: والحدّ فيها أن تجري ذلك المجرى أن يذكر (٢)، أنشد:

بَحْيٌ نُمِيرِي عَلَيْهِ (٣) مَهَابَةٌ جَمِيعٌ . . . (٤)

(١) سورة مريم، الآية/٩٣، ويبدو أن الناسخ قد سَهَا في هذه الآية فرسمها هكذا: «إن كلّ إلا آتني الرحمن عبدًا» ولعله من الناسخ دون أبي علي، لأن الاستدلال بالآية هنا موهم بتنوين (كلّ) قياسًا على المثال الذي أورده سيبويه وهو قوله: «... كما تقول: كلّ ذاهب...».

(٢) الكتاب ٢/٢٧، وهذه العبارة تمام لسابقتها، وقد فسرّها أبو سعيد بقوله: «تقول: هؤلاء ثقيف بن قسيّ، فتجعل له اسم الحمي وتجعل الابن وصفًا، كما تقول: كلّ ذاهب، كأنه جعل الأولاد هم ثقيف، وجعلهم حبّا، ووصفهم بابن، فهو يشبه قولك: كلّ ذاهب، فحمل (ذاهب) وهو على لفظ (كلّ) لا على معناه»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٦، قال الرماني: «توحّد ابتداءً على اسم الحميّ، والمعنى: كل واحد منهم ابن قيس»، شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٦٢.

(٣) في المخطوطة: (عليها).

(٤) البيت من الطويل للراعي النميري وهو في ديوانه/١٧٧، من قصيدة مطلعها:

هَمَمْتُ الْغَدَاةَ هَمَّةً أَنْ تُرَاجِعَا صِبَاكَ وَقَدْ أَمْسَى بِكَ الشَّيْبُ شَاعَةً

وبيت الشاهد هو

بَحْيٌ نُمِيرِي عَلَيْهِ مَهَابَةٌ جَمِيعٌ إِذَا كَانَ اللَّثَامُ جَنَادِعًا

حيث أفرد صفة الحمي حملًا على اللفظ، ولو جمع على المعنى لجاز، والجميع هنا: المجتمعون والجنادع: ضرب من الذباب، وقيل غير ذلك. فهو كما ترى وصف الحمي بالواحد وهو قوله: (نميري)، انظر الكتاب ٢/٢٧، وأنشده الأزهري منسوبيًا للراعي وقال: يقول: إذا كان اللثام فرقًا شتى فهم جميع. انظر تهذيب اللغة ٣/٣١٤ (ع، ك)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٦، شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٦٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ٢/٣١٩ (سلطاني)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٤٠، المخصص ١٧/٤٢، المحكم ٢/٣٠٣ (جندع)، لسان العرب ٩/٣٩٣، ٣٩٤ (جندع).

هذا على قولهم: ثقيف بن قسي^(١)، إذا جعلت اسم الحي^(٢).

هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة^(٣)

قال: وأما قولهم: اليهود والمجوس، فإنما أدخلوا الألف واللام هاهنا
كما أدخلوها في المجوسي واليهودي^(٤).
قال أبو علي: المراد باليهود والمجوس: اليهوديون والمجوسيون، إلا
أنهما جُمعا بحذف ياء النسب، كما جمع (زنجي ورومي) بحذفهما،
وافقت ياء الإضافة في هذا تاء التانيث إذا جمع الاسم بحذفه نحو (نَحْلَة
وَنَحْل)، والذي جمع بحذف ياء الإضافة كما جمع بحذف تاء التانيث هو
هذه الحروف^(٥)، أنشد:

-
- (١) في المخطوطة: (قسي)، تصحيف.
(٢) قال سيبويه: «فجعله كالحَيِّ والقبيلة»، الكتاب ٢٨/٢، أي تقول: هذا حي ثقيف بن قسي، كما تقول: هذه قبيلة ثقيف بن قسي.
(٣) الكتاب ٢٨/٢.
(٤) الكتاب ٢٩/٢.
(٥) قال الزجاج: هذا الباب يجري على ثلاثة أوجه:
فأحدها: وهو شرح ما قال سيبويه: إن (مجوس) و(يهود) اسم لهذا الجيل، نحو (سند)،
(هَند) و(رُوم)، تقول: سِندي وسِنْد، ورومي وروم. ثم جعلت العرب كل اسم جيل من
هذه اسماً للقبيلة، فإذا كان اسماً للقبيلة قلت: (هذا رجل من يهود ياهذا)، و(من مجوس
ياهذا).
والذين قالوا: (من اليهود والمجوس) جعلوه على أصله جمع (يهودي ويهود) وأدخلوا
الألف واللام للتعريف، فعلى هذا القياس تقول: (هذا رجل من يهود، ومن مجوس) =

فكلتاها خَرْتُ وأَسْجَدَ رَأْسُهَا كما سَجَدْتُ نَصْرَانَةً لَمْ تَحْتَفِ^(١)
 قال: فجاء على هذا كما جاء بعض الجمع على غير ما استعمل في
 الواحد^(٢). أي جاء (نصارى) كأنه جمع (نَصْرَان)، ولو جاء الجمع على
 حسب الواحد لكان (نصرانيون)، إلا أن الجمع جاء على ما استعمل في
 الشعر دون الكلام.

* * *

== تصرفه لأنه جمع .

وإن شئت جعلته اسماً للحي فصرفته أيضاً . فهذا كل ما في هذا الباب . ما ينصرف وما
 لا ينصرف / ٦٠ .

(١) البيت من الطويل أنشده سيبويه هنا دون نسبة وفيه تأنيث نصرانة بالهاء، وذلك يدل على
 أن مذكرها (نصران) وإن لم يستعمل في الكلام إلا بياءي النسب، انظر الكتاب ٢/ ٢٩،
 كما أنشده في باب آخر منسوباً إلى أبي الأخرز الحماني، انظر الكتاب ١٠٤/ ٢، وأنشده
 الزجاج دون نسبة وقال: «نصرانة: تأنيث نصران، ويجوز أن يكون النصارى واحدهم نُصْرِي
 مثل: بعبير مَهْرِي، وإبلٌ مَهَارِي» معاني القرآن وإعرابه ١٤٧/ ١، انظر شرح أبيات سيبويه
 للنحاس / ١٧٨، وشرح الأبيات المشككة الإعراب / ١٥٠، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق
 ١٠٧، ونسبه الرماني إلى قائله، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٦٣، النكت في
 تفسير كتاب سيبويه ٨٤٣/ ٢، الإنصاف في مسائل الخلاف منسوباً لقائله ٤٤٥/ ٢، كما
 نسب إليه في لسان العرب ٦٨/ ٧ (نصر) وقال: إنه يصف ناقتين طأطأتا رؤوسهما من
 الإعياء، فشبه رأس الناقة في تطأطئها برأس النصرانية إذا طأطأت في صلاتها .
 (٢) الكتاب ٢/ ٢٩، مع اختلاف طفيف في اللفظ.

هذا بابُ أسماءِ السُّورِ^(١)

قال: فأما «كهيعص، والمر» فلا يَكُنْ إلا حكاية، وإن جعلتها بمنزلة «طاسين» لم يجز^(٢).

قال أبو علي: كهيعص، والمر، لا يخلو من أن يحكيا، أو يجعل كل واحد منهما اسماً كما جعل «طاسين» لأنه لا يوافق ما عليه أبنية الآحاد، ولا يجوز أيضاً أن يجعل واحد منهما بمنزلة - «طاسين ميم» لأنه ليس في الاسمين اللذين^(٣) ضم أحدهما إلى الآخر شيء يبلغ عدة حروفه مبلغ عدة حروف هذه، فبقي أن يحكى فقط^(٤).

قال: ومما يدل على أن (حاميم)^(٥) ليس من كلام العرب أن العرب

(١) الكتاب ٢/ ٣٠، وهو يعني بدايات بعض السور دون أسمائها.

(٢) الكتاب ٢/ ٣١.

(٣) في المخطوطة: (الذين) بلام واحدة.

(٤) فسر أبو سعيد هذه لمسألة بقوله: «أصل ما بني عليه الكلام أن الاسمين إذا جعلاً اسماً واحداً، فكل واحد منهما موجود مثله في الأسماء المفردة، ثم يضم أحدهما إلى الآخر، فمن أجل ذلك أجاز [سبويه] في (طسم) أن يكونا اسمين جعلاً اسماً واحداً، فجعل (طس) اسماً مثل (هابيل)، وأضافه إلى (ميم) وهو اسم موجود مثله في المفردات، ولا يمكن مثل ذلك في (كهيعص) و(المر) إذا جعل الاسمان اسماً واحداً لم يجز أن يضم إليهما شيء آخر، فيصير الجميع اسماً واحداً، لأنه لم يوجد مثل (حضر موت) في كلام العرب موصولاً بغيره، فقال سبويه: لم يجعلوا (كه) كحضر موت، فيضموا إليها (يع)، لئلا يقول قائل: إن الاسمين جعلاً اسماً واحداً، ثم ضم إليهما شيء آخر...». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٠٨.

(٥) في المخطوطة: (حميم).

لاتدري^(١) ما معنى (حاميم)، فإن قلت: [أ١٠٥] إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي، فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو^(٢) أعجمي، قالوا: قابوس ونحوه من الأسماء^(٣).

قال أبو علي: يقول: (قابوس) أعجمي، وإن كان لفظه في حروفه وبنائه موافقاً للعرب، لأن^(٤) وزنه (فاعول)، فهو مثل (حاطوم) وفي اللغة: (القَبْسُ)، فإذا كان (قابوس) مع هذه الموافقة أعجمياً فلا ينكر أن يكون (حاميم) كذلك^(٥).

(١) في المخطوطة: (لاتدي) من غير راء، سهو من الناسخ.

(٢) في المخطوطة: (وهي).

(٣) الكتاب ٣١/٢، وقوله: (من الأسماء) ليست في طبعة (بولاق)، وقد أثبتتها المرحوم عبدالسلام في طبعته، وهذا دليل على وجود اللفظ في نسخة توافق نسخة أبي علي رحمه الله.

(٤) في المخطوطة: (لأنه).

(٥) قال الرماني: «ليس يستنكر أن يجري مجرى الأعجمي ما خلصت حروفه العربية كخلوص (قابوس) وإن تكلم به من العرب من لا يدري كيف كان في لغة العجم، فالأسماء في هذا الباب على أربعة أوجه:

اسم مفرد له نظير في أبنية العرب نحو: صاد، وقاف، ونون.

واسم مفرد لا نظير له في أبنية العرب نحو: حم، وطس.

واسم مركب له نظير في المركب من أسماء العرب نحو: طاسين ميم.

واسم كثرت حروفه حتى خرج عن النظم لكثرة الحروف نحو: كهيعص، فليس في هذا القسم الرابع إلا الحكاية» - شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٦٥.

وقال أبوسعيد في هذا: «واستدل سبويه على أن (حم) ليس من كلام العرب، أن العرب لاتدري ما معنى (حم)، وقال: وإن قلت: إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي، فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو أعجمي، قالوا: (قابوس) ونحوه من الأسماء، لأن (حا) من كلامهم و (ميم) من كلامهم، يعني من كلام العجم، كما أنهما من كلام العرب، =

قال: وكان بعض العرب يهمز (لَوْ) ^(١) كما يهمز التَّوْء ^(٢).

وفي نسخة أبي بكر كما يهمز التَّوْء ^(٣).

قال أبو علي: والذي في نسخته الصواب، لأن الهمز عارض في (التَّوْء) كما هو عارض في (لَوْ) وذلك أنها بدل من الواو ولا تضام ما قبلها ^(٤).

وقال أبو علي: لو لم يزد على (لَوْ) حرفاً ثانياً إذا سمي به لوجب أن يحرك الواو الأولى للإعراب، ولو حركت، وما قبلها متحرك لانقلبت ألفاً كما انقلبت في (قَفَا) ^(٥) ونحوه، وإذا انقلبت ألفاً لحقها التنوين كما لحق (عَصَاً وقَفَاً)، فإذا لحقها التنوين اجتمع ساكنان وإذا اجتمع ساكنان وجب أن يحذف الأول، فيبقى «لَا» فاعلم، ولو كان ما قبله مضموماً أو مكسوراً لذهب في التنوين على ما بيننا من ذهابه وهو مفتوح الأول ^(٦).

== وكذلك القاف، والألف، والباء، والواو، والسين في قابوس من لغات الأمم، تشترك في أكثر الحروف... «، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٩.

(١) قوله: (لَوْ) ساقطة من المطبع.

(٢) في المطبوع (التَّوْء).

(٣) وهذه الرواية توافق المطبوع.

(٤) يقول الرماني في هذا: «وقال بعض العرب: لَوْء بالهمز، لأنه لما احتاج إلى اجتلاب حرف آخر، اجتلب الهمزة لأنها مناسبة للواو بالاعتلال، وبأنها طرف، كما أن الواو طرف، فزيادة الواو أحق به، لأنها أقوى، كما تلحق الواو المضمومة في (التَّوْء) ونحوه...» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٨٦، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٦٤.

(٥) القفا: مؤخر العنق، ألفها واو، والعرب تؤنثها، والتذكير أعم. تهذيب اللغة ٣٢٦/٩ (قفا).

(٦) يقول أبوسعيد: «ليس في الأسماء اسم على حرفين والثاني منهما ياء، ولا واو ولا ==

قال: ومّا جاء فيه الواو وقبله مضموم (هُوَ) فلو سُمِّيت به ثَقُلَتْ .
فقلت: (هذا هُوَ) وتدع الهاء مضمومة^(١) .

قال أبو علي: لو سمي رجل (بهُوَ) فلم يثقل لزم أن يقول: (هـِ)، كما ترى، وإنما كان يلزم كسر الهاء لأن الاسم إذا كان آخره «واو» قبلها ضمة أبدلت من الضمة كسرة، فانقلبت الواو فيه (ياءً)، كما فعل ذلك بجمع (عَرْقُوةٍ)^(٢) على قولك: (تَخْلَة، وَنَخْل) فكذلك كان يلزم أن يبدل من الضمة كسرة، فتقول: (هِيْ)، ثم تلحقها التنوين، فيصير «هِيْ» فيبقى الاسم على حرف واحد، فلما لم يجر هذا زيد على الواو من (هو) واو أخرى كما زيد في (لو) ونحوها^(٣) .

== ألف، لأن ذلك يجحف بالاسم، لأن التنوين يدخله بحق الاسمية، والتنوين يوجب حذف الحرف الثاني منه، فيبقى الاسم على حرف واحد، مثال ذلك: أنا إذا جعلنا (لَوْ) اسماً ولم نزه فيه شيئاً، ولم نحك اللفظ الذي لها في الأصل أعربناها، فإذا أعربناها تحركت الواو وقبلها فتحة، فانقلبت ألفاً، فتصير (لا)، ثم يدخلها التنوين بحق السرف فتصير (لَا)، فيبقى حرف واحد هو اللام، والتنوين غير معتد به»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٠٩ .

(١) الكتاب ٣٣/٢ .

(٢) العرقوة: أكمة تنقاد ليست بطويلة في السماء، وهي على ذلك تشرف على ماحولها .
والجمع: (العراقي) ما اتصل من الآكام، وأض كأنه حرفٌ واحدٌ طويل على وجه الأرض .
ويقال للخشبين اللتين تُعرضان على الدُّكو كالصليب: العرقوتان، وهي: العراقي، وقال الكسائي: يقال إذا شددتاهما عليها: قد عرّقتُ الدُّكو عرقاة . وقال الأصمعي أيضاً: العرقوتان: الخشبان اللتان تَضُمّان مابين وسط الرجل والمؤخرة، انظر تهذيب اللغة ٢٢٧/٨ (عرق) .

(٣) قال أبو سعيد: «وبعض العرب يهمز في مثل (لو)، فيجعل الزيادة المحتاج إلى اجتلابها همزة، فيقول: (لَوْ)، وما جرى مجرى هذه الحروف من الأسماء غير المتمكنة فحكمه ==

قال: وكان الخليل يقول: (ذَوُّ) بفتح الذال، لأن {أصلها} الفتح^(١).
قال أبو علي: إنما انضم الذال في الواحد^(٢) كما انضم ما قبل حرف
الإعراب مثل أخوك وأبوك، والقياس ما قدمه من قولهم: (ذَوُّ).
قال: وليس في الكلام اسم آخره هكذا^(٣).
أي اسم على حرفين أحدهما حرف لين^(٤).
قال: فإذا كانت، يعني (هُوَ) اسماً لمؤنث لا ينصرف تُقْلَت أيضاً لأنه
إذا أُثِرَ أن يجعلها اسماً فقد لزمها أن تكون نكرة، وأن تكون اسماً
لمذكر^(٥).

== حكم الحروف نحو (هو) و(هي) إذا سمينا بواحد منهما، وأخبرنا عن اللفظ فجعلناه اسماً
في الأخبار، فتقول: (هُوَ) وتقول: (هي).

وإن سمينا مؤنثاً (بهي) فمزلتها منزلة (هند)، إن شئنا صرفنا، وإن شئنا لم نصرف، لأنها
مؤنث، سُميت بها مؤنث، وإن سمينا مؤنثاً (بهُوَ) لم نصرف. شرح السيرافي للكتاب،
ج٤، ق ١١٠.

(١) الكتاب ٣٣/٢، وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) ضم الذال في الواحد، يعني (ذَوُّ) لو سمي به رجلاً، يقال فيه عندئذ: (هذا ذَوُّ)، لأن
أصله (فَعْلٌ)، كما يقال أيضاً: (رأيت ذَوًّا)، و(مررتُ بِذَوِّ) مثل (عصاً، ورحاً)، هذا
مذهب سيبويه فيه، أما الخليل فيرى أن أصله (فَعْلٌ)، لذلك فكان يقول فيه: (هذا ذَوُّ)،
ووافق الزجاج. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٠.

(٣) الكتاب ٣٣/٢.

(٤) أي أنه لو سمي رجلٌ بـ(هي) فتثقل ياؤها، فيقال: (هذا هي)، لأنها لو نونت فثقل فيها:
(هذا هـ) أُجحف بها اسماً، فهي بمثابة ياء (هي) وواو (هُوَ) هكذا قاله سيبويه. انظر
الكتاب ٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٣/٢.

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: إذا سُميت (بهُوَ) وما أشبهه مؤنثًا فلا تثقل، لأن حرف اللين لا يسقط لالتقاء الساكنين، إذ التنوين لا يلحقه لامتناعه من الانصراف، فقال: إذا جعلناه اسمًا لمؤنث ثقلت، فإن لم يلحقه [١٠٥/ب] التنوين، لأنه لا ينصرف لأنك إذا سميت به لزمه أن يكون نكرة، وأن يُسمى به المذكر أيضًا. فإذا سميت به المذكر وجب صرفه، وكذلك إذا نكرته، ولا يكون الاسم في غير الانصراف إلا على ما يكون عليه في الانصراف.

قال: ومن ثمَّ مدُّوا (لا) ^(١)، أي زادوا فيها حرفًا مثل آخرها، فاجتمع ساكنان، فحركت الأخير منهما، فانقلبت همزة، وكذلك سائر الحروف الثنائية المعتلة، فإنه إذا صارت اسمًا زيد حرف مثل الحرف المزيد عليه الحروف ^(٢).

قال: وإذا صارت (ذا) اسمًا، أو (ما)، مددت ^(٣) ولم تصرف واحدًا منهما إذا كان اسم مؤنث لأنهما مذكران ^(٤)، كما لم يصرف (هو) اسم مؤنث.

قال: فأجريت هذه الحروف مجرى ابن مخاض وابن لبون ^(٥).

(١) الكتاب ٣٣/٢.

(٢) هذه الحروف نحو (لا)، و(في)، ونحوهما.

(٣) في الكتاب: (مدَّت).

(٤) الكتاب ٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٤/٢.

أي في دخول الألف واللام فيهما^(١).
 قال: وأجريت الحروف الأول مجرى سَامٍ أُبْرَصَ^(٢).
 قال أبو علي: يعني كي، وفي، وما تقدم ذكره^(٣).
 قال أبو علي: لا أنها حُرِّكَتْ أو آخرهن^(٤).
 قال أبو علي: لولا أنها إنما^(٥) بنيت على الوقف لحرك منها ما
 اجتمع في آخره ساكنان^(٦).

(١) يشير إلى أن (الباء، والتاء، والشاء، والياء، والخاء، والحاء، والراء، والطاء، والظاء،
 والفاء) إذا صرن أسماء، فإنها تُمدّ كما مُدَّت (لا)، وجري مجرى (رَجُل) ونحوه إذا سمي
 بها، وكن نكرات من غير الألف واللام، ودخول الألف واللام فيهن دليل على تنكيرهن،
 فأشبههن (ابن مخاض وابن لبون) إذ لم يكن فيهن ألف ولام.

(٢) الكتاب ٣٤/٢، وقوله: (سَامٌ أُبْرَصَ): لفظ غير مركب ولا مصروف: هو الوزغة، وقبل:
 هو من كبار الوزغ، وهما اسمان جعلتا اسماً واحداً، إن شئت أعريت الأول وأضفته إلى
 الثاني، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعريت الثاني بإعراب ما لا ينصرف. انظر لسان
 العرب ٥/٧ (برص).

ونقل الأزهري عن أبي عبيد أن الأصمعي قال: سَامٌ أُبْرَصَ - بتشديد الميم - قال: ولا
 أدري لم سمي بهذا. وقال أبو زيد: وجمعه: سَوَامٌ أُبْرَصَ، ولايشئ (أبرص) ولا يجمع لأنه
 مضاف إلى اسم معروف، وكذلك بنات آوى، وأمّهات جبين. انظر تهذيب اللغة ١٢/١٨٠
 (برص).

(٣) جعل سببويه حروف التهجي نكرات إلا أن تدخل عليها الألف واللام، وأجراها مجرى (ابن
 مخاض، وابن لبون) في التنكير وقبول التعريف، وجعل (كي، وفي، وليت، ولو) ونحوها
 معارف، وأجراها مجرى (سَامٌ أُبْرَصَ، وأمٌ حُبِين) لأنهن مشتركات في الامتناع من دخول
 الألف واللام. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١١.

(٤) الكتاب ٣٤/٢، وما بين المعقوفين ساقطة من المخطوطة.

(٥) في المخطوطة: (أنها) سهو من الناسخ.

(٦) يريد أن الحروف (القاف، والصاد، والدال) موقوفة الأواخر.

قال: ونظير الوقف هاهنا الحذف في الياء وأخواتها^(١).
قال أبو علي: يريد بالحذف هنا القصّر، يقول: إنَّ (با، تا)، ونظيرهما مقصورة.

قال: تقول: لَامُ أَلِفٍ^(٢).
قال أبو علي: يقول: تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامُ أَلِفٍ^(٣).

- (١) الكتاب ٣٤/٢.
(٢) الكتاب ٣٤/٢، وفي المخطوطة: (لا تقول...).
(٣) هذا بيت من الرجز منسوب لأبي النجم العجلي، وقد أنشده سيبويه في تسكين حروف المعجم إذا تهجيت، لكن الشاعر هنا ألقى حركة الألف على ميم (لام) وكانت ساكنة وهو من قبيل تخفيف الهمزة بإلقاء حركتها على ما قبلها. انظر الكتاب ٣٤/٢، ونسبه إليه المبرد وقبله:

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ كَالْحَرْفِ
تَخُطُّ رِجْلَايَ بِحُطٍّ مُخْتَلَفٍ

انظر المقتضب ٢٣٧/١، كما أنشد الأبيات الثلاثة أيضاً في المقتضب ٣٥٧/٣ في سياق الاستشهاد على أن حق الحروف في التهجي التقطيع، انظر أيضاً مجاز القرآن ٢٨/١، الخصائص ٢٩٧/٣، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١١. شرح الرماني للكتاب، ج٣، ٢٨٧، المخصص ٥٤/١٧، مغني اللبيب/٤٨٤، وقد أنشد المرزباني الأبيات منسوبة لأبي النجم العجلي، وكان له صديق يسقيه الشراب فينصرف ثملاً من عنده، قال: قال الصولي: وقد عيب أبو النجم بهذا، فقبل: لولا أنه يكتب ما عرف صورة (لام الف) وعناقها لها، كما عيب ذو الرمة في وصفه عين ناقته حين قال:

كَأَنَّمَا عَيْنُهَا شَبَهَا وَقَدْ ضَمَرَتْ وَضَمَّهَا السَّيْرُ فِي بَعْضِ الْأَضَا مِيمٍ

يريد: كأن عينها دائرة ميم لتدويرها وغزورها. انظر الموشح/ ٢٣٢-٢٣٣. انظر البيت في شرح شواهد الشافعية/ ١٥٦، وخزانة الأدب/ ٤٨/١، لسان العرب ١٩٢/٢ (كتب)، ٤٠٩/١٠ (خرف)، الدرر اللوامع ٨٥/٢.

قال أبو علي: يقول: زِيدَ في حروف المعجم النواقص إذا سُميت بها حرفاً مثل الحرف المزيد عليه، فتجريه مجرى (لا) في ذلك وفي صرفها إذا سميت بها حرفاً، وفي الامتناع من الصرف إذا جعلته حرفاً وسميت بها كلمة^(١).

* * *

هذا بَابُ تَسْمِيَةِ الحُرُوفِ بِالظُرُوفِ وَغَيْرِهَا^(٢)

قال أبو علي: معنى تسميتك الحروف يقول: ترى^(٣) شيئاً مكتوباً مثل تَحْتُ أو غيره، فإن صيرته كلمة فهو مؤنث، وإن كان حرفاً فمذكر^(٤).

قال: أَدْخَلْتُ الهاء^(٥).

قال أبو علي: قد دَلَّك قوله (لَامَ الْفَا) أن حكم حروف الهجاء الوقف. ألا ترى أنه لو كان أصله الحركة لم يجز إذا خففت الهمزة أن تحذفها وما قبلها متحرك لو خففت، مثل (ذهب أبوك)، لم يجز ذهب أبوك.

(١) انظر قبله.

(٢) الكتاب ٣٥/٢.

(٣) قوله: (يقول، ترى) من غير إعجام في المخطوطة.

(٤) يقول سيبويه: «اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلفٍ أو قَوِّ أو تَحْتُ، لم تصرفها لأنها مذكرات» الكتاب ٣٥/٢، وقال أبو سعيد: «وجملة هذا أن الظروف وغيرها فيها مذكر ومؤنث، وقد يجوز أن تذهب بكل كلمة منها إلى معنى التأنيث، بأن تتأول أنها كلمة، وإلى معنى التذكير بأن تتأول أنها حرف». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٢.

(٥) الكتاب ٣٥/٢ وهو من قول سيبويه: «ألا ترى أنك تقول: تُحِبُّ ذلك وَخُلَيْفَ ذاك، =

ولو كان ساكنًا لحذفت الهمزة وألغيت حركتها عليه، فقلت في (اضرب أباك): اضرب أباك، فكذلك لو كان (لام)، وجميع حروف التهججي متحركات لقلت: (لام ألف)، كما تقول إذا خففت الهمزة من (ذهب أبوك): (ذهب أبوك).

قال: وأما من وأم، وإن ومذ في لغة من جر لأنها إذا جرت فهي حرف - والكلام في الحروف فقط، والتفسير فيها يقع في التسمية [١٠٦/أ] وإن لم تجر فهي اسم^(١).

وأما قوله: و(عن) إذا لم تكن ظرفًا^(٢)، فإن (عن) أيضًا تكون حرفًا و ظرفًا فكونه ظرفًا غير حرف قولك: (من عن يمين الخط)^(٣). قال في زاي: ومنهم من يجعلها ككي^(٤)، أي يجعلها على حرفين فيقول: زَيّ.

قال: واعلم أنك إذا جعلت حرفًا من حروف المعجم نحو الياء والتاء وأخواتها اسمًا للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك، جرى مجرى (لا) إذا سميت به، تقول: هذا باء وتاء كما تقول: (لاء) فاعلم^(٥).

== ودوين ذاك، ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في قديمة، وورئة». (١) يريد: (مذ) فتكون حرفًا إذا جرت ما بعدها، وتكون اسمًا إذا لم تجر. انظر مغني اللبيب / ٤٤١ - ٤٤٣، (أم، ومن، وإن) حروف بالاتفاق، أما (أم، ومن، وإن) فهي حروف بالاتفاق.

(٢) الكتاب ٣٤/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٥/٢.

(٤) هجاء حرف الزاي على نوعين: الأول: مثل (كي) على حرفين فيقول: (زي). والثاني، أن تكون بزنة (واو) قال سيبويه وهو الأكثر. انظر الكتاب ٣٤/٢.

(٥) الكتاب ٣٤/٢ - ٣٥.

قال أبو علي: يقول: تزيد في حروف المعجم كما أدخلت في (قديمية) وفي (وَرِيَّة)، وفي نسخة أبي بكر (وَرِيَّة) وفي نسخة القاضي (وَرِيَّة)، وفي المقتضب^(١). لأن القياس (وَرِيَّة).

وقال: كذلك كَيْفَ وَأَيْنَ وَمَتَى لأنّها ظروف^(٢).

قال أبو علي: يعني أين ومتى وكيف مَبْهُمَات، والأسماء غير الظروف يعني (مَا، وَمَنْ).

قال أبو إسحاق: الظروف كلها مذكّرة إلا (وَرَاءَ وَقُدَّامَ)، فأدخلوا عليها الهاء وإن كانا على أربعة ليعلم أنهما مؤنثان إذ كان ما سواهما من الظروف مذكّر كله^(٣).

قال: في هَوَازٍ وَحُطَيٍّ، قال: هذه الأسماء حالها حال عَمْرٍو^(٤).

(١) انظر الجزء الثاني، ص ٢٨٤، ٢٨٥، وانظر شرح الشافية ٢٣٥/١ - ٢٣٦. والأروية: الأتشي من الوعول، انظر لسان العرب ٣٥٠/١٤ (روي).

قال أبو سعيد: «ومن الظروف المؤنثة: (قُدَّامَ، وَرَاءَ)، لأنه يقال في تصغيرهما: قُدَيْمِيَّةٌ، وَوَرِيَّةٌ مثل: وَرِيَّةٌ، ومنهم من يقول: وَرِيَّةٌ، مثل جُرِيَّةٌ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٢.

(٢) الكتاب ٣٥/٢.

(٣) قال أبو الحسن: «الذي يجوز في الظروف التي يسمى بها إجراءاتها على التذكير سوى (قُدَّامَ وَوَرَاءَ)، وإنما أجزتهما العرب على ذلك لأنها تجري تقدير الزمان والمكان اللذين هما أصلان فيما يتضمن الأفعال...» شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٨٨. أما قوله: أدخلوا عليها الهاء، فهو يومي، إلى الهاء الداخلة عليها عند التصغير فيقال: قديمية، ووريئة.

(٤) الكتاب ٣٦/٢.

أي أن جعلتها للكلمة لم تصرف مثل عمرو^(١).
 قال: وأما كلمون وسعفص^(٢) وقرشيات فإنهن أعجمية لا ينصرفن
 ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا^(٣).
 قال أبو علي: يقول: يقصد بهن مرة إلى الكلمة نفسها^(٤)، ومرة إلى
 الحرف^(٥) ومرة يقصد بهن إلى المضاف ولكنك تحذفه وتقيم المضاف إليه
 مقامه، نحو قولك: هذه عمرو، أي هذه اسم عمرو^(٦).

(١) (أبو جاد، وهواز، وحطي، وكلمن، وسعفص، وقرشيات) حروف يقع عليها تعليم الخط
 السرياني، وهي معارف. وقد فصل سيبويه بين (أبي جاد، وهواز، وحطي) فجعلهن
 عربيات، وبين البواقي فجعلهن أعجميات.

وقد جرى (أبو جاد) على لفظ لا يجوز إلا أن يكون عربيًا، تقول: هذا أبو جاد ورأيت
 أبا جاد، وعجبت من أبي جاد، وقال الشاعر:

أتيتُها جَرِيرَ فَعْلَمُونِي ثلاثة أخرف متتابعات
 وخطوا لي أبا جاد وقالوا تعلم سعفصًا وقرشيات

ومعنى (جاد) في قولنا: (أبو جاد) مشتق من (جاد: يَجُودُ، ومن الجواد وهو
 العطس، أو من قولهم: جودًا له في معنى: جوعًا له.

وهواز: مأخوذ من هَوَزَ الرجل، وفَوَزَ إذا مات، أو من قولهم: ما أدري أي الهوز هو،
 أي أي الناس هو، وحطي من حطَّ يحطُّ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ١١٣.

(٢) في المخطوطة: (صعفص)، والعرب تبدل السين من الصاد كما تبدل الصاد من السين في
 كثير من الحروف.

(٣) الكتاب ٣٦/٢.

(٤) أي في حال التأنيث.

(٥) أي في حال التذكير.

(٦) قولنا: هذه كلمون، وصعفص على معنيين:

الأول: على معنى (الكلمة) كما بين أبو علي.

الثاني: على معنى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه نحو (هذه عمرو)، =

قال: إلا أن قُرَشِيَّاتٍ بِمَنْزِلَةِ عَرَفَاتٍ وَأَذْرَعَاتٍ^(١).

قال أبو علي: (قُرَشِيَّاتٍ) أعجمي لا ينصرف، كما أن (كَلْمُونَ) لا ينصرف، وإنما ثبتت النون فيه وإن كان لا ينصرف كما ثبتت في (أَذْرَعَاتٍ وَعَرَفَاتٍ) لأنهما معرفتان غير منصرتين، وليست هذه التنوين كالتنوين المنصرفة، كما أن الكسر في التاء ليس كالذي في (زَيْدٌ) في حال خفضك زَيْدًا، لكن الكسرة بمنزلة الباء في مسلمين، فكذا التنوين بمنزلة النون منه، ولو كانت هذه التنوين كالتنوين المنصرفة (زَيْدًا) وَتَخْلَعُ وَتَمْرَةٌ) ونحوه لم تثبت في الاسم المعرفة، كما لا يثبت لك فيه أنه في قوله عز وجل «فَبِذَا أَقْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ»^(٢) دليل على أنها بمنزلة النون، وليست كالتنوين في (زَيْدٌ) ونحوه^(٣).

* * *

== وأنت تريد: (هذه اسم عمرو).

(١) الكتاب ٣٦/٢.

(٢) سورة البقرة، الآية/ ١٩٨.

(٣) قال أبو إسحاق الزجاج في قوله عز وجل: «مِنْ عَرَفَاتٍ»: «القراءة والوجه: الكسر والتنوين، وعرفات: اسم لمكان واحد، ولفظه لفظ الجمع، والوجه فيه الصرف عند جميع النحويين، لأنه بمنزلة (الزيدين) يستوي نصبه وجره، وليس بمنزلة هاء التانيث، وقد يجوز منعه من الصرف إذا كان اسمًا لواحد إلا أنه لا يكون إلا مكسوراً وإن أسقطت التنوين» معاني القرآن وإعرابه ٢٧٢/١. قلت: النحويون على ثلاثة مذاهب: بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين، وهذا أصح الأقوال، والمذهب الثاني: أنه يرفع بالضم، وينصب ويجر بالكسرة وي زال منه التنوين، والمذهب الثالث: أن يرفع بالضم وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين. انظر شرح ابن عقيل ٧٥/١ - ٧٦.

هَذَا بَابُ مَا جَاءَ مَعْدُولًا

عَنْ حَدِّهِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ^(١) [١٠٦/ب]

قال: فإن قلت: ما بَالُ فُسَقَ ونحوه لا يكون جزماً كما كان^(٢).
قال أبو علي: كأن قائلًا قال: هَلَا جُعِلَ فُسَقٌ موقوفًا، لأن الوقف كان يصير بمنزلة الكسر فيما كان على (فَعَال) من هذه المعدولات، لأن حكم ما كان على (فَعَال) السكون، وإنما حرك لالتقاء الساكنين، ولم يجب أن يكون (فُسَقٌ) ساكنًا كما سكنت (فَعَال)، لأن (فُسَقٌ) معدول عن معرفة منصرف، وهذه الأشياء عدلت عما لا ينصرف، فكما لم ينصرف المعدول عن المعرفة، بني المعدول عما لا ينصرف، (فَحَلَّاقٌ) عن (حَالِقَةٍ) في حال تعريفه، وهو مؤنث، فيجب ألا ينصرف (حَالِقَةٍ)، كما أن الصفات الغالبة المؤنثة نحو (تابغة) لا ينصرف.

فجملة هذا أن ما كان معدولاً^(٣) لا ينصرف، فالمعدول عن المبنى أولى بالبناء (فَتَنْظَارُ) معدول عن (انظر)، وانظر مبني^(٤).

(١) الكتاب ٣٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٨/٢، وقام عبارة سيبريه: «... كما كان هذا مكسورًا...».

(٣) في المخطوطة: (معدولاً عما لا ينصرف)، وعندئذ لا يستقيم المعنى.

(٤) قسم السيراني هذا الباب من (فَعَال) المبنية إلى أربعة أقسام:

الأول: وهو الأصل - ما كان من (فَعَال) واقعاً موقع الأمر، كقولهم: حَدَّارِ زَيْدًا، أي احذرْهُ، ومتاع زَيْدًا، أي: امتعْهُ.

الثاني: ما كان من وصف المؤنث منادى نحو: (يَا حَبَّاثِ، يَا كَاعِ، يَا نَسَاقِ)، أو غير منادى نحو (حَلَّاقِ) معدولة عن الحالقة وهي الميتة.

قال: فَيُسَبِّهُ هَاهُنَا بِهِ . أي (بَفَعَال) في ذلك الموضع^(١) .
 أي الموضع الذي بني فيه (فَعَال) .
 قال: وإنما كسروا (فَعَال) هنا، لأنَّهم شَبَّهوها بها في الفِعْل^(٢) .
 أي (بافْعَل) المبني على السكون للأمر نحو انْظُر^(٣) .
 قال أبو علي: لحق (فَعَال) التأنيث بعد العدل عن الفعل .
 قال: فأجري هذا الباب مجرى الذي قبله^(٤) .
 قال أبو علي: يعني بالذي قبله الصفة الغالبة نحو (حَلَّاق) .
 قال : هذا بمنزلة قوله : تَعْدُو بَدَدًا ، إلا أن هذا معدولٌ عن حدِّه مؤنثًا^(٥) .

== الثالث: ما كان من المصادر معدولاً من مصدر مؤنث معرفة مبنياً على هذا المثال نحو قول
 التابعة:

إِنَّا اقْتَسَمْتَ خُطْبَتَنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فُجَارَ

ففجار معدولة عن الفجرة .

والرابع: إذا سُمِّيَتْ بشيء من الوجوه الثلاثة امرأة، فإن بني قيم ترفعه وتنصبه وتجريه
 مجرى اسم لا ينصرف، وهو القياس عند سيبويه . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق
 ١١٣ - ١١٥ .

(١) الكتاب ٣٨/٢، وقوله: أي بَفَعَال، اعتراضية تفسيرية من كلام أبي علي .

(٢) الكتاب ٣٨/٢ .

(٣) الأمر للمؤنث يكون (افْعَلِي، وانظري) بالكسر، وهذه الكسرة قيسَت عليها كسرة البناء في
 (فَعَال)، وهو القسم الأول عند السيرافي، انظر آنفاً .

(٤) الكتاب ٣٩/٢ .

(٥) الكتاب ٣٩/٢، وقد وردت هذه العبارة تعليقاً على بيت الجعدي:

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصُّعَيْدِ بَدَادَ

فَبَدَادٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وهو في معنى مصدر مؤنث معرفة . . . ويدادٍ ليست ==

قال في «لَا مَسَّاسَ»: ^(١) فهذا معدول عن مؤنث ^(٢).
 قال أبو علي: ذلك المؤنث لو قيل لكان المماسَّة وما أشبهه ^(٣).
 قال: وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث ^(٤).
 قال أبو علي: يقول: فكما أن مَلَامِحَ وَلِيَالٍ لا يستعمل واحدها الذي
 حقه أن يصاغ عليه هذا الجمع ، كذلك لم يستعمل ما عدل عنه مَسَّاسٍ

== معدولة عن (بَدَأَ) ، لأن (بَدَأَ) نكرة، وإنما هي معدولة عن البدْءِ، والمبادءِ، وغير ذلك من
 ألفاظ المصادر المعرفة المؤنثات. انظر السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٤.

(١) سورة طه، الآية / ٩٧.

(٢) الكتاب ٣٩/٢.

(٣) لم ترد هذه الآية ضمن فهرس سيبويه القرآنية التي صنعها المرحوم عبد السلام هارون، لكن
 اللفظ جاء ضمن فهرس الغريب في الكتاب / ٧٠٧، كما لم ترد في فهرس المرحوم راتب
 النفاخ، ولعلهما لم يُعَدَا هذا اللفظ من الآية الكريمة «... فإِنْ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ
 لَا مَسَّاسَ...» لمجيئها على غير الشكل القرآني، فقد أوردها سيبويه (مَسَّاسٍ) بفتح
 الميم، وكسر السين الأخيرة، وهو لفظ معدول عن المؤنث، وأبو علي يرى أنه لفظ
 (المماسَّة). وهذه القراءة من الشواذ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع
 / ٨٩. وقد نقل أبو جعفر النحاس عن هارون القاري قوله: «ولغة العرب: لَا مَسَّاسٍ،
 بكسر السين وفتح الميم. وقد تكلم النحويون فيه: فقال سيبويه: هو مبني على الكسر،
 كما يقال: (اضرب الرجل). وقال أبو إسحاق: (لَا مَسَّاسٍ) نفي، وكسرت السين لأن
 الكسرة من علامات التأنيث، تقول: (فَعَلْتُ يَا امْرَأَةً).

وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: إذا اعتلَّ الشيء، من
 ثلاث جهات وجب أن يُبْنَى، وإذا اعتل من جهتين وجب ألا يُصْرَفَ، لأنه ليس بعد ترك
 الصرف إلا البناء. فَمَسَّاسٍ، وذَرَاكَ اعتل من ثلاث جهات: منها أنه معدول، ومنها أنه
 مؤنث، وأنه معرفة فلما وجب البناء فيها وكانت الألف قبل السين ساكنة كسرت السين
 لالتقاء الساكنين، كما يقال: (اضرب الرجل). إعراب القرآن ٥٦/٣. والنص في تفسير
 القرطبي ٢٤١/١١، وانظر رأي الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٣٧٤/٣ - ٣٧٥.
 (٤) الكتاب ٣٩/٢.

وكَقَفَ^(١).

قال: فهذا بمنزلة جُمُوداً^(٢).

قال أبو العباس: هذا تمثيل، فأما المصدر المعدول عنه جَمَادٍ فلا يكون المصدر المعدول عنه جمادٍ إلا معرفة مؤنثاً^(٣).

قال: وكذلك كل (فَعَالٍ) كانت معدولة عن غير (أَفْعَلٍ) إذا جعلتها اسماً^(٤).

أي إذا جعلتها علماً أعربتّه ولم تصرفه، لأنك سميت بمؤنث معرفة، وذاك أن باب (فَعَالٍ) كله مؤنث.

قال: لأنك إذا جعلتها علماً فأنت لاتريد ذلك المعنى^(٥) الذي هو الأمر بالمنازلة وما أشبهه، ولكنه تريد اسماً.

قال: فأما أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه^(٦).

قال: [١٠٧ / أ] أبو علي: يقول: لم يغيروه إذا سَمَوْا به ولم

(١) عبارة الكتاب ٣٩/٢: «ألا تراهم قالوا: مَلَامِحٌ وَمَشَابِهُ، وَلِيَالٍ، فجاء جمعه على حدّ ما لم يستعمل في الكلام؛ لا يقولون: مَلَمَحَةٌ، ولا لَيْلَاةٌ، ونحو ذلك كثير».

(٢) الكتاب ٣٩/٢، وهو إشارة إلى قول المتلمس:

جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقْرُلِي طِرَالِ الدَّهْرِ مَا ذُكِرَتْ جَمَادٍ

(٣) انظر المختضب ٣٧٣/٣ - ٣٧٤، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٦، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١١٥.

(٤) الكتاب ٤٠/٢.

(٥) الكتاب ٤٠/٢، وقد مزج أبو علي تعليقه بكلام سيبويه.

(٦) الكتاب ٤٠/٢.

يغيروه^(١) كما غيرَ بنو تميم، ولكنهم تركوه على حاله التي كان يكون عليها قبل التسمية^(٢).

قال: وأما ما كان آخره راءً فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يرى)^(٣).

قال أبو علي: الاتفاق بينهم في (يرى) على التخفيف للهمز، (ويرى) أصله (يرأى) فخففت الهمزة، والهمزة إذا خففت وكان ما قبلها ساكنًا حذفت وألقيت حركتها على الساكن، فإذا فعل ذلك صار (يرى)، لأنك حركت الراء بحركة الهمزة، وربما جاء في الشعر الهمز في (يرى) غير مخففة، كما قال سُرَّاقَةُ البارقِي:

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ^(٤).

(١) في المخطوطة: (ولم يغيروه).

(٢) يقول أهل الحجاز في امرأة اسمها (حَذَام): هذه حَذَام، ورأيت حَذَام، ومررت بحَذَام، وبنو تميم يقولون: هذه حَذَام، ورأيت حَذَام، ومررت بحَذَام، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١١٥.

(٣) الكتاب ٤٠/٢ - ٤١. وفسره أبو سعيد بقوله: «يعني أن بني تميم تركوا لغتهم في قولهم: هذه حَضَار، وسَقَار، وتبعوا فيه لغة أهل الحجاز بسبب الراء، وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضَمُوا ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت الإمالة أكثر من خفتها في غير الراء، لأن الراء حرف مكرر، والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز، وكما وافقوهم في (ترى)، وبنو تميم من لغتهم تحقيق الهمزة، وأهل الحجاز يخفضون، فوافقوهم في تخفيف الهمزة من (يرى)» شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١١٥.

(٤) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... كَلَّا تَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

وحكى سيبويه عن أبي الخطاب هذه اللغة فقال: زعم أنهم يقولون:
قد أُرْأُأُ (١).

وقال أبو علي: قوله: ليكون العمل من وجه واحد (٢).

والبيت في ديوان سراقه/٧٨، وأنشده أبو زيد في النوادر في اللغة/٤٩٦ منسوبا إليه، قال أبو الفتح: «أصل الحرف: رأي يرأى كرمى يرمى، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته بحذفها وإلقاء حركتها على الراء قبلها على عبدة التخفيف في نحو ذلك، وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة، وهو قولهم: أنت ترى، وهو يرى، ونحن نرى... وحكاها صاحب الكتاب عن أبي الخطاب...» وأنشد البيت، انظر المحتسب/١٢٨، كما أنشده في الخصائص ١٥٣/٣، قال في سر صناعة الإعراب ٧٧/١: وقد رواه أبو الحسن: (ما لم تَرِأَ) على التخفيف الشائع عنهم في هذا الحرف، وروى ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ٤٣٩/١ - ٤٤٠ قصة وقوع سراقه البارقي أسيرا في يد المختار بن أبي عبيد الثقفي، فلما أمر بقتله قال: إنه أسير قوم على خيل بلق، عليهم ثياب بيض لا يراهم في عسكره (يعني الملائكة) فأمر بإطلاق سراحه، فقال فيه:

أَلَا أَبْلُغُ أَبَا إِسْحَاقَ عَنِّي رَأَيْتَ الْبَلْقَ دُهْمًا مُصَمَّنَاتِ
أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تُبْصِرْهُ كِلَامًا عَالَمٌ بِالثَّرَهَاتِ

وأبو إسحاق الثقفي كذاب مثله فقد ادعى النبوة، وعرف بكذاب ثقيف.
وقد أنشد الفارسي هذا البيت وأبيات أخر في الباب، انظر المسائل الحلبيات/٨٤، ومايجوز للشاعر في الضرورة/٨٩، الممتع في التصريف ٦٢١/٢، أمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢، ٤٩٢، ولسان العرب ٤/١٩ (رأى).

- (١) في المخطوطة: (أوأأ)، والذي أثبتته في الحلبيات/٨٣: (.... قد أُرْأُأ)، ورواية الكتاب ١٦٥/٢ هي قوله: «وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أُرْأُأهم، يجيء بالفعل من رَأَيْتُ على الأصل من العصب الموثوق بهم، وإذا أردت أن تخفف همزة أُرْأُأ قلت: (رُؤَ)، تلقي حركة الهمزة على الساكن، وتلقي ألف الوصل....»
(٢) الكتاب ٤١/٢، وعبارة سيبويه هي قوله: «... فزعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم يعني الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد...»

أي: إذا كُسرت الراء أميلت الألف لكسرتها فقربت من الكسرة ومثل هذا في أن العمل يصير من وجه واحد إدغامك الحروف الأمثال بعضها في بعض، وكذلك المتقاربة المخارج، والإمالة والإدغام يرضعان من ثدي واحد، لأن الإدغام تصيير حرف كحرف في أحد نوعيه، وهو في الحروف المتقاربة المخارج، والإمالة تقريب الألف من الياء، ولو أمكن إدغام الألف في الياء لأدغم، ولكنهم لما لم يقدرُوا على ذلك أمالوها، والألف لاتدغم ولايدغم فيها.

قال: في حَذَامَ لأنَ هذا لايجيء معدولاً عن نكرة^(١).

قال أبو علي: إنما قال ذلك لأن العدل لا يكون في حال التعريف، فأما النكرات فلا يقع العدل فيها.

* * *

هَذَا بَابُ تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ^(٢)

قال في: ذَا وَذِي، وَتَا، صارت عندهم بمنزلة (لَا) و(فِي) و(وَا) ^(٣) نحوها وبمنزلة الأصوات نحو (غَاقٍ)، ومنهم من يقول: غَاقٍ^(٤).

(١) الكتاب ٤١/٢، وقام قوله: «تقول: هذا حَذَامُ، ورأيتُ حَذَامَ قبل، ومررتُ بحَذَامَ قبلُ، سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه، وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف كما ينصرف (عُمَرُ) في النكرة، لأن هذا لايجيء معدولاً عن نكرة».

(٢) الكتاب ٤٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٢/٢ بتصرف، والواو بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٤) قال أبو الحسن الرماني: «الذي يجوز في الأسماء المبهمة إذا سمي بها الإعراب؛ لأنها قد ==

قال أبو علي: قوله صارت بمنزلة (لا، وفي)، فإنه يعني أن هذه الميمات وإن كانت أسماء بمنزلة الحروف في أنها مبنية كما أن الحروف مبنية، وإنما بنيت لأنها لزمّت موضعاً واحداً كما لزمّت الحروف موضعاً واحداً، فوقعّت في الإشارة معرفة ولم يقع تعريفها بعد تنكيرها كما وقع تعريف أسماء الأنواع بعد تنكيرها، والاسم متى وقع معرفة لا يجوز تنكيره، أو نكرة لا يجوز تعريفه لم يكن إلا مبنياً^(١).

قال أبو علي في التنوين في (غاق): هذا التنوين لحقه لا من حيث يلحق المنصرف، لكنه كالزيادة التي تلحق الكلمة، وهو يجيء: علامة بين المعهود والشايع، كأن (غاق) صوت ليس بمعهود، و(غاق) صوت [١٠٧/ب] معهود^(٢).

== انتقلت عن الحدّ الذي يوجب لها البناء إلى باب التمكن بطريقة الأسماء الأعلام. ولا يجوز أن تترك على البناء من قبل أن العلة للبناء قد زالت، فزال موجبها من الحكم، ووجعت إلى أصلها في الإعراب مع خروجها إلى حال الأسماء المتمكنة من الأسماء الأعلام، وإذا سمي رجل: (ذا) قلت: هذا ذاء، كما تقول في (لا): هذا لاء. . . ، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٣، ق ٢٩٥.

(١) انظر قبله.

(٢) عرض الفارسي لهذا الموضوع في الحلبيات ٢١٣/ فقال: «فإن قلت: إن الصوت يلحقه التنوين للتنكير وذلك نحو (غاق) و(غاق) [حكاية صوت الغراب]، و(تاء) و(ماء) لصوت الشاء، فإن الصوت ليس مسنداً إلى شيء، وأنت قد أسندت هذه الأسماء إلى المخاطبين المأمورين [يريد قولن: رُوَيْدَكَ، ودُونَكَ، وَعَلَيْكَ، وإِلَيْكَ، ونحوها]، والصوت ضرب من الأسماء.»

كما أعاد الحديث عن هذا الحرف ونحوه فقال: «إن عامة ما كان من الحروف والأصوات وما جرى مجراها إذا كان على حرفين فجعلته اسماً، جعل الذي يلحق به حرف لين، وليس توجد هذه الأصوات قد اشتق منها عمتها؛ ألا ترى أن (غاق)، و(ماء) . . . لم ==

قال: وأما (ألا) فيصير^(١) بمنزلة هُدًى مُنَوَّنًا، وليس مثل جُحَا،
ورُمِيَ لأن هذين مشتقان^(٢).

قال أبو العباس: جُحَا معدول عن جاح، ورُمِيَ عن رَاَمٍ، فهو بمنزلة
عُمَر^(٣).

قال: وأما اللَّائِي واللَّائِي فبمنزلة شَائِي وضَارِي، ومخرجُ منه الألف
واللام^(٤).

قال أبو علي: لأنه صار علمًا مثل (زيد) إذا سميت به^(٥).

== لم يشتق منه شيء على حدِّ (فَعَلْتُ) غير مضاعف... المسائل الحلييات ٣٢٧.

(١) قوله: (فيصير) ساقطة من المطبوع.

(٢) الكتاب ٤٢/٢. والمراد هنا أنه إن سميُّ بألًى المقصور قيل: هذا ألًى ورأيتُ ألًى، ومررتُ
بألًى، فجري مجرى (هُدًى) منونًا، وليس مثل: جُحَا ورُمِيَ، لأن هذين معدولان عن
(جَاحِي) و(رَاَمِي)، والجَاحِي هو المنتحي، يقال: جُحَا عنه ناحية، فهو جَاحٍ. فهما في
العدل مثل (عُمَر) المعدول عن (عامر)، و(زُفَر) المعدول عن (زافر)، وأما (ألًى) ومثلها
(أَلَاء) فليسَا معدولين. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٧، و(جُحَا) في
المخطوطة وفي مخطوطة السيرافي بالياء (جُحَى).

(٣) جُحَا معدول عن (جاح) ورُمِيَ معدول عن (رَاَمٍ) كما أن عُمَر معدول عن (عَامِر)، وليست
مثل (ألا) و(أَلَاء)، فالأسماء المعدولة السابقة مشتقة، أما (ألا وأَلَاء) فليسَا مشتقين
ولا معدولين.

(٤) الكتاب ٤٢/٢ وفيه: «وتخرج منه الألف واللام» وافقت رواية السيرافي ما في الكتاب.
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٧.

(٥) إذا سمي باللاتي أو اللاتي حذفت منهما الألف واللام لأنهما للتعريف، ويبقى الاسم منكرًا
بسقوطهما منه كما يقال في الحارث والعباس، فيقال عندئذ: (هذا لأٌ ورأيتُ لَاتِيًا ومررتُ
بَلَاءٍ) حيث تحذف الياء فلا تردُّ في التسمية، لأنه لا يُحتاج إليها، ويجعل الإعراب في
الهمزة التي هي عين الفعل، أما لام الفعل فمحذوفة، ومثله يقال: هذا لَاتٌ، ورأيتُ لَاتِيًا،
ومررتُ بَلَاتٍ، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٩٥، وشرح السيرافي، ج٤، ق ١١٧.

قال: وَمَنْ حَذَفَ الْيَاءَ رَفَعَ وَجَرًّا^(١).

أَيَّ مَنْ حَذَفَ الْيَاءَ قَالَ فِي اللَّاتِي (لَاءٍ) مِثْلَ (بَابٍ)^(٢).

قال: وَقَالَ فَيَمَنْ قَالَ (اللَّاءِ لَاءً) لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ (بَابٍ) حَرْفِ الْإِعْرَابِ الْعَيْنُ وَتُخْرَجُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ هُنَا^(٣).

قال أبو علي: يعني أن تقدير (اللأتي) فاعل، وإذا حذفت الياء من (اللأتي) التي هي لام الفعل بقي اللام على وزن (اللاع)، والهمزة عين الفعل وعليها يقع الإعراب إذا سميت به فتقول: (جاءني لاءٌ، ومررتُ بلاءً)^(٤).

قال: قُلْتُ: ^(٥) فإذا سميت رجلاً بذِي مَالٍ هل تغيّره؟ قال: لا ألا تراهم قالوا: ذُو يَزَنٍ فلم يغيّروه كأبي قُلانٍ، فذا من كلامهم مضاف^(٦).

(١) الكتاب ٤٢/٢.

(٢) قال الزجاج: «إذا سميت رجلاً» اللأتي، أو اللأتي، فهو على وزن (قَاضٍ وشَاءٍ)، تقول: هذا لاءٌ، ولأت قد جاء» ما ينصرف وما لا ينصرف / ٨٦. والزجاج وإن لم ينه إلى حذف الألف واللام منهما لأجل التسمية فإن ذلك اتضح من قتيبه.

(٣) الكتاب ٤٢/٢.

(٤) انظر قبله.

(٥) القائل سيبويه، وهذا جزء من حوار مع أستاذه الخليل، فقد سأله قبل هذا عن (ذُهْنٍ) اسم رجل، وعن رجل سمي بأولي من قوله عز وجل: «نحن أولو قوة وأولو بأسٍ شديد»، أو بلدي.

(٦) الكتاب ٤٣/٢. زاد في المطبوع قوله: (منصرف) بعد قوله: (قالوا: ذُو يَزَنٍ) قال أبو سعيد: والذي في نسختي: (ذُو يَزَنٍ) منصرف في نفس الكتاب منصرف، يعني (يَزَنًا)، ولم أره في النسخ كلها، وحكي عن الجرمي أنه قال: ذُو يَزَنٍ غير مصروف بمنزلة (يَسَح) اسم رجل، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٨.

قال أبو علي: قوله: لم يُغَيِّرْوه، أي تركوه مضافاً على حرفين أحدهما حرف لين، وإنما فعل ذلك في حال الإضافة، لأن الاسم فيها لا يبقى على حرف، إذ لا يلحقه التنوين^(١).

قال: واحتملت الإضافة ذا كما احتملتُ أبا زيدٍ، وليس مفرداً آخره كذا^(٢).

قال أبو علي: يقول: ليس مفردٌ يصير لامُ فعله مرة ياءً ومرة واواً .
قال: فاحتملته كما احتملت الهاء عَرْقُوةً^(٣).

قال أبو علي: قوله: احتملته، أي احتملت الإضافة التغيير .
وقوله: كما احتملت الهاء عَرْقُوةً، يعني لم يغير (ذو) في الإضافة لأن التنوين يلحقه فيها، كما لم يبدل من الواو ياءً، ولم يُكسَّر ما قبل الواو من (عَرْقُوة) لأن آخر الاسم الهاء، كما أن آخر الاسم من (ذو مالٍ)، و(ذو يزنٍ) المضاف إليه .

(١) قال أبو سعيد: «إن سميت به ذي مالٍ أجريته على لفظه قبل التسمية فقلت: ههنا ذو مالٍ، ورأيتُ ذا مالٍ، ومررتُ بذي مالٍ، ولو سميت بذي مفردٍ، قلت: هذا ذوك، ورأيتُ ذوك، ومررت بذك» .

في قول سيبويه: وقال الخليل: هذا ذو، ورأيتُ ذوك، ومررتُ بذو، لأن الإضافة قد منعت من التنوين، واستعمل اسماً في الإضافة دون الأفراد، قال: ألا تراهم قالوا: ذو يزنٍ منصرفٌ، فلم يُغَيِّرُوا، يعني لم يغيروا (ذو) عن لفظه لسبب الإضافة، وجعلوه كأبي زيدٍ، لأنهم أمنوا التنوين، وصار المضاف إليه منتهى الاسم»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١١٨ .

(٢) الكتاب ٤٣/٢ .

(٣) الكتاب ٤٣/٢ وهذه العبارة متصلة بسابقتها ومن سببها .

قال: وسألته عن أمس اسم رجل، فقال: مصروف، لأن أمس ليس هاهنا^(١) على الحد^(٢)، ولكنهم لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة^(٣).

قال أبو علي: يقول: إنك إذا سميت بأمس رجلاً فليس هو اسم اليوم الذي قبل يومك، وإنما بنيته في هذا الموضع فقط، فإذا سميت به شيئاً أعريت^(٤).

قال: كما تركوا صرف سحر^(٥).

قال أبو علي: (سحر) إذا تعرف بالالف واللام صار اسماً، ولم يكن ظرفاً وارتفع وانجر وانتصب، فهو مادام على هذا الحد جرت عليه الحركات الثلاث، وإذا صار معرفة للإشارة به إلى سحر اليوم بعينه لم ينصرف للعدل

(١) بهذه الرواية جاء في طبعة المرحوم عبدالسلام هارون، والذي في بولاق: (ههنا ليس على الحد).

(٢) في المخطوطة: (الحذف).

(٣) الكتاب ٤٣/٢.

(٤) تبني (أمس) لتضمنها معنى الألف واللام، انظر المسائل الحلييات ١٠٣، قال أبو إسحاق: إن (أمس) وجب ألا يعرب لأنه أشبه الحروف التي جاءت لمعنى، لأن معناه: أن كل يوم يلي يومك يقال له: (أمس) فهو معرفة من غير جهة لتعريف، لأن تعريفه: (الأمس) كما أن تعريف (غذ): (الغذ)، فلما كان كذلك، وكان ظرفاً، وضمن معنى الألف واللام وجب إسكانه، ولكنه كسر لالتقاء الساكنين، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٤، وقد خص الفارسي (أمس) بمسألة في العضديات ١٩٨-١٩٩ وبين اختلاف اللغات فيها.

(٥) الكتاب ٤٣/٢، وسببونه يشبه تركهم صرف (سحر) ظرفاً بتركهم صرف (آخر) حين فرقتهما أخواتها في حذف الألف واللام منها، ويقيس أمرهما بترك صرف (أمس) عند بني قميم عندما عدلوه عن أصله في الكلام ومجرأه.

عن الألف واللام، وأنه معرفة ولم يكن إلا مفتوحاً، فإذا [أ/١٠٨] صُغِرْ
صُرف، وإن كان المعدول عن الألف واللام المعرفة كما ينصرف (عُمر) إذا
صُغِرَ^(١).

قال: وأمّا (ذِه) اسم رجل، فإنك تقول: (هذا ذِه)^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ الظُّرُوفِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ

وذلك أنها لا تضاف ولا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ غيرها ولا تكون نكرة^(٣).
أي لا تكون نكرة متمكنة مثل رَجُلٍ وَرَسٍ.

(١) انظر المسائل المضديات ١٩٨/، ولا خلاف بين النحويين في أن (سَحَر) لا ينصرف في
المعرفة وينصرف في النكرة، وإنما لم يصرف (سَحَر) لأن استعماله في الأصل بالألف واللام،
تقول: (قمت في أعلى السحر يا هذا) و(أنا منذ السحر أفعل ذاك)، ثم تقول: (أثبتك منذ
سَحَرٍ يا هذا)، فيؤدى عن المعنى الذي كان في الألف واللام بعينه، وقد حذفنا فاجتمع فيه:
أنه معرفة بغير ألف ولام وأنه يراد به عهد الألف واللام». انظر ما ينصرف وما لا ينصرف
٩٩/، وسبأتي حديث سيبويه عن (سَحَر) في باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف
٤٩/.

(٢) الكتاب ٤٤/٢، ولم يعلق على هذا أبو علي، قال أبو الحسن الرماني: «إذا سمي رجلاً (ذِه)
قلت: (هذا ذِه يا هذا) لأنه على حرفين الثاني منهما غير حرف مد، ولين الهاء منه مبدلة من
الباء في قولهم: ذِي أمة الله، لأنها أجلد منها بأنها حرف صحيح كالميم التي هي بدل من
الوار في (فمر)». شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٢٩٥.

(٣) الكتاب ٤٤/٢ وفيه: «هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة» ومثل ذلك عند السيرافي
والرماني، وما ذاك إلا للاختصار الذي دأب عليه أبو علي في تعليقاته.

قال في ترجمته الباب (لايُضَاف) ^(١)، وقد ذكر (حيثُ وإِذْ وإِذَا)، وهي تضاف إلى {الجُمْل} ^(٢). فإنما ذلك لأن إضافتها غير محضة ^(٣).
قال: وقالوا: (جَبَر) فحركوه لئلا يُسَكَّنَ حرفان ^(٤).

قال أبو علي: (جَبَر) كسر آخره لالتقاء الساكنين ولم يفتح وإن كان قبله ياء، كما فتح (أَيْنَ وكيفَ) لأن أصل الحركة لالتقاء الساكنين الكسر؛ فجاء هذا على الأصل، ليعلم أن ما جاء منه مفتوحاً فذا أصله، كما جاء (استَحَوَذَ) و(أَغْيَلَتِ المرأةُ) غير معتلّ ليعلم أن أصل المعلل التصحيح ^(٥).

(١) إشارة إلى قول سيبويه: «وذلك لأنها لاتضاف...» انظر أعلاه.

(٢) ساقطة من المخطوطة.

(٣) (إِذَا وإِذَا، وحيثُ) ظروف تضاف إلى الجمل، الاسمية والفعلية، واختصت (إِذَا) بالإضافة إلى الجمل الفعلية لأنها في معنى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا بالفعل، انظر المقتضب ١٧٧/٣.

والإضافة على قسمين:

إضافة محضة وتسمى معنوية، وهي التي تفيد الاسم الأول تخصيصاً أو تعريفاً، وتكون خالصة من نية الانفصال.

وإضافة غير محضة، وتسمى لفظية، وهي لاتفيد الاسم الأول تخصيصاً ولا تعريفاً، وعلى نية الانفصال. انظر شرح ابن عقيل ٤٤/٢ - ٤٨، أوضح المسالك ٧١/٢.

(٤) الكتاب ٤٤/٢.

(٥) وجد الشبه بين (جَبَر) و(أَيْنَ وكيفَ) احتواء كل منها على ياء ساكنة قبل الآخر، وكُسرت (جَبَر) لالتقاء الساكنين، لأن أصل الحركة الناجمة لالتقاء الساكنين الكسر، وأما الفتح الظاهر على (أَيْنَ وكيفَ) فليس ناجماً عن التقاء الساكنين، ولكنه جاء على أصله، وقد شبه أبو علي ذلك (باستحَوَذَ) الذي يكون قياسه مُعَلّاً (استحاذ)، لكن السماع لم يجيء فيه بالإعلال فيه كما أعل في بابهِ نحو (استعاد، واستفاد)، فترك القياس للسمع. انظر المسائل الحلبيات / ١٤٠، ٢٢٦، ومثله أيضاً قولهم: (أَغْيَلَتِ المرأةُ) و(أَغَالَتُ)، إذا أَرْضَعَتْ ولدها وهي حامل، واسمه (الغَيْل)، قال المبرد: المستعمل في هذا: (الإغبال) =

قال: وَجُزِمَتْ (لَدُنْ) وَلَمْ تَجْعَلْ كَعِنْدَ^(١).
قال أبو علي: لِأَنَّ (لَدُنْ وَعِنْدَ) جَمِيعًا لِمَا قَرُبَ، لَكِنْ (لَدُنْ) أَشَدَّ
اِخْتِصَاصًا لِلْقَرَبِ^(٢).
وقال أبو علي: حَسَبُ وَقَطُّ يَعْصِمُهُمَا الْإِنْتِهَاءُ، إِلَّا أَنْ (قَطُّ) انْتِهَاءٌ لَمَّا
مَضَى (وَحَسَبُ) انْتِهَاءٌ لَمَّا يَخْصُ لِلْوَقْفِ^(٣).
قال: وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ (مِنْ عَلٍّ)، هَلَا جُزِمَتْ اللَّامُ، فَقَالَ: لِأَنَّهُمْ
قَالُوا: مِنْ عَلٍّ^(٤).
قال أبو علي: ^(٥) (عَلٍّ) لَامُهُ وَأَوْ فَحَذَفَتْ كَمَا حَذَفَتْ لَامُ (عَدٍّ)^(٦) لَا

== على ما يجده في كتاب التصريف نحو: استجاز، وأقام، واستقام. انظر المقتضب ٩٨/٢،
والنصف ٤٥/٣. وقد تحدث سيبويه عن هذين الفعلين في باب ما لحقته الزوائد من الأفعال
المعتلة من بنات الثلاثة، الكتاب ٣٦٢/٢، وانظر أيضًا فيه ص ٣٦٨.

(١) الكتاب ٤٤/٢.

(٢) «لَاتَقَع (لَدُنْ) فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِ (عِنْدَ) فَضَعُفَتْ، وَذَلِكَ أَنْ (عِنْدَ) اتَّسَعُوا فِيهَا فَقَالُوا:
(عِنْدِي مَالٌ) وَإِنْ كَانَ يَأْتِيًا، وَلَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي (لَدُنْ)». شرح السيرافي للكتاب،
ج ٤، ق ١٢٠.

(٣) قال الرماني: «قَطُّ: مَبْنِي لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ (اِكْتَفَى)، وَكَذَلِكَ (حَسَبُ)، وَقَطُّ الْمَشْدَدَةُ مَبْنِيَّةٌ
لِأَنَّهُا تَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِ الْمُبْهَمِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى مَا يَجْلِي عَنْ مَعْنَاهُ...».
شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٩٨.

(٤) الكتاب ٤٥/٢.

(٥) هذا التعليق أورده البغدادى في شرحه على أبيات مغني اللبيب نقلًا عن التعليقة
وستكشف قراءة التعليقة عن بعض الخلاف - وهو يسير جدًا -.

(٦) (عَلٍّ) ونحوه مما يلحقه الإعراب والتسكين على لفظه الذي هو عليه، انظر إعراب القرآن
٢٦٤/٣، والمسائل الحلبيات ١٠٤/١، فإن قصر عن الإضافة وجعل غاية كَقَبْلُ وبعْدُ بُنْي،
كالذي في قول أبي النجم وقد أنشده سيبويه :
==

كما يُحذف من عَمٍ وَرَدَ^(١) لالتقاء الساكنين، والدليل على ذا^(٢) قولهم:
(من عَلٍ)^(٣) فَبَنَوهُ عَلَى الضم كما بني (قَبْلُ)^(٤)، ولو كان قولك: (مِنْ عَلٍ) مثل قولك: (عم) لوجب أن يكون في قولك: (مِنْ عَلٍ)، (مِنْ عَلَاً)، فتثبت^(٥) لام الفعل، لأنه ليس فيه شيء يجب أن يسقط له^(٦) من ساكن اجتمع معه. فأما قول الشاعر:^(٧)

أَتَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضُ مِنْ عَلٍ

انظر الكتاب ٤٦/٢.

(١) في شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٣٦٢: (مِنْ عَمٍ وَشَيْعٍ).

(٢) في شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٣٦٢: (ذلك).

(٣) كالتي في قول أبي النجم العجلي:

أَقْبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضُ مِنْ عَلٍ

انظر الكتاب ٤٦/٢، أر في قول الآخر:

إِنْ تَأْتِ مِنْ تَحْتُ أُجِئْهَا مِنْ عَلٍ

انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣١٩، إعراب القرآن ٣/٢٦٤.

(٤) في شرح أبيات مغني اللبيب ٢/٣٦٢ (مِنْ قَبْلُ).

(٥) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢/٣٦٢ وفيه (فَقَبَّتُ).

(٦) زاد في شرح أبيات مغني اللبيب ٢/٣٦٢ في هذا الموضع لفظ (شيء).

(٧) البيت من الرجز، وينسب لغيلان بن حريث كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي

٢/٢٧٧، ولسان العرب ٨/٢٥٥ (نوش)، وخزانة الأدب ٤/١٢٥، ٢٦١، ينسب لأبي

النجم العجلي كما في لسان العرب أيضاً ١٩/٣١٦ (علا)، وأنشده سيبويه دون نسبة،

انظر الكتاب ٢/١٢٣ (باب ما ذهب لأمه)، وفيه (فهي تنوس...)، كما أنشده الفراء

وفيه: (فهي...)، وأنشد بعده قوله:

نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْرَاكَ الْفَلَا

انظر معاني القرآن ٢/٣٦٥، وانظر البيت في مجالس ثعلب ٢/٥٨٧، والأصول

٢/١٣٧، وأنشد ابن السيد البطلوسي البيتين وقال: لا أعلم لمن هذا الرجز، ويقال: جنته

من علو، ومن علو، ومن علٍ مخفوض غير منون، ومن علٍ مضموم غير منون، ومن

... فهي تَنُوشُ الحوضَ نَوْشًا من عَلَا

فإن كان (عَلَا) معرفة فالنَّية بلامها أن تكون مضمومة، كما ضُمَّتْ (من عَلُ) لما كانت معرفة للغاية وإن كانت نكرة ولم تجعله من أعلى شيءٍ معلوم معهود كان اللام في موضع جرٍّ، كما أن (مِنْ عَلُ) مجرورٌ فاللفظ فيه (عَلَا) واحدٌ والتقدير مختلف، والأشبه في (عَلَا) في البيت أن يكون معرفة، لأنه إشارة إلى أعلى الحوض، وإن قدَّرت (مِنْ عَلَا) غايةً معرفةً لم تنوَّنه في الدرج كما لا يُنَوَّن (قَبْلُ) فيه، وإن قدَّرت نكرة مؤنثة فقلت: (جيت من عَلَا) فاعلم.

قال أبو علي: الغاية على الحقيقة هو الاسم الذي يضاف إليه الاسم المبنى على الضمِّ، لأن غاية الشيء نهايته، ونهايات هذه الأسماء المبنية على الضمِّ هي ما تضاف إليه، فغاية (قَبْلُ) هو ما هو قبل له، وكذلك (أَوَّلُ وَعَلُ)، وإنما يحذف المضاف [١٠٨/ب] إليه منه إذا علم المضاف إليه، لذكر له قد سبق نحو قول الله تعالى «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»^(١) بعد ذكره أمر الروم، والتقدير فيه والله أعلم: الأمر من قَبْلُ أن تُغْلِبَ الروم وبعده، فحذف ذلك لتقدم ذكره، فَقَبْلُ غاية، أي أنه قد تعرَّف في هذا الموضع كما يتعرف لو أضفته إلى ما هو غاية له، والغاية على الحقيقة إنما هو المضاف إليه، فإنما تكون هذه الظروف مبنية على الضمِّ متى حُذِفَ منها

== عَلَ مفتوح غير منون، ومن عالٍ ومن معالٍ مخفوضان منونان، انظر الاقتضاب ٣/ ٣٢٩. الحجة في القراءات السبع / ٢٧٠، المنصف ١/ ١٢٤، إصلاح المنطق / ٤٣٢، أسرار العربية / ١٠٣.

(١) سورة الروم، الآية / ٤.

غاياتها، لعلم المخاطب بما هو غايته، وإن لم يعلم لم يَجْزُ أن يُبنى على أنه غاية لو قلت: حيثُ من قبلُ، فلم يفهم عنك من قَبْلُ ماذا جئتُ كان غير جائز^(١).

قال: وجميع ما ذكرنا من الظروف التي شُبّهت بالأصوات ونحوها من الأسماء غير الظروف إذا جُعِلَ شيء منها^(١).

قال أبو علي: الظروف التي شُبّهت بالأصوات مثل (أَمْس) فيمن كسر، والأسماء التي في هذا النحو مثل (ذَا وَكَيْفَ وَأَلَا)^(٢).
قال: لأنَّ (ذَا) قبل أن يكون اسماً خاصاً كـ (مَنْ) في أنَّه لا يُضاف ولا يكون نكرة^(٣).

قال أبو علي: المعارف لا تُضاف لأنها تستغني عن الإضافة بالتعريف والمضافات كلها نكرة^(٤).

(١) يقول أبو العباس المبرد: «فأما الغايات فمصرفة عن وجهها، وذلك أنها مما تقديره الإضافة، لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها، وتركت نباتها فيها، كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة، فصرفت عن وجهها، وكان محلها من الكلام أن يكون نصباً أو خفضاً».

فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وأن موضعها معرفة، وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب، وذلك قولك: جئت قبلك، وبعدك، ومن قبلك، ومن بعدك، وجئت قبلاً وبعداً، كما تقول أولاً وآخرًا «المقتضب ١٧٤/٣ - ١٧٥، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٠ - ٩١».

(٢) سبق الحديث عن هذه الظروف إذا سمي بها.

(٣) الكتاب ٤٥/٢.

(٤) (مَنْ) و(ذَا) قبل أن يسمى بهما رجلٌ أو امرأة كانا من المعارف، فلاحاجة إلى أن يضافا لكن عندما سمي بهما تغييراً كما تغيّر (لَوْ، وَهَلْ، وَيَلْ) ونحوها عند التسمية بها، ==

قال: وعلى أي الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته^(١).
قال أبو علي: إذا سميت (بأول) فجعلته (أول) الذي يصحبه
(منك)^(٢) المحذوف منه صرفته في النكرة، كما أنك لو سميته (بأفضل)
وحذفت (منك) لصرفته في النكرة، لأن هذا إما يكون بمنزلة (أحمر)، إذا
كان معه (منك)، فإذا لم يكن معه صار بمنزلة (أفكل)^(٣).
وأما إذا سميته (بأول) الذي هو اسم بمنزلة (أفكل) فهو منصرف
في النكرة، وهو أجدر بالانصراف^(٤).
قال: وإذا قلت: عامٌ أولٌ فإنما جاز هذا الكلام لأنك تُعلمُ به^(٥).
أي جاز ذكر (أول) مطلقاً دون المضاف إليه.
قال: وسألته عن قول بعض العرب وهو قليل: مُدَّ عامٌ أولٌ^(٦).

== وإذا سمي بهذه الظروف والحروف نكرة، وعندئذ يكون مضافاً لأن الإضافة تأتي مع التنكير،
ولا حاجة للمعارف في الإضافة.

- (١) الكتاب ٤٦/٢، وهو يعني (أول) إذا سمي به، فينكر ويصرف.
(٢) يريد قولك: أول منك، كقولهم: (أفضل منك).
(٣) الأفكل: رعدة تعلق الإنسان، يقال: أخذ فلاناً أفكلاً إذا أخذته رعدة. انظر تهذيب اللغة
٢٥٧/١٠ (فكل).

(٤) قال أبو الحسن الرماني: «... يجوز (هذا أول) بحذف (من) في الخبر، ولا يجوز (هذا
رجلٌ أول) بحذف (من) في الصفة، لأن الصفة تحتاج إلى تبيين معناها في نفسها،
وتبيينها لمعنى الاسم الذي يقدمها، وتقول: ما تركتُ له أولاً ولا آخرًا، فتجربه هاهنا مجرى
(أفكل)، وعلى كلا الوجهين إذا صار اسماً علمًا ثم نكرته صرفته، ويجوز (مُدَّ عامٌ أول)،
و(مُدَّ عامٌ أول) بالنصب والرفع، فالنصب على الظرف، والرفع على الصفة...» شرح
الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٩٨.

(٥) الكتاب ٤٦/٢. «... تُعلمُ به أنك تعني العام الذي يليه عامك».

(٦) في المخطوطة: (أول) بالضم.

فقال: جعلوه ظرفاً في هذا الموضع، وكأنه قال: مُذَّ عَامٌ قَبْلَ عَامِكَ^(١).
قال أبو علي: (أَوَّلُ) ظرف للعام، وإنما مثله (بِقَبْلُ) لأنه مثله في
السبق.

وقال: يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا
أَوْ هَزَلْتُ فِي جَدْبِ عَامٍ أَوَّلًا
يكون على الوصف والظرف^(٢).

قال أبو علي: لم يُصَرَفْ وهو وصف لأن المراد به (مِنْكَ) أو (من)
عَامِكَ ونحوه.

قال: وسألته عن (هَيْهَاتَ) اسم رجل؟ قال: ونظير الفتحة في الهاء
الكسرة {في التاء} فهي نظير الفتحة في (هيهات)^(٣).

(١) الكتاب ٤٦/٢، وفيه: (. . .) فكانه قال: مُذَّ عَامٌ قَبْلَ عَامِكَ).

(٢) الكتاب ٤٦/٢، والبيتان من الرجز، أنشدهما سيبويه دون نسبة، وقد جرى (أول) على قوله
(عام) نعمتاً، والتقدير: من جدب عام أول من هذا العام، كما يجوز أن يكون منصوباً على
الظرف، فيكون التقدير هنا على تقدير (من جدب عام وقع عاماً أولاً من هذا العام)، انظر
الكتاب وحاشيته ٤٦/٢. كما أنشد البيت دون نسبة لقائله أبو إسحاق الزجاج، انظر
ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٣، وأنشده أبو علي في التكملة / ٩٥، وشرح الأبيات المشكلة
الإعراب / ٢٤ على حذف النعت وجعل (أول) ظرفاً متعلقاً بالنعت المحذوف، النكت في
تفسير كتاب سيبويه ٨٦٢/٢، شرح شراهد الإيضاح / ٣٥١، الفصل / ١٢٠، شرح المفصل
٣٤/٦، ٩٧-٩٨، المخصص ٩٦/١٦، لسان العرب ٢٤٣/١٤ (وأول).

(٣) الكتاب ٤٧/٢ وفيه: السؤال عن (هيهات) اسم رجل و(هيهة)، وتضمنت عبارة الكتاب أن
من قال: (هيهة) فهي عنده بمنزلة (علقة)، والسكوت عليهما بالهاء، وأن من قال (هيهات)
فهي عنده كـ(بيضات)، فتكون الفتحة في هاء (هيهة) نظير الكسرة في تاء (هيهات)،
وكلام سيبويه في هذه المسألة أكثر وضوحاً من كلام أبي علي. وقد تكررت هذه العبارة سهواً
من الناسخ، وما بين المعقوفتين ساقط من المخطوطة.

قال: ومثل (هَيْهَاءَ) (ذِيَّةَ) إذا لم يكن اسماً^(١).
قال أبو علي: (ذِيَّةَ) كناية عن الخبر كما [١٠٩/أ] أن (كَذَا) كناية
عن العدد في قولك: كذا وكذا ديناراً^(٢).
قال: ألا ترى أنها تبدل في الصلة وليست زيادة في الاسم^(٣).
قال أبو علي: أي ليست الحروف الأخر غير الهاء زيادة في الاسم كما
أن الهاء زيادة^(٤).
قال: ولم يحتمل أن يسكن حرفان^(٥).
قال أبو علي: يقول: لم يحتمل أن يكون ما قبل تاء التانيث ساكناً
لأنها بمنزلة حَمْسَةَ عَشَرَ، وأيضاً فإن قبله ساكن وهو الياء^(٦) الأولى
المدغم، فلو أسكنت التي قبل التاء لاجتمع ساكنان^(٧).

(١) الكتاب ٤٧/٢ - ٤٨.

(٢) قال الرماني: «أما قولهم: كان من الأمر ذِيَّةٌ وذِيَّةٌ، فلما بني لأنه كناية عن مبهم وهو معنى
الجملة، فاستبهم لهذه العلة، ولم يكن بمنزلة فلان وفلانة، لأن هذا كناية عن الاسم العلم
...» شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٢٩٩.

(٣) الكتاب ٤٨/٢، يريد الهاء في (ذِيَّةَ).

(٤) قال أبرسميد: وكذلك ذِيَّةٌ وذِيَّةٌ، وقد بني على فتحة وقبلها متحرك، وما كان من المبنيات
من هذا النحو أسكن آخره إذا كانت قبل آخره حركة، فالسبب في حركة آخر (ذِيَّةَ) أنا لو
سكنها لوجب أن نجعلها هاءً، لأن ما كان من المؤنث بالهاء جعلت في الدُرَج تاء وفي
الوقف هاءً...»

(٥) الكتاب ٤٨/٢.

(٦) في المخطوطة: (الياء) تصحيف.

(٨) يقول الزجاج: «وكان يجب أن يكون آخره (ذِيَّةَ) موقوفاً لأن قبله متحرك ولكنهما شيئان
جعلاً شيئاً واحداً، فالزما الفتح، ليفصل بين ما جاء لمعنى وهو شيء واحد، وبين ما جاء ==

قال أبو علي: إذا خفف (ذِيَّة)، فقليل: (ذَيْتَ)، صار تاؤها في أنها للإلحاق بمنزلة تاء (أُخْتُ)، وإذا صار للإلحاق صار بمنزلة ماهو من نفس الحرف، والذي يدل على أن التاء في (ذَيْتَ) للإلحاق أن ما قبله ساكن وليس كما قبله تاء التأنيث في الانفتاح^(١).

قال: وسألت الخليل عن (شَتَّانَ) فقال: تفتحها^(٢) كفتحة (هَيْهَاتَ) ونونها كنون (سُبْحَانَ) زائدة، فإن جعلتها^(٣) اسم رجل فهو كسَحْبَانَ^(٤). قال أبو عثمان: أصرف (شَتَّانَ وَسُبْحَانَ) في النكرة اسمين كانا أو في موضعهما^(٥).

قال أبو علي: أي قبل التسمية.

وذهب أبو عثمان في صرف (شَتَّانَ وَسُبْحَانَ) إلى أنهما نكرتين وليسا كسائر الأسماء التي يسمى بها الفعل، لأنهما مشتقان، و(شَتَّانَ) اسم سمي به الفعل، فإذا قال: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) فهو اسم لبعدهما

== لمعنى وهو شينان جعلاً اسماً واحداً، ففتحت الهاء كما فتح ما قبلها، وكانت الهاء في الوصل

تاء، فكانت يلزمها التغيير فلزمتها الحركة». ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٥ - ٩٦.

(١) إذا خففت (ذِيَّة) فقليل فيها (ذَيْتَ) ففيها ثلاث لغات: - الفتح، والضم، والكسر.

قال أبو سعيد: «فمن يقول: (ذَيْتَ) فهو بمنزلة (حيثَ وأَيْنَ) ومن ضم فهو بمنزلة

(منذُ)، ومن يكسر فهو بمنزلة (أَلَا)» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٢، وانظر

توجيه ذلك عند الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٦ - ٩٧.

(٢) في الكتاب: (فتحتها)، ومثله عند السيرافي في شرحه للكتاب.

(٣) في الكتاب: (فإن جعلته).

(٤) الكتاب ٤٨/٢.

(٥) انظر الرأي والإسناد إلى أبي عثمان في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٢.

من الآخر^(١) .

قال : اعلم أن (غُدُوَّةً وَبُكَرَةً) جُعِلَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا اسْمًا لِلْحَيْنِ^(٢) .

قال أبو علي: يريد بالحين أنه لغُدُوَّةٍ يَوْمِك^(٣) .

قال: وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ولم تذكر إلا المعرفة^(٤) .

قال أبو علي: يعني بالمعرفة (غُدُوَّةً) ، يقول: وإن لم يذكر إلا (غُدُوَّةً) لم يصرفها .

قال: وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول: آتيتك اليوم غُدُوَّةً وَبُكَرَةً تجعلها بمنزلة ضَحْوَةٍ^(٥) .

قال أبو علي: إذا جعله بمنزلة (ضَحْوَةٍ) فقد نكَّره، وإذا نكَّره زالت عنه إحدى العلتين^(٦) ، وكان الحكم في غُدُوَّةٍ وَبُكَرَةٍ أن يصيرا معرفتين

(١) انظر شرح الرماني للكتاب ، ج٣ ، ق ٢٩٩ .

(٢) الكتاب ٤٨/٢ .

(٣) يريد: جُعِلَتْ (غُدُوَّةً أَوْ بُكَرَةً) اسْمًا لِلْحَيْنِ عَلَى جِهَةِ التَّعْرِيفِ لَهُ وَمَذْهَبُ التَّلْقِيبِ وَالْعَلَمِ ، كَمَا جُعِلَ (أَمُّ حَبِيبٍ) لِدَابَّةٍ مَعْرُوفَةٍ ، وَكَمَا جُعِلَ (أَسَامَةُ) لِلْأَسَدِ . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج٤ ، ق ١٢٢ .

(٤) (وغُدُوَّةٍ وَبُكَرَةٍ) لما جعلنا اسمين معروفين لم ينصرفا في المعرفة ، لأن فيهما هاء التأنيث وهما معرفة ، فأشبهها باب (حمزة وطلحة) .

وبعض العرب يجعلهما نكرة ، فيقول: (أتيتك غُدُوَّةً وَبُكَرَةً) يريد بذلك: غُدُوَّةً مِنْ الْغُدُوَّاتِ . . . » انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٨ .

(٤) الكتاب ٤٨/٢ .

(٥) الكتاب ٤٨/٢ .

(٦) يريد: علتني منع الصرف فيه وهما: العلمية والتأنيث .

بالألف واللام، إلا أن غدوة غُيِّرَ لفظها وعُدل عن الغدَاة فتعرفت بهذه الصفة فلم تنصرف، وأُجريت (بُكرة) مجراها لما كانت بمعناها، وإن لم تُصَغ صيغة (غُدوة)^(١)، كما أُجري (كُلُّهم) مجرى (أجمعين)، وإن كان (كُلّ) قد يكون اسمًا غير جارٍ على ما قبله، فكذلك (بُكرة) لاتنصرف^(٢).

وقال في سَحَر: ويكون نكرة إلا في الموضع الذي عدل فيه^(٣).

قال أبو علي: الموضع الذي عدل فيه (سَحَر) هو أن تريد (سَحَرَ يومك) فتعدله عن الألف واللام ولا تنصرفه، إنما يكون منصوبًا غير منصرف^(٤). [١٠٩/ب].

(١) قال الزجاج: «فأما ضَحوة فالأكثر فيها الصرف، وبعضهم لا يصرفها، ويجعلها بمنزلة (بُكرة)» ونقل عن سيبويه أن (غُدوة) و(بُكرة) جعلتا معرفتين اسمًا لقطعة من يومك الذي جعلتهما له،... تقول: (أَتَيْتُكَ غُدوةً يا هذا وبُكرةً يا هذا) تريد: غداة يومنا، وبُكرة يومنا،... انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٨.

(٢) قال المبرد: «إذا أردت الوقت بعينه قلت: جِئْتُكَ اليومَ غُدوةً يافتي، فهي ترفع وتنصب ولا تنصرف؛ لأنها معرفة. فأما (بُكرة) ففيها قولان:

قال قوم: نصرفها، لأننا إذا أردنا بها يومًا بعينه فهي نكرة، لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد.

وقال قوم: لا نصرفها، لأنها في معنى (غُدوة)، كما أنك تجري (كُلُّهم) مجرى (أجمعين)، فتجريه على المضمر، وإن كان (كُلُّهم) قد يكون اسمًا، وإن لم يكن جيدًا، نحو قولك: رأيتُ كُلُّهم، ومررتُ بِكُلُّهم. ولكن لما أشبهتها في العموم وأُجريت مجراها على المضمر فقلت: إن قومك في الدار كُلُّهم، كما تقول: أجمعون...» المقتضب ٣/٣٧٩ - ٣٨٠.

(٣) الكتاب ٤٩/٢.

(٤) عرض سيبويه لِسَحَرَ وبين السبب في ترك صرفه ظرفًا، انظر الكتاب ٤٣/٢، ولا اختلاف بين النحويين أن (سَحَر) لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة فقليل: سير عليه ==

هَذَا بَابُ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ^(١)

قال: فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وهو مصروف في النكرة^(٢).

أي: الاسمان اللذان جعلنا اسمًا واحدًا^(٣).

قال: وإنما بُني لِيُلْحَقَ بالواحد الأول^(٤).

قوله: (لِيُلْحَقَ) ليس يريد أن يُلْحَقَ بناءً ببناء، لكنه يريد أنه ضُمَّ اسم إلى اسم ليكونا^(٥) كالواحد^(٦).

== سَحَرُ يَفْتَى، وَقَمْتُ سَحَرًا يَاهَذَا، فَهَذَا غَيْرُ مَصْرُوفٍ، أَمَا إِذَا أَرَدْتَ سَحَرًا مِنَ الْأَسْحَارِ صَرَفْتَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولٍ، تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْلَةً سَحَرًا، وَقَمْتُ مَرَّةً سَحَرًا، وَكُلُّ سَحَرٍ طَيِّبٌ، فَإِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ قُلْتَ: السَّحَرُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَجَنَّتْكَ فِي أَعْلَى السَّحَرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ» . . . انظر المقتضب ٣/٣٧٨، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩/، وقد عقد الفارسي لهذا اللفظ مسألة في المسائل العضديات ٥٨/ - ٥٩.

(١) الكتاب ٤٩/٢.

(٢) الكتاب ٥٠/٢.

(٣) يريد: إن مذهب العرب في الاسمين اللذين جعلنا اسمًا واحدة (المركب) نحو: حضرموت وبعليبك، ومعد يكرب ترك صرفه كما تركوا صرف الأعجمي وهو مصروف في النكرة، وتركوا صرف (إسماعيل وإبراهيم) لأنهما لم يجيئا على مثال ما لا يصرف في النكرة، هكذا قال سيبويه في الباب

(٤) الكتاب ٥٠/٢.

(٥) في المخطوطة: (ليكون).

(٦) قال أبو إسحاق الزجاج: «وإنما منع الصرف [الاسم المركب] لأنه معرفة وأنهما اسمان جعلنا اسمًا واحدًا، وليس ذلك في الأسماء التي تدل على النوع نحو (رَجُلٌ) و(فَرَسٌ)، فلما ==

قال: وأصل (حَادِي عَشَرَ) أن يكون مضافاً (كَثَالَتِ ثَلَاثَةٍ)، فلما حُوِّلَ به عن حال أَخَوَاتِهِ^(١).

قال أبو علي: يقول: لِمَا لم يُضَفْ، وأُضِفْنَ كَانَ ذَلِكَ خِلَافًا بينهما^(٢).

قال: فلَمَّا اجتمع فيه هذان أُجْرِيَ مجراه^(٣).

قال أبو علي: يعني إِبْهَامَهُ، وتصييرهم إِيَّاهُمَا اسْمًا واحدًا^(٤).

== خرج عن بنية أصول الأسماء وجعل معرفة منع الصرف كما منع (حمزة) و(طلحة) الصرف، لأنك ضمنت الهاء إلى (طلع) و(حز) « ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٢ / ١ »

(١) الكتاب ٥٠ / ٢، وقام الكلام: « فلما حُوِّلَ به عن حال أخواته بما يكون للعدد حُوِّلَ به، وجعل كأولاءٍ إذ كان مرافقاً له في أنه مبهم يقع على كل شيء ».

(٢) بناء (خُمْسَةَ عَشَرَ) متضمن معنى الواو قبني، وكذلك أكثر المبنيات تجري مجرى الحروف لأن الحروف مبنية.

وأما حادي عَشَرَ، وثالث عَشَرَ، فإنما أصله (ثالث ثلاثة عَشَرَ) كما يقال: ثالث ثلاثة، ومعناه: أحد ثلاثة عَشَرَ، ثم خففوا لظوله، فحذفوا ثلاثة، وأقاموا ثالث مقامها، ففتحوه كما كانت ثلاثة مفتوحة، وكذلك حادي عَشَرَ، أصله: حادي أحد عَشَرَ، وحذفوا أحد، وأقاموا حادي مقامه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٤. قال أبو إسحاق الزجاج: « إنما بنيت لأنها تقع على كل شيء، وأنهما اسمان جعلتا اسماً واحداً، فشبهت به (هؤلاء)، وحقيقة شرح هذا الباب:

إن (خُمْسَةَ عَشَرَ) أصلها (خُمْسَةُ، وَعَشْرَةُ) فحذفت الواو، فصار في الاسم معنى الواو، وهو معنى حرف، وما كان في معنى الحرف فغير معرب. ففتح للفصل بين الالسين اللذين بينان وهما اسم واحد، وبين ما بنى وهو اسم واحد وليس من شيتين، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٥ / ١.

(٣) الكتاب ٥٠ / ٢.

(٤) اجتمع في العدد المركب أمران: الأول: تضمنه معنى الحرف وتصييرهم الاسمين اسماً واحداً، والثاني: الإبهام، والمبهم يقع على كل شيء كهذا وهؤلاء وتحوُّلها، ولذلك أُجْرِيَ مجرى ==

قال: في خَمْسَةَ عَشَرَ: ونحو هذا في كلامهم حَيْصٌ بَيْصٌ مفتوحة^(١).

قال أبو علي: حَيْصٌ بَيْصٌ أقعد في البناء، لأنه لا يصح له معنى إضافة فالأول كبعض حروف الاسم^(٢).

قال: واعلم أن العرب تدعُ خَمْسَةَ عَشَرَ في الإضافة والألف واللام على حال كما تقول: اضرب أيُّهم أفضل^(٣).

قال أبو علي: شَبَّهَ خَمْسَةَ عَشَرَ مضافاً بقولهم: اضرب أيُّهم أفضل^(٤) إذا حذف من صلتها العائد إليه، لأنه اسم مضاف مبني، كما أن (أيُّهم) اسم مضاف مبني، ومثله بقولك: (الآن) أيضاً، لأنه اسم فيه الألف واللام مبني، والألف واللام كالإضافة، فأما من قال خَمْسَةَ عَشَرَكَ

== غير الممكن فبني.

(١) الكتاب ٥١/٢.

(٢) قال الزجاج: «حَيْصٌ بَيْصٌ»: الداهية التي إذا وقع فيها لم يجد مخلصاً من ضيق المخرج». ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٦، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٤. و(حَيْصٌ بَيْصٌ) مبنية على الفتح لما تضمنته من معنى الكناية عن الداهية والشدة.

(٣) الكتاب ٥١/٢، وفيه: (....) على حال واحدة،»

(٤) هناك أربع حالات (أي):

أ/ أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيُّهم هو أفضل.

ب/ أن لاتضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيُّ هو أفضل.

ج/ ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيُّ أفضل.

وأي في هذه الحالات معربة.

د/ أن تضاف ويحذف صدر صلتها نحو: يعجبني أيُّهم أفضل.

وفي هذه الحال تكون (أي) مبنية، وهي الحالة التي تضمنها المثال.

انظر شرح ابن عقيل ١٩١/١ - ١٩٢.

فأعرب ولم يَبَيِّنْ^(١).

قال أبو العباس: هي لغة رديئة، لأنه إذا لم يعرب في حال تنكير فهو من الإعراب في حال تعريفه أبعد، وبما يضعف إعرابه أن المعنى الذي بُني له في حال التنكير قائم فيه في حال التعريف، وهو معنى حرف العطف، ألا ترى أنك تريد في حال التعريف خَمْسَةً وَعَشْرَةً كما تريده في حال التنكير؟ بل هو في المعرفة أبعد، لأن التعريف أحد ما لا يصرف له الاسم، وترك الصرف يقرب من البناء فإعراب (خَمْسَةً عَشْرًا) في حال التعريف والإضافة بعيد في القياس شاذٌ عنه.

قال: ومثل ذلك (الحَازِيَازُ) جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء^(٢).

(١) من قال: (هذه خَمْسَةٌ عَشْرَةٌ) فأعرب ولم يَبَيِّنْ (عَشْرًا)، وقد وصفها سيبويه بأنها لغة رديئة، وتوجيه الإعراب هذا هو حملها على بعض ما ترده الإضافة إلى التمكن والأصل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ١٢٥، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٢٥.

(٢) الكتاب ٥١/٢ بتصرف. والحَازِيَازُ - كما ورد عند سيبويه عن بعض العرب -: ذهابٌ يكون في الروض، وعن بعض العرب: أنه داء يكون عن قَرَصِ الدباب. ولفظه: بفتح الحاء وكسر الزاي الأولى والأخيرة؛ يجعله بمنزلة الأصوات (غَاقٍ، ونحوه). ومنهم من يقول: الحَازِيَازُ، بفتح الزاي الأولى وضم الثانية، يجعله بمنزلة حَضَرَمَوْتُ، ومنهم من يقول: الحَازِيَاءُ، بهمزة في آخره، فيجعله بمنزلة (قاصِعاء). وقد جاء فيه من الشعر قول عمرو بن أحمَر:

تَفَقُّا فَوْقَهُ الْقَلْعُ السُّوَارِي وَجُنُّ الْحَازِيَازِ بِهِ جُنُونَا

وقوله :

مِثْلُ الْكَلَابِ تَهَيَّأَتْ عِنْدَ دَرَابِهَا وَرَمَتْ لَهَا زِمْمَهَا مِنَ الْحَزِيَازِ

انظر الكتاب ٥٢/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف / ١٠٦ - ١٠٧.

قال أبو علي: يعني أنه جعله (كحِصَصَ بَيْضَ) في البناء، لأنه بُني كما بُني، إلا أن هذا بُني على الكسر (كجَيْرٍ، وغاقٍ) ^(١)، وأن تقول جعله كخُمْسَةَ عَشَرَ.

لأن (خُمْسَةَ عَشَرَ) أشبه (بالخازَنَازِ) من (حِصَصَ بَيْضَ)، لأن الألف واللام يدخلان عليه كدخولهما على الخمسة عَشَرَ أجود.

قال: وكما ^(٢) جعلوا الآنَ كَأَيْنَ وليس مثله في كل شيء ولكنه يضارعه ^(٣).

قال أبو علي: الذي يخالف فيه (الآنَ) (أَيْنَ) [١١٠/أ] أن (الآنَ) معرفة (وأَيْنَ) نكرة، ووقع تعريف الآن قبل تنكيره فلذلك بُني كذلك.

قال أبو العباس: (وأَيْنَ) نكرة لا يجوز تعريفه فلهذا بُني ^(٤).

قال: ومن العرب من يقول: حَيْهَلًا ^(٥).

قال أبو علي: الألف في (حَيْهَلًا) للإشباع للفتحة، ذا فيمن ألحقه في الوصل والوقف، فأما من ألحقه في الوقف دون الوصل فكالأشياء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف كالهاء في (ماهِيةً)، والألف في (أنا) ^(٦).

(١) الخازِناز: مبنية على الكسر، مثل (جَيْرٍ، وغاقٍ) عندما بنيا على الكسر لالتقاء الساكنين، وعلة بنائه عليه: أن الألف ساكنة والوقف على آخره يكون بالسكون، فالتقى ساكنان فكسر لهذه العلة.

(٢) الواو هنا ساقطة من المطبوع.

(٣) الكتاب ٥١/٢.

(٤) انظر المقتضب ١٧٣/٣.

(٥) الكتاب ٥٢/٢.

(٦) يسوي سيبويه (حَيْهَلًا) التي للأمر به (حيُّ على الصلاة)، وروى عن أبي الخطاب ==

قال أبو علي: في ذا إشارة إلى أن البناء يعد ترك الانصراف^(٣).
قال: وأما يومَ يومٍ، وصباحَ مساءٍ^(٤).

114

قال أبو علي: يجوز في قوله: يومَ يومٍ أن يكون المضاف إليه بمعنى الزمان، لا يُراد به اليوم الذي هو واللييلة دورة واحدة من دوران الفلك، (ويومَ) الأولُ مضافٌ إليه. كما تضاف الساعة إلى اليوم، واليوم إلى الشهر، والشهر إلى السنة، والسنة إلى الزمان المطلق، فلا يكون الشيء على هذا مضافاً إلى نفسه، فالمعنى فيه: يومٌ ليومٍ، وصباحٌ لمساءٍ، وبيتٌ لبيتٍ وكفَّةٌ لكفَّةٍ، فالإضافة صحيحة، فلذلك أضيف، فأماً (شَغَرَ بَغَرَ)^(١)، (وأخوك أخوكَ) (وحيصَ بيضَ) فلا يُضاف، لأن معنى الإضافة لا يصح فيه، والقياس فيما صح فيه معنى الإضافة، الإضافة، لأنه ليس في شيء منه معنى الحرف كما في خمسة عَشَرَ وفي الذي لا يصح فيه لواحد من الاسمين إذا أفرد عن الآخر معنى نحو (شَغَرَ بَغَرَ)، فإن شَغَرَ وحده لا يدل على الافتراق حتى يضم إليه (بَغَرَ)، فمضارعة الحروف فيه قائمة لأنها كبعض حروف الكلم الذي لا يدل على معنى إذا يُجزى^(٢).

قال: والآخرُ من هذه الأسماءِ في مَوْضعٍ جَرَّ^(٣).

قال أبو علي: كأنه يشير إلى أن القياس فيما صح له إلى معنى

(١) مثل يضرب لتفرق القوم مثله مثل قولهم: (تفرقوا أيادي سبأ، وذهبوا شَغَرَ بَغَرَ)، انظر الكتاب ٥٤/٢، وانظر مجمع الأمثال ٩، ٤/٢، والمعنى: ذهبوا في كل وجه، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٦.

(٢) أفرد أبو علي مسألة لهذا النوع من التركيب تحت عنوان: (لقبته كفَّةٌ لكفَّةٍ) وساق هذه الأمثلة وفصل في القول بلفظ لا يكاد يخرج عن هذا إلا قليلاً. انظر المسائل العضديات

٢٠٧/ - ٢٠٨.

(٣) الكتاب ٥٣/٢.

إضافة^(١) الأول إلى الثاني، فإذا بني ولم يُضف فقد كان للاسم الثاني قبل البناء موضع إعراب هو جر^(٢).

قال: وزعم يونس - وهو رأيُه - أنَّ أبا عمرو كان يجعل لفظه^(٣) كلفظ الواحد، إذا كان شيء منه ظرفًا أو حالًا^(٤).

قال أبو علي: كان يجعل لفظه كلفظ الواحد المعرب المضاف، ولا يجعله بمنزلة اسمين ضمَّ أحدهما إلى الآخر قُبْنِيًا معًا.

قال أبو علي: قوله كان يجعل لفظه كلفظ الواحد، أي (كفَّة كفَّة) وسائر ما ذكره من الفصل، ليس شيء منها إلا في الظرف والحال وقد يعرب في موضع الحال والظرف^(٥)، فأما في [١١٠/ب] غير هذين الموقعين فلا تكون إلا مُعْرَبَةً.

(١) في المخطوطة: لفظ (إضافة) مكرر.

(٢) ما تركب من اسمين نحو (يومَ يومٍ، وصباحَ مساءٍ) للعرب فيه مذهبان: بعضهم يجعل الاسمين اسمًا واحدًا ويبنى الثاني من الاسمين، ويكون ذلك في حال الظرف أو الحال، تقول: (لقيتُ زيدًا صباحَ مساءٍ، ويومَ يومٍ) وهو في هذا الوجه يجوز إضافة الثاني فتقول: (لقيتُ زيدًا صباحَ مساءٍ، ويومَ يومٍ) على الظرفية، كما تقول: (زيدٌ جاري بيتٍ بيتٍ) على الإضافة، وإن شئت قلت: (زيدٌ جاري بيتٍ بيتٍ) على البناء وهو حال.

والمذهب الثاني: أن بعض العرب يجعل الاسم الأول مضافًا إلى الثاني على كل حال.

انظر تفصيل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي، ج ٤، ق ١٢٦.

(٣) الضمير نا يعود إلى الاسم المركب من اسمين نحو: (صباحَ مساءٍ، وبيتَ بيتٍ)، ومذهب يونس هذا على الإعراب والإضافة إذا كان المركب في حال الظرفية أو الحال.

(٤) الكتاب ٥٣/٢.

(٥) قال أبو سعيد: «وحكى يونس أن رؤية كان يقول: (كفَّة عن كفَّة)، وحرفُ الجر إذا حذف أضيف الأول إلى الثاني كقولك: غلامُ زيدٍ، والأصل: غلامُ لزيدٍ، وثوبُ خَزَرٍ والأصل: ثوبُ من خَزَرٍ، ولم يُستعمل ذلك بمنزلة اسم واحد في كل مكان...» شرح السيرافي =

قال: وزعم يونس أن كَفَّةً كَفَّةً كذلك^(١).

قال أبو علي: أي يبينهما في حال الظرف والحال ويُعربهما فيها^(٢).

قال أبو بكر: (أَيَادِي سَبَا)^(٣)، أبدل من همزة (سَبَا) ألفًا لكثرة

الاستعمال وهو مَثَلٌ في التفرق^(٤).

قال: وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لَمْ تُنصبْ في موضع النصب

إذا^(٥) كان الأول مضافًا وذلك قولك: رأيت مَعْدِي كَرَبَ^(٦).

قال أبو علي: وكأنه سأل فقال: لِمَ لَمْ تُحرك الياء بالفتح^(٧) إذا

أضيف^(٨) وكان في موضع نصب كما يُحرك (يَا قَاضِي)، فقال: هذه الياء

== للكتاب، ج٤، ق ١٢٦.

(١) الكتاب ٥٤/٢.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٠٤.

(٣) انظر الكتاب ٥٤/٢.

(٤) انظر الأصول ١٤٠/٢، وسبأ مهموز في الأصول، قال الله تعالى: «لقد كان لسبأ في

مساكنهم آية...» سورة سبأ، الآية/١٥، وكانوا باليمن فجاءهم سيل يهلكهم فتفرقوا في

البلاد، وتباعدا فضرب المثل بهم لكل مجتمعين تفرقوا، فيقال: «تفرق القوم أيادي سبأ،

وأيدي سبأ...» انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٢٧، وانظر ما ينصرف وما

لا ينصرف / ١٠٤.

(٥) في المخطوطة: (إذا).

(٦) الكتاب ٥٥/٢.

(٧) يريد تحريك الياء التي في مثل (قالي قلا، وأَيَادِي سَبَا، وَمَعْدِي كَرَبَ).

(٨) أي إذا كان الجزء الأول من المركب مضافًا.

مشبهة بألف (مُثْنَى) في أنه حرف اعتلال مثله^(١)، وهي أشبه بالألف من الواو بها لأنها أقرب إليها، فلما أعربت الألف من الحركات في المواضع الثلاث عُرِيتْ هذه الياء منهن أيضاً تشبيهاً بها .

وأبو العباس يستحسن من الضرورات إسكان هذه الياء في موضع النصب ويقول: هو كغير الضرورة، ويشبهه بما شبه به من ألف مُثْنَى^(٢) .

وأنشدنا أبو بكر عنه قال: أنشد يونس: (٣)

أَكَاشِرُ أَقْوَامًا جِيَاءً وَقَدْ أَرَى صُدُورَهُمْ بَادٍ عَلَيَّ ضَمِيرُهَا
قال: وأنشدني أبو مُحَلِّم: (٤)

أَعْنَاقَ حَنَانٍ وَأَلَحَ رُجُفًا

(١) قال أبو سعيد: «... الياء ساكنة، وإنما سكنت لأن الياء أثقل من الحروف الصحيحة ولما كان الحرف الصحيح يجب فتحه فيما جعل الاسمان فيه اسمًا واحدًا، والفتح أخف الحركات، لم يكن بعد الفتح للتخفيف إلا التسكين، وشبهوا هذه الياء بألف مُثْنَى، حيث عُرِيت من النصب...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٧ .

(٢) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٦٧ - ٦٨ . وعليه قول رؤية:

سَوَى مَسَاجِدِهِنَّ تَقْطِيطُ الْحَقِّقِ

وقول الآخر:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْفَرَقِ

وقول بعض السعديين:

يَادَارَ هُنْدٍ عَقَّتْ إِلَّا أَثَابِيَهَا

فسكن الشعراء الياء وموضعها النصب حملًا لها عند الضرورة على الألف، انظر شرح

السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٧ .

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله .

(٤) هو عوف بن مُحَلِّم النسابة، انظر خبره في الأغاني ٨٢٦٨/٢٤ .

وكان أبو بكر يقول: القياس يوجب على من أضاف حركتها في موضع النصب.

قال أبو علي: ومن جعل مَعْدِي كَرَبَ اسماً واحداً لم يجعل الياء حرف إعراب فيلزمه تحريكه^(١) لأنه في تضاعيف الاسم بمنزلة حرف من حروفه، كما أن الياء من (دَرْدَبِيسَ)^(٢) حرف في تضاعيف الاسم ليس بمنزلة حرف إعراب.

قال: وأما اثنا عشرَ فزعم الخليل أنه لا يغيره عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خَمْسَةَ عَشَرَ^(٣).

قال أبو علي: (اثنا) من قولهم: (اثنا عشر) معرب، لأن في حرف الإعراب منه دليل الإعراب، وعشر مبني بدل من نون (اثنين)، يدل ذلك على

(١) أي لا يلزم تحريك الياء من (معدّي كرب)، قال سيبويه: «وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بهذا، لأنهم يجعلون الشبثين هاهنا اسماً واحداً، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكنونها، ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو بياء (دردبيس)، و(مفاتيح)، انظر الكتاب ٥٥/٢.

(٢) الدردبيس: هي من الخرز التي يؤخذ بها النساء الرجال، وعن الليث: الدردبيس: الشيخ الكبير الهيم، والعجور أيضاً، فعلى المعنى الأول قول الشاعر:

قَطَعْتُ الْقَبْدَ وَالْخُرَزَاتِ عَنِّي فَمَنْ لِي مِنْ عِلَاجِ الدَّرْدَبِيسِ

وعلى المعنى الثاني قوله:

أَمْ عِيَالٍ فَخْمَةٌ تَعُوسُ
قَدْ دَرَدَبْتُ، وَالشَّيْخُ دَرْدَبِيسُ

انظر لسان العرب ، ٨١/٦ (درس).

(٣) الكتاب ٥٥/٢. وفيه: «... أنه لا يغير عن حاله...» رواية السيرافي توافق ما في التعليق.

ذلك أنهما لا يجتمعان، كما لا يجتمع البدل والمبدل منه، فإن سميت رجلاً به لم تُغيّرهُ عما كان عليه قبل التسمية^(١).
 قال: ولا يجوز فيها الإضافة^(٢)، كما لا يجوز في (مُسْلِمِينَ)، ولا يحذف (عَشَرَ)^(٣) مخافة أن يلتبس باثنين^(٤).
 قال أبو بكر: لا يجوز أن تضيف (مسلمين) فتقول (مُسْلِمِيَّتَكَ)، لأن النون من (مسلمين) نظير (عَشَرَ) من (اثنَيَّ عَشَرَ) لأن (عَشَرَ) بدل من النون^(٥).

(١) الاسم الأول في (اثنَا عشر) مثنى بالوضع، وليس في الكلام اسم مثنى مبني، بل يصير في الرفع ألفاً، وفي النصب والجر ياء، . . . وإذا أضفت إلى (اثنَيَّ) (عَشَرَ) وهي عدد، فلا يجوز البناء كما جاز في سائر العدد حين تقول: (هذه خَمْسَةُ عَشْرِي) (وهذه خَمْسَةُ عَشْرِكَ)، ولا تقول: (هذه اثنَا عَشْرِكَ)؛ لأن (عَشَرَ) من (اثنَيَّ عَشَرَ) جعل بمنزلة النون من (اثنان)، فلو أضفت وجب حذف (عَشَرَ) كما يجب حذف النون، فكان يلزم أن تقول: اثناك، كما تقول: غلاماك، ولو قلت هذا لالتبس بإضافة الاثنين اللذين لا عَشَرَ معهما . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٨.

(٢) يعني في (اثنَيَّ عشر).

(٣) في المخطوطة: (النون).

(٤) الكتاب ٥٦/٢، وفيه: « . . . يلتبس بالاثنيين ».

(٥) قوله: ولا تحذف (عَشَرَ)، يعني لو أضفنا إلى (اثنَيَّ عَشَرَ) لوجب حذف (عَشَرَ) كما يجب حذف النون من (مسلمين) إذا أضفناه، ولا يجوز إضافته إلا بحذف النون. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٢٨، وقال الرماني: « أمّا اثنَا عشر فلا يجوز أن يضاف، لأن (عَشَرَ) في موضع النون التي يجب أن تذكر من أجل أن (اثنين) معرب، فحقه أن تلي فيه النون أو ما يقوم مقامها، فلما قام (عَشَرَ) مقامها لم يجتمع مع الإضافة، كما لا يجوز فيها، ولم يجز أن يحذف، لئلا يلتبس بإضافة (اثنين)، ولكن إذا سمي به جاز أن يحذف، لأنه ليس فيه ما يلبس . . . » شرح الرماني للكتاب، ج٣، ق ٣٠٦.

هَذَا بَابُ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتِي الْيَاءُ وَالْوَاوُ مِنْهُنَّ لَأَمَاتٌ^(١).

قال: واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع، وذلك أنهم حذفوه فحذف عليهم [١١١/أ] فصار التنوين عوضاً^(٢).

قال أبو علي: قولهم: يعني الياء من قولهم (جَوَارٍ)، لأن الياء فيها عنده حذفت حذفاً فلذلك نُؤن، فقد علمت من قوله: حذفوه أنه ليس يقول: إن الياء حذفت لالتقاء الساكنين، لأن الساكنين لم يجتمعا هنا، إذ لو ثبتت الياء لم يجتمع معها الساكن الآخر.

وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى ابن عمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جَوَارٍ) فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوين لم يحذفوه، وما لحقه التنوين في نظيره من الصحيح نوتوه، فكانوا يقولون: هؤلاء جَوَارِي، وَمَرَرْتُ بِجَوَارِي، فلا يحذفون الياء ولا يُنوتون، لأن نظيره من الصحيح لا يُنوت^(٣).

(١) الكتاب ٥٦/٢، وفيه: «... التي الياءات والواوات...» ورواية السيرافي توافق ما في الكتاب.

(٢) الكتاب ٥٦/٢.

(٣) يتلخص الكلام في هذا الباب في أن سببويه يرى أن التنوين دخل هذا الباب عوضاً من الياء، (يريد: حركة الياء فيما يحسب الزجاج).

ونقل الزجاج عن أبي العباس المبرد قوله: «التنوين عندي عوض من حركة الياء» =

قال أبو علي: فهؤلاء^(١) لم يذهبوا إلى أن الياء من (جَوَارٍ) حذفت
حذفًا كما ذهب إليه سيبويه، لكنهم قدرُوا أن الياء تحذف لاجتماع
الساكنين فإذا لم يجتمعا لم تحذف، وعلى مذهب الجميع تنوين (قاضي)
لاجتماع الساكنين.

قال أبو عثمان: وصرف (جَوَارٍ) تنوينه هو الذي عليه النحويون
اليوم^(٢).

قال: واعلم أن كل ياءٍ أو واوٍ كانت لامًا وكان الحرف قبلها مفتوحًا
فإنها مقصورة يُبدل مكانها الألف ولا تحذف في الوقف وحالها في التنوين
وترك التنوين بمنزلة ما كان من الصحيح على وزنه في الصرف والامتناع

== لا غير، وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة غير محذوفة» ،
(المقتضب ١/١٤٣)، وقال أبو إسحاق أيضًا: «الأصل في هذا عند النحويين:

«جَوَارِيٌ بضمة وتنوين، ثم يحذف التنوين، لأنه لا ينصرف، فيبقى (جَوَارِيٌ ياء هذا)
بضمة الياء، ثم تحذف الضمة لشغلها مع الياء، فيبقى (جَوَارِيٌ) بإسكان الياء، ثم تدخل
التنوين عوضًا من الضمة، فيصير (جَوَارِيُنْ)، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين،
فيبقى (جَوَارٍ) ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٢.

(١) في المخطوطة: (فهاؤلا).

(٢) نقل ابن جني عن أبي إسحاق أن التنوين في (جَوَارٍ وَغَوَاشٍ) عوض من الحركة، وذلك بعد
حذف الياء لالتقاء الساكنين، وعلل ذلك بقوله: «ألا ترى أن الحركة لما ثبتت في موضع
النصب في قولك: «رَأَيْتُ جَوَارِيَّ» لم يُجأ بالتنوين، لأنه إما كان يجيء عوضًا من الحركة،
فإذا كانت الحركة ثابتة لم يلزم أن يعوض منها شيء».

وأنكر أبو علي هذا القول على أبي إسحاق، وقال: ليس التنوين عوضًا من حركة الياء،
وقال: لأنه لو كان كذلك لوجب أن يعوض التنوين من حركة الياء في (يَرْمِي)، ألا ترى أن
أصله (يَرْمِي) بوزن (يَضْرِبُ) فلما لم نرهم عوضوا من حركة هذه الياء، كذلك لا يجوز أن
يكون التنوين في (جَوَارٍ) عوضًا من ذهاب حركة الياء. انظر المنصف ٢/ ٧٠ - ٧١.

منه^(١).

قال: إلا أن الألف تُحذف لسكون التنوين، ويُتمون الأسماء في

الوقف^(٢).

قال أبو علي: الوقف على (مثنى) ونحوه في موضع الجر والتصب والرفع على لفظ واحد، إلا أن القياس أن يكون الألف من (مثنى) ومن جميع ما ينصرف في موضع النصب هي التي تكون بدلاً من التنوين، وذلك أن الاسم المنصرف يبدل من تنوينه في حال النصب ألفاً، فيجب أن يبدل من التنوين في هذا الضرب أيضاً الألف في الوقف، فإذا أبدل منه الألف ثبتت المبدلة وسقطت التي هي لام لالتقاء الساكنين، وثبتت التي هي بدل من الياء، والواو التي هي لام في موضع الرفع شيء، كما أبدل منه في حال النصب، فيصير الوقف على الألف المنقلبة عن اللام أو ما أشبه اللام من الملحق والمزيد^(٣).

(١) الكتاب ٥٧/٢، وقوله: «بمنزلة ما كان من الصحيح... إلى آخر النص» لم ترد في الكتاب، ولم تتداركها طبعة المرحوم عبدالسلام هارون. وعبارة أبي علي أتم وأوضح. ولم ينقل السيرافي نص الكتاب في هذه الجزئية. ولكنه ضمنها شرحه في الباب، واحتج لرأي الخليل وسيبويه فيها، ثم ذكر خلاف يونس لهما، وموافقته لهما على ذلك في النكرات، ومخالفته لهما في المعارف، فيقول في (جواري وصحاري) وما جرى مجراه: «إذا لم يكن اسم شيء بعينه [قلت]: هذه جوارٍ وصحارٍ ولا بد له من ذلك، لأن القرآن قد جاء فيه تنوين ذلك بلا خلاف، قال الله تعالى «وَمِنْ قَوَائِمِهِمْ غَوَاشٍ» وكذلك نُجْزِي الظَّالِمِينَ» ونظيره من الصحيح لا ينصرف، لأن (غواشٍ): (قَوَاعِلٌ)، و(قَوَاعِلٌ) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٢٩.

(٢) الكتاب ٥٧/٢، وفي المخطوطة: «... وتُنون الأسماء في الوقف».

(٣) انظر المنصف ٧٢/٢ - ٧٤.

قال: وإن كانت الألف زائدة وقد فسرنا أمرها^(١).
قال أبو علي: فسر أمرها حيث ذكر ما كان منها زائداً ملحقاً، وزائداً
غير ملحق، والزائد كالأصلي في باب لحاق التنوين إن كان مما ينصرف
وذكر هذا في أول الحد^(٢).

قال: قُلْتُ: فَإِنْ جَعَلْتَهُ، يعني (جَوَارٍ)، اسم امرأة، قال: أصرفها لأن
هذا التنوين جعل عوضاً، فيثبت إذا كان عوضاً، كما ثبتت^(٣).
[١١١/ب] التنوين في (أذْرعَات)، إذ^(٤) صارت كنون (مُسْلِمِينَ)^(٥).
قال أبو علي: التنوين في (جَوَارٍ) عوض من الياء التي حذفت حذفاً،
فكما أنك لو سميت به والحرف الذي هو عوض منه ثابت لم تحذفه، كذلك
لا تحذف العوض منه، وليست^(٦) هذه التنوين كالتنوين تلحق (نَوَاراً) قبل أن
يسمي به، لأنك لم تحذف من (نَوَارٍ)، ونحوه من الصحيح شيئاً يصير
عوضاً منه، وقد حذفت من (جَوَارٍ) عنده حرفاً صار التنوين عوضاً منه.
وقال أبو علي: كل ما أجاز الخليل فيه التنوين في هذا الفصل مقيس
على (جَوَارٍ)، أمّا (قاضي) اسم امرأة فكان يجب لولا حذف الياء منه ألا

(١) الكتاب ٥٧/٢.

(٢) انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٣٠.

(٣) في المخطوطة: (.... كما يثبت....).

(٤) في المخطوطة: (.... أو صارت....).

(٥) الكتاب ٥٧/٢.

(٦) في المخطوطة: (وليس).

يُصَرَف ولا يُنَوَّن^(١)، كما أنك لو سميت امرأة (بقاسم) لم^(٢) تنوَّن ولم تُصَرَف، لكن لما وقعت الياء موقعاً لم يجب أن تصرف الاسم فيه حذفت الياء، كما أن (جَواري) لما وقعت الياء منه موقعاً لم يجب أن يُصَرَف فيه حذفت الياء منه، وصار التنوين عوضاً^(٣).

وكذلك (أَدَل)^(٤) اسم رجل كان يجب ألا ينصرف، كما أنك لو سميت

(١) إذا سميت امرأة به (قاضي) يقول يونس: (هذه قاضي) بغير تنوين، ويثبت الياء ويُسكنها، و(مررت بقاضي) و(رأيت قاضي)، فيجري المجزوء كالمضروب، لأن ما لا ينصرف يستوي لفظ المجزوء فيه والمضروب. ومذهب الخليل وسيبويه في امرأة اسمها (قاضي): (هذه قاضي، ومررت بقاضي) منوَّنة، و(رأيت قاضي) مفتوح غير منوَّن. قال أبو سعيد: وقول الخليل هو الجيد، . . . فإذا دخل التنوين على (غواشي) وهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فدخله على (قاضي) اسم امرأة أولى، لأنها تنصرف في النكرة وهو الذي به احتج الخليل وهو واضح. «شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٢٩، وانظر شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٣٠٩.

(٢) في المخطوطة: (لو).

(٣) هذا مؤدى مذهب سيبويه، قال أبو سعيد: «فإن قال قائل: وكيف تجعل التنوين عوضاً من الياء، ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين، لأن سقوط الياء لاجتماع الساكنين - هي والتنوين -؟ قيل له: تقدير هذا أن أصل (غواشي: عواشي) وكذلك (جَواري) ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل، ثم استثقلوا الضمة على الياء في الرفع والكسرة عليها في الجر، فأسكنوها، فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين، ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء للصرف، لأن الياء منوَّنة وإن كانت محذوفة، ثم عوضوا من الياء المحذوفة تنويناً غير تنوين الصرف، فهذا الذي يتوجه من لفظ سيبويه». «شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٣٠.

(٤) (أَدَل) جمع (دَلر)، وأصلها (أَدَلو)، ف وقعت الواو طرفاً وقبلها ضمة فقلبت ياء، لأنه ليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة والإعراب يقع عليه فيقرأ واو، بل يقلب ياء أو يكسر ما قبلها.

بأكْلبٍ لم تصرفه^(١)، ولكن الياء لما وقعت موقعاً وجب ألا ينصرف الاسم منه حذفت كما حذفت في (جَوَارٍ) لما وقعت الياء منه موقعاً وجب ألا ينصرف. وطريق قياس (أَعْيِم) اسم رجل^(٢) إذا سميت به مصغراً هذا الطريق، وكذلك كل ما أشبهه، وعلى مذهب سيبويه والخليل وجميع هذا على مذهب يونس، ومن ذكرناه يجب ألا يُنون ولا تحذف الياء منه^(٣).

قال: ولأن^(٤) ذا قد ينصرف في المذكر^(٥).

قال أبو علي: (ذَا) إشارة إلى قاضٍ.

قال: فإن صَرَفَ جَوَارٍ قَبْلَ أن يكون اسماً بمنزلة قاضٍ اسم امرأة^(٦).

قال أبو علي: قوله فإن صَرَفَ، أي إن صرف (جَوَارٍ) فهو بمنزلة قاضٍ اسم امرأة، أي جَوَارٍ لا ينصرف، ونظيره من الصحيح^(٧).

وقد صرف في هذا الباب، فينبغي أن يصرف (قاضٍ) اسم امرأة في ذا

(١) لم يُصرف للعلمية ووزن الفعل.

(٢) أَعْيِم: تصغير (أَعْمَى).

(٣) قياس (أَعْيِم) عند الخليل وسيبويه أن تقول: هذا أَعْيِم، ومررتُ بأَعْيِم، ورأيتُ أَعْيِم، فلا يصرف في النصب، لأنه مثل (أَحْبَمِر)، وفي التنكير تقول: مررتُ بأَعْيِم منك.

ومذهب يونس موافقة الخليل وسيبويه في النكرات من هذا الباب، لكنه بخالفهم في المعارف، فظهر يرى أنه لو سمي رجل (جَوَارِي) لقبيل: (هذا جَوَارِي، يسكون الياء)، (ومررتُ بجَوَارِي)، (ورأيتُ جَوَارِي)، والأصل عنده في المرفوع (جَوَارِي) ولكنهم استثقلوا الضمة على الياء. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٢٩، ١٣٠.

(٤) في الكتاب (لأن) من غير واو.

(٥) الكتاب ٥٧/٢.

(٦) الكتاب ٥٨/٢.

(٧) نظير (جوار) من الصحيح (فَوَاعِل) وفواعل لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

الباب، وإن كنت إذا سميت مؤنثاً بفَاعِلٍ في غيره لم تصرفه ولا يكون (فَاعِلٍ) ما بعد فيه من فواعل إذا كان (فاعل) قد ينصرف على كل حال، (وفَوَاعِلٍ) لا يصرف ألبتة، فإذا صَرَفَ (جَوَارٍ) اسماً كان صرفه لقاضٍ إذا سمي به امرأة أولى^(١).

قال: وسألت الخليل: (٢) كيف تقول: مررتُ بأَقِيعَلٍ مِنْكَ من قوله: مَرَرْتُ بِأَعِيْمٍ مِنْكَ؟ فقال: مَرَرْتُ بِأَعِيْمٍ مِنْكَ لأنَّ ذا موضع تنوين^(٣). قال أبو علي: يعني أنه موضع فيه الياء ولا ينصرف فيحذف حذفاً كما حذف من (جَوَارٍ) وعوض منه التنوين.

قال: ألا ترى أنك تقول: مَرَرْتُ بِخَيْرٍ مِنْكَ^(٤). قال أبو العباس: أَعِيْمٍ موضع تنوين، كما كان (بِخَيْرٍ مِنْهُ) موضع تنوين لا أن ثبت التنوين واحد^(٥).

قال أبو علي: [١١٢/أ] فرق ما بين النُونَيْنِ أن النون في (أَعِيْمٍ) عوضٌ من الياء المحذوفة كما أن التي في (جَوَارٍ) كذلك، وليست التي في

(١) يقول الرماني: «من النحويين من يذهب إلى أن التنوين في (جوارٍ) تنوين الصرف، لأنه لما وجب سكون الياء وبعدها التنوين ساكن في التقدير ذهب الياء لالتقاء الساكنين، وظهر التنوين، لأن بعد ألف الجمع حرفاً واحداً، وإنما يمتنع الصرف إذا كان بعده ألفان أو ثلاثة، فهذه علة ذكرها بعض النحويين، أما علة الخليل فهي ما ذكرنا أولاً من أن التنوين تنوين العوض لاتنوين صرف»، شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٣٠٩.

(٢) في الكتاب هنا: (فقلت . . .).

(٣) الكتاب ٥٨/٢.

(٤) الكتاب ٥٨/٢.

(٥) المقتضب . وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٢٩.

(بخير)^(١) بعوض إنما هو لعلم الانصراف.

قال: وليس (أَفْعَلُ مِنْكَ) بأثقل من (أَفْعَلُ) صفة^(٢).

قال أبو علي: يقول: ليس أَعْمَى مِنْهُ بأثقل من (أَعْمَى) بغير (مِنْ)، فإذا صرفت أَعْيَمًا مصغراً فكذلك تصرف بأَعْيَمٍ مِنْهُ.

قال: وأما يونس فكان ينظر إلى كلِّ، فقال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا: هذا في موضع الجر، لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل^(٣).

قال أبو علي: يقول: لو كان حكم المعتل الصحيح لكان تحرك في موضع الرفع والجر كما تحرك الصحيح، فإذا جاز في المعتل ألا يحرك في هذين الموضعين ويخالف الصحيح فيهما، فلا ينكر أن يخالفه في حذف الياء منه، وفي بيان التنوين فيه عوضاً منه^(٤).

(١) أي التي في قولنا: (بخير منك)، وما ذهب إليه أبو علي هو مذهب الخليل.

(٢) الكتاب ٥٨/٢.

(٣) الكتاب ٥٨/٢، ويبدو أن أبا علي اختصر عبارة سيبويه، فقد جاء بعد قوله: «ينظر إلى كل» قوله: «... ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة، كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جَوَارِي قد جاء، ومررتُ بجَوَارِي قبلُ. وقال الخليل...».

(٤) مؤدى هذا الخلاف هو أن التنوين الذي للعوض كالذي في (جَوَارِي) ونحوه كالتنوين الذي للصرف في نحو (خير منه) وهذا مذهب الخليل وسيبويه، قال الرماني: «وهو القياس الصحيح. وأما مذهب يونس، فإنه كان يحمل هذا الباب في المعرفة على نظيره من الصحيح؛ لأن التعريف فيه ينقله، ويقتضي له أن يقاس على نظيره في الثقل، فتقول في (قاضي) اسم امرأة، (هذا قاضي، ورأيت قاضي، ومررت بقاضي)، وكذلك كل معرفة من المعتل لا تنصرف، ويفرق بينه وبين النكرة فتقول في جمع (جارية): (هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ)، وإنما كان يخالف في المعرفة خاصة، فألزمه الخليل أن يقول: =

قال: وسألته عن رجل يسمّى (يَغْزُو) . فقال: رأيت يَغْزِي قَبْلُ، وهذا يَغْزِر^(١)، وقال: لا ينبغي أن يكون على قول يونس إلا (يَغْزِي) وثبات^(٢) الواو خطأ^(٣) .

قال أبو علي: يقول يونس: يَغْزِي، ولا تنوين، لأنه يجعله مثل الصحيح إذا سمي به من ذا لم ينون نحو (يَشْكُرُ)، فأما قلب الواو ياءً فواجب عند الجميع، ليصير على مثال تكون عليه الأسماء^(٤) .

قال: كما كرهوا أن يكون (إِيْ وفي) ^(٥) في السكوت وترك التنوين على حال يخرج منه إذا وُصِلَ وتون^(٦) .

قال أبو علي: يقول، لو لم يكن يرد على (إِيْ وفي) إذا سمي بها، جرت مثل المزيد عليه، ليغيّر في حال التنوين والوصل عن حاله في غير التنوين

== (مررت بقاضيًا، وهذا قاضي) قياسًا على نظيره من الصحيح . . . » انظر شرح الرماني

للكتاب، ج ٣، ق ٣٠٩ . وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٣ .

(١) في الكتاب ٦٠ / ٢ بعد هذا قوله: « . . . وهذا يَغْزِي زيد، . . . » .

(٢) في المخطوطة: «وينات» سهر منه .

(٣) الكتاب ٦٠ / ٢ مع اختلاف يسير في بعض الكلمات .

(٤) إذا سميت رجلاً « يغزو » لم يكن في قول الخليل ويونس إلا: (هذا يَغْزِي) بالياء، إلا أن الخليل يثونه فيقول أيضًا: (هذا يَغْزِر)، وأما يونس فلا يقول إلا (هذا يَغْزِي)، (ومررت بيَغْزِي) .

قال أبو إسحاق: قال الخليل: لا ينبغي أن يكون في قول يونس إلا هذا، لأنه ليس في كلام العرب في الأسماء واو قبلها ضمة، ألا ترى أنك تقول: (هذه أدلي زيد) جمع (دلو)، والأصل: (هذه أدلو زيد) . « ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٦، وانظر شرح الرماني للكتاب، ج ٣، ق ٣١٠ .

(٥) قوله: (في) ساقطة من المخطوطة .

(٦) الكتاب ٦٠ / ٢ .

والوصل، لأنه كان ينبغي في الوصل في نحو قولك: (هذا إي القوم) على حرف واحد، فكذلك كان يصير في التنوين في مثل (هذا إفاعلم) ^(١).
 قال: ففروا من هذا كما فروا من ذلك ^(٢)، أي من تبقي الاسم على حرف واحد، كما فروا من ذلك، أي من أن يكون الاسم في التعريف على خلاف حاله في التنكير.

قال: ويكفيك من ذا قولهم: هذه أدلي زيد ^(٣).
 قال أبو علي: يعني أن (أدلي زيد) معرفة [و] ^(٤) مع أنه معرفة، فقد كانت الواو فيه ياء ^(٥).

قال: وقوله: فإن قلت: أي إن قال هذا القائل: إنما أعرب (أدلي) في النكرة وغير فيها، فلما جعل معرفة بالإضافة إلى (زيد) ترك على ما كان عليه وهو نكرة ^(٦)، فلم يغير بناؤه في التعريف عما كان في التنكير عليه، قلتُ مجيباً له: كما أنك لم تغيّره في التعريف عن البناء الذي يكون عليه

(١) «قولهم: (هو، وفي، وإي) اسم رجل على إلزام التشديد، ولو سموا به امرأة لكان على ذلك دليل واضح على أنه لا تختلف صورة الاسم إلا بحسب ما تتعاقب عليه المعاني.» شرح الرمانى للكتاب، ج٣، ق ٣١٠.

(٢) الكتاب ٦٠/٢، وفيه: (.. كما فروا من ذلك).

(٣) الكتاب ٦٠/٢.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها المعنى.

(٥) أدلي زيد أصلها: أدلّو، ولأن التنوين لا يجتمع مع الإضافة فقد حذفت التنوين، فصارت (أدلو زيد)، ولما أصبحت الواو طرفاً وقبلها ضمة قلبت ياء، قال الشاعر:

حتى تُفْضِي عَرُفِي الدُّلِيَّ

انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٦.

(٦) الكتاب ٦٠/٢، وقد مزج أبو علي كلام سيبويه في ثنايا تعليقاته.

في التنكير، كذلك لا يكون في التنكير على خلاف ما يكون عليه في التعريف، بل يكون الاسم على ما لا يتغير عنه معرّفًا ومنكرًا.

قال: وتقول في رجل سمّيته بإرْمِهِ: هذا إرْمٍ قد جاء، وَيُنُونُ [١١٢/ب] في قول الخليل وهو القياس^(١).

قال أبو علي: هذه المسألة مفرّعة على ما أصله الخليل في (جَوَارٍ)، لأن مثاله من الصحيح لا ينصرف ولا يجب تنوينها في قول يونس^(٢).

قال: فَإِنْ سَمَّيْتَ رجلاً بَعَهُ قلت: هذا وَعٍ^(٣).

قال أبو علي: إنما قلت: هذا وَعٍ؛ لأنه لما زال عن أن يكون أمرًا من أجل التسمية، رددت إليه ما كنت حذفته^(٤).

(١) الكتاب ٦١/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «تقول: رأيتُ إرْمِيَّ، وإنما فعلت هذا لأن الهاء تسقط، لأنها دخلت للوقف، وتردّ الباء التي هي لام الفعل في (إرْمِيَّ) لأنها سقطت للأمر، وتقطع ألف الوصل... وفي قول يونس ينتصب في حال الجرّ، فتقول: مررتُ بإرْمِيَّ.» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٣١.

وقد ناقش ابن جني مسألة حذف الباء في (جَوَارٍ) إلزامًا - وهو اسم - ولم يلزم النحاة نحو (برمي، ويسري) الحذف البتة، وهو فعل؟ فقال: «لم يلزم باب (برمي، ويسري) الحذف؛ لأن هذه الباء قد تحذف في الجزم حذفًا مطرّدًا لا يجوز غيره، فلو ألزموها الحذف في موضع الرفع أيضًا لالتبس الرفع بالجزم، ولم ينفصلا، فأقروها في الرفع للفصل، وأجازوا الحذف فيه في بعض المواضع استخفافًا». المنصف ٧٥/٢.

(٣) الكتاب ٦١/٢.

(٤) أي يردّ إليه الفاء واللام حتى يكون على قياس الأسماء المعتلة، ولا يجوز أن يردّ الواو دون الباء، لأن العلة التي لها حذفت الباء قد بطلت ووجب ردّها كما يجب في (إرْمٍ). انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٣، ق ٣١٠، قال أبو سعيد: «إذا سميت رجلاً بَعَهُ قلت: هذا وَعٍ قد جاء، لأنك حذفت الهاء فبقيت العين وحدها، وهي حرف واحد، فرددت الباء، لأن ==

قال: صيرت آخره كآخر (إرْمِه) حين جعلته اسمًا^(١).

أي: رددت الياء المحذوفة للوقف في (عِه)، كما رددته في (إرْمِه) حين^(٢) سميت به فقلت: رأيتُ إرْمِي، وهذا إرْمِي.

قال أبو علي: ولو سميت بعِه، قلت (وَعِ)، رددت الياء التي هي لام والواو التي هي فاء، ولم تزد على (عِي) حرفًا مثل المزيد عليه كما زدت في (فِي) حين سميت به، لكنك تردّ إليه المحذوف منه، فرددت الفاء المحذوفة منه، وقلت في تصغير (شِيّة): (وُشْيّة)، ولم تزد على الياء شيئًا ليس منه إذا عرفت الذي هو منه فرددته إليه.

قال: ولا يجوز أن تقول: (هذا عِه)^(٣).

قال أبو علي: لا يجوز ذلك لأن هذه الهاء تلحق لعلامة الوقف، فإذا وصل شيء وجب أن تسقط، فعلى هذا لا يجوز أن تلحق اسمًا متمكنًا لأنه^(٤) يلزم أن يحرك، وهذه الهاء لا يجوز فيها الحركة.

== سقوطها كان للأمر، وقد صار اسمًا مستحقًا للإعراب، فرددت الياء من أجل ذلك، وبقي الاسم على حرفين الثاني منهما من حروف المدّ واللين، فاحتجت إلى حرف آخر؛ فرددت الواو التي هي فاء الفعل، وفتحتها لأحد أمرين: إمّا لأن الفتح أخف الحركات، وإمّا لأن الواو حين ظهرت في الفعل كانت مفتوحة في قولك: وَعَى، يَعِي. وكل ما اختل من الأسماء فاحتيج إلى حرف يزداد فيه وكان قد سقط منه حرف، فالأولى ردّ الساقط الذي كان فيه، كرجل كان اسمه (عَدّة) أو (شِيّة) إذا صغرناه قلنا: وَعُدّة، ووُشْيّة، فهذا أصل ما كان على هذا»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣١.

(١) الكتاب ٦١/٢.

(٢) في المخطوطة زيادة كلمة (قلت) بعد قوله: (حين).

(٣) الكتاب ٦١/٢، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٦.

(٤) في المخطوطة: (لأن).

قال: ولو لم يدغم ذا^(١)، يعني (اعْضَضْ) إذا سُمِّيَ بها، كما أدْغَمْتَ إذا سُمِّيتَ بِيَعْضَضْ في قولك: إن تعَضَضْ أعْضَضْ^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو لم يُدغم فعل الأمر الذي هو موقوف، ولم تكن حركة المدغم على الفاء لما أدغمت الفعل المجزوم بإن وبلا النهي، فإذا أدغمت لأنه يصير في موضع حركة^(٣) إذا سميت به، كذلك تدغم الموقوف وتلقي حركة المدغم على الفاء، لأن العلّة التي أوجبت الحركة في المجزوم قائمة في الموقوف، وهي تحريك ما كان ساكنًا إذا سُمِّيت به^(٤).

قال: وإذا سُمِّيتَ رجلاً بِالْبَبِ من قوله:

قَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ بَنَاتُ الْبَبِ^(٥).

تركته^(٦) على حاله^(٧).

-
- (١) في المخطوطة: (إذا).
- (٢) الكتاب ٦١/٢ مع شيء من الاختلاف والتصرف.
- (٣) قوله: (حركة) مكررة في الأصل المخطوط سهواً.
- (٤) قال أبو إسحاق الزجاج: «لو سميت رجلاً (اعْضَضْ) لقلت: (هذا إعْضُ يا هذا قد جاء) تدغم، لأن الضادين قد تحركتا، وتقطع ألف الوصل لأنك نقلتها من الفعل إلى الاسم، فلذلك لم تسقط كما سقطت في قولك: (عَضْ) لأنها في الأسماء تصير ألف قطع، فلا تسقط لتحرك ما بعدها إذا كانت ألف قطع»، ما ينصرف وما لا ينصرف/١١٧، وانظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٣٢.
- (٥) في المخطوطة: (ألبية).
- (٦) في المخطوطة: (وتركته).
- (٧) الكتاب ٦١/٢، والبيت من الرجز وقد أنشده سيبويه في مكان آخر من الكتاب ٤٠٣/٢، برواية (ألبية) على خلاف ما جاء في هذا الباب (ألب) والروايتان تذكرهما المصادر، لكن دون نسبة البيت إلى قائل. انظر المقتضب ١٧١/١، ٩٩/٢، المنصف ٢٠٠/١، ٣٤/٣، الضرورة للقزاز ١٣٣، خزانة الأدب ٢٩٢/٣.

قال أبو علي: كان القياس في (أَلْبَب) أن تُدغم فتُلقي حركة النون منه على الفاء كما فعل بأَضَم^(١)، وكذلك كان القياس في حَيَوَة، وَضَيَوَن^(٢)، أي تُقلب الواو إن ياءين، وتُدغم الياء أن فيه كقوله تعالى «أَوْ كَصَيَّبٍ»^(٣).

* * *

هذا بَابُ إِرَادَةِ اللَّفْظِ بِالْحَرْفِ الْوَاحِدِ^(٤)

قال: في تسميتك رجلاً باب^(٥)، إذا أردت الباء من اضْرِبْ، «ألا تراهم يقولون: مَنْ أَبُ لك؟»^(٦).
قال أبو علي: مثل بهذا ليُرى أن الاسم يبقى على حرف واحد إذا اعتمد على شيء قبله^(٧) [١١٣/أ].

(١) يلزم إدغام (أَفْعَل) مما عينه ولامه من جنس واحد كقولك: (هذا أَجَلٌ من هذا)، وأصله: (أَجَلُّ).

(٢) القياس في حَيَوَة وَضَيَوَن أن يقال: (حَبَّةٌ، وَضَيَنٌ) لأنه اجتمع الواو والياء، والأول منها ساكن، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فجاءت (بنات أَلْبَبِ، وَحَيَوَة، وَضَيَوَن) على الأصل، ولم يستعمل فيه التغيير. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٢.

(٣) سورة البقرة، الآية / ١٩.

(٤) الكتاب ٦١/٢.

(٥) في المخطوطة: (بَابُ).

(٦) انظر الكتاب ٦٣/٢.

(٧) لو سمي رجل بالياء الساكنة من (اضْرِبْ) بعد النطق بها قال: (إِبْ) و(مَنْ أَبُ لك؟)، فيأتي بالألف في الوقف (إِبْ)، ويحذفها إذا وصل (مَنْ أَبُ لك؟).

وقيل: الباء من (اضْرِبْ) كانت ساكنة، فاحتاجت في اللفظ بها إلى ألف الوصل، ==

قال: فلا يبقى إلا حرف، فلا يختلّ ذا عندهم؛ إذ^(١) كان كينونة حرف لا يلزمه في الابتداء^(٢).

قال أبو علي: يقول: إنما يلزمه الانفراد لأنه في درج كلام كنحو قولك: (مَنْ أَبْ) إذا سمي بالباء من (اضْرِبْ).

قال: إذ^(٣) كان ذلك لا يلزمه في جميع المواضع^(٤). أي: إنما يلزمه في الوصل فقط.

قال: ولولا ذلك لم يَجُزْ^(٥).

أي: لولا الاعتياض من ألف الوصل بما قبله مما يتصل به، «لأنه ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين (لأنه)^(٦) لا استطاع أن يُتكلّم به في الوقف مبتدأ...»^(٧).

أي: لأن الوقف والابتداء جميعاً لا يصيران على حرف واحد، فيصير الحرف محركاً ساكناً، هذا في حال الوقف في الجر والرفع.

== فلما تحركت - لأنها صارت معربة - وجب أن تسقط ألف الوصل... انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٠٢ - ١٢١.

وقد رصد السيرافي ستة أقاويل في هذا بدءاً من سبويه وانتهاءً بأبي إسحاق الزجاج، ولكنه صحح مذهب سبويه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٣.

(١) في المخطوطة: (إذا).

(٢) الكتاب ٦٣/٢.

(٣) في الكتاب: (إذا).

(٤) الكتاب ٦٣/٢.

(٥) الكتاب: ٦٣/٢.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقطة سهواً من الناسخ.

(٧) انظر العبارة المحصورة بين الأقواس هنا في الكتاب ٦٣/٢.

قال: ولا فُعِيلَ هذا بمَبْنِيٍّ عَلِمْنَاهُ مما كان من الحروف الموصولة^(١).
أي: لا يفعل مثل ذلك بالزاي من (زَيْدٌ) ونحوه من الموصولات بما
بعدها المصوغُ عليها الأسماء والأفعال^(٢).

* * *

هذا بابُ الحكاية^(٣)

قال: ولو سُمِّيَتْ رجلاً (زَيْدٌ أَخوكَ) لم تحقِّره، فإن قلت: أقول: زَيْدٌ
أخوك^(٤).

قال أبو علي: يقول: إذا سُمِّيَتْ (يزيد أخوك) رجلاً، صيرت الجملة
اسماً، فليس (زَيْدٌ) بالاسم دون قوله: (أخوك)، ولا (أخوك) الاسم دون
قوله: (زَيْدٌ)، فلا يجوز أن يحقِّرَ الأول دون الثاني، ولا الثاني دون الأول،
ولا تحقِّرهما، لأن الحكاية تزول إذا حقَّرتهما، ومع ذلك فإن الاسم لا يحقِّر من
موضعين^(٥).

(١) الكتاب ٦٤/٢، وفيه: (ولا يفعل...) .

(٢) فصل (أل) عن الاسم الذي يليها خاص بها، وقد جاء في الشعر قوله:

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَحْقِنَّا بِذَلِّ الشُّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلِّ

ففصل لام التعريف من الشحم، وليس له مثل في بقية الأسماء والحروف، فلا يجوز

فصل الزاي من (زيد) مثلاً، ولا الضد من (ضرب) فعل، والله أعلم.

(٣) الكتاب ٦٤/٢.

(٤) الكتاب ٦٥/٢ وقام كلامه: «... فإن قلت: أقول: (زَيْدٌ أَخوك) كما أقول قبل أن يكون

اسماً، فإنك إنما حققت اسماً قد ثبت لرجل، ليس بحكاية...» .

(٥) قال أبو سعيد: «لا تقول في رجل اسمه (زَيْدٌ أَخوك): (زيد أخوك)، لأن (زيداً) الذي ==

قال: في الإضافة إلى الجمل: ولكن يجوز أن تحذف فتقول: تَأْبُطِي^(١) وَبَرَقِي^(٢) فتحذف وتَعْمَلْ به عَمَلَك بالمضاف حتى تصير الإضافة على شيء لا تكون حكاية لو كان اسماً^(٣).

قال أبو علي: يقول: تحذف المفعول والضمير فيه في تَأْبُطَ شَرًّا، فيقوم مقام اسم لم يمتنع من أن ينسب إليه، كما لا يمتنع من أن يُنسب إلى (ضَرَبَ) اسم رجلٍ من قولك: (ضَرَبَ زَيْدًا)، إذا لم يكن في (ضَرَبَ) اسم فاعل^(٤).

قال: ويدلُّك على أن ذا ينبغي له أن يكون منوئًا .
يعني (خَيْرًا مِنْكَ)، و(ضَارِبٌ رَجُلًا) ونحوه اسم امرأة، قولك: ^(٥)
لَاخَيْرًا مِنْهُ لَكَ، وَلَا ضَارِبًا رَجُلًا لَكَ^(٦).
قال أبو علي: استدل على أنه يجب إذا سَمَّيت امرأة (خيرًا منك)، أو (ضَارِبًا زَيْدًا) أن تثبت التنوين في (خير)، فلا تحذفه منه، وإن كان اسم

== هو المبتدأ لم يَصِرْ اسم الرجل، فلا يلحقه التصغير مفردًا، وليس في الكلام تصغير يضم اللفظين جميعًا، ولا تضيفه إلى نفسك، لا تقول: (زيدٌ أخوكي)، ولا ينسب إليه أيضًا، ... فلا يقال: (زيدٌ أخوكي)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٤.

(١) من المركب: (تَأْبُطَ شَرًّا).

(٢) من المركب: (بَرَقَ نَحْرُهُ).

(٣) الكتاب ٦٥/٢.

(٤) يقول أبو سعيد: «إن أخذت من الجملة بعضها ونسبت إليه جاز، فقلت: تَأْبُطِي، وَبَرَقِي، لأن المنسوب إلى الشيء ليس بالمنسوب إليه، وإنما يُذكر حروف المنسوب إليه ليعلم أنه نُسِبَ لا إلى غيره»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٤.

(٥) في الكتاب: (قولهم).

(٦) الكتاب ٦٦/٢.

امرأة كما تحذفه من (ضَارِبٍ) إذا كان اسمها غير موصول بشيء، فإنك إذا نفيت اسماً منكوراً حذف التنوين من آخره، إذا أردت النفي العام وقلت: (لَا رَجُلٌ)، ولو نفيت من هذه الموصولات شيئاً هذا النفي لقلت: (الْأَخِيرُ مِنْ زَيْدٍ)، فأثبت، ولم تحذف كما تحذف من سائر النكرات، لأن الموصول لا يتم إلا بصلته، وصلته بمنزلة بعض حروفه، والتنوين لم يقع آخراً فتحذفه، إنما وقع قبل انتهاء الاسم فكما لا [١١٣/ب] تحذف غيره مما في دَرَجِ الصلة، كذلك لا يحذف التنوين، وكما لا يحذف التنوين في النفي لأنه ليس في منتهى الاسم، كذلك لا تحذفه من هذه الموصولات إذا سميت بشيء منها امرأة^(١).

قال : فلم يُحذف التنوين منه في موضع حذف التنوين من غيره^(٢).

يعني من (ضَارِبٌ رَجُلًا) اسم امرأة.
قال أبو علي : يعني أنك لو سميت امرأة (ضارباً) قلت : هذه (ضاربٌ) فلم تنون^(٣).

(١) قال أبو إسحاق الزجاج عن امرأة سميت (خيرٌ منك) : « إذا سميت به امرأة فهو ممنون أيضاً، تقول: (هذه خيرٌ منك قد جاءت) فتنونه، لأن (خيراً) بعض الاسم، وإذا ناديت به قلت: (ياخيرُ من زيدٍ)، فالتنوين في وسط الاسم، فلذلك لم يحذف فيما لا ينصرف وفي النداء، وكذلك لا يحذف في النفي إذا كان نكرة، تقول: (الآخرُ مِنْكَ في الدار) » ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٢٥.

(٢) الكتاب ٦٦/٢.

(٣) يعني لو سمينا امرأة (ضارباً رجلاً) لنوناها على كل حال، في الرفع والنصب والجزم، لكن لو أفردنا فسمينا امرأة بـ(ضاربٍ) وحده لم نصرف. قال أبو سعيد: « الفرق بينهما: أَنْ ==

قال: وإذا سميت رجلاً (بعاقلةٍ لبيبةٍ) أو (عاقِلٍ لبيبٍ) صرفته^(١).
قال أبو علي: (عاقلةٌ لبيبةٌ) يَبْعُدُ من أن يحكى كما حكى (زيدٌ مُنْطَلِقٌ)، لأنه ليس بجملة، كما أن قولهم: (زيدٌ مُنْطَلِقٌ) جملة، فأعرب ولم يحذف التنوين من وسطه ولا من آخره لأنه سمي المسمى بهذين الاسمين في حال تنكيرهما فحكما كما كانا يكونان في النكرة، فلذلك يثبتُ التنوين فيهما جميعاً اسمُ رجل كان أو اسمُ امرأة^(٢).
قال: فإن قلت: ما بالي^(٣) إن سميتُ^(٤) (بعاقلة) لم أنون، فإنك إن أردت حكاية النكرة جازاً، ولكن الوجه ترك الصرف^(٥).

== (ضارباً) إذا كان بعده تمامٌ له، فسمينا به، فمتمهى الاسم التمام، و(ضاربٌ) وحده ليس باسم، فلما لم يكن باسم له حكينا حاله قبل أن يسمى به. « شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٤، وانظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٦٠. »

(١) الكتاب ٦٦/٢.

(٢) قال أبو الحسن الرمانى: «إذا سَمِيَ رجل (بعاقلةٍ لبيبةٍ) وجب حكاية الطريقة، فقلت: (هذا عاقلةٌ لبيبة، ورأيتُ عاقلةً لبيبةً، ومررتُ بعاقلةٍ لبيبةٍ) ونونت، لما بيّنا من حكاية الطريقة صفة نكرة بنكرة حتى تشاكل حاله الأولى»، شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٧٠.
وقال أبو إسحاق الزجاج: «ولو سميت رجلاً (عاقلةً لبيبة) قلت: «هذا عاقلةٌ لبيبةٌ قد جاء»، ولو سميت به (عاقلةً) وحدها قلت: (هذا عاقلةٌ قد جاء)، وإنما نونت في الأول لأنك حكيت النكرة وطال الاسم، ومنعت التنوين إذا سميت به (عاقلةً) وحدها، لأن الاسم قصر وصار معرفة.

وإن شئت نونتته وهو معرفة تقصد إلى حكاية نكرة، فتقول: (هذا عاقلةٌ قد جاء) كأنك قلت: (هذا اسمه امرأة عاقلةٌ) « ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٢٥. »

(٣) في المخطوطة: (ما أبالي).

(٤) في الكتاب: (سميتُ).

(٥) الكتاب ٦٦/٢.

قال أبو علي: لأنه ليس بجمللة فتحكي^(١).

قال: والوجه في ذلك الأول الحكاية^(٢)، يعني (عاقلة لبيبة).

قال: وهو القياس، لأنهما شيئان، وإنما ذا بمنزلة (امرأة) بعد (ضارب)^(٣).

يريد: (البيبة) من قوله: (عاقلة لبيبة) إذا سمي بهما^(٤) معاً.

قال أبو علي: يقول: (البيبة) مع (عاقلة) بمنزلة (امرأة مع ضارب)، فلا يجب أن يحذف التنوين من (عاقلة) التي يتصل بها (البيبة)، كما لا يحذف التنوين من (ضارب امرأة) إذا جعلته اسماً، فاتصل بنكرة [و]^(٥) كما لا يحذف من (ضارب) التنوين إذا صار مع (امرأة) اسماً^(٦)، فكذلك لا يحذف منه إذا صار مع (طلحة) اسماً^(٧).

قال: وسألت الخليل عن رجل يسمى (مِنْ زَيْدٍ، وَعَنْ زَيْدٍ)^(٨).

(١) يريد أبو علي إن سميت بـ(عاقلة) وحدها.

(٢) الكتاب ٦٦/٢، وهذه تنمة للعبارة السابقة.

(٣) قوله: (وهو القياس) إكمال لقوله السابق: (. . . والوجه في ذلك الأول الحكاية وهو القياس . . . » وأما قوله: (وإنما ذا بمنزلة امرأة بعد ضارب) فقد وقع بعد قوله: «وهو القياس، لأنهما شيئان، ولأنهما ليس واحد منهما الاسم دون صاحبه، فإنما هي حكاية، وإنما ذا بمنزلة (امرأة) بعد (ضارب) إذا قلت: هذا ضارب امرأة، إن أردت النكرة، وهذا ضارب طلحة، إن أردت المعرفة»، انظر الكتاب ٦٦/٢.

(٤) في المخطوطة: (بها).

(٥) الواو بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٦) أي إذا قلت: (هذا ضارب امرأة)، إن أردت النكرة.

(٧) أي إذا أردت المعرفة قلت: (هذا ضارب طلحة).

(٨) الكتاب ٦٦/٢.

قال أبو علي: يُعرب هذا^(١). ولا يزيد عليه شيئاً، لأن من الأسماء
ما هو على حرفين فيُعرب نحو (يَدٍ) ونحوه.
* * *

هذه مسألة ليسَ هذا موضعُها، ولكنّا كتبناها ها هنا

قال: وكما قال: سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا^(٢)
فإنه جاء خارجاً عن الأصل من ثلاثة أوجه:

(١) يعني أن يعامل الحرف (مِنْ) ومثله (عَنْ) معاملة الاسماء المفردة، وكأنما هو اسم من
حرفين كيد، ودم ونحوهما.

(٢) هذا شطر بيت من الطويل، لأمية بن أبي الصلت، صدره:
لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ . . .

وهو من قصيدة طويلة مطلعها:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ غَيْرُ رَبِّنَا وَلِلَّهِ مِيرَاثُ الَّذِي كَانَ قَانِيَا

انظر ديوانه/ ٨٨، وقد أنشد سيبويه الشطر الوارد هنا دون نسبة، وفيه إجراء قوله:
(سمائيا) على غير الأصل ضرورة. قال الأعلام: وفي إجرائه لها على هذا ضرورتان بعد
الضرورة الأولى، إحداهما: أنه جمع سماء على (فعاثل) كشمال وشمائل، والمستعمل فيها
(سماوات)، والأخرى: أنه جمعها على (فعاثل) ولم يغيرها إلى الفتح والقلب، فيقول:
(سمايا) حتى يكون كخطايا. انظر الكتاب وهامشه ٥٩/٢، وذكر المبرد ثلاثة أوجه لردِّ
(سمائيا) على الأصل، انظر المقتضب ١/١٤٤، انظر شطر الاستشهاد في ما ينصرف وما
لا ينصرف/ ١١٥، وقد فصل السيرافي أوجه الضرورة التي ارتكبتها الشاعر في هذا الجمع،
انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٤-٧٦ وبهامشه مزيد من مصادر البيت، كما أورد
رأياً للمازني في الضرورة المرتكبة في هذا الجمع من ثلاثة وجوه أخرى (انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣١).

أحدها: أنه جمع (سَمَاء) على (فَعَائِل)، من حيث كان واحداً مؤنثاً، فكان الشاعر شبهه مؤنثاً، فلكان الشاعر شبهه (بشَمَال وشَمَائِل) ونحو ذلك الجمع المستعمل فيه (فُعُولٌ) دون (فَعَائِل)، كما قالوا: عَنَّا قُ وَعُنُوقُ. قال: كَنَّهُورٌ كان مِنِ أَعْقَابِ السُّمِيِّ^(١).

وقال: تَلَفُّهُ الرِّيحُ والسُّمِيُّ^(٢).

فهذا جمعه المستعمل، وجاء به هذا الشاعر على غير المستعمل - والآخر: أنه قال: سَمَائِي، وكان القياس الذي عليه الاستعمال (سَمَائَا) فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال: سَمَائِي [١١٤/أ] وسأثبت ما توقف منه على هذا الأصل، فأقول: سَمَاءٌ وزنه فَعَالٌ، واللام منه معتل، والهمزة منقلبة فيه عن الواو، لوقوعها طرفاً بعد الألف.

وحكم ما جمع من نحو هذا جمع التكسير فلم تظهر فيه الواو التي هي لام، أن يقلب الحرف الزائد الواقع بعد ألف الجمع ياءً (كَمَطِيَّةٌ وَمَطَايَا)، وما

(١) البيت من الرجز، أنشده الفارسي دون نسبة وقال: «لا يكون (السُّمِيُّ) في جمع سَمَاءٍ كالشَّيْءِ، في جمع الشَّيْءِ، ولكن السُّمِيُّ في البيت أصله (سُمِيٌّ) على (فُعُول) لأنه مؤنث كعناق وعُنُوق، وإنما خففه كما يخفف المشدّد»، المسائل العضديات ٢٠٥، وأنشده ابن منظور منسوباً لأبي نخيلة، وفسر الكَنَّهُور بأنه المتراكم من السحاب، ونقل عن الأصمعي وغيره أنه قطع من السحاب أمثال الجبال، انظر لسان العرب ١٥٣/٥ (كنهر). والبيت من شواهد الكتاب ١٩٤/٢، ونسبه سيبويه إلى أبي نخيلة السعدي شاهداً على جمع (سَمَاء) على (سُمِي) ووزنه فُعُول، قلبت واؤه إلى الياء التي بعدها، وكسر ما قبلها لتثبيت ياء بعد الكسرة، وأنشده في المنصف ٦٨/٢ دون نسبة، وفيه (كانت) مكان (كان) وقال: أصلها (السُّمِيُّ) التشديد (سُمِيٌّ) فخففت للقفائية، وانظر المخصص ٣/٩، وأنشده الزبيدي دون نسبة وقال: (الكَنَّهُورُ) واحده: كَنَّهُورَةٌ، انظر الاستدراك على سيبويه ١٦٣، الأصول ٣٣١/٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠١٣/٢.

(٢) البيت من الرجز، والسُّمِيُّ جمع سماء، من المطر، وهي مؤنثة، انظر المخصص ٤/٩.

أشبه ذلك^(١) . على هذا استعمال هذا الضرب، والعمل فيه كما يذكر (سَمَاءُ فَعَالٌ) ، فإذا جمعته مكسراً على (فَعَالٍ) وجب أن تقول: (سَمَائِيَّ) ، كما أنك لو جمعت مثله من الصحيح نحو (سَحَابٍ) لقلت: (سَحَائِبٍ) ، فأبدلت الألف الزائدة التي في (فَعَالٍ) همزة لأنها وقعت بعد ألف الجمع، وألف الجمع ساكنة، وألف (فَعَالٍ) أيضاً ساكنة، وإذا اجتمع ساكنان فلا يخلو من أن يحذف أحدهما أو يحرك، وحذف^(٢) الساكن الأول هنا لا يجوز لأنه دليل الجمع، ولو حذفت الثاني لالتقاء الساكنين لم يَجُزْ أيضاً لأن الجمع كان يلتبس بالواحد، فإذا لم يجر حذف واحد من الساكنين، وجب أن يُحرك أحدهما، ولا يخلو من أن يكون الأول أو الثاني، والأول لا يجوز تحريكه، لأنه لو حرك لبطلت دلالة على الجمع، فحرك الساكن الثاني، فانقلبت همزة.

فأما واو (عَجُوزٍ) ، وياء (صَحِيفَةٍ) فمشبهان هذه الألف لأنهما يقلبان في الجمع همزة، فالألف من (سَمَاءٍ) يجب أن تقلب همزة في الجمع فإذا قلبت همزة صار (سَمَائِيَّ) ^(٣) على وزن (سَحَائِبٍ) فوقع في الطرف ياء مكسوراً ما قبلها ، فيلزم أن تقلب ألفاً ، إذ قلبت فيما ليس قبله حرف اعتلال من هذا الجمع . وذلك قولهم (مَرَاراً) ، وحروف الاعتلال

(١) جمع (مَطِيَّةٍ): مَطَايَا، وهو كركبة، وركايا، وأصل المطي: فَعِيلٌ من مَطَرْتُ، قال:

يَمْطُو مَلَأْطَاهُ بِحَمْرَاءٍ وَطِي

انظر المسائل العضديات / ٢٠٦ .

(٢) في المخطوطة: (فحذف) .

(٣) بتقديم الباء على الهمزة، انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٧٥ .

في (مَطَائِي وَسَمَائِي) أكثر منها في (مَرَارِي)، فإذا قلت: مَرَاراً وجب أن يلزم هذا القلب فيقال: (سَمَاءَ آ، وَمَطَاءَ آ)، فتقع الهمزة بين ألفين وهي قريبة من الألف^(١)، فكأنه يجتمع حروف متشابهة يستثقل اجتماعهن كما يستثقل اجتماع المثليين أو القريبين المخرج، فيدغمان، فأبدلت من الهمزة ياء فصار (مَطَايَا وَسَمَايَا) وهذا الإبدال إنما يبدل من الهمزة إذا كانت معترضة في الجمع مثل جمع (سَمَاءٍ وَمَطِيَّةٍ، وَرَكِيَّةٍ)، ألا ترى أنه لاهمزة في واحد من هذه الأسماء، ولو كانت الهمزة في الواحد ثابتة لم تبدل، ألا ترى أنك إذا جمعت (جَايِيَّة) لم تقل إلا (جَوَاي) لأن الهمزة ثابتة في الواحد، وهذا البيت^(٢) يدل على صحة قول النحويين إن الأصل في (مَطَايَا) وبابه أن يكون (مَطَائِي)، بالهمزة، وأن الإبدال في التقدير يكون من الهمزة، ألا ترى أن الشاعر أخرج ذلك في الضرورة ورد الكلام إليه كما يرد الأشياء إلى أصولها، نحو إظهار التضعيف، وصرف ما لا ينصرف^(٣)، وتحريك حرف العلة الذي يلزم السكون، ولولا أن الأصل في هذا الباب أيضاً الهمزة، ثم يقع الإبدال عنه لم ترده إليه في الضرورة، ولم يُبدل من هذه [١١٤/ب] الهمزة الواو لأنها اختصت بالبدل مما ظهرت فيه الواو التي هي لام مما جاء مبنياً على التأنيث نحو (إِدَاوَة وَإِدَاوِي)^(٤)،

(١) انظر المنصف ٦٩/٢ - ٧٠.

(٢) يعني قول أمية بن أبي الصلت:

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَتَوَقَّهْ سَمَاءُ الْإِلَهِ تَوَقَّهْ سَبْعَ سَمَائِيَا

وقد ذكر في صدر هذه المسألة.

(٣) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٤/.

(٤) الإداوة : جمعها : أدَاوَى ، وهي التي يحمل فيها الماء في الأسفار ، قال الشاعر : ==

فهذه الواو في (ادآوى) وما أشبهه عوض من الهمزة الواقعة بعدها في نحو (مطايا) ، فكان حكم (سَمَاء) إذا جمع مكسراً على (فَعَائِل) أن يكون كما ذكرنا فيه نحو (مَطَايا وركايا) ، لكن هذا القائل جعله بمنزلة ما لامه صحيح، وأثبت قبله في الجمع الهمزة، فقال: (سَمَاء) كما قال (جوارٍ)، فهذا وجه آخر من الإخراج عن الأصل المستعمل، ثم حرك الياء بالفتح في موضع الجر كما تحرك من (جوارٍ وموالي) فصار (سَمَائِي) مثل (مَوْلَى مَوَالِيَا) (١). [و]

أُبَيِّتُ عَلَى مَعَارِي فَاخِرَاتٍ (٢)

== حَمَلْنَ لَهُ مِيَاهَا فِي الْأَدَاوَى كَمَا يَحْمِلْنَ فِي الْبَيْظِ الْفَظِيظَا
انظر المنصف ٦٦/٣.

(١) ورد هذا في بيت الفرزدق وقد أنشده سيبويه:

فلو كان عبدالله مَوْلَى هجوته ولكنَّ عبدالله مَوْلَى موالِيَا

إذ أجرى (موالي) على الأصل ضرورة، وكان الوجه (موالٍ) ونحوه من جمع المنقوص، لكنه اضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل. انظر الكتاب ٥٨/٢ - ٥٩، وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧١، وبهامشه مزيد التفصيل والمصادر.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر، للمتنخل الهذلي، وعجزه:

... بهنْ مُكَلِّبٌ كَذَمَ الْعِبَاطِ

الكتاب ٥٨/٢، شرح أشعار الهذليين ١٢٩٨/٣، قال أبو سعيد: «لو أنشد: (على مَعَارٍ) لكان البيت مستقيماً غير أنه يصير مزاحفاً...» انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٣، وقال ابن قتيبة: «ليست هنا ضرورة فيحتاج الشاعر إلى صرف (معاري) ولو قال: (يَبَيْتُ عَلِيَمَعَارٍ فَاخِرَاتٍ) كان الشعر موزوناً والإعراب صحيحاً، قال أبو محمد: وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعي «الشعر والشعراء» ١٠٥، وقال ابن جني: «هذا إنشاد بعض العرب، وهو غلط، لأنه لو أنشد (معاري فاخراتٍ) لم ينكسر الشعر، ولكن ==

فهذا وجه الشبه من الإخراج عن الأصل المستعمل .
آخر المسألة، عاد إلى عمود الكتاب .

* * *

قال: في (قَطْ وَقَدْ) إذا سُمِّيَتْ به: إنَّما عمل فيما بعده كعمل الغلام
ذا قلت: هذا غُلامُ زيدٍ^(١) .
قال أبو علي: يجب أن يعرب، فإذا أعرب أضيف كما يضاف الغُلام إلى
زيد^(٢) .

قال: فكذلك قَطْ^(٣) . يريد لا يكون كلاماً^(٤) .

== الذين أنشدوه مفتوحاً استنكروا قبح الزحاف « المنصف ٧٥/٣، انظر أيضاً الخصائص
٣٣٤/١، قال أبو سعيد: «على أنه اضطر إلى تحريك الياء في (معاري)، فإن قال قائل:
ليس فيه ضرورة، لأن الشاعر لو قال: (على معاري فاخرات) لاستوى البيت، وهو من
الوافر، فإن حرك الياء كان (مُفَاعَلَتَن) وإن حذفها ونونُ فهو (مفاعيلن) والجميع جائز،
فالجواب: أن الضرورة فيه أن الشاعر كره الزحاف فرد الكلمة إلى أصلها، وجعل الياء
كالصحيح... » انظر شرح الكتاب للسيرافي، ج٤، ق ١٣٠ .
(١) الكتاب ٦٦/٢ .

(٢) قال أبو سعيد: «لو سميت رجلاً بـ(قَطْ زيدٍ) المبني لأعريته، فقلت: (قَطْ زيدٍ) كما تعربه
إذا أفردته... » شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٥، وقال أبو الحسن الرماني: «وإذا
سميت رجلاً (عن زيدٍ)، أو (قَطْ زيدٍ) قلت: (عن زيدٍ)، و(قَطْ زيدٍ) كما قلت: (من
زيدٍ) فأعريت على طريقة الإضافة إلى الأسماء؛ لأنه يشبه الإضافة في الحرف مع الاسم،
فقوِّمته على طريقة الإضافة في اسم إلى اسم، وصار بمنزلة قولك: (يدُ زيدٍ)، و(دَمُ زيدٍ)
لأنك لو سميت (عن) مفرداً أعريت، فإذا سميت به مع مضاف إليه لم يمنع المضاف إليه من
الإعراب، بل هو يمكنه، ويقوي ذلك فيه... » شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧ .
(٣) الكتاب ٦٦/٢ .

(٤) يريد: أن (قَطْ زيدٍ) لا يكون كلاماً حتى يكون معه غيره، وقياسه أن قولنا: (من زيدٍ)
لا يكون كلاماً حتى يكون معتمداً على غيره . انظر الكتاب ٦٦/٢ .

قال: كما أن (غُلام زيدٍ) لا يكون كلامًا حتى يكون معه غيره^(١).
قال أبو علي: يعني أنك تحكي كلامًا تامًا، والجمل نحو (بَرَقَ
نَحْرُهُ)، فأما (مِنْ زَيْدٍ) فليس بكلام تام حتى تضم إليه ما يتمه، وكذا
(وجاء زيدٌ)^(٢).

قال: لأنني رأيت المضاف لا يكون حكاية كما لا يكون المفرد
حكاية^(٣).

قال أبو علي: فإن قلت: قد أجازوا أن يحكى (لَبِيبَةٌ) اسمًا وهو
مفرد، فينون وهو معرفة، كما كان ينون وهو نكرة، كأنهم قالوا: إنما جاز
حكايته لأن عندهم أن فيه ضميرًا إذا حكاها، وذلك الضمير راجع إلى
الموصوف، فكأنه ليس بمفرد لمكان الضمير فيها، وقد قال: الوجه فيه
الحكاية^(٤).

وقال أبو علي: (وَزُنْ سَبْعَةٌ)^(٥) قبل أن يسمى به منكورٌ، فإذا سميت
به عرفت الثاني وأضفت إليه الأول ليعرف به، لأن الأول لا يجوز أن يتعرف

(١) الكتاب ٦٦/٢.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٢٤.

(٣) الكتاب ٦٦/٢.

(٤) قال أبو سعيد: «إن سُمي بعاقلة وحدها، فالأكثر ألا يصرف، ويجوز صرفها على الحكاية،
كأنه قال في امرأة مسماة بعاقلة: هذه امرأة عاقلة، فتجريها على النعت وإن كان اسمًا كما
سموا بالحسن والعباس والحارث...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٥. ويرى
الرماني أن الحكاية واجبة فيمن سمي بـ(عاقلة لببية) وأنها تنون لأجل حكاية الطريقة صفة
نكرة بنكرة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧.

(٥) هذه من فرضيات سيبويه في رجل يسمى (وَزُنْ سَبْعَةٌ)، انظر الكتاب ٦٦/٢.

به، ثم يضاف معرفاً، لأن المعارف لا تُضاف، وإنما ذكر هذا ليُعلم أن
المضاف ليس مما يُحكى، كما أن المفرد لا يُحكى^(١).

قال: قلت: فإن سُمِّيته (في زَيْد)، لا تريد القَم، قال: أثقله فأقول:
(هذا في زَيْدٍ)، كما ثقلته إذا جعلته اسماً لمؤنث لا ينصرف^(٢).

قال أبو علي: يقول: أثقله^(٣) في الإضافة، وإن كان التنوين لا يلحقه
مضافاً كما أثقله اسم مؤنث وإن كان التنوين لا يلحقه، لأن المؤنث أصله
المذكر والمضاف مركب من الأفراد، فلو لم يشغل لكان الاختلال يلحقه مفرداً
كما أنك إن لم تشغل المؤنث لحقه الإعلال مذكراً! فإن قلت: أفليس قد جاء
(فَاعْبُدِ اللَّهَ)^(٤) وقُوَّةٌ، فهلا تركت في الحرف على ما كان عليه ولم تشغل

(١) أي أنك إذا سميت رجلاً بـ (وَزْنٍ سَبْعَةٍ) قلت: هذا وَزْنُ سَبْعَةٍ، ومررت بوزن سَبْعَةٍ، فتكون
(سبعة) معرفة بمنزلة (طلحة) فلا تنصرف، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٥،
قال الرماني: «وإذا سمي رجل بقولك: (وزن سبعة) قلت: (هذا وزن سبعة) فلم تنصرف،
لأن الإضافة الحقيقية لا تكون إلا على إضافة معرفة إلى معرفة قد تعرّف الأول بها، أو
تخصص على تلك الطريقة من المعرفة، ولا يصح في الإضافة الحقيقية إضافة نكرة إلى
معرفة فلا بد على هذا الأصل الصحيح من أن تعرّف (سبعة)، لأنه لا بد من أن يكون الأول
في حكم ما قد تعرّف بالشاني، ولا يتصرف به، وهو نكرة»، شرح الرماني للكتاب، ج٤،
ق ٧٠.

(٢) الكتاب ٦٦/٢.

(٣) التشكيل هنا لثلاثي يبقى الاسم (في) على حرفين الثاني منهما حرف لين، فزادوا عليه حتى
يبلغ ثلاثة أحرف، وقد خالف الزجاج الخليل وسيبويه في اسم جاء على هذه الصفة أو بالباء
في قولنا (يزيد)، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٨، وانظر تفصيل الاحتجاج في
شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٥.

(٤) انظر الكتاب ٦٦/٢. يعني: لا يشبه هذا (فاعبد الله) من قولك: (رأيتُ فاعبد الله)
(وجبتُ من في عبد الله) و(هذا فو عبد الله)، لأن هذا لازم له الإضافة ... =

قياساً عليه، فإن ذلك قليل لا يجب أن يقاس [١١٥/أ] عليه.
قال: حيث شبهوا آخره، يعني آخر (فم) ^(١) في الإضافة بآخر
(أب) ^(٢).

قال أبو علي: شَبَّهُ به أن ما قبل حرف الإعراب ^(٣) يحرك بحركة من
جنس حركة الإعراب.

قال: وأما (في) فليست هذه حاله، وياؤه تحرك في النصب ^(٤).
قال أبو علي: يقول: لو لم يزد على (في) حرف مثل المزيد عليه
لحركات ياءه في النصب بالفتح، فقليل (لَقِيتُ فِي زَيْدٍ)، ولم تقلبها أَلْفًا
كما قلبتها أَلْفًا من الفم في حال الإضافة ^(٥).
قال: وليس شيء يتحرك حرف إعرابه في الإضافة ويكون على بناء إلا
لزمه ذلك في الانفراد ^(٦).

== انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٦.

(١) في المخطوطة: (قُم) منقوطة مضبوطة خطأ.

(٢) الكتاب ٦٦/٢.

(٣) حرف الإعراب يعني: الألف في (فأ)، والياء في (في)، والواو في (فُو)، والحركة الملازمة
له هي من جنس الحركة التي تسبقه، فالألف تسبقه الفتحة، والياء تسبقه الكسرة، والواو
تسبقه الضمة.

(٤) الكتاب ٦٧/٢.

(٥) أي لو لم يقل «هذا في زيد» فشقل الياء للزمه في الرفع أن يقول (فُو) وفي النصب (فأ)
فيكون واحداً من الأسماء الخمسة التي يلزمها هذا الإعراب عند الإضافة، ولا يلزمها هذا
الإعراب عند الأفراد.

(٦) الكتاب ٦٧/٢.

قال أبو علي: كأنه لم يعتدّ (بأب وفم) وما يتغير حاله في الأفراد عن حاله في الإضافة لقلته في الكلام.

قال: وكان - يعني الخليل - يقول: (إلا) التي للاستثناء بمنزلة (دقلى) وكذلك (حتى) (١).

قال أبو علي: إنما قاس (إلا) على (دقلى) ومثله به دون (معزى) وما أشبهه من الملحقات، لأن التانيث في نحو هذا أكثر من الإلحاق (٢)؛ ألا ترى أن التانيث قد يكون في آخر الملحقات (كدقلى) التي فيها لغتان (٣)، فليس يمتنع الملحق عن أن يكون فيه التانيث (٤)، ثم يفصل التانيث الملحق بأبنية يختص بها لا يكون الملحق بالتانيث أكثر، فكما حُمل في الجارة على الأكثر

(١) الكتاب ٦٧/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «إن سميت بإلا التي للاستثناء، أو (حتى)، فإنهما اسمان غير محكيين، لأن كل واحد منهما لم يركب من حرفين (يريد أنهما ليسا مثل (أما) التي في مثل قولك: «أما أنت منطلقاً انطلقتُ معك» فإن أصلها (أن) ضمت إليها (ما)، وليس مثل (أما) في الجزاء، فإن أصلها (إن) ضمت إليها (ما) فهذان عند التسمية بهما تكون فيهما الحكاية وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، ويجعل الألف فيه كألف التانيث إذا سمي به، لأن أكثر الألفات الزوائد في مثل هذا البناء إنما جاءت للتانيث، وأجاز بعضهم أن يجعل الألف في (إلا) كألف (معزى)، والألف في (حتى) كألف (أرطى) فيصرفه في النكرة». شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٣٦.

(٣) الدقلى: من الشجر، وهي شجرة مرة من السموم. انظر تهذيب اللغة ١٢٦/١٤ (دقل) وهي كثيرة النار، وفي الصحاح: نبت مرّ، يكون واحداً وجمعاً، ينون ولا ينون، فمن جعل الألف للإلحاق نونه في النكرة، ومن جعلها للتانيث لم ينونه. انظر الصحاح ١٦٩٨/٤، ولسان العرب ٢٤٦/١١ (دقل).

(٤) جاء في المخطوطة بعد هذا قوله: «ثم يفصل التانيث الملحق عن أن يكون فيه التانيث» ولعله زيادة من الناسخ سهواً.

ولم يُحمل على (قَم) مضافاً، كذلك حمل هذا على الأكثر^(١).

قال: وأما (إِلّا) و(إِما) في الجزاء فحكاية^(٢).

قال أبو علي: الفرق بين (إِلّا) التي للاستثناء و(إِلّا) التي للجزاء، أن التي للجزاء مركبة من (إِنْ) و(لَا) النافية، و(إِلّا) التي للاستثناء كلمة واحدة، والتي للجزاء يجب أن تحكى للتركيب، والتي للاستثناء كلمة واحدة، والكلمة الواحدة المفردة لا تحكى، ولفظهما سواء، إلا أنك تقوّي بأحدهما الحكاية وبالأخرى غير الحكاية، وإنما يحكى (إِلّا وإِما) التي للجزاء إذا نُقلا عنه إلى الاسمية، ويجوز عندي قياساً على ما قاله في (عَم) التي للاستفهام في آخر هذا الباب، أن يعربه ويمدّ، فيقول: (هَذَا إِنْ لَاءٍ، وَإِنْ مَاءٍ)^(٣).

والكوفيون يقولون: إِنْ (إِلّا) التي للاستثناء إنما هي (إِنْ لَاءٍ).

وعلى هذا القول يجوز أن تُحكى، لأنه مركب، إلا أنهم قد أخطأوا^(٤) في هذا.

قال أبو علي: العبرة فيما يُحكى من هذا الباب التركيب، فما كان منه مركباً حكى وسواء انفصل المركب أو لم ينفصل^(٥).

قال: وأما (هَلَمْ) فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً، كأنها (لَمْ) أُدخلت عليها (ها)، كما دخلت على هذا^(٦).

(١) الألف إما أن تكون للتأنيث كالتي في (عَلَى) فإنَّ الاسم بها لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وإن حملت على الإلحاق انصرف في النكرة. نظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٨.

(٢) الكتاب ٦٧/٢.

(٣) انظر المقتضب ٥٤/٢، ٢٨/٣ - ٢٩.

(٤) في المخطوطة: (خطوا).

(٥) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٦، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٨.

(٦) الكتاب ٦٧/٢ بشي، من التصرف، وفي الكتاب أكثر وضوحاً، لأنه يقول: «كأنها ==

قال أبو علي: الدليل على أن الهاء من (هَلَمْ) هي من (هاء) التي للتنبيه وتصحبه الألف، إلحاقهم حرف التنبيه الذي لاختلاف فيه أنه تنبيه في نظيره من الأفعال، وهو قوله تعالى: «أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ»^(١) فـ(يا) هذه [١١٥/ب] نظير (هاء) في (هَلَمْ)، فيجب أن يحكى (هَلَمْ) في اللغتين جميعاً^(٢)، كما يحكى (يا اسجدوا) إن سميت به فكنت تقول: (يا اسجد)، موقوفاً، وإنما حذفت الألف من (هَلَمْ) لكثرة الاستعمال، أو لاجتماع الساكنين في لغة من بين فقال: (ارْدُدْ)، والساكنان الألف واللام التي هي فاء الفعل^(٣).

== (لَمْ) أدخلت عليها (الهاء) كما أدخلت (ها) على (ذا).

(١) سورة النمل، الآية/٢٥، وهذه قراءة الكسائي بتخفيف اللام، ولم يجعل فيها (أَنْ)، ووقف: (أَلَا يا)، ثم ابتدأ (اسجدوا). انظر السبعة في القراءات/ ٤٨٠، ورويت هذه القراءة عن يعقوب وأبي جعفر، انظر المبسوط في القراءات العشر/ ٢٧٩، قال أبو منصور:

«من قرأ: (أَلَا يَسْجُدُوا) بالتخفيف فهو موضع سجدة»، وعن الأخفش أنه أمر، كأنه قال: ألا اسجدوا، وزاد بينهما (يا) التي تكون للتنبيه، ثم أذهب ألف الوصل التي في (اسجدوا)، وأذهبت الألف التي في (يا) لأنها ساكنة لقيت السين، فصارت: (أَلَا يَسْجُدُوا)، وأنشد لذي الرمة:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِي عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطَرُ

... قال: وروي عن عيسى الهمداني أنه قال: ما كنت أسمع المشيخة يقرءونها إلا

بالتخفيف على نية الأمر... انظر معاني القراءات ٢٣٨/٢ - ٢٣٩.

(٢) يقصد لغة الحجاز وبني قميم، (فَهَلَمْ) مركبة من (ها) ضم إلى (لَمْ)، لأن معنى (هَلَمْ): (لَمْ)، وإنما أصله قبل دخول (ها): (لَمْ) في لغة أهل الحجاز ولغة بني قميم (لَمْ ياهذا). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٧، قال أبو الحسن: «إذا سمي رجل (هَلَمْ) فهو على الحكاية على المذهبين جميعاً، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٨.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في إعراب القرآن ٢٠٦/٣ - ٢٠٨.

قال: (زَيْدُ الطَّوِيلُ) حكاية مثل (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، فإن جعلت (الطويل) صفة صرفته بالإعراب^(١).

قال أبو علي: لأن الصفة لا تحل محل الخبر، وإنما هي تبين للاسم وتعريف له، فهي والاسم بمنزلة شيء واحد^(٢).

قال: ولو سميته (الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ)، جاز أن تناديه فتقول: (يا الرجلُ منطلقٌ)^(٣).

قال أبو علي: حرف النداء يمتنع من الدخول على ما فيه الألف واللام إذا كان اسماً مفرداً كالعباس، والرجل، فأما إذا كان الألف واللام في جملة مسمى بها لم يمتنع من الدخول عليه من حيث لم يمتنع من الدخول على سائر الجمل التي لا ألف ولا ما فيه، ألا ترى أن (يا) التي للنداء لا تلي^(٤) الأفعال، ولو سميت رجلاً بجملة من فعل وفاعل فناديته لم يمتنع حرف النداء من الدخول على الفعل، وإن كان قبل التسمية لا يدخل عليه، فكذلك لا يمتنع من الدخول على الاسم الذي فيه الألف واللام إذا كان من جملة واحدة، وإن كان يمتنع من الدخول عليهما إذا كانا في اسم مفرد من غير جملة^(٥).

(١) الكتاب ٦٨/٢، بتصرف واختصار.

(٢) «لو سمي رجلاً (زيداً الطويل) أو امرأة، و(الطويل) خبر لانعت، لقلت: مررتُ بزيدِ الطويل، وإن ناديت قلت: يا زيدُ الطويلُ. وإن جعلت (الطويل) صفة صرفته بالإعراب، فقلت: يا زيداً الطويلَ». شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٣٧. وانظر المقتضب ١٤/٤.

(٣) الكتاب ٦٨/٢.

(٤) حقه أن يقول: لا تليها، لأن (يا) تسبق المنادى لا تليه.

(٥) قال أبو العباس: «واعلم أن الاسم لا ينادي وفيه الألف واللام لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة (هذا) و(ذاك)، ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثم لا تقول: يا الرجلُ، تعالَ» المقتضب ٤/ ٢٣٩. وفي كتاب سيبويه نص صريح بأنه لا يجوز لك أن تنادي ==

قال: لأن ذا مجراه قبل أن يكون اسماً في الجرّ والنصب^(١).

يريد: اسماً خاصاً علماً^(٢).

قال: ولا يجوز أن تقول: (يا أيها الذي رأيتُ)، لأنه اسم غالب، كما

لا يجوز أن تقول: (يا أيها النضرُ)، وأنت تريد الاسم الغالب^(٣).

قال أبو علي: لأن (أيًا) لا توصف إلا بأسماء الأنواع لا بالأسماء

المختصة^(٤) فإن جعلت (الذي) مبهماً كالذي في قوله تعالى «والذي جاء

بالصدقِ وصدق به»^(٥) ثم قال: «أولئك هم»، والذي في قوله «كمثل الذي

استوقد ناراً»^(٦) جاز أن يصف به (أي)، لأنه ليس بمختص فصار بمنزلة

(الرُّجل) في الإبهام.

== اسماً فيه الألف واللام البتة، واحتج لمنادة (يا الله) وفيه الألف واللام بأن الألف واللام

لا تفارقه، وأنها صارت بمنزلة التي من نفس الكلمة. انظر الكتاب ٣٠٩/١

(١) الكتاب ٦٨/٢.

(٢) إذا سميت (الرُّجلُ والرُّجلان) لم يجز فيه النداء، لأنك إنما سميت (الرُّجل) وعطفت عليه

(الرُّجلان) فلا يجوز أن تناديه، لأنه بمنزلة اسم واحد، لا بمنزلة الجملة، والمسمى بما فيه

الألف واللام لا يجوز أن يجعله نعتاً (لأيها) في النداء، لا تقول: (يا أيها النضر) لرجل

اسمه (النضر)، لأنه قد صار علماً... «شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٧.

(٣) الكتاب ٦٨/٢.

(٤) (أيها) إنما تُنعت بأسماء الأجناس أو صفاتها، وكذلك إذا كان اسمه (الذي رأيت) لم يجز

(يا أيها الذي رأيت). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٣٧. فأَي لا توصف بالعلم،

ولكن بأسماء الأجناس، والأسماء المبهمة تنزل منزلة (أي) عندما توصف بالأسماء التي فيها

الألف واللام... انظر الكتاب ٣٠٦/١، المقتضب ٤١٧/٤.

(٥) سورة الزمر، الآية ٣٣.

(٦) سورة البقرة، الآية ١٧.

وكما جاز أن يصف به (أي) على هذا الشرط كذلك يجوز أن يلي (نعم) فيرتفع به، فتقول: (نعم الذي جاء بالحق)، لأنه ليس باسم مختص كزيد^(١).

هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة^(٢)

قال: وقالوا: رَوَّحَانِي فِي الرُّوحَاءِ، ومنهم من يقول: رَوَّحَاوِي^(٣). قال أبو علي: الواو في (رَوَّحَاوِي) إذا أثبتت فيه مضافاً إليه هو القياس كما يقال في (حمرأوي)، ومن قال (رَوَّحَانِي) أبدل من الواو النون، وإنما أبدلها منه لوقوعها مواقعها في الزيادة وموافقتها إياها في الخفاء^(٤).

قال: فِي تَهَامٍ^(٥).

قال أبو علي: زعم أن الألف في (شآم) عوض من إحدى الياءين، فقال سيبويه [١١٦/أ]: أليس الألف في (تهامة) من نفس البناء، فكيف

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٨.

(٢) الكتاب ٦٩/٢.

(٣) الكتاب ٦٩/٢.

(٤) القياس فيها: رَوَّحَاوِي، والتغدير إلى النون لطلب الخفة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤،

ق ١٠، ١١.

(٥) أبو علي يسوق كلام سيبويه هنا بالمعنى، ويضمنه تعليقاته، قال المبرد: «النسب إلى الشام واليمن: يَمَانٍ يافتي، وشَامٍ يافتي، فجعلوا الألف بدلاً من إحدى الياءين، والوجه ==

تكون عوضاً من إحدى الياءين، فقال: هو عوض في قولهم: (تَهَام)،
وليست التي كانت من نفس البناء، والدليل على ذلك فتحهم الفاء
وتغييرهم إياه عما كان عليه هذا المعنى المراد واللفظ كما تسمع^(١).

هذا بابٌ ماحذفُ الياءُ والواوُ فيه القِيَّاسُ^(٢)

قال: إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد^(٣).
قال أبو علي: قوله: أن يحذف لأمر واحد، أن يحذف من الاسم الياء
النسب فقط، نحو هُذَلِي، وثَقَفِي، وهو تغيير واحد، فإذا ضامه حذف الهاء

== يمني، وشامي، ومن قال: يمني فهو كالنسب إلى منسوب، وليس الوجه.
وقالوا في النسب إلى تهامة: تِهَامِي فاعلم، ومن أراد العوضَ غير، ففتح التاء،
وجعل (تهامة) على وزن (يَمَن)، فتقديره: تَهَم فاعلم، ويقال في النسب إليه: تَهَام،
فاعلم، ففتحة التاء تبين لك أن الاسم قد غير عن حذو «المقتضب ١٤٥/٣»، انظر أيضاً
الخصائص ١١٠/٢ - ١١٢. قال أبو سعيد: «تَهَام: اسم البقعة المعروفة (تهامة)، والنسبة
إليها (تِهَامِي)، ومن قال: (تَهَام) قدر أن الألف في (تهامة) تحذف، وتفتح التاء، فيبنى
الاسم على (تَهَم) أو (تَهْم) ثم ينسب إليه كما ينسب إلى (يَمَن وشَام) وتخفف ياء
النسبة، وتزاد ألف عوضاً منها كما فعل بشَام، ويَمَن، ومن العرب من يقول: تِهَامِي،
ويَمَانِي، وشَامِي»، وأما (تِهَامِي) فهو منسوب إلى (تهامة) المعروفة، وأما يَمَانِي، وشَامِي
فهو منسوب إلى المنسوب المخفف...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤١.

(١) انظر كتاب الأصول في النحو ٨٢/٣.

(٢) الكتاب ٧٠/٢.

(٣) الكتاب ٧١/٢.

صار تغييران فلزم الحذف^(١)، ولهذا نظائر في العربية. فمن ذلك أن تقول في جمع (رَسُولٍ رُسُلٌ)، فتضم العين، يوافق من يقول: (رُسُلٌ) إذا كان العين واوًا كراهة وقوع الضمة على الواو في مثل قولك: (عَوَانٌ وَعُونٌ، وَنَوَارٌ وَنُورٌ).

قال: قلت: فكيف تقول في (بني طَوِيلَةٍ) فقال: لا أحذف لكراهيتهم^(٢).

قال أبو علي: من حذف الهاء في (حَنِيفَةٍ) وما أشبهه فقال: (حَنَفِيٌّ)، لم يحذف من (طَوِيلَةٍ)، لأنه لو حذفها كما حذف من (حَنَفِيٍّ) لزمه أن يقلب الواو لتحركها وتحرك ما قبلها، كما يلزمه قبلها في (قَالَ)، وَرَجُلٌ مَالٌ)، فلما كان حذف الباء يؤدي إلى انقلاب العين، وكان انقلاب

(١) ساق سببوه مجموعة من لأسماء جاءت على (فَعِيلَةٍ، وَفَعِيلَةٍ) نحو (رَبِيعَةٍ، وَحَبِيعَةٍ) و(جُهَيْنَةٍ، وَفُجَيْنَةٍ) وجعل فيها القياس حذف الباء منها، وفتح العين من (فَعِيلَةٍ) بعد حذف الباء، والحجة في ذلك أن هذه الباء قد تحذفها العرب من (فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ) كقولهم: ثَقَفِي، وَسَلِّمِي، وليس في الاسم إلا تغيير حركة آخره بدخول ياء النسبة، وتغييره أنا نلزم آخره الكسرة ورو الفاء من تقيف، والميم من سليم، فإذا فعلنا ذلك اجتمع ياء النسبة والكسرة التي قبلها اللازمة، وياء (فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ)، وكل ذلك جنس واحد، فحذفوا الباء التي في (فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ) استثقالاً، وإن كان القياس عند سببوه إثباتها، فيقال: قريشي، وَسَلِّمِي، فإذا كان الاسم في آخره هاء التأنيث وجب حذفها ثم لزم الكسرة الحرف الذي قبل ياء النسبة، فصار ما فيه الهاء يلزمه تغيير حركة وحذف حرف فكان ذلك داعياً إلى لزوم حذف الباء، لأن الكلمة كلما ازداد التغيير فيها كان الحذف فيها ألزم فيما يستثقل منها وإن ساواها في الاستثقال غيرها مما يلزم فيه تغيير كتغييرها... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٨.

(٢) الكتاب ٧٨/٢، وقام عبارته: «لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَلٌ ألا ترى أن (فَعَلٌ) من هذا الباب العين فيه ساكنة، والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف».

العين تَبْعُدُ دلالتة على المنسوب إليه، تنكب حذف الياء كما تنكب حذفها من المضاعف^(١).

* * *

هذا بابُ الإضافة إلى كلِّ اسم كَانَ على أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ^(٢)

قال: ولو كُنْتَ لا تحذفُ الياءَين اللَّتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرفَ بِخَاتِي^(٣).

قال أبو علي: يعني أن (بَخَاتِي) جمع (بُخْتِي) لا ينصرف، فلو لم تحذف تلك الياءَين اللَّتين كانتا في الجمع ولم تثبت ياء النسب لم تصرف، فلما حذفت الياءَين اللَّتين كانتا في الجمع صار النسب كأنه إلى

-
- (١) النسب إلى (بني طويلة): طَوِيلِي، ولو قلت: طُولِي لصارت الواو على لفظ بناء يوجب قلبها أَلْفًا، لأن (قَعَلَ) إذا كان عين الفعل منه واوًا، وجب قلبها أَلْفًا، وكان يجب أن يقال: (طَالِي). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٢. قال الرماني: «النسب إلى (بني طويلة): طَوِيلِي، لا تَغْيِرُهُ، لما يلزم في تغييره من التضعيف باعتلال بعد اعتلال، فالأصل أحق به، وقالوا في بني حُويزة: حُويزِي، فهذا القياس المطرّد في المضاعف والمعتل لما لزمه في التغيير من الثقل». شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٢.
- (٢) الكتاب ٧١/٢. وقام العنوان: «أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرف مكسور».
- (٣) الكتاب ٧١/٢. قال في تهذيب اللغة ٣١٢/٧ (بخت): «البُخْتُ: الإبل الخراسانية، تنتج بين الإبل العربية والفالج، ويقال: جَمَلٌ بُخْتِيٌّ، وناقَةٌ بُخْتِيَّةٌ، وهو أعجمي دخيل عربته العرب، ويُجمع: البَخَاتِيُّ أيضاً».

(فَعَال) (١).

قال: وإذا أضفتَ إلى (عَرْقُوةٍ) قلت: عَرْقِي^(٢).

قال أبو علي: لأنه يلزم أن يحذف تاء التانيث، فإذا حذفها انقلبت الضمة كسرة، والواو ياء، فيصير (عَرْقِي) مثل (قاضي ومَرْمِي)، فحذف الياء كما يحذف من (قاضي) إذا أضاف إليه^(٣).

قال: وقال الخليل: من قال في (يُثْرِب) (يُثْرِي) ففتح مُغَيَّرًا فإنه إن غيّر مثل (يَرْمِي) على هذا الحد قال: (يَرْمَوِي)، كأنه أضاف إلى {يَرْمَا} (٤).

قال أبو علي: الياءات تقلب في هذا ألفات، ثم تقلب الألفات واوات فتكسر، فإن قال: فهلاً تركت الألف ولم تقلب واواً لأن الساكن المدغم

(١) قال أبو سعيد: «لو نسبت إلى منسوب فيه ياء مشددة، حذفت الياء المشددة، وأجريت ياءين للنسبة، وحذفت الأوليين، كرجل اسمه (يَمْنَى، وَهَجْرِي) على ذلك اللفظ بعد أن يقدر حذف الأولى، وإحداث ياء غيرها، وكذلك لو نسبت إلى شيء في آخره ياء مشددة، وإن لم يعرف إلى أي شيء نسب، كرجل نسبته إلى كُرْسِيٍّ، أو بَرْنِيٍّ، تقول: كُرْسِيٍّ، وَبَرْنِيٍّ، وإن جمعت (بُخْتِيَّةً) قلت: (بُخَاتِي) غير مصروفة، لأنه تكسير (بُخْتِي) فإن سميت به رجلاً وهو غير مصروف، ثم نسبت إليه وجب أن تقول: (بُخَاتِي) مصروفًا، لأنك قدرت حذف الياء الأولى، ودخول ياء أخرى للنسبة، فصار بمنزلة جمع لا ينصرف»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٢.

(٢) الكتاب ٧١/٢.

(٣) النسب إلى (عَرْقُوةٍ): (عَرْقِي) وذلك أنك تحذف الهاء فيبقى الواو طرفًا وقبلها ضمة فتقلبها ياء بمنزلة (برمي، وقاضي) فتقول: (عَرْقِي)، ويجوز أن ينسب إليه: (عَرْقَوِي) ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٢.

(٤) الكتاب ٧١/٢ وما بين المعرفتين في المخطوطة: (مَرْمَا) هكذا بالألف.

يقع بعده في نحو (دَابَّة)، فإنما قلبت واواً لأن ما قبل ياء الإضافة، يكون مكسوراً والألف لا تحرك^(١).

* * *

هذا بابُ الإضافة إلى كلِّ شيءٍ من بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ^(٢) [١١٦/ب]

قال: فكان منقوصاً للفتحة التي قبل اللام^(٣).
قال أبو علي: قوله: منقوصاً للفتحة أي لو لم يكن منقوصاً، وكان ممدوداً لسكن ما قبل اللام ولم ينفتح، ألا ترى أن هذا لو مَدَدْتُهُ لكان ما قبل ساكناً.

قال: فإنما منعهم من الياء إذ كانت مبدلة استثقالاً لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفون^(٤).

(١) قال أبو سعيد: «من قال في (يَتْرِبُ): (يَتْرِبِي)، قال فيما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن وآخره ياء قبلها كسرة مثل ذلك، ففتح الكسرة، وقلب الياء ألفاً، فقال في (يَرْمِي): (يَرْمِي)، كأنه صيرَه (يَرْمَا)، وجعله كالنسبة إلى (عَمَ): (عَمَوِي)، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٢.

(٢) الكتاب ٧٢/٢ وقام العنوان عند سيبويه: «... التي الياءات والواوات لامائهن إذا كان على ثلاثة أحرف، وكان منقوصاً للفتحة التي قبل اللام». وأبو سعيد اختصر هذا العنوان كما فعل أبو علي هنا.

(٣) الكتاب ٧٢/٢، وهذه العبارة جزء من عنوان الباب.

(٤) الكتاب ٧٢/٢.

قال : فلما كانت الياءان والكسرة فيما تَوَالَتْ^(١) حَرَكَاتُهُ
ازدادوا^(٢) استثقالاً^(٣) .

قال أبو علي: يعني في مثل (رَحِيٌّ) لو قيل .

قال: كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه^(٤) .

يعني نحو (نَاجِيَّةٌ وَقَاضٍ)^(٥) .

قال: فأقروا الياء وأبدلوا^(٦) .

أي لم يحذفوا الياء، لكن أبدلوا من الياء ألفاً ثم من الألف واواً^(٧)
لأن الألف لا تنكسر، وما قبل ياء النسب منكسر .

(١) في المخطوطة: (تولت) .

(٢) في المخطوطة: (ازدادوا) بسقوط الدال الثانية .

(٣) الكتاب ٧٢/٢ .

(٤) تمام العبارة عند سيبويه: «وإذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً، فإن
الإضافة إلى ذلك الاسم تصيره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه» ، الكتاب ٧٢/٢ .

(٥) إشارة إلى ما روى عن الخليل في من قال في (يَتَرَبُّبٌ: يَتَرَبَّبِي) وفي (تَغْلِبُ: تَغْلِبِي) ففتح
مغيباً . . . ونظير ذلك قول الشاعر:

وَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا دَوَانِيْقُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

والوجه (الحاني) كما قال علقمة بن عبده:

كَأْسُ عَزِيْزٍ مِنَ الْأَعْتَابِ عَتَقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَّةٌ حَوْمُ

لأنه إنما أضاف إلى مثل (نَاجِيَّةٌ وَقَاضٍ) . انظر الكتاب ٧١/٢ - ٧٢ .

(٦) الكلام بتمامه هو: «وقالوا كلهم في الشَّجِي: شَجَوِيٌّ، وذلك لأنهم رأوا (فَعَلَ) بمنزلة
(فَعَلَ) في غير المعتل، كراهية للكسرتين مع الياءين، ومع توالي الحركات، فأقروا الياء
وأبدلوا . . .» ، الكتاب ٧٢/٢ .

(٧) فقالوا في (الشَّجِي: الشَّجَوِيٌّ) وهكذا .

قال: لأنها لم تكن لتثبت ولا تُبدل مع الكسرة^(١).
 أي متى تثبت ألفاً أُبدلت^(٢).
 قال: أقرؤا الياء على حالها^(٣).
 أي لم يحذفوها كما حذفوا من (قاضٍ) ونحوه.
 قال: والذين قالوا: (حَانَوِيّ) شَبْهُوه (بِعَمَوِيّ)^(٤).
 أي في أن كل واحد منهما قد قلب في الياء ألفاً، وأبدلت من الألف
 الواو^(٥).

قال: لأنّ (النَّمِر) ليس فيه حرف إلا مكسوراً إلا حرفاً واحداً^(٦).
 قال أبو علي: يريد وليس (جَنَدِلٌ) كذلك لأن فيه حرفين مفتوحين^(٧).

(١) وهذا من تمام العبارة السابقة: «... وأبدلوا، وصيروا الاسم إلى (فَعَلٍ) لأنها (الألف) لم تكن لتثبت ولا تُبدل مع الكسرة». الكتاب ٧٣/٢.

(٢) والسبب أنهم فتحوا عين الفعل من (فَعَلٍ) في الصحيح، كقولهم في (نَمِرٍ: نَمَرِيّ) وفي (شَقَرَةٍ: شَقَرِيّ)، فلما كان الفتح في الصحيح واجباً كان في المعتل أوجب لثلاث تتوالى كسرتان وثلاث ياءات، أو واو مكسورة وياءان إن قلبن الياء واواً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٣.

(٣) الكتاب ٧٣/٢، وتمام العبارة: «فلما وجدوا الباب والقياس في (فَعَلٍ) أن يكون بمنزلة (فَعَلٍ) أقرؤا الياء على حالها، وأبدلوا...».

(٤) الكتاب ٧٣/٢.

(٥) أي فعلوا فيه فعلهم حين قالوا في: (الشَّجِيّ: شَجَوِيّ).

(٦) الكتاب ٧٣/٢، وسيبويه يقول: «إن أُضِفَتْ إلى (عَلِيطٍ) قلت: (عَلِيطِيّ) و(جَنَدِلِيّ) قلت: (جَنَدِلِيّ)، لأن ذا ليس كالنَمِر، لأن النَمِر...».

(٧) (جَنَدِلٌ) على أربعة أحرف كلها متحرك، وههنا لا يجوز فتح الحرف المكسور الذي قبل الأخير منها، ومثلها في النسب إلى (عَلِيطٍ): (عَلِيطِيّ)، فيُقَال في النسب إلى (جَنَدِلِيّ): (جَنَدِلِيّ)، والعلة في ذلك أنا إنما قلنا في (النَمِر): (نَمَرِيّ) لأننا لو بقينا ==

قال: وسألته عن الإضافة إلى (حَيَّة) فقال: (حَيَوِيٌّ)^(١).

قال أبو علي: (حَيَّة)، وزنه (فَعْلَةٌ)، وليست إحدى الياءين بزائدة كما كانت إحداهما زائدة في (قُصَيٍّ، وَعَدِيٍّ)، لكن هذا، (وَلِيَّةٌ)^(٢) و(حَيَّة) مما عقد عليه الباب فقال: (وما كان في اللفظ بمنزلة لهما)^(٣)، فحَيَّة في اللفظ بمنزلة قُصَيٍّ وأُمَيَّة، في أن كل واحد منهما في آخره ياء^(٤)، كما أن في آخر (تَحِيَّة) ياءين وإن كانت هاتان أصليتين والتي في (أُمَيَّة) زائدتين^(٥).

== الكسرة فقلنا: (تَمَرِيٌّ) لاجتماع كسرتان وياءان، وليس في الكلمة ما يقاومها من لحروف التي ليست من جنسها إلا حرف واحد وهو النون. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٣.

(١) الكتاب ٧٣/٢.

(٢) ضبطها في المخطوطة: (لِيَّة) بكسر اللام في أول الكلمة، خطأ، لأن سببويه نص على أنها من (لويت يده لِيَّة).

(٣) هذه العبارة وردت في صدر العنوان، والضمير يعود إلى ما جاء بمنزلة (فَعِيلٌ أو فُعِيلٌ) من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن، انظر الكتاب ٧٣/٢.

(٤) في المخطوطة: (ياءين) سهو.

(٥) الإضافة في هذا الباب (فَعِيلٌ، وفُعِيلٌ) يستوي فيه ما كان في آخره هاء، وما لم يكن في آخره هاء، فالوجه في النسبة إليه حذف ياء (فَعِيل)، وفتح العين منه، وحذف ياء (فُعِيل) وقلب الياء واوًا، تقول في (عَدِيٍّ: عَدَوِيٍّ) وفي (غَنِيٍّ: غَنَوِيٍّ) وفي (قُصَيٍّ: قُصَوِيٍّ) وفي (أُمَيَّة: أُمَوِيٍّ)، لأنهم كرهوها توالي أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة، فصار الاسم على (عَدِيٍّ)، ففتحوا كما فتحوا (عَم، وتَمَر)، وكذلك فعلوا بقُصَيٍّ لما حذفوا الياء الأولى فبقي (قُصَيٍّ)، فقلبوا ألفًا بمنزلة (هُدًى، وحَصًى)، فقالوا: قصوي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٣.

قال: وزعم يونس أن ناساً يقولون: (أُمِّيُّ)، فلا يغيرون لما صار
إعرابها كإعراب ما لا يعتلّ شبهوه {به} (١).

قال أبو علي: قوله كإعراب ما لا يعتلّ، أي أن الواو والياء إذا كانتا
مشدّتين أعربتا كما يُعرب الصحيح (٢).

قال: والدليل على ذلك قول العرب في حِيَّةٍ بنِ بَهْلَكَةَ: (حَيَّيْ)،
وحُرُكَتْ لأنه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة (٣).

قال أبو علي: قوله: حُرُكَتْ، يعني حُرُكَتْ الياء (٤)، وقوله: لا تكون
الواو ساكنة يريد الواو من (حَيَّيْ)، لا تثبت واواً إذا كانت قبلها ياء
ساكنة.

ألا ترى أن الياء لو سكنت قبلها ولم تفتح لوجب أن تدغم في الواو
التي كانت تقع الياء قبلها، وتنقلب الواو إذا أدغمت فيه الياء ياء،
فيصير (حَيَّيْ)، فإذا أضاف إليه (٥) لزمه أن يقول: حَيَّيْ، فلو لم يحرك
الياء من (حَيَّيْ) عاد إلى ما كان استثقل، وتجنّب (٦).

(١) الكتاب ٧٣/٢، وما بين المعقوفين زيادة منه.

(٢) الإعراب يظهر في مثل (أُمِّيْ)، وعند النسب تركوا اللفظ الأول على حاله، وشبهوه
بالصحيح فقالوا: (أُمِّيْ) - انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٤٣.

(٣) الكتاب ٧٣/٢.

(٤) يريد: الياء الأولى في (حِيَّة)، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ١٨.

(٥) يريد: إذا نسب إليه، فجاء بياء النسبة المشددة لزمه أن يقول: حَيَّيْ، انظر المقتضب
١٣٨/٣.

(٦) انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ١٨.

قال: [١١٧/ب] فإن أضفتَ إلى (لَيْةٍ) قلت: (لَوِيٍّ)^(١).

قال أبو علي: الأصل في (لَيْةٍ: لَوِيَّةٌ)، إلا أن الواو قلبت ياءً، فأدغمت في الياء، والياء التي هي طرف قُلِبَتْ أَلْفًا لمكان الإضافة كما قلبت غيرها من الياءات التي هي لاماتٌ لها، فلما قلبت أَلْفًا انفتح ما قبله، فرجعت الواو الأصلية التي كانت قلبت ياءً للإدغام في الياء التي هي لام قبل أن يضاف إليه^(٢).

قال: فإن أضفتَ إلى (عَدُوَّةٍ) قلت: عَدَوِيٍّ، من أجل الهاء كما قلت في (شَنُوءَةٍ: شَنَتِيٍّ)^(٣).

قال أبو علي: حذف المدة يلزم من أجل تاء التانيث كما حذفها من (حَنِيفَةٍ وَجُهَيْنَةٍ) ونحوه مما فيه تاء التانيث^(٤)، لأنك لما كُنْتَ تغيِّر من أجل تغيير واحد في الاسم نحو (هَذَاكَ)، لزم أن يلزم ما اجتمع فيه تغييران التغيير وفتحت الدال من (عَدَوِيٍّ) إذا أردت النسب إلى (عَدُوَّةٍ)، لأنه ليس في كلامهم واو مكسورة مضموم ما قبلها، لأن هذه اللامات تنقلب أَلْفًا فيلزم لذلك أن ينفتح ما قبلها ثم تقلب الألف واوًا فيبقى ما قبلها على انفتاحه^(٥).

(١) الكتاب ٧٣/٢.

(٢) انظر المقتضب ١٣٨/٣.

(٣) الكتاب ٧٤/٢.

(٤) انظر الأصول في النحو ٧٢/٣.

(٥) النسب إلى (فَعُولَةٍ): (فَعْلِيٍّ) قياساً على (شَنَتِيٍّ) في النسبة إلى (شَنُوءَةٍ)، قال أبو سعيد: «أبو العباس لا يرى ذلك، ويقول: (شَنَتِيٍّ) شاذ، والنسبة إلى (فَعُولَةٍ) عنده: (فَعُولِيٍّ)، وإلى (عَدُوَّةٍ): عَدَوِيٍّ» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٤، وعلل ==

قال: وسألته عن الإضافة إلى (تَحْيَةٍ)، فقال: (تَحْوِيٌّ)، وتحذف، أشبه ما فيها بالمحذوف من عَدِيٍّ^(١)، وكذلك كل شيء كان آخره هكذا^(٢). قال أبو علي: (تَحْيَةٍ)، وزنه، وهو مصدر لفعلت يحيي، على ضربين: على (تَفَعَّلَ، وَتَفَعَّلَ)، إلا أن تفعيل يرفض هاهنا كما رُفِضَ (عُطِيَ) في تصغير (عطاء)، فاستعمل تَفَعَّلَ، وأدغمت الياء التي هي عين في الياء التي هي لام، وألقت حركتها على الفاء، فإذا أضفت إليه، حذفت الياء التي هي عين، لموافقتها الزائدة التي في (عَدِيٍّ) في السكون، فإذا حذفته كراهة اجتماع الياءات، قلبت الياء التي هي لام ألفاً، فانفتح ما قبلها وهو الفاء كنحو ما فعلته في سائر ما تقدم، ثم أبدلت من الألف واواً لشيوع الحركة فيه فقلت: (تَحْوِيٌّ)، ومن قال في (أُمِيَّة: أُمِيٌّ)، فهو أجوز أن يقول: (تَحْيِيٌّ)، لأن الياءين في (تَحْيَةٍ) أصليتان، وإحدى الياءين في (أُمِيَّة) زائدة، أي وهي الأولى التي للتصغير^(٣).

== الرماني ذلك بأن (فَعُولَةً) أشبهت (فَعِيلَةً) بموقع الزايد ومناسبتة الياء مع ثقله في نفسه، وكون الهاء التي يلزمها الحذف فيه، فلما اجتمعت هذه الأسباب المقررة من (فَعِيلَةً)، ومن شأنهم أن يجرروا الحكم للشبه القريب مع ما فيه من التخفيف، وجب أن يجري (فَعُولَةً) مجرى (فَعِيلَةً) لهذا الشبه القريب، وليس كذلك (عَدُوٌّ) لأنه ليس فيه هاء تشبه من الوجه الذي بينا، ولا اجتماع أربع ياءات فيجب له الحكم بحق الأصل...» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٨.

(١) «وهو الياء الأولى»، انظر الكتاب ٧٤/٢.

(٢) الكتاب ٧٤/٢.

(٣) «تَحْيَةٍ أصلها: تَفَعَّلَ، لأنها مصدر حَيَاة، أصلها: تَحْيِيَّةٌ، وألغوا كسرة الياء الأولى على الحاء، وأدغموا، وصار لفظها كلفظ فَعِيلَةٍ، لأن ثالثها ياء ساكنة قبلها كسرة فنسبوا إليها كما ينسبون إلى فعيلة بحذف الياء الثانية ويبقى (تَحْيَةٍ) مثل (عَمِيَّة) في اللفظ، ==

قال: وتقول في الإضافة إلى (قَسِي: قُسَوِي)، لأنها (فُعُول) فتردها إلى أصل البناء^(١).

قال أبو علي: (قَوْس) وزنه (فَعْل)، والعين منه معتل، وما كان على وزن فَعْل فجمعه الكثير قد يكون على (فُعُول)، وكان جمع (قَوْس) إذا جمع أن يكون (قُؤُوس) إلا أن اللام قُدِّمَ على العين، فكأنه قال: (قُسُؤ)، ونظير هذا في القلب أشياء قُدِّمَ فيها اللام على الفاء^(٢)، فالياء التي قبل المدة في الطرف عين الفعل فوزنه من الفعل (لَفَعَاء)، والمدة التي فيه للتأنيث، والدليل على ذلك أنه لا ينصرف في النكرة وما كان على (فَعْل) أو غيره من الأبنية وكان اللام منه واوًا ثم جمع على (فُعُول)، فإنه يُقلب ياء، كقولهم في جمع (دَلُو) [١١٨/أ] (دُلِي)، (وعَصَا: عَصِي)، هذا الأكثر، وقد تصح الواو التي هي لام في (فُعُول) إذا كان جمعًا وهو قليل، نحو: (نُحُو)، فإذا قلبت الواو التي هي لام في (فُعُول) ياءً، وقعت الواو قبلها ساكنة، أعني واو (فُعُول) التي هي مدة، والواو الساكنة إذا وقعت قبل الياء قلبت ياءً وأدغمت في الياء كقولهم (رَبَا) في مصدر (رَوَيْتُ)، وإذا قلبت الواو التي هي مدة ياءً وأدغمت في الياء، وجب أن ينكسر

== فيقال: (تَحَوِي) كما يقال: (عَمَوِي) «شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٤.

(١) الكتاب ٧٤/٢.

(٢) النسب إلى (قَسِي: قُسَوِي) لأنها (فُعُول) فتردها إلى الأصل وإنما كانت ألفًا مكسورة قبل الإضافة بكسرة ما بعدها. انظر الأصول ٧٣/٣، وتقديره حذف الياء الساكنة فتصير (قَسِي) ثم يفتح السين فتصير (قَسَا)، ثم ترجع الضمة في أوله إذا ذهبت الكسرة، ثم نقلب الألف واوًا فبصير (قُسَوِي). انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٨. وانظر تفصيل ذلك في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٤.

ما قبله إذ لو لم ينكسر، وبقيت على ضميتها لم تنقلب ياء، وكسرت عين الفعل التي كانت مضمومة كما كسرت من (مَرْمِيٍّ) لذلك. فصار (قِسِيٍّ)، وقد تكسر فاء الفعل في (فُعُول) (وَفَعِيل) إذا وُكِّيه ياء وكسرة نحو (بُيُوتٍ وَعُيُوتَةٍ) في جمع (بَيْتٍ) وتصغير (عَيْنٍ) فعلى هذا كسرت الفاء من (قِسِيٍّ)، فصارت (قِسِيًّا)، فإذا نسبت إليه اسم رجل حذفت الحرف الأول من حرفي الاعتلال وهو ههنا الزائد الذي هو مدة كما حذفته من غير ذلك في نحو (عَدِيٍّ)، فإذا حذفت حرف المد، قلبت اللام ألفاً فانفتح ما قبلها، ثم قلبتها لمكان الإضافة إليه واواً وضممت الفاء، ولم يجز الكسر فيه، لأن العلة التي من أجلها كسرت زالت^(١).

قال: وتقول في الإضافة إلى عَدُوٍّ: عَدُوِّيَّ، وإلى عَدُوَّةٍ: عَدُوِّيُّ، وإلى مَرْمِيٍّ: مَرْمِيُّ، تحذف الياءين، وتثبت ياء الإضافة، ومن قال: حَانُوِيَّ قال: مَرْمُوِيَّ^(٢).

قال أبو علي: من قال في (قَاضٍ: قَاضِيٍّ) فحذف لام الفعل، قال في مَقْضِيٍّ ومَرْمِيٍّ: مَقْضِيٍّ، فحذف لام الفعل من (مَفْعُول) كما حذفه من (فَاعِلٍ)، لأن هذه اللام كمثلك^(٣)، ولو أثبت ولم تحذف لصار فيه مما يستثقل ما كان في تلك، أعني (يا قَاضِيٍّ) فإذا حذفت اللام من (مَفْعُول) وجب أن تحذف لحذفها واو (مَفْعُول) كما أنك إذا رَخَّمت (منصوراً) اسم

(١) انظر المقتضب ١٣٧/٣.

(٢) الكتاب ٧٤/٢.

(٣) في المخطوطة: (تلك).

رجل حذفتها لحذفك اللام، فإذا حذفت واو (مَفْعُول) لما قلناه، وجب أن تنكسر العين من (مَفْعُول) لأنها تلي ياء النسب، والحرف الذي يليها لا يكون إلا مكسوراً فلذلك كسرت، وإن زال عنه ما من أجله أبدل من ضمة عين الفعل من (مَفْعُول) كسرة.

ومن قال: مَاضِيَّ قَال مَرْمُويُّ^(١)، وذلك أنك لما قلت: قَاضِيَّ أبدلت من ياء قَاضٍ أَلْفًا، ولذلك انفتح ما قبلها، فكما أبدلت من هذه الياء التي هي لام في قاضي أَلْفًا، كذلك تبدل منها أَلْفًا في مفعول، فإذا أبدلت منها وجب أن يفتح ما قبل الألف، وما قبل الألف التي تبدلها من الياء واو مَفْعُول، وواو مفعول لا تتحرك، فلما كان يلزم تحريك شيء لا يتحرك حذف، كما حذفوا اللام الأولى من قولهم: عِلْمَاءُ بَنُو فُلان^(٢)،

(١) النسبة إلى مَرْمِيٍّ: مَرْمُويٌّ، لأننا نحذف الياء الأولى، فتبقى (مَرْمِيٍّ) مثل (يَرْمِيٍّ)، وقياسه مثل قياس (تَقْلِبُ)، فمن حيث جاز أن تقول: (تَقْلِيٍّ)، فتجعل مكان (تَفْعَلُ) (تَقْعَلُ)، جاز أن تجعل مكان (مَفْعَلُ) (مَقْعَلُ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٤.

(٢) يريدون (على الماء بنو فلان): قال الشاعر:

غَدَاة طَفَّتْ عِلْمَاءُ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَعُجْنَا صُدُورَ الْحَبِيلِ شَطَرَ تَمِيمٍ
انظر الأمالي الشجرية ٩٧/١، ومثل هذا قول الآخر:
فَمَا أَبْقَتْ الْأَيَّامُ (مِلْمَالٍ) عِنْدَنَا سِوَى جِذْمٍ أَذْوَادٍ مُحَذِّقَةِ النَّسْلِ
أراد: (من المال)، وقول الآخر:
أَبْلَغُ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَالِكَةً غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ (مِلْكَذِبٍ)
أراد: (من الكذب).

فإذا كان الشاعر حذف النون من قوله (مِنَ الْمَالِ، ومن الكذب) لسكونها وسكون اللام بعدها تشبيهاً للنون الساكنة بحروف اللين، فإن العرب كرهوا اجتماع المثليين في قوله (على الماء) في البيت الأول، فحذفوا لام (على) كما حذفوها من الكلمة الواحدة في مثل ==

وَيَلْعَنُ^(١) وكما حذفت التاء من قولهم : (اسْطَاعَ) فيمن جعلها (اسْتَفْعَلَ) لما أريد إدغام التاء في الطاء لقرب المخرج، ولو أدغم لوجب أن تلقى [١١٨/ب] حركتها على السين من استفعل، فيتحرك السين، وهذه السين لا تتحرك، ولما كان يؤدي إلى تحريك ما لا يتحرك حذف الحرف الذي أريد إدغامه حذفاً^(٢). وإذا حذف المتحرك لهذا الذي ذكرت لك، فحذف واو (مَفْعُول) التي هي غير متحركة أجدر أن تحذف إذا لزم تحريكها، فإذا حذفت واو (مَفْعُول) وَلَيْتَ الميم التي هي عين الألف فانفتحت، لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً، ثم تبدل من الألف الواو لما يلزم من تحريكها لياء الإضافة فتقول: (مَرْمُويّ)، ولو لم تحذف واو (مَفْعُول) للزم أن يقال: (مَرْمُويّ)، فكان يخرج إلى ما لا أصل له^(٣).

== قولهم: (ظَلَلْتُ، وَمَسَيْتُ) فقالوا: (ظَلَلْتُ، مَسَيْتُ). انظر المصدر نفسه. قال الأنباري: «وهذا كله ليس بمطرد في القياس وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه»، أسرار العربية / ٤٢٩.

(١) هم (بنو العنبر) انظر الكتاب ٤٢٨/٢، حذفوا الحرف المعتل لسكونه وسكون اللام (لم يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون اللام) فحذفوا النون بدلاً من الإدغام ومن ذلك قولهم: (بَلَعَمَ)، يريدون: (بني العم). انظر أسرار العربية / ٤٢٨، والعرب تقول: (بَلَحَارِث، وَيَلْهَجُم، وَيَلْعَنُ) وهم يريدون: (بني الحارث، وبني الهجيم وبني العنبر). انظر الأمالي الشجرية ٩٧/١.

(٢) في قوله عز وجل: «فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا» (الكهف، الآية/٩٧)، قال أبو إسحاق الزجاج: «(اسْطَاعُوا) أصلها: (اسْتَطَاعُوا) بالتاء، ولكن التاء والطاء من مخرج واحد، فحذفت التاء لاجتماعهما ويخفّ اللفظ»، معاني القرآن وإعرابه، ٣/٣١٢، معاني القراءات ١٢٦/٢ - ١٢٧.

(٣) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٨.

هذا باب الإضافة إلى كُلِّ اسمٍ كان آخره ياء، وكان الحرفُ الذي قبلَ الياء ساكنًا^(١)

قال : وأما يونس فكان يقول : في (ظَبِيَّةٌ : ظَبَوِيٌّ) ، وفي (دُمِيَّةٌ : دُمَوِيٌّ) ، و(فَتِيَّةٌ : فَتَوِيٌّ)^(٢) ، فقال الخليل : كأنَّهم شبَّهوها حيث دخلتها الهاء (بِفَعْلَةٍ) ، لأن اللفظ بِفَعْلَةٍ إذا أسكنت العين ، (وَفَعْلَةٍ) من بنات الواو سَواءً^(٣) .

قال أبو علي : من قال في (ظَبِيَّةٌ ظَبَوِيٌّ) بفتح العين قدره (فَعْلَةٍ) ، وقدر العين مسكَّنة كما يسكَّن مه نحو (عَلَمٌ وَقَحْذٌ) ، فإذا أضاف إليه وجب أنه يفتح العين المخففة لأن الحركة في النِّية . والدليل على أن هذه الحركة في النية أنك لو بنيت (فَعْلَةٍ) من بنات الواو ثم خففتها فقلت : (فَعْلَةٍ) لم تردِّ الواو التي قلبتها ياء لكسر ما قبلها كما لا تردِّه إذا ثبتت الحركة ، فتقول إذا ثَبَّتَتْ في (فَعْلَةٍ) من (غَزَوْتُ : غَزِيَّةٌ) ، فإن خففت قلت : (غَزِيَّةٌ) ، ولم تقل : (غَزَوَّةٌ)^(٤) .

(١) الكتاب ٧٤/٢ .

(٢) هكذا في الكتاب وفي شرح الرماني عليه بالفاء (فَتِيَّةٌ : فَتَوِيٌّ) ، وفي شرح السيرافي للكتاب : (قَتِيَّةٌ : قَتَوِيٌّ) بالقاف .

(٣) الكتاب ٧٤/٢ .

(٤) قال أبو سعيد : «معنى هذا أن ظَبِيَّةً كأنها (ظَبِيَّةٌ) ودُمِيَّةً كأنه (دُمِيَّةٌ) وقَتِيَّةً كأنها (قَتِيَّةٌ) ثم أسكنوا فقليل : ظَبِيَّةٌ كما يقال في عَمِيَّةٍ : عَمِيَّةٌ ، وفي قَحْذٍ : قَحْذٌ ، وقالوا : دُمِيَّةٌ ، كما يقال في عُصْرٍ : عُصْرٌ ، وفي قَتِيَّةٍ : قَتِيَّةٌ ، كما يقال في إِبِلٍ : إِبِلٌ . . . وفي لفظ ما كان على (فَعْلَةٍ) في الأصل ، ودُمِيَّةٌ إذا سكنا الميم على لفظ (فَعْلَةٍ) في الأصل ، وقَتِيَّةٌ على =

لأن الحركة في نيتك فهي بمنزلة ما في اللفظ، فكما أنك لو أضفت إلى شقرة قلت: شقري ففتحت العين كراهة الكسرتين قبل الياءين، كذلك تقول في ظبية إذا أردت بها (فعللة) فخففت (ظبوي)، فتجري ما الكسرة فيه مخففة مجرى ما ثبتت الكسرة فيه في أن تبدل من عينه فتحة، كما أبدلت من عين نمر فتحة، فإذا وجب أن يبدل من العين الفتحة لزم أن تقلب اللام واواً لأنه لا يخلو من أن تكون اللام ياء أو واواً، فإن كانت واواً فالأمر فيه بين، وإن كان ياء قلبتها واواً كما قلبت في (رحاً) حين قلت: رحوي، فظبوي كرحوي لأنك إذا أبدلت من الكسرة المنوية فتحة ذهبت بفعل إلى فعل، وحذفت تاء التانيث، فصار كـ (رحاً) لا (فعل)، فهذا وجه الاستدلال بقوله، لأن اللفظ (بفعللة) إذا أسكنت العين، و(فعللة) من بنات الواو سواء، يريد الحركة في النية - وإن خففت - ولذلك لم ترد الواو فكذلك هي في نيتك إذا قلت (ظبية) وأنت تريد التحريك، فيجب أن تبدل منها فتحة كما تبدل منها إذا كانت في اللفظ^(١).

قال: ولا أقول في غزوة إلا غزوي^(٢) [١١٩/أ].

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: أ تقول في غزوة: غزوي فتنوي (بفعللة: فعللة)، فإذا نويت بها الحركة في العين كان بمنزلة ما في اللفظ، ففتحت العين كما فتحت من شقرة، ويكون تقديره في غزوة الذي هو

== لفظ (فعللة) في الأصل، فإذا نسبنا إلى ذلك رددناه إلى الأصل، لأن لردنا له إلى الأصل فائدة في الخفة...»، شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٤٥.

(١) انظر شرح الروماني للكتاب، ج٤، ق ٢٠.

(٢) الكتاب ٧٥/٢، وهو قول الخليل.

فَعْلَةٌ (فَعْلَةٌ)، كتقدير طَبِيَّةٍ الذي هي (فَعْلَةٌ فَعْلَةٌ): فقال مجيباً: لا أقول في غَزْوَةٍ غَزَوِيٍّ كما قلت في طَبِيَّةٍ، ولا أقدرُ أنْ غَزُوَّةَ (فَعْلَةٌ)، مسكنة من (فَعْلَةٌ) كما قدرت في طَبِيَّةٍ إنها فَعْلَةٌ مسكنة من (فَعْلَةٌ) لأن التقدير بغَزْوَةٍ أنها (فَعْلَةٌ) مسكنة من (فَعْلَةٌ) لا يصح، وذلك أنه لو كان كذلك لانقلبت الواو ياء، ولم تثبت واواً كما كانت تنقلب والحركة في اللفظ، فهذا الذي يمنع من أن تقدر غَزْوَةٌ (فَعْلَةٌ)، وهو ثبات الواو، ولم يمنع من أن تقدر (طَبِيَّةٍ) (فَعْلَةٌ) أمر، لأن اللام ياء، فهذا الفصل بينهما^(١).

قال: ولا تقول في عُرْوَةٍ إلا عُرْوِيٌّ، لأن (فَعْلَةٌ) من بنات الواو إذا كانت واحدة (فُعْلٌ) لم يكن كذا^(٢).

قال أبو علي: إذا جمع عُرْوَةٌ، والنية بها تحريك العين، وجب أن تقلب الواو ياء، وذلك الجمع هو الذي بين جمعه وواحدة الهاء^(٣)، تقول إذا جمعت هذا الجمع: عُرٍ، فتقلب الواو ياء والضممة كسرة، لأنه ليس في الأسماء شيء هكذا، والعلة الأخرى مطردة في هذا أيضاً وسائغة أن ينوي بها (فَعْلَةٌ) كما نوي بطَبِيَّةٍ (فَعْلَةٌ)، إذا لم تصح الواو فيه^(٤).

(١) قال أبوسعيد: «أما غَزْوَةٌ، فهو كانت على (فَعْلَةٌ) لكان حقها أن تكون: غَزِيَّةٌ، ولو كانت عُرْوَةٌ على (فَعْلَةٌ) لكان حقها أن تكون (عُرِيَّةً)، فلذلك لم يستو للخليل تقديرها على (فَعْلَةٌ، وفَعْلَةٌ)، ولو كان على (فَعْلَةٌ) بضم العين على من يدخل هاء التأنيث على (فُعْلٌ) وفُعْلٌ مستعمل بغير هاء تأنيث، كما يقال: بُسْرٌ وبُسْرَةٌ، لوجب أن تنقلب الواو ياء...»

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٦.

(٢) الكتاب ٧٥/٢، وفيه: «... لم يكن هكذا».

(٣) نحو: بَقَرٌ: بقرة، وتَمَرٌ: ثمرة، ونحو ذلك.

(٤) انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٠.

هذا بابُ الإضافةِ، إلى كلِّ اسمٍ لامٌ ياءٌ أو واوٌ وقَبْلُها ألفٌ ساكنةٌ^(١)

قال في الإضافةِ إلى رَايَةٍ ونحوه : رَائِيٌّ ، ومن قال : أُمِّيُّ قال :
رَائِييُّ^(٢) .

قال: ولا يكونُ في مثل سَقَايَةٍ سِقَائِي^(٣) .

قال أبو علي: لما أجاز في (رَايَةٍ) رَائِيٌّ، فكأنه قيل له: هل تجيز
سِقَائِيٌّ على ذلك؟ لأن الياء بعد ألف، فقال: لا أجيزه، لأن الياء في
سِقَائِيٍّ بعد ألف زائدة، وهي لام تعتل إذا وقعت بعد هذه الألف، وإن
كانت ساكنة، وليس سكونها كسكون يا أُمِّيَّة لو لم تكن هاء، لأن الياء
التي قبل اللام من أُمِّيَّة ساكن يدغم، ويجوز أن يدغم في اللام، فإذا أدغم
فيها صح فلم يعتل ولم يقلب همزة، كما لاتعتل الياء التي هي لام من
مَرْمِيٍّ، فلو لم تكن في أُمِّيَّة الهاء صحت اللام منها أيضاً، وليست
كسَقَايَةِ التي لو حذفت الهاء منها أُعْلِلَت اللام^(٤) .

(١) الكتاب ٧٥/٢، وفيه: «باب الإضافة إلى كل شيء...» ومثل ذلك في شرح الكتاب
للسيرافي .

(٢) الكتاب ٧٥/٢ بتصريف .

(٣) الكتاب ٧٦/٢ . «... سِقَائِيٌّ فنكسر الياء ولا تهمز» .

(٤) رأيٌ جمع راية، كما كانت (أَيُّ) جمع آية . وهذا الضرب إذا نسبت إليه كان لك فيه ثلاثة
أوجه:

إن شئت همزت فقلت: (رَائِيٌّ) كما تقول: (طَائِيٌّ) إذا نسبت إلى (طَائِيٍّ) جمع
(طَايَةٍ) . وتقول: أَنِيٌّ في النسب إلى (آيَةٍ) .
==

قال: وإذا أضفت إلى سقاية فكأنك أضفت إلى سقاء، كما أنك لو أضفت إلى رجل اسمُه (ذُو جُمَّةٍ) لقلت: (ذَوَوِي)، كأنك أضفت إلى (ذَوَا) ^(١). لأن الياء تسقط قبل أن تنسب إليه، فإذا سقطت صار على التذكير ووجب انقلابها همزة ^(٢).

قال أبو علي: الواو التي قبل ياء النسب في ذووي منقلبة عن لام الفعل التي في قولك: «ذَوَاتَا أَفْتَانٍ» ^(٣) وسقوط اللام في الواحد كسقوطها من أخ في حال الأفراد، ورجوعها في التثنية [١١٩/ب]. كرجوعها في الأخ مثني ^(٤).

== وإن شئت قلبت الهمزة واوًا، فقلت: رَاوِي، وآوِي، وطَاوِي وإن شئت تركت الياء بحالها ولم تغيرها، فقلت: رَابِي، وطَابِي، وآبِي.

فأما من همز فلأن الياء وقعت بعد ألف وكان حقها أن تهمز قبل النسبة وتَعَلَّ ولكنهم صححوها وهي شاذة، فلما نسب إليها وزيدت ياء النسبة، ثقلت فردوها إلى ما كان يوجبه القياس من الهمز.

وأما الوجه الثاني فلاستثقال الهمز بين الياء والألف.

وأما الوجه الثالث فإنما ثبتت الياء لأنها صحيحة تجري بوجه الإعراب قبل النسبة كياء (طَبِي) و(نَحِي)، فلما كانت النسبة إلى طَبِي: طَبِيي، من غير تغيير الياء كان (رَاي) كذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٧.

(١) الكتاب ٧٦/٢، وفي المخطوطة: «كأنك أضفت إلى سقاء» سهر من الناسخ.

(٢) ساق الفارسي هذه العبارة بالمعنى، وهي من تمام الكلام السابق.

(٣) سورة الرحمن، الآية ٤٨.

(٤) انظر الكتاب ٨٢/٢، ١٩٠، وانظر الأصول في النحو ٧٦/٣.

قال: ولو قلت: سِقَاوِيُّ جازَ فيه وفي جميع جنسه كما يجوز في سِقَاءٍ. (١).

قال أبو علي: لو قلت: سِقَاوِيُّ فقلت اللام واوًا فيما هو مبني على التذكير لأن المبني على التأنيث مساوٍ في الإضافة المبني على التذكير (٢).

قال: وحوُلَايَا، وبِرْدَرَايَا بمنزلة سِقَايَةٍ (٣).

قال أبو العباس: ألف حُلَايَا بمنزلة هاء سِقَايَةٍ.

قال أبو العباس: جاز تصحيح اللام في رائِيٍّ في الإضافة من حيث جاز أن يقال رأيٌ، فتصح ولا تُعمل، ولم يجز سِقَايِيٌّ من حيث لم يجز سِقَايِيٌّ (٤).

(١) الكتاب ٧٦/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «جعلوا سِقَايَةً لما نزعوا الهاء بمنزلة سِقَاءٍ مفردًا، وقلبوا همزة...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٧.

(٣) الكتاب ٧٦/٢، وحوُلَايَا: قرية كانت بنواحي النهروان، قال فيها عبيد الله بن الحر: وَيَوْمَ بِحَوْلَايَا فَضَضْتُ جُمُوعَهُمْ وَأُتْبِتْتُ ذَاكَ الْجَيْشَ بِالْقَتْلِ وَالْأَسْرِ سئل أبو علي عن وزنها فقال: فيها أربعة أحرف من حروف الزيادة... انظر معجم البلدان ٣٢٣/٢ وِبِرْدَرَايَا: بفتح الدال والراء وبين الألفين ياء: قال عنه ياقوت: موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد. انظر معجم البلدان ٣٧٧/١.

(٤) قال ابن السراج: «ياء درحَايَةٍ بمنزلة ياء سِقَايَةٍ، ولو كان مكانها واوًا كانت بمنزلة الواو التي في شَقَاوَةٍ، وحوُلَايَا. وِبِرْدَرَايَا، تسقط الألف، لأنها كالهاء، وحكم الياء حكمها في سِقَايَةٍ». الأصول في النحو ٦٦/٣.

هذا بابُ الإضافةِ إلى كلِّ اسمٍ آخره ألفٌ مُبْدَلَةٌ من حرفٍ من نفسِ الكلمةِ^(١)

قال: وسألتُ يونسَ عن مِعْزَى وَذِفْرَى فِيمَنْ نَوْنٌ. فقال: هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة كما صار عِلْبَاءُ^(٢).

قال أبو علي: أَلَفُ مِعْزَى وَذِفْرَى لِلإِخَاقِ، كما أن همزة عِلْبَاءِ لِلإِخَاقِ، وإذا ثَبِتَتِ أَلَفُ حُبْلَى فِي النِّسْبِ قُلِبَتْ وَאוْ فَقِيلَ: حُبْلَوِي، فَثَبَاتُهَا فِي مَرْمَى وَمِعْزَى أَجْدَرُ، لِأَنَّ الْأَلْفَ مُتَقَلِّبَةٌ مِمَّا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَمِمَّا هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، وَالْأَلْفُ فِي حُبْلَى عِلَامَةٌ تَأْنِيثٍ يَجِبُ أَنْ تَحْذَفَ فِيهَا الْيَاءُ فَإِذَا ثَبِتَتْ^(٣) فِيهَا مَا حَكَمَهُ أَنْ يَحْذَفَ، فَثَبَاتَ مَا حَكَمَهُ أَنْ يَثْبِتَ أُولَى^(٤).

قال: كما صار عِلْبَاءُ حَيْثُ انْصَرَفَ بِمَنْزِلَةِ رِدَاءٍ فِي الْإِضَافَةِ وَالتَّثْنِيَةِ، وَلَا يَكُونُ أَسْوَأَ حَالًا فِي ذَا مِنْ حُبْلَى^(٥).

قال أبو علي: قوله في ذَا أَيُّ فِي ثَبَاتِ الْأَلْفِ فِيهِ وَقَلْبُهَا وَאוْ إِذَا ثَبِتَتِ الْأَلْفُ فِي حُبْلَى، فَقِيلَ: حُبْلَوِي لَمَّا قُلِبَتْ وَاوْ^(٦).

(١) الكتاب ٧٧/٢. (٢) الكتاب ٧٧/٢ «... كما صار عِلْبَاءُ حَيْثُ انْصَرَفَ».

(٣) في المخطوطة: (ثَبِتَتْ)

(٤) انظر الأصول في النحو ٦٧/٣، شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٠.

(٥) الكتاب ٦٧/٢ وهذا من تمام الكلام في الفقرة السابقة.

(٦) عِلْبَاءُ فِيهَا أَلْفَانِ زَائِدَتَانِ لِفِعْلِ التَّأْنِيثِ وَمِثْلِهَا حِرْبَاءُ، وَهَمَّا مُلْحَقَتَانِ بِمِثْلِ سِرْدَاحٍ، انظر المقتضب ٢٦٨/٢، ٨٧/٣، قال أبو العباس: «الملحقة نحو: عِلْبَاءُ، وَحِرْبَاءُ، وَقَدْ يَجُوزُ الْقَلْبُ فِي هَذَا الْمَنْصَرَفِ (يُرِيدُ قَلْبَ الْهَمْزَةِ وَاوْ) نَحْوُ: عِلْبَاوِي، وَحِرْبَاوِي، فَهُوَ فِي هَذَا =

قال: وسمعنا العرب يقولون في أُعْيَا: أُعْيَوِيَّ، ويقولون في أُخْوَى: أُخْوَوِيَّ^(١).

قال أبو علي: الواو في أُخْوَوِيَّ، أعني التي هي لام منقلبة عن ألف منقلبة عن واو لأن أُخْوَى من الحُوَّة، فهو من مضاعف الواو، والواو في أُعْيَوِيَّ منقلبة عن مضاعف الياء^(٢).

* * *

هذا باب الإضافة إلى كُلِّ اسمٍ كان آخره أَلِفًا زَائِدَةً لَا يُنَوَّنُ وكان على أربعة أحرف^(٣)

قال: فإن قلت في مَلْهَى: مَلْهِيٌّ لم أرَ به بأسًا كما لم أرَ بِجُبْلَوِيٍّ بأسًا، وكما قالوا: مَدَارَى، فجاءوا بها على مثال حَبَالَى^(٤).

قال أبو علي: مِدْرَى (مِفْعَلٌ)، واللام فيه أصل فجمع جمع ما ألفه زائد للتأنيث فقيّل مِدَارًا، كما قيل حَبَالَى، فهذا أيضًا من التوفيق بين

== الحيز أصلح، لأن الهمزة زائدة، المقتضب ١٤٩/٣.

والنحاة على أن كُلَّ فُعْلَاءٍ، وفِعْلَاءٍ مصروف، لأنه مثال لا يكون إلا ملحقاتًا مصروفًا

في المعرفة والنكرة، انظر المصدر نفسه.

(١) الكتاب ٧٧/٢ بتصرف واختصار.

(٢) انظر الأصول في النحر ٦٧/٣.

(٣) الكتاب ٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٧٧/٢.

الألف الزائد والمنقلب عن الأصل^(١).

قال: وكما تستوي الزائدة غير المنونة والتي هي من نفس الحرف إذا كانت كل واحدة منهما خامسة^(٢).

قال أبو علي: هذا نحو حُبَارَى، ومُرَامَى، يريد تستوي الزيادة التي للتأنيث إذا كانت خامسة والأصل إذا كان خامساً في أن يحذف إذا أضيف إليهما، فتقول [١٢٠/أ] في حُبَارَى: حُبَارِي، وفي مُرَامَى: مُرَامِي، فتحذف الألفين جميعاً، فكما استويا هنا وفي مَدَارَى وحَبَالَى، كذلك استويا إذا كانا رابعين، فأجيز في كل واحد منهما الحذف وقلبه واوًا، فقول: حُبْلَوِيٌّ وحُبْلِيٌّ، ومَلْهَوِيٌّ ومَلْهِيٌّ^(٣).

قال: وأما جَمَزَى فلا يكون جَمَزَوِيٌّ^(٤) ولكن جَمَزِيٌّ، لأنها ثقُلْتُ، وجَاوَزْتُ زنة مَلْهَى فصارت بمنزلة حُبَارَى لتتابع الحركات^(٥).

(١) الألف في حُبْلَى تشبه بالألف في مَلْهَى، وفي هذا الباب ثلاثة أوجه: أجودها: مَلْهَوِيٌّ، ويجوز مَلْهِيٌّ، يشبهونها بحُبْلِيٍّ، كما قالوا: مَدَارَى وهو جمع مَدْرَى، فجاءوا بها على جمع حَبَالَى وهو جمع (حُبْلَى)، وينبغي أن يجوز أيضاً مَلْهَارِيٌّ على قياس حُبْلَاوِيٍّ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٨.

(٢) الكتاب ٧٧/٢، وفيه: «تستوي الزيادة...» وأظن الصواب مع ما أثبت في التعليقة.

(٣) الألف في حُبْلَى تشبه الألف في مَلْهَى، فيقال في حُبْلَى: حُبْلِيٌّ وهذا أجود الوجوه في هذا الباب، كما يقال: حُبْلَاوِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ، وبالمقابل يقال في مَلْهَى: مَلْهَوِيٌّ وهو أجود الوجوه فيه، ثم مَلْهِيٌّ، ويجوز فيه: مَلْهَارِيٌّ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٨.

(٤) (ولا جَمَزَوِيٌّ) أورد هذا الوجه سيبويه، وهو أحد الوجوه الثلاثة المحتملة في هذا الباب.

(٥) الكتاب ٧٧/٢، وفي المخطوطة: «... لتتابع الحركات» خطأ.

قال أبو علي: الحركة في جَمَزَى عادت الحرف الخامس من حُبَارَى، ومُرَامَى فلم يجز قلب الألف واواً في جَمَزَى، كما لم يجز قلبها واواً في حُبَارَى ومُرَامَى، إذ كانت الحركة معادلة للحرف، ومما عادت فيه الحركة الحرف أيضاً الحركة في قَدَمِ اسم امرأة، عادت الباء من زَيْنَبَ، فلم يصرف اسم امرأة، كما لم يصرف زَيْنَبُ اسماً لها^(١).

* * *

هذا بابُ الإضافةِ إلى كلِّ اسمٍ كان آخرُهُ ألفاً

وكان على خُمسةِ أحرفٍ^(٢)

قال: فإن لم تقل ذا وأخذت بالعدد فقد زَعَمْتَ أنَّهما يستويان^(٣).
أي الزائد والأصلي إذا وقعا خامسين يستويان في الحذف.
قال: لأنه حين كان واقعاً في الاسم بزنة ما ألفه منه، كان الحذف منه جائزاً^(٤).

(١) لا يجوز في (جَمَزَى) إلا حذف الألف، كما حذفوا في (حُبَارَى) إذا نسبوا إليها، فيقال: جَمَزِي، ولا يقال: جَمَزَوِي، لتوالي الحركات، لأن توالي الحركات يلحقها بحكم ما عدته أربعة أحرف سوى ألف التانيث، وقياسه: امرأة تسمى بـ(قَدَمٍ) لا تصرف، لأنها بمنزلة (عَقْرَبٍ) (وعَتَاقٍ)، وزَيْنَبَ، ولو سميت بدَعْدٍ صرفت. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٨.

(٢) الكتاب ٧٨/٢.

(٣) الكتاب ٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٧٨/٢، وفيه: «لأنه حين كان واقعاً...».

قال أبو علي: يعني أن حُبلى بمنزلة مَرَمَى .
 قال: بمنزلة سَلَامَانٍ وَزَعْفَرَانٍ^(١) .
 أي في أن آخره متحرك كما أن آخر مَعْيُورَاءَ ونظائره متحرك^(٢) .
 قال: وإنما جسروا على حذف الألف لأنها مِيْتَةٌ^(٣) .
 قال أبو علي: يعني في مُرَامَى .
 قال: ولو كانت الياء أن متحركتين لم تُحذفَا^(٤) .
 يعني بقوله (الياء أن متحركتين): الألفات في مُرَامَى وَحِبَارَى^(٥) .

(١) الكتاب ٧٨/٢ .

(٢) يقرر سيبويه في هذه المسألة أن الاسم الممدود مصروفًا كان أو غير مصروف، كثر عدد حروفه أو قل فإنه لا يحذف، فيقال في: خُنْفَسَاءَ: خُنْفَسَاوِي، وفي خَرْمَلَاءَ: خَرْمَلَاوِي، وفي مَعْيُورَاءَ: مَعْيُورَاوِي. لأن آخر الاسم لما تحرك دخله الإعراب من جرٍّ ونصب ورفع، فصار بمنزلة سلامان وزعفران، لفرق في ذلك بين ما كانت همزته للتأنيث أو لغير التأنيث، إذ كانت التي للتأنيث تقلب وأوًا كقولنا في خنفساء: خنفساوي، وكذلك بقية الأمثلة السابقة، وما كانت همزته لغير التأنيث فالنسية إليه بالهمزة والواو أيضًا، نحو قولنا في حرَاءَ: حرَاوِي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٤٩ .

(٣) الكتاب ٧٨/٢، من اصطلاحات سيبويه التي لا يستخدمها النحاة إلا نادرًا تسميته الحرف الذي تظهر عليه علامات الإعراب من رفع ونصب وجر بالحرف الحَيِّ، والحرف الذي لا يدخله رفع ولا نصب ولا جر بالحرف الميت. فالهمزة في خنفساء حرف حيٍّ، والألف في (مَرَمَى) حرف ميّت. انظر الكتاب ١١٧/٢، المقتضب ٢٨٣/٢، ٢٨٦، المصطلح النحوي ١٥٩ .

(٤) الكتاب ٧٨/٢ .

(٥) يبدو أن أبا علي رحمه الله قد وهم ههنا، فسيبويه يعني بالياءين هنا تلك الواردة في (حَنِيفَةٌ وَبَيْعَةٌ) عندما قال: «... فحذفوها كما حذفوا ياء ربعة وحنيفة، ولو كانت الياء أن متحركتين لم تحذفَا»، ولم يسم رحمه الله الألف في مثل (مرامى وحبارى) ياء - كما ترى - .

قال: وإنما جعلوا ياءِي الإضافة عوضاً^(١).
 أي من الألف في حُبَارَى إذا كانت خامسة.
 قال: وهذه الألف أضعفُ، تذهب مع كل حرف ساكن^(٢).
 أي: الألف من مُرَامَى، وقوله: تذهب مع كل حرف ساكن فإنه يعني
 في نحو مُرَامَى القَوْمِ.
 قال: وإنما هذه مُعَاقِبَةٌ^(٣).
 قال أبو علي: يعني أن ياء النسب تعاقب الألف إذا كانت
 خامسة^(٤).

قال: ولو أضفتَ إلى عَثِيرٍ وَحِثِيلٍ لأجريتَه مجرى حِمِيرِي^(٥).
 قال أبو علي: يقول: لم تحذف الياء في عَثِيرٍ وَحِثِيلٍ كما حذفته من
 هُذَيْلٍ وَسَلِيمٍ ونحوه، لأن هذه متحركة حية، وتلك ساكنة مَيِّتَةٌ، فكَذَلِكَ لَا
 تحذف همزة مَعْيُورَاءَ لتحركها وتحذف ألف حُبَارَى ومُرَامَى لسكونهما^(٦).

(١) الكتاب ٧٩/٢.

(٢) الكتاب ٧٩/٢.

(٣) الكتاب ٧٩/٢.

(٤) للحرف المتحرك قوة تمنع من حذفه في الموضع الذي يسقط فيه الساكن، والألف ضعيفة
 تذهب مع كل حرف ساكن، فتكون معاقبة ياء النسب، كما عاقبت هاء الجَحَاجِجَةِ ياء
 الجَحَاجِجِ. انظر الكتاب ٧٩/٢.

(٥) الكتاب ٧٩/٢. قال في الكتاب: «وعَثِيرٌ وهو التراب»، والْحِثِيلُ: القصير، انظر لسان
 العرب ١٤٢/١١ (حثل)، قال أبو منصور: الحِثِيلُ: من أسماء الشجر، انظر تهذيب اللغة
 ٤٨٠/٤ (حثل)، وهو اسم عند سيبويه، وقد جاء صفة، انظر الكتاب ٣٢٥/٢.

(٦) في النسبة إلى (عَثِيرٍ، وَحِثِيلٍ) لا تسقط الياء كما سقطت عند النسب إلى هُذَيْلٍ وَسَلِيمٍ
 فحُذِلَ، هُذَلِي، وسَلِمِي، وَإِنَّمَا يُقَالُ: عَثِيرِي، وَحِثِيلِي، كما يقال: حِمِيرِي، فالممدود ==

قال: وزعم يونس أن مُثْنَى بِمَنْزِلَةِ مُعْطَى^(١).
قال: وينبغي له إن سُمِّيَ رجلٌ باسم مؤنَّث على زنة (مَعْدٌ) مدغم
مثله أن يصرفه^(٢).

قال أبو علي: هذا لا يلزمه [١٢٠/ب] لأن (مَعْدٌ) لو كان ثلاثياً
أيضاً لم ينصرف لأنه متحرك الأوسط.

* * *

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ مَمْدُودٍ لا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ^(٣)

قال: تبدل الواو مكان الهمزة ليُفَرِّقُوا بينه وبين الهمزة^(٤) التي هي
من نفس الحرف وما جُعِلَ بمَنْزِلَتِهِ وذلك قولك في زَكْرِيَاءَ: زَكْرِيَاوِي^(٥).
قال أبو علي: وقسوع علامة الفرق حكمه أن يكون في الفرع دون
الأصل، والواو أولى في البَدَل من الهمزة من الياء، لشبه الياء بالألف،
فلو أبدل ياء كأنه قد اجتمع حروف من جنس واحد^(٦).

== المتحرك كالياء في (عَثِير) المتحركة، قال أبو سعيد: وإنما أراد سببوه بهذا أنه قد يكون
للمتحرك قوة تمنع من حذفه في الموضع الذي يسقط فيه الساكن. انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج٤، ق ١٤٩، وانظر الأصول في النحو ٣/٧٥-٧٦.

(١) الكتاب ٧٩/٢، وفيه: «... بِمَنْزِلَةِ مِعْزَى وَمُعْطَى».

(٢) الكتاب ٧٩/٢ مع قليل من الاختلاف.

(٣) الكتاب ٧٩/٢.

(٤) في الكتاب ٧٩/٢: «... وبين المنون الذي هو...».

(٥) الكتاب ٧٩/٢.

(٦) في النسب إلى الممدود الذي لا يدخله التنوين مثل (زكرياء، ويُرَوَّغَاء) لا تحذف الهمزة، ==

هذا بابُ الإضافةِ إلى بَنَاتِ الحَرْقَيْنِ^(١)

قال: في الإضافة إلى غَدٍ وَيَدٍ: يَدَوِيٌّ وَغَدَوِيٌّ^(٢).

قال: فإن قال: فهلاً قُلت: غَدَوِيٌّ^(٣) فالجواب أَنَّهُم ألحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يُخرجوا من حرف الإعراب التَّحْرُكَ الَّذِي كان فيه لأنهم أرادوا أن يزيّدوا لِجَهْدِ الاسم^(٤).

قال أبو علي: لو حذفت الحركة من عين (يَدَوِيٍّ وَغَدَوِيٍّ) في الإضافة إليه لَرَدَّ لَامُهُ عَلَيْهِ لصارت اللام المردودة كأنها لم تُرَدَّ إذ حذف منه لما رَدَّ إليه شيء كان ثبت فيه وهو الحركة، والحركة قد تقوم مقام الحرف في ذا الباب، ألا ترى أنها قامت في جَمَزَى مقام ألف حُبَارَى، فلو حذفت الحركة لَرَدَّ اللام إليه لكان رَدَّ اللام كَلَا رَدَّ^(٥).

== لأنها حرف حيّ قري، بل تبدل واو ولا يجوز ترك الإبدال للفرق بين الهمز الذي هو للتأنيث، وما هو لغير التأنيث بما يقتضيه حال كل واحدة منهما، فنقول في النسب إلى زكرياء: زَكْرِيَّارِيٌّ، وإلى بُروكاه: بُرُوكَاوِيٌّ. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٢٢.

(١) الكتاب ٧٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٧٩/٢. وفي الاسم الذي ذهب لأمه وكان على حرفين نحو (غَدٍ، وَيَدٍ) إذا نسبت لك أن تقول: يَدِيٌّ، وَغَدِيٌّ، كما جاز أن تقول: يَدَوِيٌّ، وَغَدَوِيٌّ، وفي الوجه الأخير تكون نسبت إليه بعد إعادة المحذوف منه، فالأصل في (غَدٍ): (غَدَوٌ) على (فَعْلٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٤٩.

(٣) الكتاب ٧٩/٢.

(٤) الكتاب ٨٠/٢.

(٥) يقول الرمانى: «النسب إلى دَمَرٍ يجوز فيه: دَمِيٌّ، وَدَمَرِيٌّ، وفي يَدٍ: يَدِيٌّ وَيَدَوِيٌّ، وقول ==

هذا بابٌ مالا يجوزُ فيه من بَنَاتِ الحَرْفَيْنِ إِلَّا الرَّدُّ^(١)

قال أبو علي: الذي يلزم أن تردّ اللام إليه في النسبة ما ظهرت لامه في تثنية أو جمع بالتاء، وكانت فيه زائدة فحذفت منه نحو الهمزة في ابن^(٢).

قال: وإذا أضفتَ إلى أُخْتٍ قلتَ: أُخْوِي هكذا ينبغي أن يكون على القياس، وإذا القياس وهو قول الخليل^(٣).

قال أبو علي: التاء التي في أُخْتٍ وإن كانت للإلحاق بفعل^(٤) فقد أجري مجرى ما هو لغير الإلحاق، فصار التأنيث أغلب عليه من الإلحاق إذ حذفت في الجمع بالتاء كما حذف ما ليس للإلحاق نحو: عِصَّةٌ وَعِصَوَاتٌ،

== العرب في غَدٍ: غَدَوِيٌّ دليل على جواز الردّ إلى الأصل مع تبقية الحركة في الاسم، فلذلك حرك يَدَوِيٌّ، والأصل فيه (فَعَلٌ) ...» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٣.

(١) الكتاب ٨٠/٢.

(٢) فسر أبوسعيد هذه المسألة بقوله: «اعلم أن كل ما كان على حرفين والساقط منه لام الفعل، وكانت اللام الساقطة ترجع في التثنية أو في الجمع، فإن النسبة إليه بردّ الحرف الساقط، لا يجوز غير ذلك، فأما ما يرجع في التثنية فقولك في أبٍ: أهُوَانٍ، وفي أخٍ: أَخَوَانٍ، وأما ما يرجع بالألف والتاء فقولك في سَنَةٍ: سَنَوَاتٌ، فإذا نسبت إلى أبٍ، أو أخٍ، أو سَنَةٍ، قلت: أَبَوِيٌّ، وأَخَوِيٌّ، وَسَنَوِيٌّ، لا يجوز غير ذلك»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٠.

(٣) الكتاب ٨١/٢.

(٤) انظر النصف ١٨/١.

لئلا يجتمع علامتان للتأنيث فلما حذف من قولك: أَخَوَاتُ علم أنه أُجري مجرى التي في عِصَّةٍ في الجمع بالتاء كما حذفت منها، وكما لزم أن يحذف في الجمع بالتاء كذلك يلزم أن يحذف في النسب كما حذفت التي في طَلْحَةٍ حين قلت طَلْحِي ولم يَجْزُ ثباتها فيها من حيث لم يَجْزُ ثباتُ التي في طَلْحَةٍ في الإضافة وهذا قياس الخليل^(١).

* * *

هذا بابُ الإضافةِ إلى ما فيه الزوائدُ

من بناتِ الحرفَيْنِ^(٢)

قال: وإن شئتَ حذفت الزيادةَ فقلت: بَنَوِيٌّ وَسَتَيْي^(٣) [أ/١٢١].
قال أبو علي: فُتحت الباءُ في بَنَوِيٍّ في النسب؛ لأن أصله (بَنَاءٌ)،
يدلُّك على ذلك جمعهم إياه على (أُبْنَاءِ)^(٤).

(١) قال أبو الحسن الرماني: «النسب إلى أخت: أَخَوِيٌّ، لقولهم: أَخَوَاتُ، ولو كانت التاء قد أخلصت الإلحاق لوجب: أَخَوَاتُ؛ إذ لم يكن دليلاً على التأنيث كما يجب: عنكبوتات، ويونس يقول: أَخَوْتِي، لأنه رأى التاء قد دخلت في الاسم دخول الملحق بالأصل، فعاملها معاملة الأصل...» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٤.

(٢) الكتاب ٨١/٢.

(٣) الكتاب ٨١/٢ باختصار.

(٤) الأسماء التي جعلت الألفات في أولها عوضاً من المحذوف نحو (ابن، واسم، واست، واثنان، وبنث) إذا أقررتها على حالها عند الإضافة قلت: ابْنِي، واسْمِي، واثْنِي، واستِي، =

قال: وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى (أبناء فارس) قال بنوي^(١). وفي نسخة أخرى أبتاوي، وفيها: والصواب ابني.

قال أبرعلي: من تصديق ذلك، أي من تصديق أن لك أن تحذف الزوائد فالصواب أن يكون بنوي في الكتاب، فتكون الحجة في حذف الألف في ابن وأبتاوي لاحجة فيه^(٢).

قال: وقد كنت تردّ ماعدة حروفه حرفان ولم يُحذف منه شيء^(٣). أي لم يكن فيه زائد فتحذف.

قال: فإذا حذفت منه شيئاً ونقصته منه كان العوض لازماً^(٤). يعني بالعوض ردّ ما كان في الأصل.

قال في تاء (بنث): وذلك لأنهم شبّهوها بهاء التأنيث، فلما حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء سنبتة^(٥).

== لأن الذاهب عوضه باق، وإذا حذفت الزوائد، رددت الأصل الذاهب، وإنما جيء بها، في (سنّيه) لأن لامها هاء، وجمعها أسنّاء. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٥١.

(١) الكتاب ٨١/٢.

(٢) العرب لاتقول في (ابن) بني، وإنما تقول بنوي، وابني، فلم يحملوه على الحذف إذ كانت الإضافة قوية على الحذف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٥١.

(٣) الكتاب ٨٢/٢، وفيه: «... وإن لم يحذف منه شيء».

(٤) الكتاب ٨٢/٢، وهذه العبارة متممة لسابقتها.

(٥) الكتاب ٨٢/٢، وسنبتة مزيد بالتاء، ويجمع على (سنّات)، والدليل على زيادة التاء أنك تقول: (سنّبة) كما تقول في عفرت: عفر لأن تاء زائدة. انظر الكتاب ١١٩/٢، وضيطة الأزهرية تارة بفتح السين والياء وأخرى بكسرهما (سنّيت) ونقل عن ابن الأعرابي أن ==

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: هَلَا جَعَلْتَ (بِثْتَ) إِذَا كَانَتْ التَّاءُ فِيهِ لِلتَّائِيثِ بِمَنْزِلَةِ قُلَّةٍ (١) وَضَعَةَ (٢) فَأَجَزْتَ النِّسْبَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ رَدِّ اللَّامِ كَمَا أَجَزْتَهُ فِي قُلَّةٍ وَنَحْوِهِ.

قال: يدلُّك على ذلك سَكُونُ مَا قَبْلَهَا (٣).

قال أبو علي: يدلُّ على أن هذه التَّاءُ لِلإِلْحَاقِ أَنَّ سَكُونَ مَا قَبْلَهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ (٤) لَمَا سَكَنَ، وَلَتَحْرَكَ.

== السُّبُت: السُّيُّءُ الْخُلُقِ. انظر تهذيب اللغة ١٣/١٥٥ (رباعي السين)، وقال: السُّبُتُ وَالسُّبَّةُ: سُوءُ الْخُلُقِ وَسُرْعَةُ الْغَضَبِ، وَأَشَدُّ:

قَدْ شَبَّتُ قَبْلَ الشُّبِّ مِنْ لِدَاتِي
وَذَاكَ مَا أَلْقَى مِنَ الْأَذَاةِ
مِنْ زَوْجَةٍ كَثِيرَةِ السُّبُتِ

المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤ (سب).

(١) الْقُلَّةُ وَالْمُقْلَاءُ: عُدَدَانِ يَلْعَبُ بِهِمَا الصَّبِيَّانِ، فَاَلْمُقْلَاءُ: الْعُرْدُ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ الْقُلَّةُ، وَالْقُلَّةُ: الصَّغِيرَةُ الَّتِي تُنْصَبُ، هَذَا عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَعَنْ الْقَالِي: الَّذِي يَلْعَبُ فَيُضْرَبُ الْقُلَّةُ بِالْمُقْلَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

كَأَنَّ نَزْوً فِرَاحَ الْهَامِ يَنْتَهُمُ نَزْوُ الْقَلَاتِ زَهَاهَا قَالَ قَالِيْنَا

قال الليث: تَجْمَعُ الْقُلَّةُ عَلَى قَلِيلٍ. انظر تهذيب اللغة ٩/٢٩٦ (قلا).

(٢) الضَّعَّةُ: كَانَتْ فِي الْأَصْلِ: ضَعْوَةٌ، تُقْصَ مِنْهَا الْوَاوُ، وَجَمْعُهَا ضَعَوَاتٌ، وَهِيَ شَجَرٌ مِثْلُ الشُّامِ، قَالَ جَرِيرٌ:

مُتَّخِذًا فِي ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجَا

انظر تهذيب اللغة ٣/٧٦ (ضعا)، ولم أجِدِ الْبَيْتَ فِي دِيْوَانِ جَرِيرٍ، وَانْظُرِ الْأَصُولَ

فِي النُّحُو ٣/٧٧.

(٣) الْكِتَابُ ٢/٨٢.

(٤) أَيُّ لِلإِلْحَاقِ.

قال: جَعَلْنَاهَا بِمَنْزِلَةِ ابْنٍ^(١).

أي في أننا إذا حذفنا الزيادة منه في الإضافة، فرددنا إليه فيها الساقط منه، فالمحذوف من (ابن) الهمزة والمحذوف من (بنت) التاء والمردود فيها اللام^(٢).

قال: فإن قلت: بني^١ كما قلت بنات فإنه ينبغي له أن يقول: بني في (ابن) كما قلت في (بنون)^(٣).

قال أبو علي: قوله: بني^١ أي إن قلت في الإضافة إلى بنت: بني فلم تردّ اللام في الإضافة لقولك بنات، أي لأنك تجمع بالتاء فلا تردّ اللام، لزمك أن تقول في ابن: بني^١ فال تردّ اللام لقولك في جمعه: بنون، فلا تردّ اللام في الواحد إذا أضفت إليه، كما لم تردّه في الجمع، فقد ذلك قولك في ابن: بنوي، وإن لم تردّ اللام في جمعه أنه يلزم أن تقول في بنت: بنوي^١ وإن لم تردّ اللام في جمعه بنات. وإنما رددت اللام فيهما جميعاً لأنك قد حذفته من كل واحد منهما زيادة تثبت فيها، فإذا حذفته الزيادة وجب الرّد، إذ قد يرد فيما لازيادة ثابتة فيه، مثل دموي^١، فهذا المعتبر فيه في هذا^(٤).

(١) الكتاب ٨٢/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

(٢) انظر مزيداً من التوضيح لهذا في الأصول في النحو ٧٧/٣.

(٣) الكتاب ٨٢/٢، مع قليل من التصرف.

(٤) قال أبو العباس المبرد: «واعلم أن كلّ ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدته ثلاثة، فلا بُدّ من الرّد؛ لأنك لما حذفته ما ليس منه لزمك أن تردّ ما هو منه؛ إذ كنت قد تردّ فيما لا تحذف منه شيئاً؛ لأنه له في الحقيقة، وذلك في النسب إلى ابن: ابني إذا اتبعت اللفظ، فإن حذفته ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت: بنوي^١.»

قال: فإِنَّمَا أَلْزَمُوا هَذِهِ الرَّدَّ فِي الْإِضَافَةِ لِقَوْتِهَا عَلَى الرَّدِّ لِأَنَّهَا قَدْ تَرَدَّدَتْ وَلَا تَحْذَفُ^(١).

قال أبو علي: قوله هذه الأسماء يعني ابْنُ واسم، وقوله: «لأنها تردَّد ولا تحذف»^(٢) أي تردَّد اللام فيما لا تحذف منه شيئاً نحو يَدَوِيَّ وَدَمَوِيَّ. وقوله: [١٢١/ب] «فالتاء تعوِّضُ منها»^(٣) أي تردَّد لحذفها اللام.

وقوله: «كما يُعوِّضُ من غيرها»^(٤) نحو الهمزة في (ابن) والميم في (ابنم) ونحو هذا.

وقوله: وكذلك كِلْتَا وَثْنَتَانِ^(٥).

أي إذا أضفت إلى (كِلْتَا) رددت اللام لحذفك الياء كما تردَّد اللام في (بِنْتِ) ^(٦) لحذفك التاء منها والألف في كِلْتَا أَلْف تَأْنِيث ، فتحذفها

== ولا تقول في أَخْتُ إِلَّا أَخَوِي؛ لأن التاء تحذف كما تحذف الهاء في النسب؛ لأنها تلك في الحقيقة. وذلك قولك: في طلحة: طَلْحِي، وفي عَمْرٍة: عَمْرِي، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إِلَّا أَخَوِي، وكذلك بِنْتُ: بَنَوِي، لأن التاء، تذهب. ومن قال: ابنة قال: ابْنِي، على قولك: ابْنِي في ابن. ومن قال في ابن: بَنَوِي، قال في مؤنثه: بَنَوِي، وذلك أن النسب إلى كل مؤنث كالنسب إلى ذكره. المقتضب ١٥٥/٣.

(١) الكتاب ٨٢/٢، مع اختلاف يسير.

(٢) هكذا نص الكتاب «ولا تحذف».

(٣) الكتاب ٨٢/٢.

(٤) الكتاب ٨٢/٢ «من قوله: «فإنما أَلْزَمُوا...» إلى قوله: «... من غيرها»، هي عبارة واحدة في الكتاب، ضمَّنها أبو علي تعليقاته.

(٥) الكتاب ٨٢/٢.

(٦) النسب إلى كِلْتَا: كَلَوِيَّ، وَثْنَتَانِ: ثَنَوِيَّ، كما أن النسب إلى بِنْتُ: بَنَوِيَّ، وسيأتي تعليل ذلك.

كما تحذف علامات التأنيث في النسب، وثُتِنان مثله يلزم ردُّ اللام فيها في الإضافة لحذف التاء لأن التاء فيها مثل بُنْتُ، لأن ما قبلها ساكن كما أن ما قبلها ساكن^(١).

قال أبو علي: قال أبو بكر: قال أبو العباس: يقول سيبويه في التاء التي في كِلْتَا: إنه بدلٌ من الألف في كِلا مثل التاء التي هي عوضٌ من الواو، فلذلك حذفت ألف التأنيث وردَّ ما التاء بدل منه وهو الواو^(٢).

قال: ^(٣) وكان أبو عمر^(٤) يقول: كِلْتَا فِعْتَل، التاء زائدة والألف من الأصل فتقول: كِلْتَوِي.

قال: وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر^(٥) إلا على من قال حُبْلَوِي لا على أنه لام.

(١) يقول أبو سعيد: «من قال: رأيتُ كِلْتَا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث، فإن سمي بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولانكزة، وهذه التاء بمنزلة التاء في بُنْتُ، غير أنها لما صارت للإخاق جاز أن يلحقها ألف التأنيث: فمن حيث وجب ردُّ بنت في النسبة إلى الأصل وحذف التاء منها، وجب ردُّ كِلْتَا إلى الأصل، وحذف التاء، ثم تحذف ألف التأنيث، فيقال: كِلَوِي». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٢، وهذا الكلام منقول عن ابن السراج، وسيأتي.

(٢) الأصول في النحو ٧٨/٣.

(٣) القائل: هو أبو علي الفارسي، هنا في الفقرة التالية.

(٤) هو أبو عمر الجرمي، والقول بهذا اللفظ منقول عنه في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٢، وشرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٩٦/٢، شرح المفصل ٦/٦.

(٥) كما حالفه الفارسي هنا فالسيرافي أيضاً قال عن رأي الجرمي هذا: «وليس ذلك بقول مختار، لأن زيادة التاء في مثل هذا الموضع غير موجودة، لأنها زيادة تاء قبل لام الفعل، ولا أعلم له في الكلام نظيراً»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٢. ووصفه ==

قال في كلتا: وصارت التاء بمنزلة الواو في شَرَوَى^(١).
 قال أبو علي: يقول: صارت التاء التي هي بدل من اللام بمنزلة الواو
 التي هي لام في شَرَوَى والألف بعدها بمنزلة الألف بعد واو شَرَوَى^(٢).
 قال: ولو جاء شَيْءٌ مثل (بنت) واستَبَانَ لك أن أصله (فعل)
 لكان في الإضافة متحرك العين^(٣).

قال أبو علي: يقول: قد قامت لك الدلالة في أن عينات (بنت،
 وأخت) وسائر هذه الأسماء التي قدمها أو أكثرها متحركات العين، فإن
 جاء شيء مثل بنت فقامت لك الدلالة على أنه فعل أو فعل أو على غير
 ذلك من الأبنية التي تسكن عيناتها فحركه في الإضافة إليه، لأنك إذا
 ردّدت هذه اللامات على هذه النواقص في الإضافة حركت العين عنده وإن

== الروماني بأنه رأي لا وجه له، لأن التاء ليس من مواضع زيادتها إلا أن تقع في أول الاسم أو
 آخره، انظر شرح الروماني للكتاب، ج٤، ق ٢٦.

(١) قال ابن السراج: «من قال: رأيتُ كلتَا أُخْتَيْكَ، فإنه جعل الألف ألف تأنيث، فإن سمي بها
 شيئاً لم يصرفه في معرفة ولانكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في (شَرَوَى)،» الأصول في
 النحر ٧٨/٣.

(٢) الواو في (شَرَوَى) بدل من الياء التي كانت في (شَرَيْتُ)، ولا يجوز أن يكون الألف
 للإلحاق، لأن الإلحاق يقتضي إظهار الأصل، إذ الغرض في الألف التقريب من الأصل، قال
 الشاعر:

... وهل شَرَوَى أبي حَسَانَ في الأُنس

فكلتَا بمنزلة شروى، ووزنه (فعلَى) . انظر شرح الروماني للكتاب، ج٤، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٨٣/٢، ويبدو أن في العبارة تكراراً في الكتاب وأن رواية أبي علي خلت منه،
 فكانت أصح وأقوم.

كان أصله السكون كما قلت في غَدٍ: غَدَوِيٌّ، وحجته في ذلك ما تقدم^(١).
قال: فكأنك ألحقت ياء الإضافة اسماً لم يكن فيه شيء مما
حُذِفَ^(٢).

قال أبو علي: يعني بقوله مما حذف الزوائد التي تلحق فتحذف إذا ردَّ
إلى الاسم ما كان أصلاً فيه ثم تُسبب.

قال: وأما فَمَ فقد ذهب من أصله حرفان، لأنه كان أصله قُوَّةً^(٣).
قال أبو علي: حذف الهاء التي هي لام من قُوَّة كما تحذف اللامات
إذا كُنَّ ياءات أو واوات، وإنما وافقت الهاء حروف اللين في هذا لما فيها
من الخفاء ومما يدل على خفاء الهاءات وموافقتها حروف اللين أنهم
لا يستجيدون قول من قال: عَليَّه، ويقولون: كأنه جمع بين ساكنين، لأن
الهاء خفيٌّ، فلما حُذِفَت الهاء التي هي لام كما حُذِفَ من شَقَّةٍ واستَبَقِي
الاسم على حرفين، أحدهما حرف لين فأبدلوا منه الميم في الأفراد لثلاث يبقى
الاسم على حرفين أحدهما حرف لين [١٢٢/أ] فإذا أضيف لم يبدل لأن
التنوين لا يحلق، فلا يبقى الاسم على حرف^(٤).

(١) إذا كان الاسم منقوصاً، ويان أنه على (فعل) تحركت عينه إذا أضيف إليه نحو: غَدٍ: غَدَوِيٌّ، وفَمَ: فَمِيٌّ، لأنهم قالوا في تشبيه (فَمَ): فَمَوَان، ولو لم يقولوه لم يجوز... «انظر الأصول في النحو ٧٨/٣، وانظر مناقشة ابن جني له في الخصائص ١٤٧/٣».

(٢) الكتاب ٨٣/٢، وفيه: (... يائي الإضافة...) «...».

(٣) الكتاب ٨٣/٢.

(٤) أصل (فَمَ): (قُوَّة) وجمعه: (أفراء)، وأجاز سيبويه في النسب إليه: فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ، كما قيل في (دَمَ): دَمِيٌّ ودَمَوِيٌّ، ومن قال: فَمَوَان، فلا يجوز فيه إلا فَمَوِيٌّ، كما يقال في أخ: أَخَوَان، وأَخَوِيٌّ.

قال أبو العباس: وإنما أبدلوا الميم من الواو لأنهما جميعاً من الشفة مع الباء^(١).

وكانت الميم أولى من الباء^(١) لأن الميم من الشفة ثم تهوي إلى الفم حتى تتصل بالخياشيم لما فيها من الغنة، والباء^(١) لازمة لموضعها^(٢).
قال أبو علي: فالميم يوافق الواو في أنهما يهويان في الفم. أنشد:
هُمَا نَفَقًا فِي فِيٍّ مِنْ قَمَوِيهِمَا^(٣).

== ونقل أبو سعيد عن أبي العباس المبرد أن من لم يقل: قَمِيٍّ، فحقه أن يَرُدَّهُ إلى الأصل، والأصل (قَوَّة) فيقول: قُومِيٍّ. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٥٢، وانظر المقتضب ١٥٨/٣ - ١٥٩.

قال ابن السراج: «الذي زَيْنَ لهم عندي أن قالوا: «قَمَوَانٍ» أن هذا يُعَدُّ محذوفاً وهي الهاء، بذلك عليه قولك: تَقْرُؤُهُ، وَأَقْوَاهُ... فإن أضفت إلى رجل اسمه (قُوزَيْدٍ)، قال سيبويه: فكأنك إنما تضيف إلى قم»، انظر الأصول في النحو ٧٨/٣ - ٧٩.
(١) في المخطوطة: (الباء) خطأ.

(٢) النص في المقتضب ١٥٨/٣ مع قليل من الاختلاف.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، للفرزدق، وعجزه:

... على النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ

أنشده سيبويه منسوباً إليه، وفيه شاهد على جمعه الواو والميم التي هي بدل منها في (قم) فقال (قمويهما)، فجمع بين العوض والمعرض. ونسبه الشنتمري إلى الغلط، انظر الكتاب ٨٣/٢ وهامشه. ووجه بعضهم كلام الفرزدق هذا بأكثر من وجه، ولعل ألصقتها به قول بعضهم: إن الميم بدل من الهاء، وأن الساقط من (قم) هو الواو، فكذلك ردّها، انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٥٢.
انظر الشاهد في المقتضب ١٥٨/٣، وهو آخر أبيات قصيدة طويلة في ذم إبليس، مطلعها:

إِذَا شِئْتُ هَاجَتْنِي دِيَارُ مُحِلَّةٍ وَمَرِئُ أَفْلَاحٍ أَمَامَ خِيَامِ

وفي الديوان ٢١٥/٢ «هَما تَفَلَّأَ» مكان «هَما تَفَقَّأَ». انظر البيت في النكت في ==

قال أبو علي: قوله: فَمَوَّيَّهما . الميم بدل من الواو، لأنهما جميعاً من الشُّفَّة (١).

والواو بدل من الهاء، فخفاء الواو للينها، ولأن الميم خفية مثلها، ألا ترى أن النحويين يستقبحون عَليَّهَي مَالٌ، لخفاء الهاء، ومن قال: (فَمَانٍ)، قال في النسب: فَمِيٌّ، وله أن يقول: فَمَوِيٌّ كما كان له في يَدٍ يَدَوِيٌّ، ومن قال: فَمَوَانٍ لم يَجْزِ له أن يقول إلا فَمَوِيٌّ، كما أنه ليس له أن يقول في ابْنٍ وأختٍ إلا بَنَوِيٌّ وأخَوِيٌّ، فيرد اللام من أجل الزيادة إذ كان له الرد فيما لازيادة فيه وهذا قياس صحيح (٢).

قال: وكذلك الإضافة إلى ذَات: (٣) ذَوَوِيٌّ، لأنك إذا حذف الهاء فكأنك تضيف إلى (ذا) (٤).

== تفسير كتاب سيبويه ٨٩٧/٢، وقد أنشده أبو علي في المسائل الحلبيات ٣٤٦/، كما أنشده في المسائل العسكرية ٩٧/، والمسائل المشكلة ١٥٨/، وقال: «أبدل من العين الذي هو واو الميم، كما تبدل منه في الأفراد، ثم أبدل من الهاء التي هي لام الواو، وبَدَلُ الواو من الهاء غير بعيد»، انظر البيت في مجالس العلماء ٢٥١/، سر صناعة الإعراب ٤١٧/١، خزنة الأدب ٢٦٩/٢.

(١) انظر المسائل المسائل المشكلة ١٥٨/، والمسائل العسكرية ٩٧/.

(٢) انظر شرح المفصل ٥/٦ - ٦.

(٣) في الكتاب ٨٣/٢: «... الإضافة إلى (ذَاةٌ)»، ويبدو أنها سقطت من الكتاب، لأن الفارسي نص عليها في تعليقه، كما جاء بالتي للمذكر، وهي التي ذكرت في الكتاب، والنسب إليهما معاً: (ذَوَوِيٌّ)، كأنك نسبت إلى (ذَوِيٌّ). انظر شرح الروماني للكتاب، ج٤، ق ٢٦.

(٤) الكتاب ٨٣/٢.

قال أبو علي : يعني بقوله ذاتُ التي إذا وُصِلَتْ قلت : فَلَائِةُ ذاتُ كَذَا .

وتقول للمذكر ذُو كَذَا ، فذاتُ هذه كذُو في أن اللام فيها محذوفة ومخالفة في أن (ذُو) تكون حركة فائه من جنس ما تنقلب إليه عينه إن أُلْفًا ففتحة وإن ياءً فكسرة، وإن واوًا فضمة، فإذا أضفْتَ إلى (ذات) وجب أن تحذف اللام، كما أنك إذا أضفت إلى سائر ما فيه تاء التانيث حذفت . وصفة (ذو) في الكلام، إنما هي لأن تضاف إلى الجواهر فيوصف بها إذا أضيف إليها (ذُو) (١) .

قال: إلا أن الهاء جاءت بالألف والفتحة كما جاءت بالفتحتين في امرأة، فالأصل أولى به إلا أن تُغَيَّر (٢) .

قال أبو علي: كان (ذُو) قبل أن تدخل عليه علامة التانيث يجري فاؤه بحسب الحرف الذي ينقلب إليه عينه، فلما أدخل عليه علامة التانيث التي هي الهاء، وجب أن يتحرك الحرف الذي قبله كما يتحرك ما قبل هاءات التانيث بالفتح فانقلبت أُلْفًا، فلما انقلبت أُلْفًا لأنه في موضع حركة لزم فاءها الفتح؛ وسبب لزوم الفاء الفتح وانقلاب العين أُلْفًا من

(١) يقول أبو سعيد: إذا أضفت إلى رجل اسمه (ذُو مَالٍ) قلت: ذَوِيٌّ، لأنك تردّ الذاهب، لأن (ذُو) اسم على حرفين الثاني من حروف المدّ واللين، ولا يقوم بنفسه منفرداً، فرددنا الذاهب، وعين الفعل منه وارُ مفتوحة، فتقول: ذَوِيٌّ، و(ذُو) فَعَلٌ، والدليل على ذلك قوله تعالى: «ذَوَاتَا أَفْتَانٍ» (سورة الرحمن، الآية/٤٨)، وكذلك إذا نسبت إلى (ذاتِ مَالٍ)، لأنك تحذف هاء التانيث، فيستوي الذكر والأنثى . شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٢ .

(٢) الكتاب ٨٤/٢، وهذه العبارة هي تمام سابقتها .

(ذو) لحاق علامة التانيث به إذا أَرَدْتَ المؤنث، وتنزيله أن الراء^(١) تتبع حركته حركة الهمزة التي هي لام، فإذا ألحقت علامة التانيث انفتحت الهمزة، وإذا انفتحت الهمزة انفتح الراء، وتمثيل (ذات) هذا التمثيل^(٢).
قال: وأما الإضافة إلى شَاءٍ فَشَاوِيٌّ، كذلك يتكلمون به^(٣).
قال: (لا ينفع الشاوي) ^(٤)، وإذا سميت رجلاً به أجريته على القياس فقلت: شَائِيٌّ.

قال: وإن شئت قلت: شَاوِيٌّ كما قلت: عَطَاوِيٌّ^(٥) [١٢٢/ب].
قال أبو علي: إبدال الواو من هذه الهمزة ليس بالقياس^(٦)؛ لأنها أصلية، فلذلك. **قال:** كذلك يتكلمون.

(١) يريد: التي في (مرأة).

(٢) انظر المسائل البغداديات/١٥٥، قال ابن السراج: «إن أضفت إلى رجل اسمه (ذو مال) قلت: (ذَوَوِيٌّ)، وكذلك (ذَاتُ مَالٍ)، لأنك إذا أضفت حذف الهاء؛ فكانك تضيف إلى (ذو)». الأصول في النحر ٧٩/٣.

(٣) الكتاب ٨٤/٢، وفي المخطوطة: (شاوي) من غير فاء.

(٤) هكذا وضع أبو علي هذه الجملة، ولم أتبين مقصده منها، ولعله يوميء بها إلى البيت الذي أنشده سيبويه في هذا الموضع وهو قول الشاعر:
 قَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ إِذَا مَا غَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُمٍ
 انظر الكتاب ٨٤/٢.

(٥) الكتاب ٨٤/٢.

(٦) هناك فرق بين شَائِيٍّ وَعَطَائِيٍّ، فالهمزة في عطاءٍ بعد ألف زائدة، وليست في شَاءٍ كذلك. انظر الأصول في النحر ٧٩/٣.

والأجود في شَاءٍ: شَائِيٌّ، ويجوز شَاوِيٌّ، وقياسه أنك تريد به صاحب شَاءٍ، فإن أضفت إلى شَاءٍ قلت: شَاهِيٌّ، لأن الذهاب منه هاء؛ لأنك تقول في التحقيق: شوبهة، وفي الجمع: شِيَاءٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٥٢.

قال أبو علي: شَاءٌ وزنه (فَعْلٌ)، والألف منقلبة عن واو، يدلُّك على {ذلك} ^(١) قولهم: شَوِيٌّ، فاشتقوا منه ما صحت الواو فيه، ولو كانت منقلبة عن ياء لقلت شَيِيٌّ، فأما الهمزة في شَاءٍ، وقولهم في الإضافة إليه: شَاوِيٌّ فاللام عندي همزة، والواو في الإضافة إليه بدل منها، وليست الهمزة منقلبة عن ياء ولا واو، لأنَّك لو جعلته منقلبةً من أحدهما، جمعت على الكلمة الاعتلال من عينها ولا مها، وذلك قليل، ولذلك قال سيبويه: وإن سميت به رجلاً قلت شَائِيٌّ، أجريته على القياس.

فإن قلت: فقد جاء شَوِيٌّ على (فَعِيلٍ)، وجاءت اللام منها غير همزة فإنه كالتَّيِّبِ والتَّزَيُّبِ، والذَّيْبِ، كل ذلك لاماتها همزات، وقد أجمع على تخفيفها فكذلك شَوِيٌّ لأمه همزة وقد خفف. وكان أبو بكر يقول: يمكن أن تكون الهمزة فيه بدلاً من الهاء، كما أن الهمزة من مَاءٍ بدل من الهاء ^(٢)، فكأنَّه ذهب إلى شَاءٍ من لفظ شَاهٍ، ولو كان كذلك لكانت الهاء جديراً أن ترجع في قولهم شَوِيٌّ فيقال: شَوِيَّةٌ، فإن لم ترجع الهاء دليل على أن اللام من شَاءٍ ليست بهاء، وأن الهمزة أصل فيه، ومنزلة شَاءٍ من شاةٍ بمنزلة آل ^(٣) من لؤلؤٍ فيه بعض حروفه وليس من بنائه ^(٤).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الأصول في النحر ٣/ ٧٩.

(٣) في المخطوطة: (آل).

(٤) قال أبو الحسن الرمانى: النسب إلى شَاءٍ: شَاوِيٌّ، ولا يجوز غيره، لأنه مهمل في هذا المعنى، ولكن إذا سميت رجلاً بشاءٍ جاز شَائِيٌّ، وشَاوِيٌّ على القياس، ولا يقبس على المهمل، ==

هذه فصول تلحق بما تقدم من الباب تأخرت عن مواضعها

قال أبو العباس في (اسم): يحتمل أن يكون وزنه (فعل) كقولهم^(١) سُمُّه، ويحتمل أن يكون (فعل) لقوله في كل سورة سُمُّه^(٢).
قال أبو علي: ولو قال قائل: إن الفاء من (اسم) متحرك بالفتح لقولهم: سَمَوِيٌّ، وإن وزنه فَعَلَ لقولهم في جمعه: (أَسْمَاءٌ)، لأن حكم (فَعَلَ) أن يكون على (أفْعال) في الجمع القليل، كما أن حكم (فَعَلَ) أن يكون في الجمع القليل على (أفْعَل)، فكما حكم على (يَدٍ) أنه (فَعَلَ) بقولهم (أَيْدٍ)، كذلك يحكم لقولهم: (أَسْمَاءٌ) بأنه (فَعَلَ)، ولفتحه^(٣).

== لأن إهماله نادر، والتأخر لا يقاس عليه، والنسب إلى شاة: شاهی، لأن الأصل الهاء، ودليله شويهة وشيأة، وليس الشاء من لفظ شاة بدليل تصغيره على شوي، وتصغيره شاة على شويهة. « شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٢٦.

(١) في المخطوطة: لقولهم.

(٢) انظر المقتضب ٢٢٩/١، وقد تضمن النص الإشارة إلى بيت من الرجز أنشده أبو العباس، وهو قول الراجز: باسم الذي في كل سورة سُمُّه

وقد أنشده أبو زيد في نوادره ٤٦١/٤، وقبله قوله:

أُرْسِلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرَّمُهُ

وَهُوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ

انظر بيت الشاهد في المنصف ٦٠/١، ومع أبيات أخرى في الباب، الصحابي ١٩٥/١،

الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦/١، وقد عقد ابن الأنباري المسألة الخلافية الأولى للقول

في اشتقاق الاسم، وبحث الموضوع نفسه في أسرار العربية وروى البيت ص ٨، عندما ذكر

أن في الاسم خمس لغات، وانظر الأمالي الشجرية ٦٦/٢.

(٣) في المخطوطة: (فلفتحته).

الفاء في سَمَوِيٍّ يُحَكِّمُ بِأَنَّ الْفَاءَ مَفْتُوحَةٌ ، و (لأَفْعَالِ) بِأَنَّ الْعَيْنَ مَفْتُوحَةٌ^(١) .

قال أبو علي: الدليل على أَنَّ ذِيَّةً أَصْلَهُ ذَيْتٌ، أَنَّ ذِيَّةً بِمَعْنَى ذَيْتٍ فَيَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ ذَيْتَ حَذَفِ اللَّامِ مِنْهَا كَمَا حَذَفَ مِنْ أُخْتٍ وَبُنْتُ، وَجَعَلَ التَّاءَ فِيهِ لِلإِلْحَاقِ، كَمَا جَعَلَ فِيهِمَا لَهُ، فَإِذَا أَضَفْتَ إِلَيْهِ حَذَفْتَ التَّاءَ وَرَدَدْتَ اللَّامَ كَمَا أَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى بِنْتٍ وَأَخَوَاتِهَا حَذَفْتَ التَّاءَ وَرَدَدْتَ اللَّامَ وَتَحَرَّكَ الْعَيْنَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ، فَتَقُولُ: ذَيَّوِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ فِي ذَيْتٍ سَاكِنًا كَمَا حَرَكْتَهُ مِنْ غَدَوِيٍّ، وَإِنْ رَدَدْتَ اللَّامَ فِيهِ قَلِبْتَ الْيَاءَ أَلْفًا، وَقَلِبْتَهَا وَاوًا فَقُلْتُ: [١٢٣/أ] ذَيَّوِيٍّ^(٢) .

قال أبو العباس : التَّاءُ فِي بِنْتٍ وَأُخْتٍ وَنَحْوَهُمَا^(٣)، وَإِنْ كَانَتْ لِلإِلْحَاقِ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ فِي سَنَبَتَةٍ وَعِفْرِيتٍ فَقَدْ خَالَفْتُهُمَا فِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ، يَعْنِي وَإِنْ كَانَ لِلإِلْحَاقِ فَقَدْ وَقَعَ مَوْقِعُ الْهَاءِ فِي أَخِيٍّ وَبَنِيٍّ، لِأَنَّهَا إِذَا تَلَحَّقَ الْمُؤَنَّثُ الَّذِي لَهُ ذَكَرٌ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، فَلِذَلِكَ حَذَفْتَ فِي الْإِضَافَةِ، وَثَبَّتَتْ التَّاءُ فِي سَنَبَتَةٍ وَعِفْرِيتٍ .

قال أبو علي: الدليل على أَنَّ (هَنْتَ) (فَعَلَ) مُحَرِّكُ الْعَيْنِ أَنَّ حَرَكَةَ فَائِهِ بِالْفَتْحِ قَدْ عَلِمَ مِنْ (هَنْوَكُ، وَهَنْتُ)، فَأَمَّا حَرَكَةُ عَيْنِهِ فَتَعْلَمُهُ مِنْ أَخَوَاتِهَا الَّتِي تَتَّبِعُ حَرَكَاتَ عَيْنِهَا لِأَمَاتِهَا أَكْثَرُهَا عَلَى (فَعَلَ)، كَقَوْلِكَ:

(١) اسم: محذوف اللام، فهو من السَّوَى، ويجمع على (أَسْمَاءَ)، والمحذوف منه الواو، وإن قيل

فيه: سَمَوِيٍّ، ويذكر فيه خمس لغات هي: اسمٌ، وَسَمٌ، وَأَسْمٌ، وَسَمٌ، وَسَمِيٌّ .

(٢) انظر هذه الجزئية في الكتاب ٨٢/٢ - ٨٣ .

(٣) انظر الكتاب ٨٢/٢، والمقتضب ١٥٤/٣ - ١٥٥ .

(أَخُوكَ وَأَبُوكَ وَذُو مَالٍ وَحَمُوكَ)، فتحمله على أخواتها هذه، فأما من حركة النون من (هَنُوكَ وَهَنَّاكَ) فلا نعلم أنه (فَعَلَ) ولا يحكم بحركة النون في (هَنُوكَ) بالفتح أن أصله (فَعَلَ)، لأنه لو كان (فَعَلًا) أيضًا، فرددت اللام إليه في الجمع لحركت ولم تسكُن، ألا ترى أننا نعلم أن (غَدًا) (فَعَلٌ) ^(١). لقولهم:

... .. وَغَدُوا بِلَاقِعٍ ^(٢)

وَيُجْمَعُ عَلَى غَدَوَاتٍ.

(١) يقول أبو علي: «يجوز أن تكون الهاء من قولهم: (يا هَنَاءُ) بدلاً من الواو التي هي لام في (هَنُواتٍ)، لأن الهاء قد تشابه حروف اللين في الخفاء، وفي كونها من مخرج إحداهن، وفي حذفهم لها كحذفهم لهن في (سَنَّةٍ، وَشَفَّةٍ، وَشَاةٍ) ...»، ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن تكون الكلمة لامها تارة هاء، وأخرى واو، ونظير قولهم: عِضَّة، وسَنَّة، ألا تراهم قالوا: عضوات ... وقالوا في جمعه: عِضَّاءُ، وقالوا من السَنَّة: سَنَّاءُ، وقالوا: مُسَنَّاءُ، ومُسَانِهَةٌ، فيكون (هَنَاءُ) على (فَعَالٍ)، واللام فيه كاللام فيهن ...»، المسائل المشكلة / ٥٠٤ - ٥٥٥.

ويرى سيبويه أن التاء في (هَنَّتِ) إنما تكون في الوصل وأنها (هَنَّة) مثل (مَنَّتِ) و(مَنَّة)، انظر الكتاب ٣٤٨/٢، كما شبه التاء في (هَنَّتِ) و(أَخَّتِ) بالتاء في (بَنَّتِ) إذا كان اسمًا لرجل، فيجمع على (بنات) من قبل أن هذه التاء للتأنيث، وهي لا تثبت مع تاء الجمع كما لا تثبت الهاء، فمن ثم صيروها مثلها، فقالوا في رجل اسمه (هَنَّتُ): هَنَاتٌ. انظر الكتاب ١٠٢/٢.

(٢) هذا بعض بيت من الطويل أنشده سيبويه في باب الإضافة إلى الحرفين، دون نسبة، وهو قوله:

وما الناسُ إلا كالديَّارِ وأهلها بهما يومَ حُلُوها، وَغَدُوا بِلَاقِعُ

والشاهد فيه قوله: (غَدُوا) وبنائه على الأصل، على أن (غَدًا) أصله (غَدُوٌّ) بإسكان الثاني، فإذا نسب إليه وردَّ المحذوف منه قيل: (غَدُوٌّ)، فلم تسلب الدال الحركة ... انظر الكتاب ٨٠/٢، والبيت للبيد وهو في ديوانه / ١٦٩، من قصيدة مطلعها:

بَلَيْنَا وَمَاتَبَلَى النُّجُومُ الطُّوَالُ وَتَبَقَّى الْجِبَالُ بَعْدَنَا وَالْمَصَانِعُ

قال: الطوسي: غَدُوا: معنى غَدًا، انظر البيت في الموشح / ١٣٥، المنصف ٦٤/١ =

قال: وأما الإضافة إلى (لآت) ^(١) من اللات والعزى، فإنك تمدّها
كما تمدُّ (لا) إذا كانت اسماً ^(٢).

أخبرنا أبو بكر بن دُرَيْد أن بعض القراء قرأ «أَقْرَأْتُمُ اللَّاتُ
وَالْعُزَّى» ^(٣) فيقول على هذا: لَاتِيٌّ مثل رَاذِيٍّ ^(٤).

== حيث أنشد قول الراجز:

لَا تَقْلُوهَا وَادْلُوهَا دَلْوًا

إِنْ مَعَ السَّوْمِ أَخَذَهُ غَدْرًا

وقال: ألا ترى أنه قد ردّ اللام في (غَدْر) وحذف حركة العين؟ . . . وانظر أيضًا الأصول
في النحر ٣/٣٢٧، المنصف ٢/١٤٩، أمالي ابن الشجري ٢/٣٥، الشعر والشعراء
١/٢٨٤، شرح المفصل ٦/٤، خزنة الأدب ٣/٣٤٨، لسان العرب ١٩/٣٥٢ (غَدْر).

(١) في المخطوطة: (لاة).

(٢) الكتاب ٢/٨٤.

(٣) سورة النجم، الآية / ١٩ . (يعني بتشديد التاء من اللات).

(٤) يقول ابن دريد: زعم قوم من أهل اللغة أن اللات التي كانت تعبد في الجاهلية صخرة كان
عندها رجل يَلْتُ السويق وغيره للحاج، فلما مات عُبدت، ولا أدري ماصحة ذلك، لأنّه لو
كان كذلك كان يكون: (اللّات) بتشديد التاء، لأنها تاءان. وقد قرئ في التنزيل:
«أَقْرَأْتُمُ اللَّاتُ وَالْعُزَّى» بالتثنية والتخفيف، ولم يجيء في الشعر (اللّات) إلا
بالتخفيف، قال زيد بن عمرو بن نفيل:

تَرَكْتُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى جَمِيعًا كَذَلِكَ يَفْعَلُ الْجَلْدُ الصُّبُورُ

انظر جمهرة اللغة ١/ ٨٠ (لت).

وروى ابن التحاس عن الكسائي قوله: «الوقوف عليه (اللاه)، وقال غيره: الوقوف
عليه: (اللّات) اشتقوه من اسم الله جلّ وعزّ، وهو مكتوب في المصحف بالتاء» انظر
إعراب القرآن ٤/٢٧٢، وروى الزجاج وقوف الكسائي عليه بالهاء وامتدحه بأنه قياس، إلا
أنه قال: الأجود في هذا اتباع المصحف، والوقوف عليها بالتاء. انظر معاني القرآن وإعرابه
٥/٧٣. وقراءة التشديد عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما انظر البحر المحيط ٨/٦٠،
وإتحاف فضلاء البشر/ ٤٠٢.

==

قال: وأما الإضافة إلى (ماءٍ) فَمَائِيٌّ تدَعُهُ على حاله، ومن قال: عَطَّائِيٌّ قال: مَائِيٌّ، يجعلُ الواو مكانَ الهمزة، وشَاوِيٌّ يَقْوِيُّ ذَا^(١). قال أبو علي: كأنَّ في قوله: وشَاوِيٌّ يَقْوِيُّ ذَا، إشارة إلى أن الهمزة في (شاءٍ) عنده أصل ليس ببذل من شَيِّ، كما أن همزة (ماءٍ) بدل من الهاء، ولو كانت همزة (شاءٍ) مبدلة من الهاء عنده لم يكن للاحتجاج به على مَائِيٍّ وجه، ولكن هو محتاجاً إلى الاحتجاج كاحتياج مَائِيٍّ إليه^(٢). قال في امرِيء - وألِفُهُ لِلْوَصْلِ - : وليس الألفُ هاهنا بِعَوَضٍ^(٣). قال أبو علي: يقول: ليس الألف في امرِيءٍ بعوض من اللام كما كان عَوَضًا في اسمٍ وابنٍ من اللام الذاهب^(٤).

== قال أبو سعيد في النسب إلى (اللات): «تمدُّها كما تمدُّ (لاءٌ)، يعني أنك تقول: (لَائِيٌّ) وذلك أنك تحذف التاء، لأن من الناس من يقف عليه فيقول: (لاءٌ)، ويصلُّها بالتاء، فصار كهاء التأنيث، ويحذف في النسبة فتبقى (لا)، ولا يُدرى ما الذاهب منه على قوله، فزُيِدَ عليه حرف آخر من جنس الحرف الثاني منه وهو الألف، كما يقال في (لَوُ، وكَيُّ، ولَأُ، لَوُ، وكَيُّ، ولَأُ). ومن الناس من يقول: إن الذاهب منه هاء، وإن أصله (لَاهَةُ) لأن القوم الذين سَمُّوا بذلك هم الذين عبدوها واتخذوها آلهة، ولا أحب استقصاء هذا والخوض فيه والنسبة إليه». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٣.

(١) الكتاب ٨٤/٢.

(٢) الإضافة إلى شَاءٍ: شَاوِيٌّ، وقد نص عليه سيبويه آنفاً، والنسب إلى ماءٍ: مَائِيٌّ ومَائِيٌّ، ولا يردُّ الأصل: لأنه ليس فيه نقص، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٧. وقال أبو بكر ابن السراج: شَاءٌ مثلُ ماءٍ، وإنَّ الهمزة تصلح أن تكون فيهما جميعاً مبدلةً من هاءٍ، لقولهم: مَوِيَّةٌ، وشَوْبَةٌ. الأصول في النحر ٧٩/٣.

(٣) الكتاب ٨٤/٢.

(٤) يقول أبو سعيد: «لم يَخَيَّرْ سيبويه فيه (أي في امرِيءٍ) كما خَيَّرَ في اسمٍ وابنٍ راسِئٍ، فأجاز فيه: بَنَوِيٌّ، وإِنِّي، وكذلك ما يشبه الابن بما بعد ألف وصله حرفان، وجعل القياسُ في ==

هذا بابُ الإضافةِ إلى ماذهبتْ فَاوَةٌ مِنْ بَنَاتِ الحَرْفَيْنِ وذلكَ عِدَّةٌ وَزِنَةٌ^(١)

قال: فلو رَدُّوا في الإضافة الفاءَ لجاء بعضُه مردوداً في الجميع بالتاء^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو قلت في النسب: وَعِدِي فَرَدَدْتَ فاءً لَقُلْتَ في الجمع بالتاء: (وَعَدَاتُ)، كما أنك لما رَدَدْتَ بعض اللامات بالجمع بالتاء والتثنية رَدَدْتَ بالإضافة، فإن لم تردَّ الفاء في الجمع والتثنية لم تردَّ في النسب أيضاً^(٣).

== (امريء): امريئي، وفرَّق بينهما، لأن ابن واسم واست قد حذفت أواخرها فصارت كذوات الحرفين نحو (ذم، ويد) وامرؤ لم يذهب من حروف أصله شيء، فكانت ألف الوصل فيه كآلف الوصل في (الانطلاق)، وأنت إذا نسبت إلى (انطلاق) لم تغير منه شيئاً. وكسرت الراء في امريء في كل حال، لأن الهمزة مكسورة لأجل ياء النسبة فتبعته الراء. وقد قالوا: (مرئي) في النسبة إلى امريء القيس، وهذا عنده من الشاذ الخارج عن القياس... ولا يعرف (امريئي) ولكنه أتى على القياس، والمعروف في كلام العرب: (مرئي) قال ذو الرمة:

ويذهبُ بينها المرئي لغواً كما ألغيت في الدية الحوآزاً

ونقل عن محمد بن حبيب قوله: «كل من اسمه (امرؤ القيس) من العرب، فالنسب إليه: مرئي، إلا امرؤ القيس في كندة فإنه يقال له: مرقي»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٥٣.

(١) الكتاب ٨٥/٢.

(٢) الكتاب ٨٥/٢، وفيه: «... في الجميع بالتاءات».

(٣) هذا الباب يدور حول قسمين: أحدهما: ما كانت الفاء وحدها من حروف اللين، وحذفت، نحو: عِدَّة، وزِنَةٌ، وهذا عند النسب لا تردُّ فَاوُهُ لبعدها من حروف الإضافة فتقول في: عِدَّة: ==

قال : وتقول في الإضافة إلى شِبَّةٍ : وشَوِيٍّ لم تُسكن العين كما لم [١٢٣/ب] تسكن الميم إذا قال: دَمَوِيٍّ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوِيٍّ^(١).

قال أبو علي: قوله: (فلما تركت الكسرة على حالها)، يريد الكسرة في العين من شِبَّةٍ يقول: تركتها ولم تحذفها مع ردك الفاء، فصار مثل (شَجَا) في أن عينه كانت مكسورة، فلما أضفت إليه فتحة انقلبت الياء ألفاً، ولما انقلبت ألفاً أبدلته في الإضافة واواً فقلت: وشَوِيٍّ.

قال أبو علي: الشين جرت متحركة قبل أن تردّ الفاء عليها، كما أن العين من (غَدٍ) جرت متحركة قبل أن تردّ اللام إليه فوجب أن تحرك كما حُرك العين من (عَدَوِيٍّ) إذ جرت متحركة قبل ردّ اللام عليه، فإن لم تقرأ الحركة مع ردك الفاء، فكأنك لم تردّ الفاء، إذ حذفت منه لردك إياه حركة كانت لازمة له، والحركة في هذا الباب تقوم مقام الحرف، فإذا حذفت الحركة فكأنك لم تردّ الفاء إذ حذفت ما هو مساوٍ له وهو الحركة التي كانت لزمت العين قبل ردّ الفاء، وقد ذكرنا هذا في عَدَوِيٍّ وما أشبهه^(٢).

== عِدِيٍّ، وفي زَيْتَةٍ: زَيْيٍّ، فلو صغر هذا الباب ردّ الحرف الذاهب فيقال: وَعَيْدَةٌ، وَوَيْدَةٌ. والثاني: ما اجتمع فيه حرفا لين، فتكون قَاوُهُ ولامه معتلتين، نحو: دَيْتَةٍ، وَشَيْتَةٍ، والضرورة توجب ردّ الذاهب عند النسبة، وأصل هذين: دَيْتَةٍ، وَوَيْدَةٍ، فيقال في النسب إليهما: وَشَوِيٍّ، وَوَدَوِيٍّ. وقد أُلقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت لأن الفعل قد اعتل، فحذفت منه الواو في (يَعْدُ، وَيَزُنُ) . . . انظر تفصيل هذا الباب في: الأصول في النحو ٨٠/٣، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٣.

(١) الكتاب ٨٥/٢.

(٢) النسب إلى (شِبَّةٍ) : وشَوِيٍّ على قول سيبويه ، فلا تسكن مثل : شَجَوِيٍّ ، وقال ==

هذا بابُ الإضافةِ إلى كُلِّ اسمٍ وَلِيَّ آخِرُهُ يَاءَيْنِ مُدْغَمَةٍ إِحْدَاهُمَا فِي الْآخَرَى^(١)

قال: حذفت المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة^(٢).

قال أبو علي: قوله لتقارب: يريد أن الياءين وإن لم يَلِيَا ياءِ النسب، فقد قَرُبَا منهما ووصلت الكسرة بينهما كسرة الحاجز الذي بينهما، ولأن الحاجز منكسر فكأنه لاحاجز، إذ الكسرة من جنس الياء^(٣).

== الألفش: القياس: إسكان العين، فتقول فيه: وشيي كما ينسب إلى طيبة: طئبي، انظر الأصول في النحو ٨٠/٣، قال أبو سعيد السيرافي: وقول سبويه أولى، لأن الشين متحركة، ولم يُحتج إلى تغير البناء كما يُحتج في (عدة)، وإنما احتجنا إلى حرف آخر، فرددنا الحرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٣. وقال الرماني: «كلا المذهبين صواب، لأن (وشوي) على الطلب لصحة الاسم وتقويته على قياس (دموي، ويدوي)، وأما (وشبي) فعلى طلب صحة الاسم، إذ لا يجوز أن يكون اسم ظاهر على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين في شيء من الكلام، فإنما يقع الردّ لضرورة الاسم فقط حتى يصير بمنزلة (دم)، وهو على قياس (دمي)». وكلا المذهبين صواب، إلا أن أحدهما على قياس (دموي)، والآخر على قياس (دمي)» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٧.

(١) الكتاب ٨٥/٢.

(٢) الكتاب ٨٥/٢، وهو يريد: حذف الياء المتحركة من مثل (أسيّد، وحُمير، ولبيد) عندما تضيف إليها، فتبقى الياء الأولى الساكنة، وتحذف الثانية المتحركة، فتقول: (أسيدي، وحُميري، ولبيدي)، انظر تبسيط هذا الباب في المقتضب ١٣٥/٣.

(٣) يعلل أبو سعيد السيرافي حذف الياء المتحركة دون الساكنة بأن الذي أوجب توالي الكسرات اجتماع الياءات، فإذا حذفنا المتحركة، فقد نقصت كسرة ياء، وقد رأيناهم خففوا على هذا المنهاج في غير النسبة، فقالوا: سيّد، وهَبْن، ومَبِت، وطئِي. ولو حذفوا الساكن لبقيت كسرة الياء، فكان ذلك يشغل لتوالي الكسرات، مع قلة مثل ذلك في كلامهم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٤.

قال: لأنهم لو حذفوا الساكن لكان مايتوالى من الحركات التي لا يكون حرف عليها^(١).

قال أبو علي: يعني أنه لا يكون اسم على أُسُودِيَّ على أن تحذف من إحدى الياءين الياء الساكنة فيبقى الاسم على أَفْعَلِيَّ وهذا لا يكون^(٢).
قال: وإذا أضفت إلى مُهَيِّمٍ (تصغير مُهَوِّمٍ) قلت: مُهَيِّمِيٌّ لأنك إن حذفت الياء التي تلي الميم صرّت إلى مثال أُسَيْدِيَّ فتقول: مُهَيِّمِي^(٣).

قال أبو العباس: مُهَيِّمٌ تصغير مُهَوِّمٍ.

قال أبو علي: مُهَوِّمٌ إذا حقرته حذفت الواو الأولى منه الساكنة، حتى ترده إلى مثال ما تصغر عليه الأسماء، ولو كان حرف اللين الواقع رابعاً غير متحرك لم يُحذف لأنه لو كان ساكناً لكان الأول متحركاً، وكان مثل دِيْنَارٍ وما أشبهه مما يقع على مثال (فُعَيْعِلٍ)، لكنه لما كان متحركاً، حذفت الواو فوقعت ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها وعوّضت من المحذوف ثالثة الياء فصار (مُهَيِّمٌ) وما يحذف في التصغير غير رابعه، لك أن تعوض منه الياء ولك ألاّ تعوّض في التصغير فعلى هذا يجوز في تصغير

(١) الكتاب ٨٥/٢.

(٢) حذف الياء الساكنة بصير إلى التثقيب، لأنه بصير ياءً متحركة قبلها حركة، وهذا ثقیل في سائر الكلام حتى تغلب الياء على حركة ما قبلها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٢٨.

(٣) الكتاب ٨٦/٢، وما بين المعرفتين زيادة من تعليقات أبي علي رحمه الله، وفي الكتاب: (مثل) مكان (مثال) هنا.

مُهَوِّمٌ: مُهَيِّمٌ، فإن أضفت إليه ولم تعوض في التصغير جاز [١٢٤/أ] أن تقول مُهَيِّمِيٍّ، لأن (مُهَوِّمٌ) إذا لم تعوض تحذف في الإضافة حرفاً واحداً، فلا يجحف، وإنما يقع الإجحاف في الإضافة إذا عوضت في التصغير، لأنك تحذف حرفين، فإن لم تعرض فإنما تحذف حرفاً واحداً، كما تحذف من (أُسَيِّد) حرفاً واحداً^(١).

قوله: صرّحت إلى مثل: (٢) أُسَيِّدِيٍّ.

قال أبو العباس: أي إذا صار مثل أُسَيِّدِيٍّ وجب التخفيف كما تقول: أُسَيِّدِيٍّ فتجحف بالحرف.

قال أبو العباس: لو حذفت الياء الثالثة من مُهَيِّمِيٍّ، لبقى مُهَيِّمِيٍّ، وإذا صار مُهَيِّمِيٍّ كأُسَيِّدِيٍّ يلزم أن تحذف الثانية، فإذا حذفت صار

(١) يقال: هَيَّيْتُ الرَّجُلَ الْحَبَّ، يَهَيِّئُهُ، وَالْحَبُّ مُهَيِّمٌ، فإذا نسبنا إليه وجب التخفيف، فتقول: مُهَيِّمِيٍّ. وتقول: هَوِّمُ الرَّجُلِ، إذا نامَ، فهو مُهَوِّمٌ، فإذا صغرنا وجب حذف أحد الواوين ثم نُصَغِّرُ، فيصير: مُهَيِّوِمٌ، ثم تقلب الواو ياءً، فتصير: مُهَيِّمٌ، ويُعْوَضُ عن المحذوف للتصغير فيصير: مُهَيِّمٌ كما تقول: سَفِيرِيٍّ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٤. والإضافة إلى (مُهَيِّمِيٍّ) تجعل المتكلم يجمع خمس ياءات مفصلاً بينها بحرف واحد عندما يقول: مُهَيِّمِيٍّ، وهذا سائغ. أما الإضافة إلى (أُسَيِّد) فهي: أُسَيِّدِيٍّ، ولم يجمعوا أربع ياءات بينها حرف صحيح حتى حذفوا الياء الثانية التي تسبق الحرف الصحيح.

ويفسر ابن جنّي جمعهم في (مُهَيِّمِيٍّ) بين خمس ياءات، وكراهيتهم في (أُسَيِّد) أربعاً، فلأن الثانية من (أُسَيِّد) لما كانت متحركة وبعدها حرف متحرك قلقت لذلك وجفت، ولما تبعها في (مُهَيِّمِيٍّ) ياء المدّ لانت رُفِعَتْ. انظر الخصائص ٢/٢٣٢-٢٣٣، انظر أسرار العربية/ ٣٧٦، شرح الشافية ٢/٢٢-٣٤.

(٢) سبق إيراد هذه العبارة، والنص هنا يوافق ما في الكتاب.

مُهَيِّمِي كَأَسِيدِي يُلْزَمُ أَنْ تَحْذِفَ الثَّانِيَةَ، فَإِذَا حُذِفَتْ صَارَ (مُهَيِّمِي) فَاخْتَلَّ لِحْذُكَ حَرْفَيْنِ مِنْهُ (١).

قال: فلم يكونوا ليجمعوا على الحذف هذا الحذف، كما أنهم إذا حَقَرُوا (عَيَّضُمُوز) {لم يحذفوا الواو، لأنهم لو حذفوا الواو} (٢). لاحتاجوا أن يحذفوا الياء أيضاً (٣).

قال: فكروها أن يجمعوا عليه هذا، أي حذف الواو (٤).

قال: فكان ترك هذه الياء، (أي الثالثة من مُهَيِّمٍ) إذ لم تكن متحركة (٥).

يعني أنها ليست كياء مَيَّتٍ (٦).

قال: كياء تَمِيمٍ، (أي في أنها تثبت في الإضافة)، وفصلت بين آخر الكلمة والياء المشددة، (أي الياء الساكنة الثالثة) (٧).

(١) لم أجد هذا القول في المقتضب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة، وبه يترابط المعنى.

(٣) الكتاب ٨٦/٢، والعيضُمُوز: الناقة الضخمة والمعجوز، والصخرة الطويلة العظيمة.

(٤) في نقل هذه العبارة تشويش واضطراب، والذي في الكتاب ٨٦/٢ قوله: «كما أنهم إذا حَقَرُوا (عَيَّضُمُوز) لم يحذفوا الواو، لأنهم لو حذفوا الواو، واحتاجوا أن يحذفوا حرفاً آخر حتى يصير إلى مثال التحقير، (فكروها أن يحملوا عليه هذا وحذف الياء)».

(٥) الكتاب ٨٦/٢، وبين القوسين من تعليقات أبي علي، وفي المخطوطة: (إذا) مكان (إذ) هنا.

(٦) انظر المقتضب ١٣٥/٣.

(٧) الكتاب ٨٦/٢، وما بين الأقواس هو تعليقات أبي علي.

قال: فكان أحب إليهم مما ذكرت لك^(١)، أي من حذف حرفين^(٢).

* * *

هذا باب ما لحقته الزيادتان^(٣)

وذلك مُسَلَّمُونَ^(٤).

قال: فإن كان من هذا اسم رجل فأضفت إليه، حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء والنون^(٥).

قال أبو علي: لو لم تحذف الزيادتين اللتين تلحقان التثنية أو الجمع، لجمعت في الاسم رفعين أو نصبين، أمّا الرفع الأول فالألف من (زَيْدَانِ)، والواو من (زَيْدُونَ) والثاني الضمة التي تلحق ياء ي النسب، فلما كان إثبات هذه الزيادة الملحقة للجمع تؤدي إلى ما لا مثال له ولا نظير حذفت^(٦).

(١) الكتاب ٨٦/٢.

(٢) انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٢٨.

(٣) الكتاب ٨٦/٢ وقام العنوان: «هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية».

(٤) هذا مثال واحد على أحد اللذين لحقتهما الزائدتان. وفي الكتاب: «وذلك مُسَلَّمُونَ ورَجُلَانِ»، ليدل المثال الأول على الجمع، والثاني على التثنية.

(٥) الكتاب ٨٦/٢، وقوله: (٠٠٠) والنون) الأخيرة لم يظهر في طبعة بولاق، وأثبتها المرحوم عبدالسلام هارون في طبعته.

(٦) انظر تحليل هذه المسألة في شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٥٤.

هذا بابُ الإِضَافَةِ إلى كُلِّ اسمٍ لِحَقِّقَتُهُ التَّاءُ لِلجَمْعِ^(١)

قال: وتقول فيه مُسْلِمِي، وتحذف كما حذفت الهاء وصارت في المعرفة حين قلت: رأيت مسلمات، ولا يجوز أن تصرف التاء بالنصب في ذا الموضع^(٢).

قال أبو علي: قوله: وصارت كالهَاء أي صارت الألف والتاء في أن حُذِفَا من الاسم الذي يضاف إليه وهما فيه كالهَاء في أنها تُحذف كما تُحذف وكما صارت هنا بمنزلة الاء، وذلك في أن حذفتها في الإضافة كما حذفت، كذلك صارتا في المعرفة بمنزلتها، وذلك إذا صارتا في اسم علم فقد لا تُصَرَّف ولا تُنَوَّن، كما لا ينون الاسم الذي فيه الهاء إذا صار علماً، فصيرورة الألف والياء في الإضافة بمنزلة الهاء، كصيرورتها بمنزلتها في المعرفة^(٣) [١٢٤/ب].

(١) الكتاب ٨٦/٢.

(٢) الكتاب ٨٦/٢ والاختلاف كبير بين الروایتين، لما ذهب إليه الفارسي من اختصار، وأنا أسوق لفظ الكتاب وهو يوافق ما جاء عند السيرافي في شرحه للكتاب، جاء، ق ١٥٥، قال: «وذلك مُسْلِمَاتٌ وَتَمَرَاتٌ ونحوهما، فإذا سميت شيئاً بهذا النحو، ثم أضفت إليه قلت: مُسْلِمِي وَتَمَرِي، وتحذف كما حذفت الهاء، وصارت كالهَاء في الإضافة، كما صارت في المعرفة حين قلت: رأيت مُسْلِمَاتٍ، وتمرات قبل، ولا يكون أن تُصرف التاء بالنصب في هذا الموضع».

(٣) إذا نسبت إلى ما في التاء للجمع، حذفت الألف والتاء، لأنهما زيدا معاً، فحقهما الحذف معاً، كما زيداً معاً، ولا يجوز ثبوت التاء في النسب لأنها بمنزلة هاء التأنيث. والهاء ==

هذ بابُ الإضافة إلى الاسمين اللذين ضمَّ

أحدهما إلى الآخر فجُعِلَا اسمًا واحدًا^(١)

قال: فمن ذلك خمسة عشرَ ومَعْدٍ يَكْرِبُ في قول مَنْ لم يُضِفْ^(٢).
أي لم يصف (مَعْدِي) إلى (كَرْبٍ) لكن جعلهما اسمًا واحدًا. ومَنْ
أضَاف (مَعْدِي) إلى (كَرْبٍ)، فلم يصرف (كَرْبٍ) فلفظ الإضافة كلفظ
البناء، والوجه فيه الإضافة^(٣).

== لا تحببت فيه أصلاً، وهذه التاء أشبه شي، بالهاء فلا بد من حذفها في النسب، لتقول في
مُسْلِمَاتٍ إذا نسبت: مُسْلِمِي، وفي رجل اسمه: ثَمَرَاتُ: ثَمَرِي، لأنك تردّه إلى الواحد، لأن
العرب قالت في النسب إلى أَذْرِعَاتٍ: أَذْرِعِي، وفي عَائِنَاتٍ: عَائِنِي. انظر شرح الرماني
للكتاب، ج٤، ق ٢٩. فجعل الألف والتاء كالهاء في باب الجمع، لأنه لو أثبتتها فقال:
عَائِنَاتِي جاز له أن يقول في النسب: عَائِنَاتِيَّة، فيكون قد جمع بين الألف والتاء وبين الهاء،
ولو جاز ذلك لجاز أن يقول: ثَمَرَاتُ، ومُسْلِمَاتُ، وذلك باطل. انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج٤، ق ١٥٥.

(١) الكتاب ٨٧/٢.

(٢) الكتاب ٨٧/٢ وقام قول سيبويه: «... فإذا أضفت قلت: مَعْدِي، وخَمْسَتِي».

(٣) كان الخليل ينسب إلى الأول من المركب، لأنه جعل الثاني كالهاء، فكان يقول في النسب
إلى حضرموت: حَضْرِي، وفي مَعْدِي كَرْبٍ: مَعْدِي، ولم يكن اجتماع الاسمين موجباً أنهما
قد صيّرَا اسمًا واحدًا في التحقيق، كما لم يكن المضاف إليه زيادة في المضاف... انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٥، قال المبرد: «إذا نسبت إلى اسمين قد جعلَا اسمًا واحدًا
فإنما النسب إلى المصدر منهما، وذلك مثل قولك في النسب إلى بَعْلَبِكَ: بَعْلَبِي، وإلى
حَضْرَمُوت: حَضْرِي... وقد يجوز أن تشتق منهما اسمًا يكون فيه من حروف الاسمين كما
فعلت ذلك في الإضافة، والوجه ما بدأت به لك، وذلك قولك: في النسب إلى حضرموت:
حَضْرَمِي...» المقتضب ١٤٣/٣.

قال: وليس بزيادة في الأول كما أن المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف إليه^(١).

قال أبو علي: يقول: ليس الاسم الثاني المضاف إليه من بناء المضاف، ولا الاسم الثاني المضموم إلى الأول من بناء الأول، ولو كان الثاني من نفس البناء كما أن الياء والسين من (عَنْتَرِيسٍ) من بناء الاسم لما خرج الاسمان المضموم أحدهما إلى الآخر ولا المضاف والمضاف إليه من الأبنية التي تكون عليها الآحاد^(٢)، ولم يجيء فيها مثل (شَقَرٌ بَغَرًا) و(قَدَمٌ عَلمٌ)^(٣)، فإن جاء في النوعين^(٤) مثل هذا، {فهر} ^(٥) دليل على أنهما ليسا بمنزلة الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية بما يلحقها من

(١) الكتاب ٨٧/٢.

(٢) النسب إلى رجل اسمه: خمسة عشر: خَمْسِيٌّ، بحذف الاسم الثاني لأنه بمنزلة الهاء في المؤنث المفرد، وهذا يلزم في كل مركب، وعندئذ تحذف الهاء من (خمس) لأنه لا يجوز ثبوتها في النسب أصلاً، ومثل ذلك في النسب إلى معدي كرب وحضرموت، يحذف المضاف إليه وينسب للاسم الأول. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٢٩ - ٣٠. وانظر مزيداً من التفصيل في الأصول في النحر ٦٩/٣.

(٣) يريد: لا يجيء اسم واحد عدته ثمانية أحرف إلا في المركب نحو (أَيَادِي سَبَا)، كما لا يجيء اسم واحد توالى فيه المتحركات بعدد حروفه نحو (شَقَرٌ بَغَرًا)، و(قَدَمٌ عَلمٌ)، فنحو هذا لا يكون الواحد على مثاله. انظر الكتاب ٨٧/٢.

قال أبو سعيد: «ألا ترى أنه قد قيل: (أَيَادِي سَبَا) وليس في الكلام اسم على ثمانية، وقالوا: (شَقَرٌ بَغَرًا) وليس في الأسماء اسم توالى فيه ست حركات»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٥٥.

(٤) يريد: في المركب المضاف، والاسم الذي جاء على ثمانية حروف أو كان على حروف ستة كلها متحرك.

(٥) زيادة يقتضيها المعنى.

الأسماء .

قال: ولم يكن اسمٌ تَوَالَتْ فيه ولا بَعْدَتْه من المتحركات ما في هذا (١) .

قال أبو علي: يعني توالى فيه الحركات التي لا يتوالى مثلها في الأبنية الأصلية ولا يكون أيضاً بناءً أصل على هذه العدة يجتمع فيه ستة أحرف لا زائد فيهن (٢) .

قال: وقالوا حَضَرَمِيٌّ كما قالوا عَبْدَرِيٌّ، وفَعَلُوا به كما فَعَلُوا بالمضاف (٣) .

قال أبو علي: حَضَرَمَوْتُ اسمان جعلنا اسماً واحداً وعبدُ الدَّار مضاف ومضاف إليه فبني من الاسمين اللذين جعلنا اسماً واحداً على وزن (جَعْفَرُ)، فأضيف إليه كما بني من المضاف والمضاف إليه اسم على ذلك نحو (عَبْدَرِيٌّ)، وأضيفَ إليه فهذا مما وافق فيه الاسمان المضموم أحدهما إلى الآخر المضاف والمضاف إليه (٤) .

(١) الكتاب ٨٧/٢، وفي المخطوطة: (ولا تَعْدَتْه) مضبوطة هكذا .

(٢) إذا جاز أن يجيء في المركب مثل (أَيَادِي سَبَا) وهو على ثمانية أحرف، ليس في الواحد مثله، أو جاز مجيء مثل (شَقَرٌ بَقَرٌ) حروفه كلها متحركة، فليس يجوز في الواحد مثل هذين، لأن الاسم المركب يختلف عن الواحد، في جواز انفصال المضاف من المركب عن المضاف إليه، ولا يجوز فصل شيء من حروف الاسم المفرد عن بقية الحروف، ولا يكون اسم على ستة حروف خالية من الزائد إلا أن يكون مركباً .

(٣) الكتاب ٨٧/٢ .

(٤) هذا هو الوجه الثاني في النسب إلى الاسم المركب، وهو الذي وصفه المبرد بأنك تشتق من الاسمين المركبين اسماً يكون فيه من حروف الاسمين، فتضيف إليه كأن تقول: حضرَمِيٌّ،==

قال: وسألتُهُ عن الإضافة إلى رجل اسمه اثْنَا عَشَرَ فقال: اثْنِيْ وَثْنَوِيْ وتحذف عَشَرَ كما تحذف نون عشرين^(١).

قال أبو علي: قوله تحذف (عَشَرَ) كما تحذف نون عَشْرَيْنِ أي يلزم أن نحذف الألف من (اثنا) التي هي حرف الإعراب كما حذفته من (رَجُلَانِ) إذا نسبت إليه اسم رجل وتحذف (عَشَرَ) كما تحذف النون من رَجُلَانِ ومن عَشْرَيْنِ، لأن عَشْرَيْنِ بمنزلة رَجُلَانِ في أن الياء منه حرف الإعراب، والنون لحقت بعده، كما أن ألف رجلان حرف الإعراب، فالنون لحقت بعده، وشبهه عَشَرَ من (اثنا عَشَرَ) بالنون في رَجُلَانِ؛ لأن النون لا تجتمع مع عَشَرَ كما لا يجتمع الشيء والعرض منه في موضع، وأما اثنا عَشَرَ التي للعدد فإنما لم تُضَفْ، فيقال: اثنا عَشَرَ زَيْدٌ من حيث لم يجر رَجُلَانِ زَيْدٌ حتى تحذف النون، لأن عَشَرَ بمنزلة النون وعَوَضٌ منه، فإن حذفته كما تحذف النون زال معنى [١٢٥/أ] العدد، فلهذا لم تجز إضافته^(٢).

فأما قوله: ولا يُضاف إليها فالمعنى أنه لا ينسب إليها وهي عَدَدٌ، كما جاز أن ينسب إليها وهو اسم رجل، لأنه إن أضيف إليها وهو عدد لزم أن يحذف الألف (وعَشَرَ) كما يلزم أن يحذف الألف والنون من رَجُلَانِ،

== وعَبْدَرِيْ، وعَبْشِيْ في النسب إلى حضرموت، وعبدالدار، وعبد شمس. انظر المقتضب ١٤٣/٢.

وروى أبو سعيد أن الجرمي كان يميز النسبة إلى أي الجزء من هذه المركبات شئت، فتقول في بعلبك: بَعْلِيْ، وإن شئت: بَكِيْ، وفي حضرموت: حَضْرِيْ، وإن شئت: مَوْنِيْ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٥.

(١) الكتاب ٨٧/٢ بتصرف.

(٢) (اثنا عَشَرَ) التي للعدد لا يضاف إليها ولا تنضاف. انظر الأصول في النحو ٦٩/٣.

فإذا حُذفتا للنسب زال معنى العدد، والتبس اثنا عشر باثنين.
فأما الإضافة التي بمعنى الملك فجائز أن يقع إليها، ولو قلت: هذا
غُلامٌ اثنا عشرَ كان جيِّداً، كقولك: هذا غلام رجلين^(١).

* * *

هذا بابُ الإضافةِ إلى المضافِ من الأسماء^(٢)

قال: وإنما تُريد أن تضيف إلى الاسم الأول، وذلك المعنى، تريد،
فإذا لم تحذف الآخر صار الأول يضاف إلى مضاف إليه^(٣).
قال أبو علي: يقول: لو لم تحذف الاسم الآخر الذي هو مضاف إليه،
صار الأول يضاف إضافة الملك إلى منسوب إليه نحو قولك: غُلامٌ زَيْدِيٌّ
إذا نسبت إلى (غُلام) المضاف إلى (زَيْد)^(٤).

(١) قال أبو سعيد: «وقعت (عَشَرَ) موقع النون من (اثنان، واثنان) إذا نسبت إليها وجب حذف
الآلف والنون، كما يحذف في النسب إلى (رُجُلان)، فلذلك قلت: اثْنِي، وَتَوَيُّ. . .» انظر
شرح السيراني، ج ٤، ق ١٥٥ - ١٥٦، وانظر شرح الشافية ٧٣/٢ - ٧٤.

(٢) الكتاب ٨٧/٢.

(٣) الكتاب ٨٧/٢ بتصرف يسير.

(٤) بين سيبويه أنه عند النسب إلى الاسم المركب تركيباً إضافياً فلا بد من حذف أحد
المتضامنين، والسبب في حذف أحدهما أنهما اسمان قد عمل أحدهما في الآخر.

وأبو سعيد - رحمه الله - يرى أن القياس في هذا الباب الإضافة إلى الاسم الأول
منهما لأن الاسم الثاني بمنزلة تمام الأول، وواقع موقع التنوين منه، ولا تجوز النسبة إليهما
جميعاً، فتلحق علامة النسبة الاسم الثاني، والأول مضاف إليه؛ لأنه إذا فُعل ذلك بقينا
الإضافة على حالها، وأعرينا الاسم الأول بما يستحقه من الإعراب، وخففنا الثاني على كل
حال بالإضافة، فلو نسبنا إلى رجل يقال له: (غُلامٌ زَيْدٍ) قلنا: (هذا غلامٌ زَيْدِيٌّ). =

وقوله: لأنه لا يكون هو والآخر اسماً واحداً^(١).
 أي لا يكون الأول والآخر اللذان هما المضاف والمضاف إليه اسماً
 واحداً فيكون نسبته إلى الاسم الثاني كنسبته إلى الاسم الأول^(٢).
 قال: الإضافة تُفرد الاسم^(٣).
 قال أبو علي: النسب يكون إلى اسم مفرد لامضاف^(٤).
 قال: ولا يخرج الأول من أن يكون المضاف إليه وله^(٥).
 قال أبو علي: قوله: لا يخرج الأول من أن يكون المضافون إليه، أي
 المنسوبون فإن وقعت النسبة إلى الثاني وإليه في موضع نصب، لأنه خبر
 يكون، وله، عطف على الخبر، والمعنى أنه لا يخرج الأول، وإن كان محذوفاً

== فكأننا نسبنا إلى (زيد) وحده، وليس ذلك القصد في النسبة. . . انظر شرح السيرافي
 للكتاب، ج٤، ق ١٥٦.

(١) الكتاب ٨٧/٢.

(٢) لو نسبت إلى رجل يقال له: (غلام زيد) قلت: هذا غلام زيدي ورأيت غلام زيدي، ومررت
 بغلام زيدي، وفي هذه الحال كأنما تنسب إلى (زيد) وحده، ثم تضيف (غلام) إليه، تماماً
 كما تضيف إلى (بصري) إذا قلت: هذا غلام بصري، ورأيت غلام بصري، وليس هذا هو
 القصد من النسبة إلى المضاف.

ولو نسبت إلى الأول ثم أضفت لتفسير المعنى، فلو قلت: غلامي زيدر نسبت إلى
 (غلام) وأضفت المنسوب إلى (زيد)، والمنسوب إلى الغلام غير الغلام، فتكون قد أضفت
 غير الغلام إلى (زيد)، وليس ذلك معنى الكلام. انظر تفصيل هذه المسألة في شرح
 السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٦.

(٣) الكتاب ٨٧/٢.

(٤) أي أنه لا يجوز أن تقول: (هذا أبو عمرين) وأنت تريد أن تشي الأول (الأب)، وهو جائز إن
 أردت تشية الثاني (عمرو) إذا أردته أباً لعمرين اثنين.

(٥) الكتاب ٨٧/٢.

وقعت النسبة إلى الثاني في اللفظ من أن يكون المنسوبون إليه تُسبوا إلا إلى الآخر في المعنى^(١).

قال: غير أنه لا يكون غالباً^(٢).

قال أبو علي: يقول: غير أن الابن والأب وما أشبه ذلك من الصفات المضافة لا يكون غالباً^(٣).

أي لا يكون وصفاً غالباً بمنزلة الاسم العلم حتى يصير كزيد وعمرو في أنه تعرف بالوصف كما يُعرف بالاسم نحو زيد وعمرو.

قال: كما صار (ابن كراع) وصفاً غالباً^(٤).

قال أبو علي: يعني أن قولهم: ابن كراع وصف غالب صار بغلبته كزيد وعمرو في أنه تعرف بهذا الوصف كما تعرف باسمه الذي هو زيد أو

(١) مما يضاف إلى الثاني من أجل اللبس ما كان يعرف من الأسماء بـ (ابن فلان، وأبي فلان، من نحو النسب إلى (ابن كراع، كراع، كراع) و (ابن الزبير، زبير) و (أبي مسلم، مسلم).
وإنما صار في النسب إلى (ابن فلان، وأبي فلان) هكذا، لأن الكنى كلها والأبناء متشابهة في الاسم المضاف، ومختلفة في المضاف إليه، وباختلاف المضاف إليه يتميز بعض من بعض. فلو كان النسب إلى الأول لصارت فيه كله: (أبي)، أو (ابني) فلم يعرف بعض من بعض، فبقع اللبس، ومن أجل ذلك عدلوا إلى الثاني يقول أبو العباس المبرد: إن ما كان من المضاف يعرف بالثاني وكان الثاني معروفاً فالقياس إضافته إلى الثاني نحو (ابن الزبير، وابن كراع) وما كان الثاني منه غير معروف فالقياس إضافة إلى الأول مثل: (عبد القيس وامرئ القيس)، لأن (القيس) ليس بشيء معروف معين يضاف إليه (عبد، وامرئ). - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٥٧.

(٢) الكتاب ٨٨/٢.

(٣) الاسم الغالب أحد اصطلاحات الكتاب وهو يعني (العلم). - انظر الكتاب ٦٨/٢، ٨٩. والعلم إما مرتجل وإما منقول، والمنقول من الصفة يسمى أيضاً وصفاً غالباً.

(٤) الكتاب ٨٨/٢.

عَمْرُو .

قال: وأما ما يُحذف منه الآخر فهو الذي لا يُعرفُ بالمضاف إليه، ولكنه صار معرفة^(١)، وليس بوصف غالب كالأول.

قال: فمن ذلك عبدُ القيس، وامرؤ^(٢) القيس فهذه الأسماء علامات كزَيْدٍ وعَمْرُو،^(٣) أي ليس بأوصاف غالبية كالأول، نحو ابن كراع، لكنها [١٢٥/ب] - أعلام مختصة^(٤).

قال: وسألت الخليل عن قولهم في {عبد} مَنَافٍ: منافي، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا: منافي مَخَافَةٌ الالتباس، ولو فُعل ذلك بما جُعل اسماً من شيئين جاز لكراهية الالتباس^(٥).

قال أبو علي: يقول: لو نُسب إلى الاسم الثاني من الاسمين اللذين جعلنا اسماً واحداً إذا خيف الالتباس في إضافته إلى الصدر لجاز أيضاً نحو مَعْدِي كَرَبَ في جعله اسماً واحداً مؤلفاً من اسمين لو خيف الالتباس في النسب إلى معدي لقليل: كَرِيبي^(٦).

* * *

(١) الكتاب ٨٨/٢ بنصرف.

(٢) في المخطوطة: (و.مرى. القيس).

(٣) الكتاب ٨٨/٢.

(٤) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٧.

(٥) الكتاب، وما بين المعقوفتين ساقط من المخطوطة.

(٦) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٧، شرح الروماني للكتاب، ج٤، ق ٣٢، شرح

الشفية ٧٥/٢.

هذا بابُ الإضافةِ إلى الحكاية^(١)

قال : وسمعنا من العرب من يقول : كُونِي حيثُ أضافوا إلى كُنْتُ^(٢).

قال أبو علي : الواو التي هي عين من (كُنْتُ) سقطت لالتقاء الساكنين فإذا تحركت اللام رجعت^(٣).

* * *

(١) الكتاب ٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٨٨/٢، وقد ضبط في شرح السيرافي بسكون الواو في (كُونِي).

(٣) في النسب إلى (كُنْتُ) يقال: كُونِي، وذلك لأنه يحذف التاء التي هي للفاعل، وينسب إلى (كُنْ)، وكانت الواو سقطت لالتقاء الساكنين النون والواو، ولما احتيج إلى كسر النون لدخول ياء النسبة، رُدَّ الواو. وروي عن أبي عمر الجرمي أن قوماً يقولون في النسب إلى (كُنْتُ): كُنْتِي، والذي يقال هذا إنما يشبهه باسم واحد لما اختلط الفاعل بالفعل، وربما قالوا: (كُنْتُنِي) فزادوا النون والياء ليسلم لفظ (كُنْتُ). أنشد الرمانى عن ثعلب:
وَلَسْتُ بِكُنْتِي وَلَسْتُ بِعَاجِزٍ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتُنِي وَعَاجِزُ
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٧.

وعلل الرمانى خروج (كُنْتِي) عن الأصل الذي عليه مثل (تأبط شراً) من الحكاية بالعلة التي عرضت من تغيير الفعل الذي ركب مع التاء حتى صار بمنزلة كلمة واحدة، والمسموع عن العرب في النسب إلى (كُنْتُ): كُونِي، والقياس عليه، وأما (كُنْتِي) ففساد لأنه لا يقوله أحد. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ١٣٣.

هذا بابُ الإِضَافَةِ إِلَى الْجَمْعِ^(١)

قال أبو علي: يقول: قلت في النسب إلى (مَسَاجِدَ) وأنت تريد جمع مَسْجِدٍ مَسْجِدِي لتفصل بينه إذا كان اسم واحد، وبينه إذا كان جمعاً، وذلك أنه إذا كان اسم واحد نسبت إليه على لفظه فقلت في رجل اسمه مَسَاجِدَ: مَسَاجِدِي، كقولك: مَدَائِنِي وَمَعَاوِرِي^(٢).

قال: وتقول في الأعراب: أعرابي، لأنه ليس له واحد على هذا المعنى^(٣).

قال أبو علي: حكم الجمع أن يكون أعم من واحده، ولا يكون واحده أعم منه، لأن الأعراب مَنْ سَكَنَ البادية دون الحاضرة، والعرب يقع على من بدأ منهم ومن حضر^(٤).

(١) الكتاب ٨٨/٢.

(٢) يعلى أبو سعيد النسب إلى الواحد دون الجميع، بأن المنسوب إلى الواحد ملابس لكل واحد من الجماعة، ولفظ الواحد أخف، ولذلك نسبوا إليه، فقالوا في رجل من القبائل: قَبِيلِي، وللمرأة: قَبِيلَتِي، لأنك ترده إلى واحد القبائل (قبيلة)، وتنسب إلى الفرائض: قُرْبِي، ترده إلى فريضة، كما تنسب إلى مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي، وإلى الجمع: جُمُعِي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٧-١٥٨.

(٣) الكتاب ٨٩/٢.

(٤) لفظ (العَرَبِ) يطلق على هذا الجنس من الحاضرة والبادية، ولفظ (الأعراب) إنما يطلق على الذين يسكنون البدو من قبائل العرب، وليس معنى الأعراب معنى العرب، وليس جمعاً له، ولذلك نسب إلى الجمع إذا جاء لفظ الجمع المكسر اسماً نسب على لفظه. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٨.

وخص الرمانى الأعراب بالبادية منهم، وأن العرب هم الحاضرة. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٣٤.

قال: ولو سَمَّيْتَ رجُلًا ضَرَبَاتٍ لقلت: ضَرَبِي، لَا تُغَيِّرُ المتحرك، لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد^(١).

قال أبو علي: لم ترد قولك: (ضَرَبِي) في النسبة إلى الواحد، لأنه وإن كان جمعًا كاسم واحد، ولو رددته إلى واحده لقلت: ضَرَبِي فَأُسَكِّنُ العين^(٢).

قال: وسألتُه عن قولهم: مَدَّأَنِي، فقال: صار هذا البناءُ عندهم اسمًا للبلد، وهو واحدٌ يقع على الجميع. كما يقع المؤنث على المذكر في مَسَاجِدَ^(٣).

قال أبو علي: حكم الواحد أن يقع على الواحد، والجمع أن يقع على الجمع، فإذا وقع الجمع على الواحد فهو كوقوع المؤنث على المذكر في أنه خارج عن منهاجه^(٤).

(١) الكتاب ٨٩/٢.

(٢) أي أنه لو سمي رجل (ضَرَبَاتٍ)، فإنه لا يرد إلى الواحد، لأنه جمع قد سمي به واحد، فلا يراعى واحد ذلك الجمع، بل يضاف إلى لفظه بعد حذف الألف والياء، والراء مفتوحة فتنسب إليه، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٥٨.

(٣) الكتاب ٨٩/٢ بتصرف واختصار.

(٤) يقول أبو البركات الأنباري: «إن قيل: فلمَ وجب الردُّ إلى الواحد في النسب إلى الجميع، نحو قولهم في النسب إلى (الفرائض: فَرَضِي) ونحو ذلك؟ قيل: لأن نسبته إلى الواحد تدل على كثرة نظره فيها، وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجميع فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الردُّ إلى الواحد، لأنه أخف في اللفظ مع أنه الأصل، فأما قولهم: (أُنْمَارِي، وَمَدَّأَنِي) فلأننا نسبوا إلى الجمع لأنه صار اسم شيء، بعينه، وليس المقصود منه أن يدل على ما يقتضيه اللفظ من الجمع. فلما صار اسمًا للواحد، تنزل منزلة الواحد». أسرار العربية/ ٣٧٨، وانظر تفصيل هذه المسألة في الأصول في النحو ٧١/٣ - ٧٢.

قال: وفي مَعَاْفِرٍ مَعَاْفِرِيٍّ^(١).

قال أبو علي: (مَعَاْفِرٍ) وإن كان اسم واحد^(٢) فهو اسم منقول من الجمع يُسمى به واحد بعينه، وليس يقع على أمة لها الآحاد، فيلزم إذا سميت رجلاً بِمَسَاجِدٍ أن تصرفه، لأنك وجدت في الآحاد له نظيراً، فقول النحويين: ليس في الأسماء الآحاد على مفاعل، لا يعنون به أسماء الأشخاص، ولكنهم يعنون به أسماء الأنواع الحاوية^(٣) للأشخاص، كرجلٍ وفرسٍ وضَرْبٍ^(٤) [١٢٦/أ].

* * *

(١) الكتاب ٨٩/٢.

(٢) قال عنه سيبويه: إنه مَعَاْفِرٍ بن مَرْءٍ أخو قَيمٍ بن مَرْءٍ - فيما يزعمون - انظر الكتاب، الموضع نفسه.

(٣) الأسماء الحاوية للأشخاص هي أسماء الأجناس، وهو ما يسميه سيبويه الاسم الغالب.

(٤) قال أبو العباس المبرد: «إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب على واحد، . . . وإنما فعل ذلك ليفصل بينها وهي جمع وبينها إذا كانت اسماً لشيء واحد، لأنها إذا سمي واحد بشيء منها كان النسب على اللفظ، لأنه قد صار واحداً . . . تقول: رجلٌ مَعَاْفِرِيٌّ (ومعافر ابن مَرْءٍ أخو قَيمٍ)، وتقول في النسب إلى (أَكْلَبٍ) من خنعم: أَكْلَبِيَّ . . . ونظير ذلك قولك في النسب إلى (الدائن): مدائني، لأنها اسم لبلد واحد»، انظر المقتضب ١٥٠/٣ - ١٥١.

هذا بابُ التثنية^(١)

قال: فإذا كان المنقوص من بنات الواو ظَهَرَت الواو في التثنية،
لأنَّك إذا حرَّكتَ فلا بُدَّ من ياء أو واو^(٢).

قال أبو علي: انقلبت اللامات إذا كانت ياءات أو واوات ألفاً من
بنات الثلاثة^(٣) لتحركها وتحرك ما قبلها، وسقطت اللامات في الدرَج
لالتقاء الساكنين، أحدهما الألف والآخر التنوين، فبُني الاسم، وقد لزم
اللام في الواحد الانقلاب، ولا يخلو من أن تُرجع لامه التي انقلبت الألف
عنها في التثنية أو تدعُ على انقلابه، فإذا تركته على انقلابه لوجب أن
يسقط لالتقاء الساكنين، لأنَّ حرف التثنية لا يخلو من أن يكون ألفاً أو
ياء^(٤). فكلّا الحرفين ساكن، فلو لم تقلب لسقط لالتقاء الساكنين، وإذا
سقط لالتقاء الساكنين أدى إلى الالتباس، فإذا لم يجر هذا وجب أن يردَّ
إلى أصله كما ردت هذه اللامات في التثنية لما ذكرنا، كذلك ردت إلى
الأصل في الجمع بالألف والتاء، لأنه لو لم تردَّ فيه أيضاً لسقطت لالتقاء

(١) الكتاب ٩٢/٢. ولم يعلق الفارسي بشيء على هذا الباب، كما أنه لم يعلق أيضاً على أي
من موضوعاته، وكأنما اكتفى بذكر العنوان ليدرج تحته بعض القضايا الواردة في الباب
التالي.

(٢) الكتاب ٩٢/٢، وفيه (أظهرت) مكان (ظهرت) هنا، وهذه الجزئية من الباب التالي
السابق، ولكن المسوخ لذلك فيما يبدو اتحاد الموضوع في البابين.

(٣) نحر: (عَصًا، وَرَحَى، وَفَتَى).

(٤) يريد: الألف في المثنى في حال الرفع، والياء في حالتي النصب والجر.

الساكنين وذلك قولك: (رَحِيَّاتٌ، وَقَطَوَاتٌ)، وما أشبه ذلك^(١).
 قال: وليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف^(٢).
 قال أبو علي: معناه كل شيء من بنات الياء يجوز فيه إمالة
 الألف^(٣)، وليس في هذا إخبار بأن بنات الواو لا تكون فيه الإمالة^(٤).
 قال: وأما مَرَضِيٌّ فبمنزلة مَسْنِيَّةٍ^(٥)، أي لأن حكمه أن يكون
 مَرَضُوكًا، فأبدل من الواو الياء، كما قيل: مَسْنِيَّةٌ وحكمها مَسْنُوءَةٌ، لأنه من
 يسنوها المطر^(٦).

(١) إذا ثني الاسم الثلاثي المقصور أبدل من الألف ما كان أصلها، فتظهر الواو أو الياء لأنها في موضع حركة، تقول في ثنية (قَفَا: قَفَوَانٌ)، وفي ثنية (رَحَى: رَحِيَّانٌ) كما كنت قائلاً في الفعل: غَزَوْا إذا ثُنِيَ؛ لأنه من غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ؛ لأنه من رَمَيْتُ. انظر المختضب ٢٥٨/١ - ٢٥٩.

ويبين أبو العباس هنا أن المقصور من الأسماء ما كان آخره ألفاً أو ياء، وأن الألف لا تدخلها الحركات، ولا تكون أصلاً، إنما هي منقلبة من ياء أو واو، أو تكون زائدة. فالمنقلبة في الثلاثي، وتكون منقلبة عن واو كما في (عَصَا) أو منقلبة عن ياء كما في (رَحَى).

(٢) الكتاب ٩٢/٢.

(٣) في المخطوطة: (لا يجوز فيه إمالة الإمالة الألف) ولعله سهو من الناسخ.

(٤) أي: «ليس شيء من بنات الياء تمتنع فيه الإمالة، وذلك نحو (لَدَى، وَإِلَى، وَعَلَى) إذا سميت بشيء، منهنّ ثنيت بالواو لا غير، فقلت: لَدَوَانٌ، وَالْوَانُ، وَعَلَوَانُ، ولو سميت بمتى، أو بلى، ثم ثنيت جعلته بالياء، لأنهما ممالان فقلت: مَتَيَانُ، وَلَيَّانُ، ٠٠٠» انظر تفصيل ذلك في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٢.

(٥) الكتاب ٩٢/٢.

(٦) يقول الرماني في تفسير هذا: رَضَا: رَضَوَانٌ، ودليله: الرَضَوَانُ، وسَنَا البرق: سَنَوَانٌ، ودليله ترك الإمالة، وأنه من سَنَوْتُ، لأنه ارتفاع البرق كارتفاع ما يخرج بالسانية، ويتوجه في سن المجذ مثل هذا؛ لأنه رفعة. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٣٩.

قال: وكذلك الجمع بالتاء في جميع ذا لأنه تحرك^(١).
 قال أبو علي: يريد أنك رجعت اللام فيهما كان مجموعاً بالألف
 والتاء، من حيث رجعته في التثنية، لأنه يلتقي فيه ساكنان في الجمع
 كالمبتقى في التثنية^(٢).
 قال: وإنما صارت الياء أولى حيث كانت الإمالة في بنات الواو
 وبنات الياء أن الياء أغلب على الواو حتى يصيرها ياء من الواو على
 الياء حتى يصيرها واو^(٣).
 قال أبو بكر: يعني أن الياء أغلب على الواو في هذا الباب، باب ما
 اعتلت لامه^(٤).

* * *

(١) الكتاب ٩٣/٢، وهو يعني تحرك الواو في المؤنث الثلاثي المقصور إذا جمعته بالألف والتاء نحو قَنَوَات، وأدَوَات، وقَطَرَات في قَنَاء، وأداة، وقِطَاء، وفي الكتاب: (وكذلك الجمع بالتاء) ولعل اختيار التعليقة أدقّ تعبيراً. وفي المخطوطة: (في جمع ذا) وما أثبتته هو الراجع وهو من الكتاب.

(٢) يستوي المثنى والجمع بالألف والتاء فيما كان مقصوراً على ثلاثة أحرف وألفه منقلبة من واو، وكما أن الواو تعود إليه في التثنية، كذلك الحال في الجمع بالألف والتاء نحو: قَنَاء، تقول فيها - قَنَوَات، وفي أداة: أدَوَات، وفي قَطَاء: قَطَرَات، ونحو ذلك. انظر شرح الرمازي للكتاب، ج٤، ق ٤٠.

قال المبرد: «إن كان المثنى مقصوراً فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله، فإن كان من الواو أظهرت الواو، وإن كان من الياء أظهرت الياء...» انظر المقتضب ٤٠/٣.

(٣) الكتاب ٩٣/٢، وعبارة الفارسي (يُصِيرُهَا) أي المتكلم، وفي الكتاب (تصيرها) للمخاطب.

(٤) انظر الأصول في النحو ٤١٨/٢.

قال: وذكر في تصغير ما اعتلت عينه ولم يعلم مم انقلبت ألفه، أن الواو أولى به، وأن الألف وحدها هناك تنقلب عن الواو أكثر^(١).

قال: وسترى ذلك في أفعل، وفي تثنيته ما كان على أربعة أحرف يصير لامه في التثنية ياءً من بنات الواو، كان أو من بنات الياء. فالياء أغلب في ذا الباب^(٢).

قال: لأن الياء أقوى وأكثر وذلك نحو (مَتَى) إذا صارت اسماً، (وَيَلَى)، وكذلك [١٢٦/ب] الجمع بالتاء^(٣).

قال أبو علي: يعني أن (مَتَى) مما لامه الألف، فإذا سُميت به جعلته من بنات الياء، فأظهرت الياء في التثنية، وكذلك الجمع بالتاء^(٤).

* * *

(١) يقرر سيبويه أن ما جاء من المنقوص وليس له فعل تثبت فيه الواو، أو اسم تثبت فيه الواو، ولم تُملُ ألفه فهو بنات الواو، لأنه ليس شيء من بنات الياء، فمتنع فيه الإمالة، انظر الكتاب ٩٣/٢، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٢.

(٢) الكتاب ٩٣/٢ بتصرف.

(٣) الكتاب ٩٣/٢ وفيه: (وكذلك نحو مَتَى).

(٤) أي لو سمي رجل (مَتَى، أو يَلَى) ثم ثني، جعل بالياء لأنهما محالان، فيقان في التثنية: مَتَيَان، وَيَلَيَان، وفي جمعهما: مَتَيَات، وَيَلَيَات. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٢.

هذا بابُ تَثْنِيَةِ مَا كَانَ مَنقُوصًا وَكَانَ عِدَّةُ حُرُوفِهِ أَرْبَعَةً أَحْرَفٍ فُزَائِدًا^(١)

قال في مَرَمَى ونحوه: يُشْنَى ما كان من ذا من بنات الواو، كتثنية ما كان من بنات الياء، لأنَّ أَعَشَى ونحوه لو كان (فَعْلًا) لتحول إلى الياء^(٢).

قال أبو علي: يعني أن (أَعَشَى) لو كان فَعْلًا لصار إلى الياء في مثل (يَعَشَى) وهما (يَعَشَيَانِ)، والأسماء في باب الإعلال تردُّ إلى الأفعال، لأنَّ الإعلال حكمه أن يكون فيما دون الأسماء، وإثما يُعَلَّ من الأسماء ما كان مناسبًا للأفعال، بأن يكون جاريًا عليه أو مأخوذًا من المصدر الذي أخذت منه الأفعال أو كان من بناء من أبنية الأفعال، فهذه جُمُل من الإعلال في الأسماء، فإنما كان حكمه أن يكون في الأفعال هي التي تتغير أبنيتها، وتبنى على أقسام الأزمنة الثلاث، وليس حكم الأسماء كذلك، والذي يُعَلَّ منها ما كان مناسبًا لما ذكرنا من الجاري على الفعل، فنحو: قاتِلٌ ومَبِيعٌ والمأخوذ من المصدر مثال مُقَالٍ، وأما ما كان على بناء من أبنية الفعل فنحو بابٍ ودارٍ^(٣).

(١) الكتاب ٩٣/٢.

(٢) الكتاب ٩٣/٢، والأمثلة التي ذكرها سيبريه هي: (أَعَشَى، وَمَغْزَى، وَمَلْهَى، وَمُغْتَزَى، وَمَرَمَى، وَمَجْرَى).

(٣) ما جاء منقوصًا على أربعة أحرف فصاعدًا يشن بالياء من الواو وكان أصله ، أو من الياء، أو كانت ألفًا لا أصل لها في ياء ولا واو . فما كان من الواو نحو: مَغْزَى، وَمَلْهَى ، ==

قال: في حُبْلَى ونحوه لا تكون تثنيته إلا بالياء لأنك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلا من الياء^(١).
قال أبو علي: لو جئت بالفعل من (حُبْلَى وَمِعْزَى) لم يكن إلا بالياء كقولك: حَبَلَيْتُ، كما لو جرى ما كان على (مِفْعَل) فِعْلاً لكان يظهر فيه الياء فثَنَيْتَ حُبْلَى بالياء كما ثَنَيْتَ ذاك به^(٢).

* * *

== وَأَعَشَى، وأصله: من الغزو، واللَّهُو، والعُشُو. تقول في تثنيته: أعَشِيَان، ومَلْهِيَان، وَمِعْزِيَان، وما كان من الياء فنحو: مَرْمَى، وَمَجْرَى، تقول فيهما: مَرْمِيَان، وَمَجْرِيَان، وأصله من رَمَيْتُ، وَجَرَيْتُ. وما كان ألفاً في الأصل فنحو: حُبْلَى، وَذَكْرَى، فإذا ثنيت قلت: حُبَلَيَان، وَذَكْرَيَان.

ولما وجب الياء فيما زاد على ثلاثة أحرف، لأننا إذا صرّفنا من فعلاً انقلبت الواو ياء ضرورة في بعض تصاريفه، تقول في الثلاثي مثلاً: غَزَا: يغزو، وغزوت، فإذا لحقت زيادة قلت: أغْزَى: يُغْزِي، وغَازَى: يُغَازِي وهكذا... انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٦٢-١٦٣.

(١) الكتاب ٩٤/٢.

(٢) قال في المقتضب ٤٥/٣: «اعلم أن ما كانت ألفه من ذلك (ما كان على أربعة أحرف أصلية أو زائدة) فالإمالة فيه جائزة، وهي التي نختار...» ثم أورد الوجوه في ذلك مبيناً أنه كلما ازدادت الحروف كانت من الواو أبعد، وأن حق الزوائد أن تحمل على الأصول، فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء، فالزوائد أولى في مثل (حُبْلَى: حُبَلَيَان، وَحَبَلَيَاتُ، ومثلها الملحقه نحو: أَرْطَى: أَرْطَيَان، وَمِعْزَى: مِعْزَيَان. فكل ذلك يرجع إلى الياء، وكذلك كل ما كانت ألفه رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك، اسماً كان أو فعلاً.

هذا بابُ جَمْعِ المنقوصِ بالواو والنون^(١)

قال: وإنما حذفت لأتة لا يلتقي ساكنان^(٢).

لأنك إذا حذفت لا يلتقي ساكنان^(٣).

قال: ولم يُحركوا كراهة الياء بين مع الكسرة والياء مع الضمة والواو، حيث كانت معتلة^(٤).

قال أبو علي: من حيث حذف تاء التأنيث في النسب^(٥)، وجب إبدال الهمزة التي للتأنيث، ووجب إبدالها أيضاً في الجمع بالتاء من حيث حذف فيه تاء التأنيث، فأما إبدالها في التثنية فلأن الجمع بالياء على حدها يكون. وإنما أبدلت من هذه الهمزة الواو دون الياء، لأنها لو أبدلت منها الياء لاجتمعت حروف متجانسة، والواو بعد مخرج الألف والياء أقرب

(١) الكتاب ٩٤/٢، وهو يعني المقصور، وقام العنوان: «... بالواو والنون في الرفع، وبالنون والياء في الجر والنصب».

(٢) الكتاب ٩٤/٢. والحذف الذي يشير إليه هو حذف الألف في المقصور.

(٣) الذي يجوز في جمع المقصور جمع مذكر سالماً: حذف ألفه لالتقاء الساكنين وهما ألف المقصور المفرد قبل وقرع التغيير، والواو أو الياء الساكنين عند جمعه، ولا بد من الحذف أو التحريك بالرد إلى حرف يصلح فيه الحركة، فلم يجز أن يرد إلى واو قبلها ياء مضمومة لما يلزم في ذلك من النقل؛ فكان الحذف أحق به، فتقول في جمع (قفا) اسم رجل: قفون، وفي (مُصطفى): مُصطفون، وفي (حَبْنَطِي): حَبْنَطون، والقياس مستمر في كل ما آخره ألف، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٤٣.

(٤) الكتاب ٩٤/٢، وفيه (كراهية) مكان (كراهة) هنا.

(٥) يريد تاء التأنيث في المفرد، تحذف عند النسب إليه، فتقول في فاطمة مثلاً: فاطمي، وفي خُزاعة: خُزاعي.

منها^(١).

قال في إبدال الواو من الهمزة في حمراء وعلباء ونحوه: وكانت الواو أخفّ عليهم حيث [١٢٧/أ] وُجِدَ لها شبيه من الهمزة^(٢). قال أبو علي: يريد: أن (ثَنَائِيْنَ وَمِذْرَوِيْنَ) مَبْنِيَّانِ عَلَى التَّثْنِيَةِ، لم يفرّد لهما واحد، فيلزم انقلاب الواو والياء فيهما همزتين كما انقلبا في (عَطَاءٍ وَسِقَاءٍ) فهذا مبني على التثنية، كما أن (السَّمَاءَ) مبنية على التأنيث، ولذلك لم تنقلب الواو فيه همزة، ولو كانت (السَّمَاءَ) مبنية على التذكير لانقلبت الواو فيه همزة، لأنها كانت تقع طرفاً، فيلزم انقلابها كما انقلبت فيما ذكرنا^(٣).

(١) قال أبو العباس المبرد في جمع المقصور جمع سلامة: «فإذا أردت الجمع على جهة التثنية - وذلك لا يكون إلا لما يعقل - تقول: مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمُونَ، وصالحان، وصالحون، فعلى هذا تقول في جمع مُصْطَفَى: مُصْطَفَوْنَ... فإذا كان الجمع لحقت الواو هذه الألف التي في مِعْزَى وَمُصْطَفَى، والواو ساكنة، وكذلك هذه الألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقيت واو الجمع، وما قبل كل واحد مفتوح، لأنه كان مفتوحاً قبل الألف، فحذفت الألف، وبقي الشيء على حاله». انظر المقتضب ١/٢٥٩ - ٢٦٠.

(٢) الكتاب ٩٤/٢، وفيه (شَبَّهَ) مكان (شَبَّهَ) هنا.

(٣) لم يعلق أبو علي على الفقرة السابقة التي أوردها، وهنا علق على جزئية دون أن يروي نصّها، وهذا الأسلوب فاش في التعليقة، وهو أحد الأسباب التي جعلت أسلوبها صعباً، بل إنه في كثير من المواضع لتبدّر عبارة سيبويه أقرب منالاً من عبارة أبي علي في تعليقه.

وهنا يعلق أبو علي رحمه الله على مسألة كان سيبويه سألها الخليل وهي قوله: «وسألت الخليل عن قول: عَقَلْتُهُ بَشَائِيْنَ وَهَنَائِيْنَ، لِمَ لَمْ يَهْمَزُوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرّد الواحد، ثم يبنوا عليه، فهذا بمنزلة السَّمَاءَ لما لم يكن لها جمع كالعطاء والعباء يجيء عليه جاء على الأصل». الكتاب ٩٥/٢. قال أبوسعيد: «وقد جاء حرف نادر ==

قال: فذكَ بمنزلة السَّمَاءِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهَا جَمْعُ كَالْعِظَاءِ^(١)؛ ولذلك صَحَّتِ الواو فيه ولرُجُمعتُ كما يُجمع (تَمْرَة) على (تَمَرٍ) لقلت: (سَمَاءٌ)، فأَعكَلت الواو؛ لوقوعها طرفًا، وزوال البناء على التانيث، فقال أبو الحسن وأبو العباس في قوله عز وجل: «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ»^(٢)؛ إنه جمع سَمَاوَةٍ، وكذلك أَظُنُّهُمَا قَالَا في قوله «السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ»^(٣)؛ إنه على جمع سَمَاوَةٍ، فأَمَّا الخليل فحمله على قولهم: قَطَاةٌ مُطَرَّقٌ^(٤).

* * *

== في هذا الباب، قالوا: مِذْرَوَانِ لطرفي الأليتين، ورأيت المِذْرَوَيْنِ، وكان القياس: مِذْرَيَانِ، ومِذْرَيَيْنِ، لأنَّ تقدير الواحد (مِذْرَى)، غير أنهم لم يستعملوا الواحد منفردًا، فيجب قلبُ آخره ياءً، وجعلوا حروف التثنية فيه كالتانيث الذي يلحق آخر الاسم فيغير حكمه، تقول: شَقَاءٌ، وَغِطَاءٌ، وَصَلَاءٌ، فَرُجِعَت الواو والياء طرفين وقبلهما أَلِفٌ، ثم قالوا: شَقَاوَةٌ، وَعِظَايَةٌ... وكذلك (مِذْرَوَانِ) لما لم تفارقها علامة التثنية، قال الشاعر:

أَحْوَلِي تَنْقُضُ أَسْثَلَ مِذْرَوَيْهَا لَتَقْتُلَنِي، فَهَذَا أَتَا ذَا عُمَارَا

ومثل (مِذْرَوَيْنِ): (عَقَلْتُهُ بِثَنَائَيْنِ) لما لزمته التثنية، جعل بمنزلة عِظَايَةٍ ولم تقلب الياء التي بعد الألف همزة. شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٣. ونقل الأزهري عن أبي عبيد: المِذْرَوَانِ: طرف الأليتين، وليس لهما واحد. قال: وهذا أجود القولين؛ لأنه لو كان لهما واحد ففعل: (مِذْرَى) لقليل في التثنية: (مِذْرَيَانِ). انظر تهذيب اللغة ٧/١٥ - ٨ (ذرا).

(١) الكتاب ٩٥/٢.

(٢) سورة البقرة / الآية / ٢٩، ومثله في سورة فصلت، الآية / ١١.

(٣) سورة الملك، الآية / ١٨.

(٤) يقال: طَرَقَتِ الْقَطَاةُ: إِذَا عَسَرَ عَلَيْهَا بَيْضُهَا، فَفَحَصَتِ الْأَرْضَ بِجَوْجِئِهَا، انظر مجمل اللغة

==

٥٩٦ / ٢ (طرق) قال المزمق العبدي :

هذا بابٌ لا تجوزُ فيه التثنيةُ والجمعُ بالواوِ والياءِ والثون، وذلك نحو عشرينَ وثلاثينَ^(١)

قال: لو سُمِّيتَ رجلاً بِمُسْلِمِينَ، قلت: هذا مُسْلِمُونَ، أو بِرَجُلَيْنِ قلت: هذا رَجُلَانِ، لم تُثنَّ أبداً ولم تجمعهُ كما وصفتُ لك^(٢).
أي كما وصفتُ لك في حدِّ النسب أنه لا يجوز الإضافة إلى رجل اسمه (رَجُلَانِ) حتى تحذف، لأنه لا يجتمع رَفْعَان ولا جَرَّان في الاسم الواحد^(٣)؛ فكذلك لا يجوز أن تُثني هذا الاسم المثنى ولا تجمعهُ، لأن الأمرين سواء^(٤).

قال في قولهم في اسم اليوم الاثنان: ولكنه صار بمنزلة الثلاثاء والأربعاءِ اسماً غالباً فلا تجوز تثنيته^(٥).
قال أبو علي: إنما امتنع الاسم الغالب والاسم العلم من أن يُثنى، لأنَّ

== وقد تَخَذْتُ رَجُلِي لَدَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيتُهَا كَأَنَّهُوَ صِرَ الْقَطَاةِ الْمَطْرِقِ
انظر الأصمعيات / ١٦٥ (شاكرو هارون).

(١) الكتاب ٩٥/٢.

(٢) الكتاب ٩٥/٢ مختصراً.

(٣) الرفعان والجران اللذان يشير إليهما: هما أولاً وضع الاسم المفرد على هيئة المثنى. والثاني الرفع الناتج للتثنية وزيادة ألف وتون أو ياء وتون على المفرد.

(٤) قاله أبو سعيد: «لو سميّا رجلاً بعشرين، أو مُسْلِمِينَ، أو مائتين، أو اثنتين لم يجوز أن تقول إذا ثنيّا: عشرون، ولا مائتان». ولا اثنتان، لأن هذا لو قُيِّل لاجتمع في الاسم الواحد رفعان ونصبان». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٥.

(٥) الكتاب ٩٥/٢.

الذي يُثنيّ هو الاسم المنكور، فمتى تُثنيّ الاسم وقع التنكير، ولذلك يدخل الألف واللام نحو: الزيدان وما أشبهه، إلا أن الفصل بين التنكير في الأعلام والأسماء الغالبة إذا تُثنيّت وبين أسماء الأنواع نحو (رجُلان) أن التنكير في الأعلام عارضٌ ليس بقصد، ألا ترى أن المسمي ابنه (بزيْدٍ) يقصد بتسميته إياه بهذا الاسم أن يعرف به بين عشيرته وحِيّه، وإنما يعرض التنكير في اسمه إذا سمّى آخر ابنه بذلك الاسم فليس تنكيره عن قصد، وأما (رجُلان) فعلى الإشاعة وأصل التنكير^(١).

قال: وبعضُ العرب يقول: اليومُ الثُّنْي^(٢).

قال أبو علي: حذف من (اثنين) علامة التثنية فبقي (اثن) ثم صغر فقليل: ثُنْيٌ [١٢٧/ب] (٣).

* * *

(١) علق الفارسي على امتناع الاسم الغالب من التثنية، واستطرد في البرهان ولم يُعر (الاثنين) ولا بقية الأيام اهتماماً فيعلق عليها.

وقد نقل سيبويه عن بعض العرب قولهم: (اليومُ الثُّنْي^(٢))، وهو فعولٌ، مثل قولنا: (الثُّدْي^(٣))، وقد قال به ابن السراج. وعند مَبْرمان: (الثُّنْي^(٤)) على لفظ التصغير، وكأنه تصغير اليوم. وروى الجرمي عن الأصمعي عن بعض الأعراب أنه قال: (نحن نصومُ الثُّنْي^(٥))، فيحتمل أن يكون على لفظ الجمع، كأنه قال: (أيام الاثنين) . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٥.

(٢) الكتاب ٩٥/٢.

(٣) قول بعض العرب: (اليومُ الثُّنْي^(٦))، إنما ردُّ اللفظ إلى الواحد في التصغير. وكان جاء على تثنية (الاثن) - وإن لم يتكلم به - . انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٤٥.

هذا بابُ جَمْعِ الاسمِ الَّذِي آخِرُهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ^(١)

قال: في طَلْحَةٍ جمعهم إياه اسم رجل طلحات، فهذا الجمع على الأصل، لا يتغيّر عن ذلك، كما أنه إذا صار وصفاً للمذكّر لم تذهب الهاء^(٢).

قال أبو علي: يعني في مثل قولك: هذا رَجُلٌ رَيْعَةٌ^(٣).

قال أبو علي: إذا سميت رجلاً بطلحة قلت: طَلْحَات، فجمعت بالآلف والتاء وإنما جمعته بهما، لأنك لو جمعته بالواو والنون لم يخلُ من أحد أمرين: إما أن تحذف علامة^(٤) التأنيث فتقول: (طَلْحُون) وهذا لا يجوز لزال علامة التأنيث، فإنه خلاف ما قالت العرب من قولهم: طَلْحَةُ الطَّلْحَات^(٥)، ورجال رَيْعَات، وإمّا أن تُثبت علامة التأنيث فتقول: طَلْحَتُون، وهذا أيضاً في الامتناع من الجواز كالأوّل وأشدّ، لأنك تجمع علامتين للتأنيث والتذكير، فتذكر الاسم بعد تأنيثٍ، ولا يجوز أن تجتمع

(١) الكتاب ٩٥/٢.

(٢) الكتاب ٩٥/٢ بتصرف.

(٣) قوله: (هذا رجلٌ رَيْعَةٌ) مثال ساقه سببوه على جواز وصف العرب المذكر بالمؤنث وهو دليل على أنهم إذا سمّوا الرجل (طلحة) مثلاً، أو (امراًة) أو (سَلَمَةً) أو (جَيْكَةً)، وأرادوا أن يجمعوه، جمعوه بالتاء على الأصل. كما كانوا يجمعونه به قبل أن يطلقوه على الرجل أو المرأة.

(٤) في المخطوطة: (عامة).

(٥) قال عبيد الله بن قيس الرقيات في مدح طلحة بن عبد الله:

نَظَرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

انظر ديوانه / ٢٠، والمقتضب ١٨٨/٢.

هاتان العلامتان، فإذا لم يجوزاً، قلت طَلَحَاتٌ، فحذفت ما كان في الاسم من علامة التأنيث للحاق علامة أخرى به له^(١).

فإن سُمِّيَتْ رجلاً بِحُبْلَى أو حَمْرَاءَ، جمعتهما بالواو والنون ولم تجمعهما بالألف والتاء كما جمعت حَمْرَةً وَطَلْحَةً^(٢)، وإنما جمعتهما بالواو والنون من حيث لم تحذف علامتي التأنيث إذا جمعت بالألف والتاء، ألا ترى أنك تقول: حُبْلَيَاتٍ، وَحَمْرَاوَاتٍ فلا تحذف كما تحذف التاء من طَلْحَةٍ، وإنما لم تحذف منها وإن حذفت من طَلْحَةٍ؛ لأنك إنما حذفت من طَلْحَةٍ لئلا تجتمع علامتان للتأنيث، وفي قولك: حَمْرَاوَاتٍ وَحُبْلَيَاتٍ لم تجتمع العلامتان، فيلزم الحذف، ألا ترى أن العلامتين هما الألف والمدة، وقد أبدلت من الألف ياء، ومن الهمزة واوًا، فلم يجتمع في الجمع علامتان فإبدالك هاتين العلامتين مثل حذفك تاء التأنيث من حَمْرَاتٍ، فكما جاز اجتماع هاتين العلامتين المبدلة مع الألف والتاء في الجمع، جاز أن يجتمعا مع الواو في الجمع، فجاز حَمْرَاوُونَ وَحُبْلَوْنَ، لأنه لم يجتمع في الجمع علامة تأنيث وعلامة تذكير، أو كانت علامة التأنيث قد أزيلت بأن قُلبت، ومن

(١) الذي عليه النحاة عدم جمع الاسم المختوم بالتاء مثل طلحة، ورُبْعَةٌ ونحوهما بالواو والنون، وأجاز الكسائي والفراء جمعه بالواو والنون، فَيُسَكَّنُ عندئذ اللام من (طلحة)، لأنهم يقدرون جمع (طلع) فلا يحركون اللام. وكان أبو الحسن بن كيسان يذهب إلى جواز ذلك وتحرك اللام، فتقول: الطَّلَحُونَ، فتفتحها كما فتحو الراء من (أرضون) حملاً على (أَرْضَاتٍ) إذا جمع بالألف والتاء، لأنه بمنزلة (قَمَرَاتٍ)، ورجع أبو سعيد عدم الجمع بالواو والنون لأنه قول العرب الذي لم يسمع عنهم غيره، ولأنه القياس. انظر شرح السبرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٦.

(٢) انظر الكتاب ٩٥/٢ - ٩٦.

حيث لم يجر أن يجتمع علامتا التانيث في طلعة مع الألف والتاء، لم يجر جمعه بالواو والنون^(١).

قال: وإذا جَمَعَتْ وَرَقَاءُ اسمَ رَجُلٍ بالواو والنون وبالياء والنون، جثت بالواو ولم تَهْمَزْ كما فَعَلَتْ ذَلِكَ بالتثنية والجمع بالتاء فقلت: وَرَقَاوُونَ^(٢).

قال أبو عثمان: لا أرى بهمز جمع (وَرَقَاءَ) بأساً إن شئت؛ لانضمام الواو^(٣).

قال أبو علي: ليس يهمز أبو عثمان الواو، لأنه ليس يقلب [١٢٨/أ] الهمزة من وَرَقَاءَ واوًا، هذا محال، ولكنه يهمز من حيث يهمز الواو المضمومة في نحو (أَدُوْرٍ)، والذي يريد سيبويه عندي بقوله: جثت بالواو والنون ولم

(١) المؤنث إما أن يكون بالهاء كحَمْدَةُ وطلعة، وإما مقصور مثل: حُبْلَى وسَكْرَى، وإما ممدود نحو حمراء وصحراء.

فما كان فيه هاء التانيث فسميت به امرأة أدخلت عليه في الجمع الألف والتاء، فتقول: حَمَدَات، وَطَلَحَات.

وما كان بألف التانيث فسميت به رجلاً، وأردت جمعه، فإنه يجمع بالواو والنون فتقول في المقصور منه في نحو: حُبْلَى: حُبْلُونَ، وفي سَكْرَى: سَكْرُونَ، وتقول في الممدود منه في نحو: حَمْرَاء: حَمْرَاوُونَ، وفي صحراء: صَحْرَاوُونَ. ولو سمي به امرأة، فالمقصود والممدود في الجمع بالألف والتاء سواء، تقول في حُبْلَى: حُبْلِيَّات، وفي سَكْرَى: سَكْرِيَّات، كما تقول في حَمْرَاء: حَمْرَاوَات، وفي صَحْرَاء: صَحْرَاوَات. انظر المقضب ٦/٤ - ٧، وانظر الأصول في النحو ٤٢٠/٢.

(٢) الكتاب ٩٦/٢.

(٣) هذا الرأي أورده عن المازني أبو سعيد السيرافي، ووصفه بأنه سهو منه، لأن انضمامها لواو الجمع بعدها وهي بمنزلة ضمة الواو للإعراب أو لالتقاء الساكنين، كقولك: دَلَوُك، ومُصْطَفَوُونَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٦.

تهمزه: أن تقلب الهمزة التي للتأنيث لجمعك الاسم بالواو والنون، ولا تدعها همزة فتكون قد جمعت بين التأنيث والتذكير في اسم واحد، فأما همزه من حيث قال أبو عثمان فلم يمنع على أنه لو قال قائل: إن همزة قبيح، لأنه كان يجتمع علامتا التأنيث والتذكير في اسم واحد قال قولاً^(١).

قال: ألا تراهم قالوا: زَكْرِيَّاوُنَ فيمن مدَّ زَكْرِيَّا، وزَكْرِيَّوُنَ فيمن قصر^(٢).

قال أبو علي: استدلل بجمعهم زَكْرِيَّاوُنَ زَكْرِيَّاوُنَ، وجمع زَكْرِيَّا: زَكْرِيَّوُنَ^(٣) على أنك إذا سميت رجلاً حُبْلَى أو حَمْرَاء قلت في جمعه حَمْرَآوُنَ وَحُبْلَوُنَ، فجمعتهما بالواو والنون وإن كان فيهما علامتا تأنيث؛ لأن علامتي التأنيث قد أبدل من كل واحد منهما حرف ليس من علامات التأنيث اللاحقة للأسماء في أواخرها، فجاز جمعهما بالواو والنون وإن لم يجر جمع (حَمْرَاء) بهما للفصل الذي تقدم ذكرنا له^(٤).

(١) قال الرماني: «أما جمع (وَرَقَاءَ) اسم رجل فتقول فيه: ورقاؤون، بترك الهمز، ولا يجوز أن يهمز، لأن الضمة عارضة مثلها في قولك: (الدُّلُورُ) إذ كانت تذهب في (وَرَقَاوَيْنَ) كما تذهب الضمة في قولك: رأيت الدُّلُورَ وأبو عثمان يميز الهمز؛ لأن الواو مضمومة، وليس بوجه الكلام». شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٤٦.

(٢) الكتاب ٩٦/٢.

(٣) من مدَّ فقال: (زَكْرِيَّاوُنَ) فإنما جعله بمنزلة (وَرَقَاوُنَ). فالذي يمدّه فقد أثبت الواو كما فعل في (حمرآوات، وخنفساوات) ثم يلحقها علامة الجمع للمذكر. ومن قَصَرَ فقال في الجمع: (زَكْرِيَّوُنَ) جعله بمنزلة: (عَبَسَوُنَ، وَمُوسَوُنَ).

(٤) انظر الأصول في النحو ٤٢٠/٢.

هذا بابُ جَمْعِ الرُّجَالِ والنِّسَاءِ^(١)

قال: وقولهم أَرْضَاتٍ دليل على ذلك^(٢).

قال أبو علي: جمع التكسير ما غُيِّرَ له بناء الواحد عما كان عليه، فأما ما لم يُغَيَّرَ له بناء الواحد، فإنه وإن لم يجمع بالواو والنون فإنه ليس بجمع تكسير^(٣).

قال: وقد قالوا: فَوَارِسٌ في الصِّفَةِ، فهذا أَجْدَرُ أن يكون^(٤).

قال أبو علي: حكم الصفة أن تكون مسلَّمةً غير مُكسَّرة، لأنَّها مشابهة للأفعال، وفيها ضميرٌ موصوفاتها كما أن في الأفعال فاعليها؛ فوجب أن تَسَلَّمَ ولا تُكسَّر، وحكم التكسير أن يكون في الأسماء، ألا ترى أن كل اسم يُجمع مسلماً يجوز فيه التكسير، وليس كل اسم يُجمع مكسراً يجوز فيه التسليم؛ فالتكسير في الأسماء أعم وأكثر، فقلوه: وقد قالوا فوارس أي كسروا الصِّفَةَ، فتكسير الاسم أولى وأجدر^(٥).

(١) الكتاب ٩٦/٢، وفيه: «... جمع أسماء الرجال...» والذي جاء في التعليقة موافق لما عند السيرافي والرماني في شرحيهما.

(٢) الكتاب ٩٧/٢، وهو يسوقه دليلاً على أن جمع (فَعَلٌ) بالتاء نحو (دَعْدٌ) يشقُّل كما تشقُل (أَرْضَاتٌ)، فيكون بمنزلة جمع (فَعْلَةٌ) من الأسماء، وما قصد من التشقيل هنا هو تحريك عينه لاتسكينها.

(٣) قد يتوهم أحد أن هذه التلميح هنا ذات صلة بنص سيبويه السابق لها، والواقع فإنها مختصة بأحكام جمع التكسير، وهو ما شرع سيبويه في بيانه بعد هذا.

(٤) الكتاب ٩٨/٢.

(٥) أورد سيبويه (فوارس) جمعاً للمفرد (فارس)، وهو صفة، دليلاً على أن من كسر الاسم نحو (خالد) فقال: (خوالد) كان مصيباً، لأن الاسم أجدر بالتكسير من الصفة، ==

قال: ولو سَمِيتَ رجُلًا أو امرأةً بِسَنَّةٍ لَكُنْتَ بالخيار، إن شِئتَ قلت: سنواتٌ، وإن شِئتَ قلت سنونٌ^(١).

قال أبو علي: سَنَّةٌ وزْنُهُ: (فَعَّةٌ) على ما لفظ به، ووزنه في الأصل يشبه أن يكون (فَعْلَةٌ)، أما حركة الفاء بالفتح،، فعلمناه من قولهم: سَنَّةٌ والكسرة في فائه إذا جُمع عارضة؛ إنما هي مثل الفتحة في (أَرْضَيْنِ) غَيْرَ تغيِيرًا مَّا لَمَّا جُمع بالواو والنون، وحكم هذا الجمع أن يكون مُسَلَّمًا لما يعقل، فلما جمع به ما لا يعقل لم يسلم بناؤه كما سلم بناء اسم ما يعقل، فسَنَّةٌ وإن جُمع جَمَعَ الأتاسي بالواو والنون فقد [١٢٨/ب] خالف جَمَعَهُمْ في أنه غَيْرٌ، فكأنه بهذا التغيير يُعَدُّ مكسراً^(٢).

وكذلك القول في فتحة (أَرْضَيْنِ) فيمن جمعه بالواو والنون، وأما من قال: (أَرْضَاتٍ) فعلى القياس، لأنه اسم مؤنث كفَعْلَةٍ وإن لم يكن فيه علامة تأنيث في اللفظ، فالفاء من سَنَّةٍ أصلها الفتحة، والكسرة عارضة لما قلت، فأما العين فهي ساكنة لأنه لم يقم دليل على تحركه، ولا يحكم بالحركة إلا بدليل، فإن قلت: فقد تحركت في سنواتٍ فإنما تحركت العين هنا كما تحركت في يَدَوِيَّ وغَدَوِيَّ، فلا يحكم بحركتها هذه أنها فَعْلَةٌ لأنك إن

== والقياس في (فاعل): فَوَاعِلٌ، لأنه على أربعة أحرف، وعلامة الجمع تنتظم فيه على طريقة انتظام علامة التصغير فيه لأنك تقول: حُوَيْلِدٌ، وَحُوَيْتِمٌ، فتدخل ياء التصغير ثالثة ويكسر ما بعدها، وكذلك تدخل ألف الجمع ثالثة، ويكسر ما بعدها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٦٨.

(١) الكتاب ٩٨/٢.

(٢) في المخطوطة: (مكسر).

حكمت بحركتها لهذا لَزِمَكَ أن تحكم في (غَدٍ) من أجل (غَدَاتٍ) أنها (فَعَلٌ) وقد ثبت أنه (فَعَلٌ) ، فليست فتحة العين في الجمع بالياء دليلاً يعتمد على تحرك العين ، واللام من (سَنَةٍ) ساقطة وهي واو لقولهم (سَنَوَاتٌ) ، وهَاءٌ في قول من قال: سَانَهَتْ^(١) .

قال: وإذا سُمِّيَ رجلاً بـ(اسْمٍ) فَعَلْتَ به مَفَعَلْتَ بـ(ابْنٍ) إلا أنَّكَ لا تحذف الألف^(٢) .

قال أبو علي: يقول: إذا سميت رجلاً باسم لم تحذف ألف الوصل منه في الجمع على حد التثنية فقلت: (اسْمُونَ) ، وكان القياس أن تثبت في (ابن) أيضاً كما ثبت^(٣) في تثنية واحدة، لكن حُذفت لكثرة الاستعمال فقليل: بَنُونَ، فصار بعد حذف الألف كَمَنَيْنِ، وَهَنَيْنِ^(٤) لم يُحذف منه شيء، فوافق (ابن) مجموعاً بعد حذف ألف الوصل منه (مَنَيْنِ) في اللفظ ولم يَزِدْ عليه اللام إذ قد وُجد ما هو على حرفين قد جمع هذا الجمع وهو (مَنُونٌ)^(٥) .

(١) لا يعدو جمعهم (سَنَةٍ) هذين الوجهين: (سَنَوَاتٍ، وَسِنُونٍ) وذلك قبل التسمية، وهو على هذين الوجهين دون غيرهما بعد التسمية، لأنه نقل من اسم يجري مجرى الجنس إلى الاسم العلم، فجمع على ذلك الحد؛ لأن كل واحد منهما أول في المرتبة على خلاف الصفة. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٤٩ .

(٢) الكتاب ٩٩/٢ .

(٣) في المخطوطة: (ثبت) .

(٤) في المخطوطة: (كَمَنَيْنِ، وَمَنَيْنِ) ، وما أثبت من الكتاب .

(٥) ألف (اسم) للوصل، فلو سمي به، وجمع اللفظ جمع السلامة، فإن ألف الوصل تبقى فيه فيقال: (اسْمُونَ) ، وإن جمع مكسراً قيل فيه: أسماء - وكان القياس في (ابن) أن ==

قال في عَبَلَةٍ: إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ عَبَلَاتٍ^(١).

قال أبو علي: تثقيل العين هنا نظير تكسير أَحْمَرٍ على أَحَامِرٍ^(٢).

قال: ولو سميت رجلاً بِشَاةٍ لَمْ تَجْمَعْ بِالتَّاءِ وَلَمْ تُقْلُ إِلَّا شِيَاهُ؛ لِأَنَّ

هذا الاسم قد جَمَعْتُهُ الْعَرَبُ فَلَمْ يَجْمَعْهُ بِالتَّاءِ^(٣).

قال أبو علي: لو جُمِعَ شَاةٌ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

أَمَّا أَنْ تَرَدَّ فِيهِ اللَّامُ أَوْ لَا تُرَدَّ. فَإِنْ لَمْ تَرَدَّ اللَّامُ قُلْتُ: شَوَاتٌ، فَتَرَدَّ

الْوَاوُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ، وَإِنْ تَرَدَّ اللَّامُ الَّتِي هِيَ هَاءٌ قِيلَ: شَوَهَاتٌ، فَلَمْ يَجْمَعْ

هذا الجَمْعُ، لَكِنَّهُ جَمْعٌ مَكْسَرٌ فَقِيلَ: شِيَاهُ^(٤).

== يقال: (ابْنُونٌ)، غير أنهم جمعوه قبل التسمية على (بنين) وحذفوا الألف؛ لكثرة استعمالهم إياه، وحركوا الياء مثلما فعلوا في (مَنِينٌ، وَهَنِينٌ) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٦٨، (ومثونٌ) هنا جمع (مَنٌ)، وهي غير مسموعة في نظم ولا نشر إلا ما جاء من قول الشاعر:

أَتَوَّ نَارِي فَقُلْتُ مَثُونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا

انظر الكتاب ٤٠٢/٢، المقتضب ٣٠٧/٢ - ٣٠٨.

(١) الكتاب ٩٨/٢ بتصرف.

(٢) المقصود بتثقيل العين هنا فتح عين الكلمة وهي الباء، فيقال فيها: (عَبَلَات) بالتحريك لا السكون مثلما يحدث في جمع تَمْرَةٍ، إذ يقال: (تَمَرَاتٌ).

(٣) الكتاب ٩٩/٢.

(٤) لو سمي رجلاً بِشَاةٍ، لَمْ تَجْمَعْ بِالتَّاءِ، وَلَمْ يَجْزْ فِيهِ إِلَّا (شِيَاهُ)، لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ مِمَّا جَمَعْتُهُ الْعَرَبُ مَكْسَرًا، وَكَسَرْتُهُ عَلَى (شِيَاتٍ)، وَلَمْ يَجْمَعْهُ جَمْعُ سَلَامَةٍ، وَهُوَ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ الْهَاءُ بَقِيَ الْاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا هَاءٌ. أَمَّا قَوْلُهُمْ: (شَاءٌ، وَشَوِيٌّ) فَإِنَّهُمَا اسْمَانِ لِلْجَمْعِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَجْرِي مَجْرَى الْوَاحِدِ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٦٩.

قال: وأما عِدَّةٌ فلا تُجمعُ إلا عِدَاتٌ^(١).
قال أبو علي: يقول: (عِدَّةٌ) وما أشبهها لم يُكسر للجمع لأنه على حرفين، ولو رددت إليه الساقط فكسرت لأزلت الاسم عما كان عليه^(٢).
قال: ولو سميت رجلاً شَفَّةً أو أُمَّةً^(٣).
قال أبو علي: (أُمَّةٌ)، وزنه أَفْعُل، ونظيره من الصحيح أَكْمَةٌ، وأَكْمٌ^(٤).

والذي علمت به^(٥) أن وزن أمةٍ فَعَلَةٌ: هو أنك قِسْتَهُ ورددته على نظيره من الصحيح لا من تحرك العين بالفتح، وقد قلنا: إن تحرك هذه العَيْنَات بالفتح ليس تغييره في الحكم على تحرك العينات [أ/١٢٩] بالفتح إذا رد البناء على أصله، فأمةٌ وزنه فَعَلَةٌ، رداً على أَكْمَةٍ وفاء الفعل همزة، فإذا زدت عليه همزة (أَفْعُل) اجتمعت همزتان، الأولى همزة أَفْعُل الزائدة، والثانية فاء الفعل، فوجب قلبها أَلْفًا، كما وجب قلبها في (أُأَدَم) و(أُأَخَر) أَلْفًا، وهكذا سبيل كل همزتين يجتمعان في كلمة واحدة

(١) الكتاب ٩٩/٢، وفيه: (فلا تجمعه).

(٢) (عِدَّةٌ) وبابها من الناقص تجمع بالألف والتاء، كما تجمع بالواو والنون، فتقول في: عِدَّة: عِدَاتٌ، وإن شئت قلت: عِدَوْن - إذا صيرتها اسماً، كما تقول في ثَبَّة: ثَبَات، وثَبُون، وفي عِرَّة: عِرَوْن وعِرَاتٌ. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٦٩.

(٣) الكتاب ٩٩/٢.

(٤) من العلامة لا العلم.

(٥) شَفَّةٌ تجمع على شَفَاء، ولا يقال: شَفَاتٌ، وأُمَّةٌ تكسر على أَمٍ قليل العدد من الثلاثة إلى العشرة، وأما الكثير فإِمَاءٌ، ولو سمي به امرأة ل قيل في الجمع: آمٌ، وإِمَاءٌ، ولا يقال: أَمَاتٌ، لأنه لمسميات قد جمعن، ولم يسمع فيهن هذا. انظر الكتاب ٩٩/٢.

وحكم الثانية أن تبدل بحسب الحركة التي على الأولى، فأما العين من (أُمِّ)، فأصلها الضمة، لكنّها كُسِرَتْ من حيث كُسِرَ عَيْنُ (أُطْبِ)، و(أَدَلِّ)، وأبدلت من الواو ياء، كما أبدل منهما، وسقط اللام لالتقاء الساكنين^(١).

قال : ورُبُّما قالوا : الأفعلاء في الأسماء نحو الأنصِبَاءُ ، وذلك الكثير^(٢).

أي نحو فُعْلان، وفِعْلان في أنه جمع لفَعِيل كما كان (ذاتُ) جمعاً له وإن كان (ذاتُ) أكثر^(٣).

(١) يقول الرماني: «وجمعُ (أُمَّةٍ): اسم رجل: أُمٌّ وإمَاءٌ وإمَوَانٌ، ولا يجوز بالالف والتاء، ولا الواو والنون، لأنه يجب أن يكون على قياس جمعه قبل، وقد ترك ذلك قبل النقل إلى الاسم العلم؛ لأنه منقوص قد جمع على ثلاثة أوجه من جمع التكسير، فاستوفى حقه وزاد . . . ففي هذا الباب خمسة أسماء عللها مشكلة، وأحكامها خارجة عن قياس نظائرها وهي: (طَبَّاءٌ، وَثَبَّاءٌ، وشَاءٌ، وشَقَّاءٌ، وأُمَّةٌ) . . . وأبو العباس يخالف في جمعها، فيجيز الجمع بالالف والتاء في ذلك، لأنه يجريها على القياس الأكثر فيما فيه الهاء، ولا أعلم أحداً أجاز فيها الواو والنون».

انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٠، وانظره مفصلاً في الأصول في النحو ٤٤٦/٢ - ٤٤٧.

(٢) الكتاب ١٠٠/٢ يتصرف. ولعله نهاية الرواية: « . . . وذلك ليس بالكثير» كما جاءت عند أبي سعيد السيرافي.

(٣) الكثير الوارد هنا، لعله إشارة إلى ما قرره سيبويه من قولهم: سَبِيلٌ وَسَبِيلٌ وَأَمِيلٌ وَأَمَلٌ فهذا هو الكثير فيه، ورُبُّما قالوا: الأفعلاء في الأسماء كالأنصِبَاءِ، والأخسَاءِ، وليس بالكثير.

وإنما جمع على أفعلاء وهو قليل لأن العرب قد جمعته وهو صفة على ذلك، وهو من جمع بعض الأسماء، كَنَصِيبٍ وَأَنْصِبَاءٍ، فلم يُغَيَّر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٦٩.

قال: كما أن الذين قالوا حَارِثُ، قالوا: حَوَارِثُ^(١).
 قال أبو علي: إذا سمعت (حَوَارِثَ) علمت أنه تكسير اسم (حَارِثَ)
 إذا كان علماً، وإن كان (حَارِثُ) صفة قلت: حَارِثُونَ^(٢).
 قال: ومن أراد أن يجعل (الحارث) صفةً كما جعلوه^(٣).
 قال أبو علي: لأن الذين أدخلوا في (الحارث) الألف واللام وهو اسمٌ
 عَلِمَ أَنَّهُ قَصَدُوا النِّصْفَ ثُمَّ غَلَبُواهَا.
 قال: وَمَا عُثْمَانُ وَنَحْوُهُ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ تُكْسَرَ^(٤).
 قال أبو علي: لو حار تكسيره على (عَثَامَيْنِ) لجاز تصغيره على
 (عَثْمَيْنِ) لأنَّ التَّكْسِيرَ أَخُو التَّصْغِيرِ^(٥).
 قال: إِلَّا أَنْ تُكْسَرَ الْعَرَبُ^(٦).
 قال أبو علي: حكم الألف والنون في آخر الاسم ألا يكونا للإلحاق،
 وإنما يكون للإلحاق ما كسر فيه على (قَعَائِيلَ) نحو سِرْحَانٍ وَسِرَاحَيْنِ،

(١) نكتب ١ ١ ٢

(٢) قال أبو سعيد: ولو جمع إسْمُ الحارث على ما توجبه الصفة، فقال: (الحارثُ) لجاز، لأنه صفةٌ ممت. ومن قال (حَوَارِثُ) فعلى ما ذكرنا من جمع الأسماء، انظر شرح السيرافي نكتب حاء، ق ١٦٩ - ١٧

(٣) نكتب ١ ١ ٢ وقداء لعبارة: جعلوه الذي يحرك، جمعوه كما جمعوه صفة، إلا أنه علمت كريد

(٤) نكتب ١ ١ ٢

(٥) تصغر عُثْمَانُ، به هو عُثْمَانُ، لا عُثْمَيْنِ، وجمعه: (عُثْمَانُونَ).

(٦) نكتب ١ ٢ وهو يريد كمالاً مبدؤه بقوله عن (عثمان) بأنه يقب عليه باب العَصْر، إلا أن تكسر العرب شئ منه على مثال قَعَائِيلَ فيجيء التحقير عليه.

وَعَتَبَانُ لَا يُكْسَرُ عَلَى (فَعَالِيل) ، لكن يكسر على فَعْلَى وفَعَالِي نحو
سَكْرَى وَسَكَارَى^(١).

قال: ولو سُمِّتَ رَجُلًا مُصْرَان^(٢).

قال أبو علي: لو سُمِّتَ رَجُلًا مُصْرَانٍ لقلت: مُصِرَانٌ فِي التَّحْقِيرِ،
كَمَا أَنَّكَ لَوْ سُمِّيتَ بَعُثْمَانٍ لقلت عُثْمَانٌ، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ لَيْسَتَا لِلْإِلْحَاقِ
كَمَا أَنَّهُ فِي عُثْمَانَ لَيْسَ لَهُ، فَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَصْغُرَ هَذَا تَصْغِيرَ الْمُلْحَقِ لِأَنَّ
الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِيهِ لِلْجَمْعِ لَيْسَ لِلْإِلْحَاقِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا صَغُرْتَ أُبَيَّاتًا قلت:
(أُبَيَّات) وَلَمْ تَقُلْ: أُبَيَّاتٌ لِقَوْلِكَ: ^(٣) أُبَيَّيْتُ، فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ فِي تَحْقِيرِ
مُصْرَانٍ: مُصِيرَيْنِ لِقَوْلِكَ: مَصَارَيْنِ، فَأُثْبِتُ نَظِيرَ مُصْرَانٍ لَمْ يُعْتَبَرِ جَمْعُ
جَمْعِهِ، كَمَا لَمْ يُعْتَبَرِ مُصْرَانٌ^(٤).

* * *

(١) مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ فَالْعَرَبُ تَصْغُرُهُ بِقَلْبِ الْأَلْفِ بَاءً، فَتَكْسَرُ وَتَقْلُبُ، وَرَبَّمَا
جَمَعْتَهُ جَمْعَ سَلَامَةٍ. وَمَا كَانَ مِنْ هَذَا فَالْعَرَبُ أَيْضًا تَصْغُرُ الصِّدْرَ مِنْهُ، وَتَبْقَى الْأَلْفُ
وَالنُّونُ، لَا تَحْجِيزُ فِي جَمْعِهِ التَّكْسِيرَ، وَتَجْمَعُهُ جَمْعَ سَلَامَةٍ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ (سِرْحَانٍ،
وَضِيْعَانٍ) وَنَحْوَهُمَا إِذَا سُمِّيتَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ رَجُلًا: سِرْحَانُونَ، وَضِيْعَانُونَ فَتَجْمَعُهُ جَمْعَ
سَلَامَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: سِرَاحِينَ، وَضِبَاعِينَ مَكْسُرًا.

أَمَّا (عَتَبَانٌ) فَلَا يَكْسَرُ عَلَى هَذَا، وَلَكِنَّهُ يَلْحَقُ بِبَابِ فَعْلَى الَّذِي جَمَعَهُ فَعَالِي،
كَسَكْرَى وَسَكَارَى. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٧١.

(٢) الْكِتَابُ ١٠٢/٢، وَقَامَ الْكَلَامُ: «... ثُمَّ حَقَّرْتَهُ قُلْتُ: مُصِرَانٌ، وَلَا تَلْتَسِفْتُ إِلَى
مَصَارِينَ».

(٣) فِي الْمَخْطُوطَةِ: كَقَوْلِكَ.

(٤) (مُصْرَانٌ) اسْمُ رَجُلٍ، يَجْمَعُ كَمَا يَجْمَعُ (عُثْمَانٌ)، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ (مَصَارِينَ)، وَيُقَالُ فِي
تَحْقِيرِهِ: مُصِرَانٌ، كَمَا تَقُولُ: عُثْمَانٌ، وَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ: مُصْرَانُونَ كَمَا قِيلَ فِي ==

هذا بَابٌ يُجْمَعُ الْاسْمُ فِيهِ إِنْ كَانَ لِلذَّكَرِ أَوْ لِلْمُؤَنَّثِ بِالْثَّاءِ^(١)

فمن ذلك بِنْتُ^(٢).

قال أبو علي: لا يجوز (بِنْتُون) في اسم رجل كل واحد منهم (بِنْتُ)،
من حيث لم يجر (حَمْدَتُون) ولا (بَنُون)^(٣)، من حيث لم يجر (طَلْحُون)،
فبقي أن يجمع على (بَنَاتٍ) إذ ليس قسم رابع^(٤).

== عثمان: عُمَانُون. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥١.

(١) الكتاب ١٠٢/٢، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

(٢) الكتاب ١٠٢/٢.

(٣) لا يجوز في جمع (بِنْتُ) اسم رجل: (بنون).

(٤) أراد: ليس ثمة قسم رابع، هذا وتاء (بِنْتُ، وَأُخْتُ، وَهَنْتِ) إنما هي للتأنيث في الأصل، ثم جعلت للإلحاق، فإذا جُمعت أو صُغرت جعلوا حكمها حكم ها، التأنيث، فأسقطوها، ثم جمعوا بالألف والتاء، فيقولون: بنات، وأخوات، وهنات. وأجاز ابن كيسان فيها التكسير، فتقول: أَبْنَاءٌ فِي بِنْتُ، وَفِي أُخْتُ: أَخَاءٌ، وهو قول تفرّد به. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٧١، وانظر تفصيلاً أكثر في هذا الموضوع في شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥١.

هذا بَابُ مَا يُكْسَرُ مِمَّا ^(١) كُسِرَ لِلْجَمْعِ وَمَا لَا يُكْسَرُ مِنْ أُبْتِنَةِ الْجَمْعِ ^(٢) [١٢٩/ب]

قال: لأنَّ هذا المثال لا يُشبه الواحد، ولم يُشبه به فيكسر على ^(٣).
قال أبو علي: ما كان على ثلاثة في التكسير مثل ما كان على أربعة،
فَسَوَاءُ ذَكَرَ الثَّلَاثَةَ هُنَا أَوِ الْأَرْبَعَةَ، أَوْ ذَكَرَهُمَا جَمِيعًا ^(٤).
قال: لأنَّ (فُعُولًا) قد يكون الواحد على مثاله كَالْأَتِيَّ
وَالسُّدُوسِ ^(٥).

قال أبو علي: يقول: قد جاء (فُعُول) بناءً للواحد اسمًا كَالْأَتِيَّ
وَالسُّدُوسِ ^(٦)، ولم يجيء بناءً للواحد يكسر كما كسر (فُعُول)، إذا كان

(١) في المخطوطة: (كما)، ورواية السيرافي توافق ما في الكتاب.

(٢) الكتاب ١٠٢/٢.

(٣) الكتاب ١٠٢/٢، وقام العبارة: «... فيكسر على ما كُسِرَ عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف».

(٤) يبحث هذا الباب من سمي بجمع من الرجال وكيفية جمعه، والضابط فيه: أن ما كان منه ثلثه ألف، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة، أو حرف مُشَدَّد، فلا يجوز تكسيره، فلو سمي رجل بـ(مَسَاجِدَ، أو مفاتيح، أو دَوَابَّ) ونحو ذلك، فإننا نلحقه واوًا ونونًا، فيقال: مَسَاجِدُونَ، ومفاتيحون، ولو سميت بذلك امرأة لقليل في جمع الإناث: مساجدات، ومفاتيحات وهكذا - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٧١-١٧٢.

(٥) الكتاب ١١٢/٢.

(٦) الْأَتِيَّ: كلُّ جدول ماء فهو أَتِيٌّ، وروي ذلك عن الأصمعي، ويقال: للمسيل الذي يأتي من بلد قد مُطِرَ فيه إلى بلد لم يَطِرَ فيه: أَتِيٌّ، كما يقال: (أَتِيٌّ) للرجل يكون في القوم ليس منهم. انظر تهذيب اللغة ١٤/٣٥٠-٣٥١.

والسُّدُوسُ: عن ابن الأعرابي: هو الثُّبُلُج، وهو بضم السين، قال امرؤ القيس:

مَتَابَتُهُ مِثْلُ السُّدُوسِ وَلَوْثُهُ كَلَوْنِ السَّبَالِ وَهُوَ عَذَابٌ بَقِيضٌ ==

فُعُول على وزن (فُعُول) كما يكسر (أفْعَال) التي للجمع لأنه على وزن (إفْعَال) الذي هو للواحد^(١).

* * *

هذا بابُ جَمْعِ الأَسْمَاءِ المضافَةِ^(٢)

قال: لأنَّ ذا بمنزلة ابن كُرَاع^(٣).

أي: صارت الكُنَى في أنها في التعريف كالأعلام كابن كراع في أن صار في التعريف، وأنه علم كالعلم^(٤).

== وعن أبي عبيد عن الأصمعي: السُّدُوس: الطبلسان بالفتح، واسم الرجل: سُدُوس - انظر تهذيب اللغة ٢٨٢/١٢ (ست).

(١) يقول أبو سعيد: «ذهب سيبويه إلى أن (فُعُول) قد يكون في الواحد، ثم جاء بالأتية والسُّدُوس، والأتية هو السُّبُل، وأصله: أْتُي، وقلبت الواو ياء ثم قال: ولو لم يكن له نظير في الواحد، لكان أيضاً يجمع على أقرب الأتية إليه وهو (فُعُول)، كما أن (أفْعَال) وهو جمع حين قالوا: أنعامً وأناعيم، وأبيات وأبايت كما يجمع الواحد الذي على (أفْعَال) كقولهم: أنكأً وأناكيل، وإجلبةً وإجاليبُ فمحل (فُعُول) الذي هو جمع من (فُعُول) الذي هو واحد، كمحل (أفْعَال) الذي هو جمع من (إفْعَال) الذي هو واحد...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٤.

(٢) الكتاب ١٠٣/٢.

(٣) الكتاب ١٠٣/٢، وهو يومي، إلى طريقة جمع الأسماء المركبة تركيباً إضافياً، فتقول في جمع (أبازيد): آباءُ زيدٍ، ولاتقول: أبو زَيْدَيْن، لأنه بمنزلة (ابن كراع) فيجمع على (أبناء كراع).

(٤) لا خلاف بين النحويين في جمع الأول من الاسم المركب تركيباً إضافياً إذا كان مثل جماعة لكل واحد منهم ابن يقال له: زيد، فإن جمعهم: (آباء زيد)، وإذا كان الذي أضيف إليه كل واحد منهم هو الذي أضيف إليه الآخر فلا خلاف أيضاً في توحيدهم كقولنا: عبدُ الله، ==

هذا بَابٌ مِنَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَتَكْسِيرِ الْاِسْمِ^(١)

سألت الخليل عن قولهم: الْأَشْعُرُونَ^(٢).

قال أبو علي: قوله: أَلْحَقُوا الْوَاوَ وَالنُّونَ كَمَا كَسَرُوا^(٣)، يريد أن كل واحد منهم اسمه أَشْعَرِيٌّ، وَمَسْمَعِيٌّ، ليس بأشعر ولا مَسْمَع فَكَسَّرَ، فقليل: الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَسَامِعَةُ، فنزل أن كل واحد مَسْمَعٌ وَأشعر وإن كان في الحقيقة مَسْمَعِيٌّ وَأشْعَرِيٌّ فَمِنْ حَيْثُ كُسِّرَ عَلَى أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَسْمَعٌ، كذلك جمع بالواو والنون فقليل: أَشْعُرُونَ على تنزيل أن كل واحد منهم (أشعر) كما كان في التكسير كذلك^(٤).

== وعبادُ الله، وعبيدُ الله وعبدُ الله في الجمع على تقدير: عَبْدُونَ، وإذا كان الاسم المضاف كنية فالاسم الثاني ليس باسم معروف، والاختيار عند سبويه أن يوحّد ولا يجمع، فيقال في (أبي زيد): هؤلاء آباءُ زيدٍ، وذكر أنه قول يونس، وأنه أحسن من (آباءُ الزيدين . . .) « انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٥.

(١) الكتاب ١٠٣/٢.

(٢) الكتاب ١٠٣/٢.

(٣) هذا صدر جواب الخليل عن سؤال سبويه حول سبب جمعهم (الأشعرين) بالواو والنون. انظر الكتاب ١٠٣/٢.

(٤) القياس في (الأشْعُرُونَ) أن يقال: الأشْعَرِيُّونَ؛ لأنه جمع أَشْعَرِيٍّ، ولا يقال للواحد (أشعر)، وإنما هم بنو أَشْعَرَ، ينسب إليه الواحد: (أشْعَرِيٍّ)، والجمع (أشْعَرِيُّونَ) كما يقال: يَمْنِيٌّ، وَيَمْنِيُّونَ، والذي يقول (الأشْعُرُونَ)، جعل كل واحد منهم (أشْعَرَ)، فسماه باسم أبيه، ثم جمعه، وهذا ليس بقياس . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٥.

قال الرماني: «الذي يجوز في الجمع الذي فيه معنى النسب: إجراؤه على ذلك وإن كان الاسم الواحد لاثاني له، ولا يجوز أن يُحمل على أصل الجمع، لأنه يستحيل ما لاثاني له، ولكن يحمل على المفهوم في معناه الراجع إلى معنى النسب، فيجوز: الْأَشْعُرُونَ على معنى بني أَشْعَرَ، ولو كان على أصل الجمع لقليل: أَشْعَرِيُّونَ، وكذلك الأشاعر، ==

قال: وإن شئت قلت هو بمنزلة مَذْرُوءَيْنِ^(١).

قال أبو علي: يقول: إن شئت قلت في تصحيح الراو في (مُقْتَوَيْنِ) أنه مبني على الجمع فصحت فيه الراو كما صحت في (مَذْرُوءَيْنِ) لما كان مبنياً على التثنية.

قال أبو العباس: حق مَهْرِيَّةُ ألا تجمع على مَهَارِي، لأن الياءين ياء النسب وليس بمنزلة بُخْتِيسِيَّة، لأن بُخْتِيسِيَّةً فُعْلِيَّةٌ هذا بناؤها، ولكن لما كثر استعمالهم مَهْرِيَّةً حتى شهر فصار بمنزلة الاسم لها، حتى إنا قلنا هذا مَهْرِيٌّ وهذه مَهْرِيَّة، فإنما يعني الشخص جمع كما جمعت بُخْتِيسِيَّةً^(٢).

قال أبو علي: قوله: هذا مَهْرِيٌّ، وهذه مَهْرِيَّةٌ، يريد أنه وإن كان في الأصل صفة فقد صار بمنزلة الاسم، لأنه ليس يجري على موصوفه ألا ترى أنك لا تكاد تقول: هذا جملٌ مَهْرِيٌّ ولا ناقةٌ مَهْرِيَّة^(٣)، إنما هو هذا مَهْرِيٌّ وهذه مَهْرِيَّة، والمَهْرِيٌّ مَغْصُوبٌ، فجرى هذا مجرى عَبْدٍ؛ تقول: هذا عَبْدٌ ولا تقول: رجلٌ عَبْدٌ، فلما صار بمنزلته كَسَرُ كما كَسَرَ (عَبْدٌ) وما أشبهه تكسير الأسماء، فلما صار بمنزلة الأسماء صارت الياءان فيه بمنزلة ما هو [١٣٠/أ] في الاسم بغير معنى النسب، وحكم مَهْرِيَّةٍ إذا أُجريت

== والأشاعت، والمسامعة، والمهالبة، كل ذلك على معنى النسب... « شرح الرمانى للكتاب،

ج ٤، ق ٥٢.

(١) الكتاب ١٠٣/٢.

(٢) انظر المقتضب ١٣٨/٣، ٣٢٨.

(٣) الإبل المَهْرِيَّة منسوبة إلى مَهْرَة بن حيدان، والجمع: مَهَارِي، ومَهَارٍ، ومَهَارَى مخففة الياء.

انظر لسان العرب ١٨٦/٥ (مَهَر).

مجري الاسم في أن كسر كما كسر مهاري مثل بخاتي لكن تحذف إحدى الياءين فيصير مهاري، فأبدلوا من الياء ألفاً كبديلهم من (مذكاري).

هذا بابُ تَفْنِيَةِ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي أَوَاخِرُهَا مُعْتَلَةٌ^(١)

قال: وإنما حذفْتُ الياءَ والألفَ لتَفَرُّقَ بينهما وبين^(٢).

أي: يعتلُ ذِيًّا بفتح أوائله وأوائل ما يُصَغَّرُ^(٣).

قال: واعلم أن هذه الأسماء^(٤).

قال أبو علي: المعنى الذي تعرّف به المبهم قائم أبداً فيه، فلذلك

لا يجوز أن يتنكر فإذا لم يتنكر لم يجز أن يضاف^(٥).

(١) الكتاب ١٠٤/٢ وغيره: «... تشنية الأسماء المبهمة...» ورواية الرماني توافق ما جاء عند أبي علي، أما السيرافي فلم يعلق على هذا الباب.

(٢) الكتاب ١٠٤/٢ وقام العبارة: «... لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير»، وهو يشير إلى تشنية المبهمات نحو (ذا وتا) اللذين للإشارة، و(الذي والتي) الموصولين، فتشنية (ذا): ذان، وتشنية (تا): تان، وإن ثنيت (الذي والتي) قلت: اللذان، واللتان، وإن جمعت (الذي) بالواو والنون قلت: اللذون.

(٣) الذي يجوز في تشنية المبهمة المعتلة الآخر: حذف حرف العلة، ولا يجوز الإتمام لنقصانها عن منزلة المتمكنة فيما تقتضي التشنية، إذ معناها يقتضي منع التشنية لشبهها بالحروف من جهة أنها مبنية فلم توف حق التشنية، ولحقها النقص لهذه العلة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٢.

(٤) الكتاب ١٠٤/٢، وقام لفظه: «واعلم أن هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول: هذا زيدك، لأنها لا تكون نكرة، فصارت لا تضاف، كما لا يضاف ما في الألف واللام».

(٥) لا يجوز في شيء من هذه الأسماء (ذا، وتا، والذي، والتي) أن تضاف، لأنها بمنزلة ما فيه الألف واللام، وما فيه الألف واللام لا يضاف إضافة حقيقية كقولك: غلامك، ولا نحو: ==

هَذَا بَابُ مَا يَتَغَيَّرُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْأِسْمِ^(١)

قال: ففوك: لم يُغَيَّرْ له فَمٌ في الإضافة^(٢).

قال أبو علي: لم تُحذف الميم من (فم) لثرد الواو، وإنما حذفت الميم في الإضافة لما أَمِنَ من التنوين وأن يبقى الاسم للحاق التنوين به على حرف واحد (ف)^(٣)، فإذا أضفت لم يلحقه التنوين للإضافة، وصار بمنزلة (ذو) في قولك: (ذو مال)، في أن الفاء تكون على الحركة المجانسة للحرف الذي تنقلب إليه العين. فكما أنك لو سميت رجلاً (ذو)، قلت: (ذو)، فإذا أضفته قلت: (ذوأك) ولم تقل: ذوأك، كذلك تقول: فمأك ولا تقول: فوك، لأن الميم هنا بمنزلة ردّ العين واللام في (ذو)^(٤).

== الغلامك. وليس تعريف هذه الأسماء كتعريف العلم من نحو زيد وعمر، وإنما هي معارف لما يصحبها من الإشارة والصلة التي تقوم كل منها مقام الألف واللام. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٢.

(١) الكتاب ١٠٤/٢ وقد جاء مختصراً.

(٢) الكتاب ١٠٤/٢.

(٣) في المخطوطة: (في).

(٤) ترجمة الباب تشير إلى ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة. وما لا يتغير، فما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة فنحو أب، وأخ إذا سميت بهما، تقول: هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين، كما قلت في التثنية: أبوان، وكذلك إذا سميت رجلاً بقر ثم أضفته قلت: هذا فمك، والذين قالوا: فوك قبل التسمية لم يضيفوا (فماً) المفرد، وإنما تكلموا بفوك على حدّ قولك: (ذو مال)، وليس بمنقول عن (فم)، وإذا سميت رجلاً (ذو) قلت: (ذوأك)، فإن أضفته لم تقل: ذوأك، وإنما تقول: (ذوأك) كما قلت: (فمأك). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٦.

قال: وسألت الخليل عمن قال: رأيتُ كلاً أخويك^(١).

قال أبو علي: جعلوه بمنزلة (عليك ولديك) في أن قلبوا ألفه ياء إذا أضيف إلى المضمر، وقلب ألف (كلاً) ياء في الجر والنصب كما أن ألف (لدي وعلى) تُقلب ياء وهو في موضع جر أو نصب^(٢).

قال: ولا يُفرد كلاً إنما يكون للمثنى أبداً^(٣).

قال أبو علي: قد جاء في شعر قديم: كلاً ذلك^(٤).

فإنما أضيف إلى ذلك من حيث أضيف (بين) إليه في قوله عز وجل: «عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»^(٥)، (وبين) لا يقع إلا لاثنتين، كقولك: المال بينهما وبين زيد وعمرو، وإنما أضيف إلى (ذلك) لأن المراد به مافوق الواحد، وجاز هذا فيه، لما فيه من الإبهام، لأن الأسماء المبهمة تقع على لفظ الآحاد والمراد بها أكثر من الواحد، فلو أضيفت (كلاً) إلى مخصوص

(١) الكتاب ١٠٤/٢.

(٢) هذا هو القسم الثاني الذي يتغير إذا سُميت به فأضفته، فلو سمي رجل أو امرأة (بلدي، أو على، أو إلى) قلت: هذا لداك، وإلاك، وعلاك، وقد كان قبل التسمية يقال: لديك، وعليك، وإليك، وإنما قلبوها في الإضافة إلى مكني عند سبويه فرقاً بينها وبين الأسماء المتمكنة إذا قلت: هوأك، وعصاك، ورجاك ونحو ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٦.

(٣) الكتاب ١٠٥/٢، وفيه: (تُفرد، تكون) مكان (يفرد، ويكون) هنا.

(٤) لعله يشير إلى بيت عبد الله بن الزبير:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدًى وَكَلَّا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

انظر مغني اللبيب / ٢٦٨، الفصل ٤٦، وشرح المفصل ٣/٣، وقد نسبته في البحر

المحيط ٢٥٦/١ إلى ليبيد.

(٥) سورة البقرة، الآية / ٦٨.

واحد غير مبهم لم يجز، كما أنك لو أضفت (بَيْنَ) إلى مخصوص كزيد ونحوه ولم تكن لم يجز، فأما رواية من روى «بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ»^(١) فإنه ذهب بحَوْمَلٍ مذهب المبهم لما كان يقع على أماكن شتّى، فكأنه قال: بين هذه الأماكن، كقوله عز وجل [١٣٠/ب] «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ» وهو إشارة إلى ألوان وأوصاف.

ورواية الأصمعي: «بَيْنَ الدُّخُولِ وَحَوْمَلٍ» فيما سمعت من أبي بكر^(٢)، وهذا بَيْنٌ لَاعْمَلٍ^(٣) فيه، فأما قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ»^(٤) فلأنَّ (بَيْنَ) مضاف إلى ضمير السحاب جمع سحابة كما كان قولك: ذاك، إشارة إلى جمعه؛ فأما قولهم: بَيْنَ نَحْنُ كَذَا إِذْ لَحِقْنَا الْعَدُوَّ، فقال أبو العباس: المعنى: بَيْنَ الأمر الذي تعرف والأمر الذي لا تعرف إذ كان كَذَا.

(١) إشارة إلى قول امرئ القيس:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِطْرِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ

ورواية الديوان: (وَحَوْمَلٍ) بالواو. انظر ديوانه ٨/، وهي الرواية التي يرمي إليها أبو علي هنا، والدُّخُولُ وَحَوْمَلٍ بَلْدَانٍ، وروى الفارسي البيت في المسائل المنشورة / ١١٧ وفيه الواو لا الفاء (بين الدخول وحومل).

(٢) يعني أستاذه ابن السراج.

(٣) يريد: لا عناء فيه، يقال: لاتتعلم في أمرك ذا، كقولك: لاتتعن، وقال مزاحم العقيلي:

تَكَادُ مَعَانِيَهُ تَقُولُ مِنَ الْبَلَى لَسَائِلَهَا عَنْ أَهْلِهَا لَا تَعْمَلُ

أي لاتتعن، فليس لك في السؤال فرج، وقال أبو سعيد: سوف أتعلم في حاجتك، أي أتعنى. . نظر تهذيب اللغة ٤٢١/٢ (عمل).

(٤) سورة النور، الآية / ٤٣.

قال: كما شُبَّهَ أُمْسٍ بِغَاقٍ، وكما قالوا: مِنَ الْقَوْمِ فَشَبَّهُوهُ بِأَيْنٍ^(١).
 قال أبو علي: شَبَّهَ (مِنَ الْقَوْمِ)^(٢) (بِأَيْنٍ) في أن فتحت النون منهما
 لالتقاء الساكنين كما فُتِحَتْ من (أَيْنٍ)، فكان حكمها أن تكسر لالتقاء
 الساكنين، لأن الساكنين إذا اجتمعا من كلمتين حُرِّكَ الأول بالكسر، إلا أن
 الساكن مِنْ (مِنْ) تَحْرُكُ بالفتح من أجل الكسرة التي قبله، كما فتح من
 (أَيْنٍ) للياء^(٣) قبلها، فَشَبَّهَتْ الكسرة بالياء وإن لم تكن مثله.

* * *

هَذَا بَابُ إِضَافَةِ الْمُنْقُوصِ إِلَى الْيَاءِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الْمَجْرُورِ الْمَضْمَرِ^(٤)

قال: وناسٌ يقولون: بُشْرَى، وَهْدَيٌّ، لأن الألف خَفِيَّةٌ والياء خَفِيَّةٌ
 فكأنهم تكلموا بواحدة^(٥).

- (١) الكتاب ١٠٥/٢، وفيه: «شَبَّهَ أُمْسٍ بِغَاقٍ وليس مثله...»، وذكر سيبويه أن (غاق) صوت الغراب، انظر الكتاب ٥٣/٢، ٦٣، وأما الشبه بينهما فبالبناء.
 (٢) قوله: (مِنَ الْقَوْمِ) ضربه سيبويه مثلاً مشبهاً (بِأَيْنٍ)، وقد جاءت هذه العبارة في قول الشاعر - وهو أحد شواهد النحاة المتأخرين:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

(٣) في المخطوطة: (الياء).

(٤) الكتاب ١٠٥/٢.

(٥) الكتاب ١٠٥/٢.

قال أبو علي: يقول: إذا قيل: هُدَايَ فكانَهم تكلموا بحرف واحدة^(١).
قال: ومنهم من يقول: أَفْعَى في الوقف والوصل فيجعلها ياء
ثانية^(٢).

قال أبو علي: لأن الياء أقلّ خفاء من الألف، فكما أبدلها من ألف
أَفْعَى لخفاء الألف كذلك أبدلها من ألف بُشْرَى وأدغمها في ياء
الإضافة^(٣).

* * *

(١) العرب الذين أشار إليهم سيبويه هم هذيل، يقولون: هُدَيُّ، وبُشْرَى ونحوهما، قال أبو ذؤيب
الهمذلي:

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْتَقُوا لَهَوَاهُمْ فَتُخَرَّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ

وذلك لأن الألف خفية والياء خفية أيضاً، فقلبت الألف إلى حرف مناسب بغية
التبيين، فكان الياء أنسب، فصاروا حرفاً مشدداً يصلح في مثله أن يتصرف بوجه
الإعراب. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٤، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق
١٧٦.

(٢) الكتاب ١٠٥/٢، ولفظه: «كما أن بعض العرب يقول: أَفْعَى لخفاء الألف في الوقف، فإذا
وصل لم يفعل، ومنهم من يقول: أَفْعَى في الوقف والوصل، فيجعلها ياء ثابتة». ويبدو
أن رواية التعليقة وهي قوله: «فيجعلها ياء ثانية» أصح مما في الكتاب لأنه إنما أراد إبدال
الألف ياء من مثل (هداي، وبشري)، وإدغامها في ياء الإضافة لأنهما متماثلان فيصيران
حرفاً واحداً مشدداً.

(٣) قال أبو سعيد: «وإنما لم يحركوا الألف والياء التي قبلها، لأن الألف لا يملك تحريكها إلا بأن
تقلب، فكروها قبلها، وحركوا ياء الإضافة لأنها متحركة في الأصل، وجعلوها كالكاف،
ويقوا الألف على لفظها، فصار: (هَوَايَ وَعَصَايَ)، كهَوَاك، وعَصَاكَ...» شرح السيرافي
للكتاب، ج٤، ق ١٧٦.

هذا بابُ إضافة كُلِّ اسمٍ آخره ياءٌ تلي حرفًا مكسوراً^(١)

قال: وذلك قولك: هذا قاضي^(٢).

قال أبو علي: الياء التي هي لام من (قاضي) لا تُحرك بالكسرة كما لا تُحرك بالضمة، فإذا أُضيف (قاضي) إلى ياء المتكلم وجب أن تسكن الياء التي هي لام، فإذا أسكن أدغم في ياء الإضافة، ولو لم تسكن لوجب أن تُحرك بالكسرة؛ لأن هذه الياء تكسر ما يليها إذا كان الحرف الذي يليها متحركاً، ولم يجز في الياء التي هي لام أن تُحذف لأن ياء الإضافة بعدها متحرك فلم يجتمع ساكنان كان يجب حذفها من أجلهما، ومع ذلك فلو حذف لأدّى إلى الإلباس بالمفرد غير المضاف.

قال أبو علي: لما وقعت الواو ساكنة قبل الياء قلبتها ياءً وأدغمتها في الياء^(٣)، ولما قلبتها ياءً لزمك أن تبدل من الضمة كسرة، لأنك لو لم تبدل لم تنقلب الواو ياء، وقد لزم انقلابه لما قلت، فنظير قلب الضمة هنا كسرة قلبها كسرة في مَرْمِيٍّ، فلذلك قلت: مُسْلِمِيٍّ وصَالِحِيٍّ^(٤).

(١) الكتاب ١٠٥/٢، ونما ترجمة الباب: «... حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء».

(٢) الكتاب ١٠٥/٢.

(٣) يشير إلى مجاء عند سيبويه وهو قوله: «وإن كانت (يعني ياء الإضافة) بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه، قلبتها ياءً، وصارت مدغمة فيها، وذلك قولك: هؤلاء مُسْلِمِيٍّ، وصَالِحِيٍّ، وكذلك أشباه هذا». الكتاب ١٠٥/٢.

(٤) عرض أبو سعيد لتفسير المفتوح في هذا الباب نحو: (رأيت غلامِيٍّ، ومُسْلِمِيٍّ) وما أشبه ذلك وأشار إلى سقوط النون للإضافة، فتبقى ياء التثنية ساكنة، وبعدها ياء لإضافة، فتدغم استثقالاً للكسرة عليها، ويقولون في المرفوع المثني: (هذان غلامايَّ وصاحبايَّ)، ولا ==

قال: ويصير الحرف الذي كانت تليه [١٣١/أ] مضمومًا مع الواو لأنه حرف الرفع^(١).

قال أبو علي: قوله: لأنه حرف الرفع فلا بُدُّ منه، يريد أن الكسرة التي كانت في عين (فاعل)، أبدلت منها ضمة لتثبت الواو التي هي للرفع، إذ لو تركت الكسرة لم تثبت الواو التي هي للرفع، لأن الكسرة كانت تقلبها ياء كما قلبها ياء في (مِيزَانٍ)، فلما كان كذلك أبدل من الكسرة ضمة، لتصبح الياء المبدلة من واو (مَفْعُول)؛ فلهذا أبدل من كسرة العين من (قاضٍ) ضمة، لأن الحركة من الياء حوكت إليها، لأن هذه الياء تُحرَّكُ، ولم تُستعمل متحركة، فيكون له حركة تنقل إلى غيره، ولكن القول فيه ما ذكرنا^(٢).

* * *

== يستعملون فيها لغة من يقول: (بُشْرِيَّ، وَهْدِيَّ، وَعَصِيَّ) كراهة أن يلتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٧٧.

(١) الكتاب ١٠٥/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: وإذا جمعت ما آخره ياء مكسور ما قبلها بالواو والنون، حذفت الياء التي في آخره، كقولك: (قاضُونَ، ورامُونَ، ورأيتُ قاضين ورامين)، فوجب تسكين الياء، لأنها مضمومة أو مكسورة وقبلها كسرة، ثم يجتمع ساكنان، وار الجمع أو ياء الجمع وهي، فتسقط، ثم تضم الحرف المكسور الذي قبلها في حال الرفع لتسلم الواو، وذلك (قاضُونَ، ورامُونَ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٧٧.

هَذَا بَابُ التَّصْفِيرِ^(١) هَذَا بَابُ تَصْفِيرِ الْمُضَاعَفِ^(٢)

قال: وجاز أن يكون الحرف المدغم بعد الياء الساكنة كما كان ذلك بعد الألف التي للجمع^(٣).

قال أبو علي: إنما جاز اجتماع الساكنين إذ كان الحرف الساكن الأول من حروف اللين والثاني مدغمًا، لأن ما في حروف اللين من المدَّ يصيرُ عَوْضًا من الحركة فيها، ويرتفع اللسان عن المدغم فيه ارتفاعًا واحدة، سواء كانت الحركة التي قبل حرف اللين مجانسة له أو غير مجانسة لا يُعْرَى الحرف من المدَّ، ولذلك أدغمت مثل (جَيْبٌ بَكْرٌ، وَثَوْبٌ بَكْرٌ)، كما أدغمت (المالُ لَكَ، وهم يَظْلُمُونِي)، إلا أنه بين أن الحركة التي قبل الحرف اللين إذا كانت مُجَانِسة للحرف اللين كان المدُّ فيه أكثر، وقد أجري ما ذكرت لك مجراه^(٤).

قال: وَجَرَتْ فِي التَّحْقِيرِ هَذِهِ الْأَلْفُ مَجْرَى أَلْفِ مَرْمَى^(٥).

(١) الكتاب ١٠٥/٢.

(٢) الكتاب ١٠٧/٢، تمام ترجمة الباب: «... المضاعف الذي قد أدغم أحد الحرفين منه في الآخر».

(٣) الكتاب ١٠٧/٢، وفيه: «التي في الجمع» مكان «التي للجمع» هنا.

(٤) انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٥٧.

(٥) الكتاب ١٠٧/٢ بتصرف.

قال أبو علي: يقول: إن ألف (معزى) إذا كانت ملحقة مثل نون (رعشَن) إذا كانت ملحقة ومعزى على وزن دَرَهَم^(١).

قال: في حذف ألف قَرَقَرَى في التحقير: وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف جَوَالِقٍ، ومُبَارَكٍ^(٢).

قال أبو علي: ألف (مُبَارَك) تحذف في التصغير والجمع، لأنه لو لم تحذف لخرج عن مثال الجمع والتصغير إلى ما لا يكونان عليه، فحذف الألف ليصير في الموضعين على مثالين يكون عليهما الجمع والتصغير، فكما حذفت هذه الألف، كذلك حذفت ألف (قَرَقَرَى) وكانت أجدر، لأنها طرف، والحذف إلى ما كان طرفاً أسرع، ألا ترى أن ما كان على خمسة أحرف آخره ألف منقلبة عن الأصل يحذف في باب الإضافة لسكونه، وأنه طرف كقولك في مُرَامَى: مُرَامَى، فكذلك حذفت هذه الألفات التي للتأنيث

(١) عقد سبويه الباب للبحث في تصغير ما كان على ثلاثة أحرف، ولحقته الزيادة للتأنيث، نحو: جُبَلَى، وَيُشْرَى، وأُخْرَى، فيصغر الاسم دون حاجة إلى كسر الحرف بعد ياء التصغير، لأن هذه الألف التي للتأنيث بمنزلة هاء التأنيث في مثل طَلْحَة وسَلْمَة، فكما يقال التصغير هنا: طَلْحَة، وسَلْمَة يقال في تصغير ما علامة تأنيثه الألف: جُبَلَى، وَيُشْرَى، وأُخْرَى. أما إن جاءت الألف بعد الحرف الثالث لغير التأنيث، فإن الحرف الذي يقع بعد ياء التصغير يُكسر، نحو: (معزى: مُعِزَر، وأرطى: أَرِطَ) كما يقال في (رعشَن: رُعِشَن)، ورُعِشَنُ ألحقت بها النون رابعة مثل ضِفْنٍ، وعَلَجَنٍ. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، المقتضب ٥٩/١، وهذه النون بحذاء الألف في (جُبَلَى، وَيُشْرَى) ونحوهما. انظر المقتضب ٣٣٧/٣، ٢١٩/١.

(٢) الكتاب ١٠٧/٢.

والإلحاق في [١٣١/ب] التصغير^(١).

قال: وكذلك هذه الألف إذا كانت خامسة فصاعداً^(٢).

قال أبو علي: إنما ذكر هذا ليفرق بينه وبين خُنُفَسَاءَ، لأن تحقير خُنُفَسَاءَ: خُنُفَسَاءَ، فالألف فيها متحركة، وفي قَرَقَرَى ساكنة، وإنما لم تحذف ألف خُنُفَسَاءَ ونظائرها كما حذفت ألف قَرَقَرَى لسكون ألف قَرَقَرَى، وتحرك ألف خُنُفَسَاءَ^(٣).

* * *

(١) يقول أبو سعيد: «إذا كانت الألف خامسة للتأنيث وهي مقصورة، أو لغير التأنيث وقبلها أربعة أحرف أصول، حذفتها، فأما التي للتأنيث فقولهم في حَبْرَمَى: حَبِيرَكُ، وإنما حذفوا هذه الألف لأن المصغر إذا كن على خمسة أحرف، ولم يكن الحرف الرابع حرف مدٍّ ولين حذفت منها حرف، والحرف الأخير في المؤنث وغير المؤنث هو أولى بالحذف، لأنه زائد، ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٧٩.

(٢) الكتاب ١٠٧/٢.

(٣) قال أبو سعيد: «فإن قال قائل: فلم لا يحذفون الألف المدودة للتأنيث وهاء التأنيث إذا كن قبلها أربعة أحرف كقولهم في خُنُفَسَاءَ: خُنُفَسَاءَ، وفي سَلْهَبَةٍ: سَلْهَبَةٍ؟ قيل له: هاء التأنيث والألف المدودة متحركة فصار لهما بالحركة مَزِيَّةٌ، وصارا مع الأول كاسم ضمٍّ إلى اسم، ومثلها ياء النسبة، والألف والنون الزائدتان كقولك في زَعْفَرَانٍ: زَعْفَرَانُ، وفي سَلْهَبَيٍّ: سَلْهَبَيٍّ، والمصورة هي حرف ميت للسكون الذي يلزمها، فحذفت لم تشبه الاسم الذي يضم إلى اسم»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨١.

هَذَا بَابُ تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَلِحَقَّتْهُ أَلْفُ التَّانِيثِ^(١)

قال: ألا تراهم أُجَرُوا على هذه النون ما كانوا يُجَرُونَ على الألف^(٢).
قال أبو علي: النون في (فَعْلَان) بدل من ألف التانِيث^(٣)، لأن ألف التانِيث لم تدخل عليه، كما لا تدخل علامة التانِيث على ما فيه علامته، فلما امتنع علامة التانِيث من دخولها عليه كما يمتنع من الدخول مما فيه له علامة، عُلِمَ أن النون بمنزلة الهمزة إذ لم يجتمعا معاً كما لا يجتمع الحرفان اللذان كل واحد منهما بمعنى الآخر أو عوض منه^(٤).

قال: تقول عُليبي وحُرَيْبي كما تقول في سِقَاءٍ سُقَيْي^(٥).
قال أبو علي: الياءان في سُقَيْي الثانية منهما لام الفعل، وهي التي كانت انقلبت همزة لوقوعها بعد الألف طرْقاً، والأولى منقلبة عن الألف الزائدة انقلبت ياء لكسرة ما قبلها، وكذلك في مُعَيْلي ونظائره^(٦).

(١) الكتاب ١٠٧/٢، وقام العنوان: «ألف التانِيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف».

(٢) الكتاب ١٠٨/٢.

(٣) يريد: (فَعْلَى) مؤنث (فَعْلَان).

(٤) الألف والنون في (فَعْلَان) كألفي (حَمَاء)، فتقول في (غَضَبَان: غَضِبَيَان وفي سَكْرَان: سَكِرَان) لأنه يجري مجرى (حَمَاء، وَصَفَاء)، وعدة حروفهما ونظم الحركات فيهما، فإن جاء بعد ذلك ما كان فيه ألف ونون، - وقبلهما ثلاثة أحرف غير (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى)، فإنك تعتبر جمعه، فإن كانت الألف فيه تنقلب ياء في الجمع، قلبتها في التصغير ياءً، وإن كانت لا تنقلب ياءً وذلك قولك في (سِرْخَان: سُرْخِين، وفي ضَبْعَان: ضُبَيْعِين) ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٠.

(٥) الكتاب ١٠٨/٢.

(٦) الأصل في عُليبي: عِلْبَي، وفي حُرَيْبي: حُرَيْي، مُلحقين بِسِرْبَالٍ، وَكِرْبَاسٍ.

قال في سُقَيْقِيَّة، ودُرَيْحِيَّة: وإنما كان هذا هكذا لأن زوائده لم تجيء
للتأنيث^(١).

قال أبو علي: يقول: لأن زوائد الملحق نحو عَلْبَاء، ودُرْحَايَةَ لم تلحق
للتأنيث، ولو ألحقت للتأنيث لصَغُرَ كما يُصَغَرُ ما ألحق الزيادة فيه
للتأنيث وكان يقول: عَلْبَاءُ كما يقول: حُمَيْرَاء، وفي دُرْحَايَةَ: دُرَيْحَاء،
فكان يفتح ما بعد ياء التصغير^(٢).

قال: واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة
حروف فَعْلَان^(٣).

قال أبو علي: لأن باب ما كان في آخره ألف ونون زائدتان أن يجعل
بمنزلة (فَعْلَان)، الذي له (فَعْلَى)، وتحقيره تحقيره، وإنما يجعله كفُعَيْلِيلٍ
إذا سمعت فيه ذلك من العرب، ولو سمعت ذلك من العرب، ولو سمعت
اسماً في آخره ألف ونون ولم تسمع له تحقيراً ولا تكسيراً، فلم يَدْرُ أَمِنْ
باب (عُثْمَان، وَغَضْبَان) هو، أم من باب (سِرْحَان) جعلته من باب (غَضْبَان)
دون باب (سِرْحَان) وحملته على الأكثر.

(١) الكتاب ١٠٨/٢.

(٢) «تحقير عَلْبَاء وحِرْبَاء: عَلْبِيٌّ وحِرْبِيٌّ، لأن الألف فيه للإلحاق، وتحقير سَقَاء: سَقَيْقِيٌّ،
لأن الألف بدل من ياء أصلية، وتصغير دُرْحَايَةَ: دُرَيْحِيَّة، لأن هذا أُبَيِّنَ في أنه لا يُشَبَّه
ألفي التأنيث، فيجري مجرى شِقَايَةَ وشُقَيْقِيَّة، مما ألفه بدل من ياء أصلية...» شرح
الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٨.

(٣) الكتاب ١٠٨/٢، وقام العبارة: «... كعدة حروف (فَعْلَان) تُسَرُّ للجمع على مثال
(مُعَايِل)، فإن تحقيره كتتحقير (سِرِّيَال)، شبهوه به».

قال: ويقولون في فِرْزَان: فُرِيزَيْن، لأنهم يقولون: فَرَازَيْنُ في جمعه، ومن قال: فَرَازِنَةً، قال أيضاً: فُرِيزَيْن^(١).

قال أبو علي: يقول: لو سَمِعْتَ شيئاً في آخره أَلْفاً وَنُونٌ، وقد جُمِعَ على (فَعَالِيَّة)، ثم صغرت له لقلت فيه: (فُعَيْلَيْن)، لأن (سَمَاعِل) بفعَالِيَّة بمنزلة (سَمَاعِل فَعَالَيْن) إذ الهاء [١٣٢/أ] عوض من الياء، والعوض بمنزلة المعوض منه، فالهاء إذن بمنزلة الياء، والدليل على أن الهاء عوض من الياء أنهما لا يجتمعان، لا يقال: زَنَادِيْقَةٌ^(٢).

قال: وأما ظَرَبَانُ فتحقيقه على ظَرَبَانٍ، كأنك كسرتَه على ظَرَبَاءَ^(٣).

قال أبو علي: الألف والنون في (ظَرَبَان) بمنزلة الألف والهمزة في صَلَفَاءَ، - وليست كالألف والنون في سِرْحَانٍ، لأنه لو كان مثله لكُسِّرَ على (فَعَالَيْن) فظهرت فيه النون. لكنه لما كانت الألف والنون بمنزلة الألف والهمزة في صَلَفَاءَ، كُسِّرَ تكسيره، فقليل: ظرابي^١ كما قيل: صَلَاْفِي^٢، فهذا أيضاً مما يوفق بين نون (فَعْلَان) وهمزة (فَعْلَاءَ)؛ ألا ترى أن (فَعْلَان) أبدلت نونه ياءً في التكسير كما أبدلت همزة (فَعْلَاءَ) فيه ياءً، فقليل: ظرابي^١، وأناسي^٢ كما قيل: صَلَاْفِي^٣، فأما (صَحَارَى) فتقدير جمعه تقدير (صَلَاْفِي) كأنه مثل صَحَارِي^٤ ثم أبدل من الياء أَلْفاً ومن الفتحة كسرة كما أبدل في (مَذَاراً) وكان في (صَحَارٍ) أجدر إذ كان جمع مؤنث ليكون آخره كأواخر

(١) الكتاب ١٠٨/٢ - ١٠٩.

(٢) الهاء في (فِرْزَانَة) بدل من الياء في (فَرَازَيْن).

(٣) الكتاب ١٠٩/٢.

ما فيه علامات التأنيث^(١).

قال: فالذي هو مثله في الزَّيَادَتَيْنِ والذي يصير مثله في المعرفة بمنزلته أولى به حتى تعلم^(٢).

قال أبو علي: لو سُمِّيت رجلاً باسم في آخره ألف ونون ينصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة، كما لم ينصرف (فَعْلَان) الذي هو (فَعْلَى)^(٣).

قال: ولو قلت سُرَّحَانٌ، لقلت في رجل يُسمى عَلْقَى: عَلِيقًا، وفي مِعْزَى: مَعْزَاءً أو امرأة اسمها سُرَّيَالٌ: سُرَّيَالٌ^(٤).

قال أبو علي: يقول: لو قلت: سُرَّحَانٌ فصغرت كما تصغر ما لا ينصرف في النكرة لأنه لا ينصرف في المعرفة للزِمَ كَ أن تقول: سُرَّيَالٌ في تحقيرك (سُرَّيَال) - اسم امرأة، لأن سُرَّيَالاً إذا كان اسم امرأة لا ينصرف وإن كان ينصرف غير اسم امرأة، كما أن سُرَّحَاناً لا ينصرف اسم رجل وإن

(١) يقول أبو سعيد: «ظُرَّيَانٌ: لا يجوز أن يكون ملحَقًا، لأنه ليس في الكلام (قَعْلَال)، فلما جمعته العرب على (ظُرَّابِيٍّ) علمنا أنهم لم يجعلوا الجمع ملحَقًا بالجمع، كما لم يجعلوا الواحد ملحَقًا بواحد... - وجب أن يقال (في تصغيره): (ظُرَّيَان)، وكان جمعهم إياه على ظُرَّابِيٍّ، لأنهم جعلوا النون كالبديل من أَلِفٍ» - شرح السبرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ١٠٩/٢.

(٣) يقول الرماني: «أما الاعتبار فيما لا ينصرف عليه من هذا فهو من جهة امتناع هاء التأنيث من الدخول عليه مع التعريف الذي فيه، وتحقير (عَلْقَى ومِعْزَى - اسم رجل - عَلِيقٌ ومِعْزَى، لأنه يتنكر في الجمع ويجري على قياسه قبل في حال النكرة...» - شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٥٩.

(٤) الكتاب ١٠٩/٢.

كان ينصرف نكرة، فإنما تجري هذه المعارف في التحقير على ما كنت تجري عليه منكوراً به إذا كن منصرفات .

* * *

هَذَا بَابُ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ
تَلْحَقُهُ أَلْفُ التَّائِيثِ بَعْدَ أَلْفٍ، أَوْ لَحِقَتْ أَلْفُ
وَنُونٌ كَمَا لَحِقَتْ عُثْمَانُ نَحْوَ خُنْفَسَاءَ^(١)

قال: ولا تحذف، يعني المدّة، كما تحذف ألف التائيث، أي كما تحذف ألف التائيث الساكنة إذا كانت خامسة نحو: قَرَقَرَى، تقول: قُرَيْقِرَ^(٢).

قال: فالهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلنا اسماً واحداً، فالآخر لا يحذف أبداً لأنه بمنزلة مضاف^(٣).

قال أبو علي: [١٣٢/ب]: قد ذكرنا شبهه بالمضاف إليه في باب

(١) الكتاب ١٠٩/٢، وفيه: «... فلحقته ألف التائيث...» وما جاء في التعليقة يوافق الذي عند السيرافي: وأظنهما أقرب للصواب، لأن للتائيث علامة واحدة في الاسم لا علامتين، إلا إن قصد النوع، فلا اعتراض عليه.

وفي تصغير ما لحق في آخره من ألف ونون نحو (عثمان) أو ألف ممدودة للتائيث نحو خنفساء، يقال: عُثْمَانُ، وَخُنْفَسَاءُ، إذ يقع التصغير على الصدر، وكأنه لازائد في آخره، لأن الألف الممدودة للتائيث لما لحقتها الحركة صارت بمنزلة الهاء، وكذلك الألف والنون لتحركها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ١٠٩/٢، وقد مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٣) الكتاب ١٠٩/٢.

النسب .

قال: ولا تُغيّر الحركة التي في آخر الأول^(١).

قال أبو علي: يريد من الاسمين اللذين جعلنا اسماً واحداً كحضر مَوت .

قال: وأمّا ما لحقته ألف ونون فعُقْرَيَانُ وزَعْفَرَانُ، تقول: عُقْرَيَانُ

{وزَعْفَرَانُ}^(٢) تُحَقِّرُهُ كما تُحَقِّرُ ما في آخره ألف التانيث ولا تحذف لِتَحْرِيكِ النون^(٣) .

قال أبو علي: يقول: لا يُحذف النون من (عُقْرَيَان) إذا حَقَّرْتَهُ، لأنها

متحركة، كما لا تحذف الهمزة من (خُنْفُسَاء) لتحركها، فليست نون (زَعْفَرَان) وهمزة (خُنْفُسَاء) بمنزلة ألف (قَرَقَرَى) لسكون هذه وحركة تينك .

قال: ويقول في أَفْحْوَانَةٍ وَعُنْظَوَانَةٍ: أَفْحِيَانَةٍ وَعُنْظِيَانَةٍ^(٤)، كأنك

حَقَّرْتَ عُنْظَوَانًا، وإذا حَقَّرْتَ عُنْظَوَانًا فكانك حَقَّرْتَ عُنْظَوَةً، وفي نسخته: ^(٥) فكانك حَقَّرْتَ عُنْظَوَاءً، وأَفْحَوَاءً، وإذا حَقَّرْتَ عُنْظَوَاءً وَأَفْحَوَاءً فكانك حَقَّرْتَ عُنْظَوَةً وهو الأجود^(٦) .

قال أبو علي: عُنْظَوَانَةٌ مثل عُنْظَوَاءَ، لأن الهمزة متحركة كما أن النون

متحركة وجميعاً يثبتان في التحقير لتحركهما، ولا يحذفان كما حذف ألف

(١) الكتاب ١٠٩/٢ .

(٢) مابين المعقوفتين ساقط من المخطوطة، ثابتة في الكتاب .

(٣) الكتاب ١٠٩/٢، وفيه «لتحرك» مكان «لتحريك» هنا .

(٤) في المخطوطة: عنبطوانة .

(٥) الضمير هنا يعود إلى المبرد كما سيأتي .

(٦) الكتاب ١١٠/٢، وقد تداخلت تعليقات أبي علي بنص الكتاب .

قرقرى، فكلتا النسختين صواب^(١).

فأما ما في نسخة أبي العباس: إذا حقرت عُنْظُوء فكَأَنَّكَ حَقَّرْتَ
عُنْظُوءَ فتشبيه صحيح، لأن الهمزة تثبت لتحركها كما تثبت الياء لذلك،
ولهذا جاء ممثلاً بعُنْظُوءَ، وتشبيه النون بالياء صحيح أيضاً لمثل هذه
العلة^(٢).

قال: لأنك تُجري هاتين الزيادتين مجرى تحقير ما فيه الهاء^(٣).
قال أبو علي: يعني أن الألف والنون يشبتان كما تثبت الهاء
لتحركها.

قال: وأما أسطوانة فتحقيرها أَسْطِيطَةً لقولهم: أَسَاطِينُ^(٤).
قال أبو علي: أسطوانة أَفْعُولَةٌ، النون لام، لقولهم: مُتَسَطِّنُ^(٥).

(١) يبدو أنه عنى نسخه الخاصة مقارنة بنسخة أبي العباس المبرد من الكتاب.
(٢) يقول أبو سعيد: «تقول في أَفْعُولَةٍ وَعُنْظُوءَةٍ: أَفْئِحْيَانَةٌ، وَعَنْيْطِيَانَةٌ، كأنك حقرت أَفْعُولًا
وعُنْظُوءًا بغير هاء، وإذا حقرت عُنْظُوءًا وَأَفْعُولًا فكأنك حَقَّرْتَ عُنْظُوءَ، وَأَفْعُولَ، لأنك
تجري الألف والنون مجرى هاء التأنيث فتصغر ما قبل هاء التأنيث فتصير: عُنْطَى،
وَأَفْئِحَى، ثم تدخل الألف والنون فتصير: عُنْطِيَان، وَأَفْئِحْيَان» شرح السيرافي للكتاب،
ج٤، ق ١٨١.

(٣) الكتاب ١١٠/٢، وفي المخطوطة: «... تحقير ما فيه الياء».

(٤) الكتاب ١١٠/٢.

(٥) يقول أبو سعيد: «تقول في اسطوانة إذا حقرتها: أَسْطِيطَةٌ، لقولهم أساطِينُ، كما قلت:
سُرْجِين، حيث قالوا: سَرَاخِينُ، فلما كسروا ذا الاسم بحذف الزيادة وثبات النون حقرته
عليه». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨١. وبين الرمانى أن وزن (اسطوانة):
فُعْلُوَانَة مثل أَفْعُولَانَة لا تجمع على أَفَاعِين، بل على أَفَاحِي، وَأَفَاحٍ، وَأَسَاطِينُ يقتضي ذلك
فيكون على زنة (فُعَالِين) بمنزلة سَرَاخِين. انظر شرح الرمانى، ج٤، ق ٦٠.

فالمحذوف من الجمع الألف، لأنك إذا قَدَرْتَ (أَفْعُولَةً) لم تلحق الألف والنون معاً فيلزم حذفهما معاً، لأن النون لام، فتحذف على هذا التقدير في الجمع والتصغير الألف، وتدع الواو لأنّها رابعة، وهي أولى ألا تُحذف، لتحركها وسكون الألف ومن قدره (فَعْلَوَانَةً) فكسره أو صغره، لزمه أن يحذف الواو دون الألف؛ لأن الألف والنون يلحقان معاً، فإذا حُذِفَ أحدهما وجب حذف الآخر.

* * *

هَذَا بَابُ مَا يُحَقَّرُ عَلَى تَكْسِيرِكَ إِيَّاهُ لَوْ كَسَرْتَهُ لِلْجَمْعِ

عَلَى الْقِيَاسِ لَا عَلَى التَّكْسِيرِ لِلْجَمْعِ عَلَى غَيْرِهِ^(١)

أي غير القياس وذلك قولك في خَاتَمٍ خَوَيْتِمُ^(٢).

قال: وسمعنا من يقول مَن يوثق به من العرب خَوَيْتِمُ، فإذا جمع

(١) الكتاب ١١٠/٢.

(٢) قياس الجمع في (خَاتَمٍ) أن يكون على (خَوَاتِمٍ)، و(دَانِقٍ: دَوَانِقٍ)، و(طَابِقٍ: طَوَابِقٍ)، لأنك إذا جمعت جئت بألف الجمع ثالثة، فتقع بعد ألف (خَاتَمٍ) وبقيّة هذه الأسماء، فتقلب الألف فيهنّ واواً، كما يقال في (فارس: فَوَارِسٍ) وتكسر ما بعد ألف الجمع وهو التاء في (خَاتَمٍ)، والنون في (دَانِقٍ)، ولم يكن بعد هذه الحروف ألف ولا ياء ولا واو، فلم تحتج إلى الياء التي في خَوَاتِمٍ وطَوَابِقٍ ودَوَانِقٍ، فلما تكلمت العرب بذلك صار بمنزلة جمع على غير الواحد، وقدر النحويون أن (خَوَاتِمٍ) جمع (خَاتَمٍ)، و(طَوَابِقٍ) جمع (طَابِقٍ)، وإن لم يستعمل ذلك، غير أنه قد جاء (خَاتَامٍ) عن بعض العرب، وحكاه سيبويه عن أبي الخطاب، رروي فيه قول الشاعر:

فَقُلْ لِنَدَاتِ الْجَوَرَبِ الْمُنْشَقِّ أَخَذْتُ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقِّ

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٨٣.

قال: خَوَاتِيمٌ^(١).

قال أبو علي: يستدل بهذا أن خواتيم يقوله [١٣٣/أ] من يقول: (خَاتَمٌ) في واحد، ولا يقول: (خَاتَامٌ)، إنما تلحق الزيادة في الجمع لا من حيث كانت بعد حرف لين يلزم العوض منه في الجمع، ولو كان كذلك لألزمه إياها في التصغير كما ألزمه إياها في التكسير.

قال: ولو قلت خَوَاتِيمٌ، ودُونِيْقٌ لقولك: خَوَاتِيمٌ ودَوَانِيْقٌ لقلت في أَثْفِيَّةٍ: أَثْفِيَّةٌ، لأنك تقول أَثَافٌ^(٢).

قال أبو علي: يقول: لا يزيد في التصغير حرف الزيادة حرف في الجمع، كما لم ينقص في التصغير حَرْفُ النقصان حَرْفٌ من الجمع، فلا تقول: دُونِيْقٌ كما تقول: مُعْطِيٌّ وَأَثْفِيَّةٌ، فكما لا تحذف في التصغير من الجمع، كذلك لا تزيد في التصغير لزيادتك في الجمع^(٣).

* * *

(١) الكتاب ١١٠/٢، وفي المخطوطة: (خَوَاتِيمٌ) مكان (خَوَاتِيمٌ)، انظر المقتضب ٢/٢٥٧.

(٢) الكتاب ١١٠/٢ بتصرف، وفي المخطوطة: (أَثْفِيَّةٌ) بتشديد الباء الثانية. وسيبويه يصرح بالتخفيف.

(٣) يوضح أبو سعيد هذا بقوله: «لو قلت: خَوَاتِيمٌ، ودُونِيْقٌ على قياس خواتيم ودوانيق وتركت القياس فيه من أجل ذلك، لوجب أن تقول في (أَثْفِيَّةٍ: أَثْفِيَّةٌ) لأن العرب قد قالت: (أَثَافٌ)، وكذلك في (مُعْطَاءٍ: مُعْطِيٌّ) لأن العرب قد قالت: (مُعَاطٌ)، وفي (مُهَرِيَّةٍ: مُهَرِيَّةٌ)، لقولهم: (مَهَارِي) حين حذفوا إحدى الباءين، والذي يقال في التصغير: أَثْفِيَّةٌ، وَمُعْطِيٌّ، ومُهَرِيَّةٌ على ما يوجب القياس، ولم يعمل في التصغير على الجمع، لأن الذي لحق الجمع في بعضه شاذ وهو (أَثَافٌ، وَمُعَاطٌ، وَمَهَارِي) تخفيف لكثرة استعمالهم الجمع وهم إلى تخفيفه أخرج...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٢.

هذا باب ما يُحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لَحَذَفْتَهَا^(١)

قال: وتقول في مُحَمَّرٍ مُحَيِّمٍ كما حَقَّرْتَ مُقَدِّمًا^(٢).
قال أبو علي: ليس في الكلام (مُفَاعِلٌ) كما لم يكن فيه (مُفَاعِلٌ) مثل (مُقَادِّمٌ)^(٣).

قال: وتقول في مُحَمَّارٍ مُحَيِّمٍ وَلَا تَقُولُ مُحَيِّمٍ^(٤).
قال أبو علي: ليس لك في تصغير (مُحَمَّارٍ) الخيار في تعويض الياء وتركها كما كان لك في مُحَمَّرٍ، لأن حرف اللين في (مُحَمَّارٍ) رابعة، ولما كان سائر مواضع الزوائد يُعَوِّضُ منه هنا وجب التعويض منه^(٥).
قال: وتقول في تحقير حَمَارَةٍ^(٦) حميرة، كأنك حَقَّرْتَ حَمَرَةً، لأنك

(١) الكتاب ١١٠/٢.

(٢) الكتاب ١١١/٢، وفي المخطوطة: «... مُقَدِّمٌ».

(٣) يقول أبوسعيد: «إذا صَغُرَتِ الْمُقَدِّمُ وَالْمُؤَخَّرُ قلت: مُقَدِّمٌ وَمُؤَخَّرٌ، لأن إحدى الدالين زائدة، وموقعها موقع التاء في (مُفْتَلِمٌ) فهي أولى بالحذف من الميم، وإن شئت عَوَّضْتُ فَقُلْتُ: مُقَدِّمٌ، وَمُؤَخَّرٌ، كما قالوا: مُقَادِّمٌ وَمُقَادِّمٌ، ولا يجوز أن تدع الدال مشددة والميم مَبْقَاةً فتقول: مُقَدِّمٌ، كما لا تقول في الجمع: مُقَادِّمٌ لأنهم يحذفون من الأصل إذا كان على خمسة أحرف حرفاً، فكيف يُقَرُّونَ ما هو زائد؟!» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٣.

(٤) الكتاب ١١١/٢.

(٥) يقول المبرد: «تقول في تصغير (مُحَمَّارٍ): مُحَيِّمٌ: تحذف إحدى الرأيين، ولا تحذف الألف لأنها رابعة، ولو حذفتها لم يكن بدٌ من حذف إحدى الرأيين ليكون على مثال التصغير، والجمع على ذلك، تقول: مَحَامِرٌ في مُحَمَّرٍ، وَمَحَامِيرٌ في مُحَمَّارٍ». المقتضب ٢/٢٥٢.

(٦) في المخطوطة: (حمار).

لو كسرت حَمَارَةً للجمع لم تقل: حَمَائِرٌ^(١).

قال أبو علي: لو لم تحذف الألف من (حَمَرَةٍ) في التكسير للزمك أن تقول: (حَمَائِرٌ) فتبدل منها في التكسير همزة، كما أبدلت منها همزة في (رَسَائِلٍ) جمع رِسَالَةٍ لكنك حذفتها لأنك لو أبقيتها لصار على (فَعَائِلٌ)، وهو وزن ليس في الكلام^(٢).

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان المازني عن (حَمَارٍ) جمع حَمَارَةٍ، فقال: إن جمعته على حد قولك: تَمْرَةٌ وَتَمَرٌ صَرَفْتَهُ، لأن الألف ليست ألف تكسير، إنما هي التي كانت في (حَمَارَةٍ)، فإن جمعت مُكْسَرًا قلت: (حَمَارٌ) فلم تصرف كما لا تصرف (دَوَابٌّ) وما أشبهه، لأن الألف فيه للجمع، والتي كانت في (حَمَارَةٍ) حذفت لما أريد تكسير الاسم كما تحذف من مُبَارَكٍ، وَجَوَالِقٍ وما أشبههما.

قال: وإذا حَقَرْتَ (غُدُوذَن) فبتلك المنزلة^(٣).

يعني: مثل حُقَيْدَةٍ وَجَوَالِقٍ في أن الزيادة ثالثة، لك أن تعرض عنها ولك ألا تعرض^(٤).

(١) الكتاب ١١١/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «تقول في تحقير (حَمَارَةٍ): حُمَيْرَةٌ، كأنك حَقَرْتَ (حَمَرَةً)، لأنك لو كسرت (حَمَارَةً) للجمع قُلْتَ: حَمَارٌ، لأن في حَمَارَةٍ زائدتين: الألف وإحدى الراءين، فحذف الألف لأن موقعها موقع ما لا يكون إلا زائداً، وموقع الراء الزائدة موقع ما يكون أصلياً... ولم تقل: حَمَائِرٌ كما لا تقول: سَفَارِجُلٌ...»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٣.

(٣) الكتاب ١١١/٢.

(٤) تحقير (غُدُوذَن): غُدِيدِن، وكانت الواو أولى بالحذف لوقوعها ذلك الموقع، ولأن الدال من الحروف الأصلية فلها قوة في التثنية.

قال أبو علي: إنما تسقط واو (غَدَوْدَن) إذا جمعت أو حُقِرَتْ، كما تسقط أَلَف (مُبَارَك) ليصير على مثال التفسير والتحقيق، وحذف الواو أولى، لأنه أشبه بحروف الزيادة من حرف الدال^(١).

قال: ألا ترى أن مَنْ لَغْتَه [١٣٣/ب] ذَرَحَرَحْ يقول: ذَرَارِحُ^(٢).

قال أبو علي: يقول: مَنْ قال: (ذَرَارِحُ)^(٣) في الجمع فقد حذف الحاء الأولى في التفسير ولو حذف الثانية لكان (ذَرَارِحُ)، فكما حذف الأولى في التفسير كذلك يحذف الأولى في التصغير، وجُلْعَلْعُ^(٤) ونحوه مثل هذا والقول فيه كالقول في هذا^(٥).

== وتحقير (حَفِيدُ): حَفِيدُ وحَفِيدُ، إذا عَوَّضَتْ، والياء أولى بالحذف من إحدى الدالين، لأنها موضع الألف من غَدَاوَرِ وجَوَالِقِ، والدال للإلحاق، فتصير بمنزلة (قَرْدَدِ) انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٨٤.

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٦٤.

(٢) الكتاب ١١٣/٢.

(٣) الذَرَحَرَحَةُ: واحدة الذَرَارِيحِ، وهي أعظم من الذباب شيئاً، مُجَزَّعٌ مَبْرَقَشٌ بِحُمرة وسواد وصفرة، لها جناحان تطير بهما، وهو سَمٌ قاتل. انظر تهذيب اللغة ٤٦٣/٤ (ذرح)، لسان العرب ٢٦٦/٣ (ذرح).

(٤) الجُلْعَلْعُ من الإبل: الحديد النفس، والجُلْعَلْعَةُ: الخنفساء، وأصل الجُلْع من الكشف، يقال: جَلَعَتِ المرأةُ خِمَارَهَا إذا كشفت عن رأسها. قال الأصمعي: الجلع الشيء، إذا انكشف، قال الحكم بن مَعِيَّة:

وَسَعَتِ أَسْتَانٌ عَوْنٌ فَانْجَلَعَ عُمُورُهَا عَنْ نَاصِلَاتٍ لَمْ تَدَعْ

انظر تهذيب اللغة ٣٧٥/١ - ٣٧٦ (جلع).

(٥) يقول أبو سعيد: «تقول في تحقير (ذَرَحَرَح) و(جُلْعَلْع) و(صَمَحَمَح) و(دَمَلَمَل) وما جرى مجراه مما أعيد فيه عين الفعل ولا مة: ذَرَّحَ، جُلَّيْعَ، وَصَمَّيْعَ، وَدَمَّيْعَ، وفي جمعه: ذَرَارِحُ، وَجَلَالِيعُ... وحذفوا في التصغير اللام الأولى من لام الفعل، وهو من ==

قال: وكرهوا ذَرَّاحِيحُ، وذَرَّيْحُ، للتضعيف في التقاء الحرفين من موضع واحد، وجاء العِوضُ فلم يُغَيَّرْ ما كان من ذلك قبل أن يجيء^(١).

قال أبو علي: كأنه قيل: فهلاً جمعت بين الحرفين إذا أدخلت الياء للعوض فقلت: ذَرَّاحِيحُ؟ فأجاب بما قال^(٢).

قال في تحقير مَرْمَرِيْسٍ: مَرِيْسٍ. قال: ولو قلت: مَرِيْمِيْسٍ لصار كأنه من باب سُرحُوبٍ^(٣).

قال أبو علي: لأنه لو قيل مَرْمَرِيْسٍ، لظنَّ أنَّ الميم أصل، لأنَّها قد فصل بينها وبين الميم برَاءٍ، والراء إذا ضُوْعِفَتْ عُلِمَ أنَّ العين قد ضُوْعِفَتْ

== (ذُرحح) الخاء الأولى، ومن (جُلْعَلْع) العين الأولى. . . وإنا حذفوا لام الفعل الأولى؛ لأنه لا بد من حذف حرف وفيه زائدتان إحدى اللامين، وإحدى العينين، فلو حذفوا الأخير من الكلمة وهو اللام الثانية بقي آخر الكلمة عين من الفعل، فإذا صغرنا أو جمعنا قلنا في ذُرَّحَرَح: ذَرَّاحِرُ، وجُلْعَلْع: جَلَّاعِلُ، وهو فعَّالِع، وليس ذلك في الكلام، وكذلك ذا في التحقير، يقال: ذُرَّيْحَرُ، وجُلْيَلْعِل (فُعْيَلْع) وليس في الكلام ذلك. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٥.

(١) الكتاب ١١٣/٢، وفيه: «للتضعيف والتقاء الحرفين . . . فلم يُغَيَّرُوا . . .»
(٢) الجواب هو قوله: «لم يقولوا في العوض: ذَرَّحِيحُ، فيكون في العِوضِ على ضرب وفي غيره على ضرب، ومع ذا أن فعاعيل أكثر وأعرف من فعَّالِل، وفعَّالِلِل» الكتاب ١١٣/٢.

ويقول السيرافي: «لو حذفنا الحرف الذي قبل الأخير وهو عين الفعل الثانية لقلنا: ذُرَّيْحُ وجُلْيَلْعُ، فيجمع حرفان من جنس واحد وهما لامان، فيثقل اجتماعهما»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٦.

(٣) الكتاب ١١٣/٢، والسُّرحُوبُ، هو الطويل، وتصغيره سُرْحِيْبُ، وسُرْحِيْبُ، لأن الواو فيه زائدة، انظر المقتضب ٢٩٣/٢، ١١٩/١.

والمرمريس: الأملس، انظر تهذيب اللغة ١٥٣/١٣ (رباعي السين)، وقيل: هو الشديد، وهو الداهية.

وهو ثلاثي^(١).

قال: فكل شيء ضوعف الحرفان من أوله وآخره^(٢).

قال أبو علي: ماضوعف الحرفان من أوله مثل: (مَرْمَرِس)، وما ضوعف الحرفان من آخره مثل: (ذَرْخَرَج)، وما ضوعف الثاني من أوله مثل: (فَعْلَلْ)، وما ضوعف الآخر منه نحو (فِعْلَلْ) مثل (خِذَبْ)، وما كان على خمسة أحرف رابعه حرف لين والعين فيه مضاعف مثل (فِعْيَلْ) نحو (صِدْيَقْ)، وهذا كله معلوم أنه ثلاثي^(٣).

قال: فالواو المتحركة بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لأنه ألحق الثلاثة ببنات الأربعة^(٤).

(١) إذا حقرت (مرمريس) احتجت إلى حذف إحدى الزائدين، إما الميم الثانية وإما الراء الثانية، وحذف الميم أولى، لأننا إذا حذفنا الميم فقلنا: مَرْمَرِس، فهو فَعْيَلٌ كما تقول في مَرَّاس: مَرْمَرِس، وفي حَمَّال: حُمَيْل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٦.

(٢) الكتاب ١١٣/٢، وفيه: «أو آخره»، ورواية التعليقة توافق ما عند السيرافي.

(٣) قال أبو سعيد: «كل شيء ضوعف الحرفان من أوله وآخره فأصله الثلاثة فالذي ضوعف من أوله: (مَرْمَرِس)، والذي في آخره - وهو الكثير - (ذَرْخَرَجْ) و(جَلْمَلْعْ) ر (صَمَحَحْ)، و(دَمَكَلَكْ)».

وقال أيضاً: «إن الحرفين إذا لم يكررا ملتقيين في موضع العين ولام الفعل بعدهما، فأحدهما زائد لا محالة، ولو حذفنا الراء وبقينا الميم (أي من مرمريس) فقلنا: مَرْمَرِس صار كأنه من الرباعي من باب سَرْخُوب، وسَرْدَاخ، تقول: سَرْدِيح، وسَرْحِيح، فكان الأولى حذف الميم لما ذكرته لك». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٦.

(٤) الكتاب ١١٥/٢.

قال أبو علي: قوله: فالواو المتحركة بمنزلة ما هو من نفس الحرف أي
 النوار في علواطٍ للإلحاق بِسِرْدَاخٍ^(١).
 قال: في حُبَارَى: حُبَيْرٌ وَحُبَيْرَى^(٢).
 قال أبو علي: لو لم يقلب الألف الأولى من (حُبَارَى) في التصغير
 ياءً لانتفتح ياء التصغير^(٣).
 قال: إذ لم يصل إلى أن يُثَبَّتَ^(٤).
 قال أبو علي: في الألف التي للتأنيث، وإنما لم يصل إليه لخروجه من
 بناء التحقير والتكسير^(٥).
 قال: وقال بعضهم: عُفَيْرَةٌ وَثُمَيْنَةٌ، شَبْهَهَا بِأَلْفِ حُبَارَى^(٦).

-
- (١) تحقير (اعلواط): عكبيط، لأنك تحذف ألف الوصل، فيبقى (علواط) فتحذف إحدى الواوين، ٠٠ فإذا صغرت صار (عليوط) وقلبت الواو ياءً للياء الساكنة التي قبلها. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٧.
- (٢) الكتاب ١١٥/٢، وفي المخطوطة: (حُبَيْرَا) الثانية.
- (٣) إذا صغرت مثل حُبَارَى وسماني وما جرى مجراه مما ثالثه ألف زائدة في آخره ألف للتأنيث مقصورة، فأنت مخير في حذف أيهما شئت، فإن حذفت الألف الأولى قلت: (حُبَيْرَى)، كما تقول: حُبَيْلَى، وإن حذفت ألف التأنيث قلت: (حُبَيْر)»، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٧.
- (٤) الكتاب ١١٥/٢، وفيه (ثَبَّتَ) بالتاء.
- (٥) مذهب أبي عمرو في التعويض هنا من ألف التأنيث إذا حذفتها بالهاء، فيقول: (حُبَيْرَةٌ)، لأن الألف كانت علامة، وجاز حذفها لأنها بمنزلة ما هو من نفس الحرف فيما كان على خمسة أحرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٧.
- قال المبرد: الألف في (حُبَارَى) لا تكون للجمع، لأن الجمع من هذا الحيز لا يكون إلا مفتوح الأول، ولا تكون ألفه إلا ثالثة في موضع ياء التصغير»، المقتضب ٢/٢٦٢.
- (٦) الكتاب ١١٦/٢.

قال أبو علي: لكن الألف من (جُبَارِي) الأخيرة زائدة للتأنيث، وباء (عُقَارِيَّة) مثل راء (عُدَاْفِرَة) ^(١)، فحذف الألف من (عُقَارِيَّة) ^(٢) أحسن من حذف الياء ^(٣).

قال: وكذلك صَحَارِي وَعَذَارِي وأشباه ذلك ^(٤).

قال أبو علي: يقول: وكذلك حذف الألف من صَحَارِي الثالثة أحسن من حذف الألف الخامسة، فقولك (صَحِيرَاء) أحسن من قولك: (صَحِير) ^(٥).

قال: عَقَرْنِي وَعَقَرْنَا: عُفِيرُنْ وَعُفِيرْنَةُ ^(٦).

قال أبو علي: في عَقَرْنِي ^(٧) زائدان، النون والألف، وكلتاها للإلحاق، وحذف كل واحد منهما حَسَنٌ، وليست الزيادتان كزيادة (عُقَارِيَّة)،

(١) في المخطوطة: (عُدَاْفِر).

(٢) في المخطوطة: (عُقَار).

(٣) قال الرُّمَانِي: «تخفيف (عُقَارِيَّة): عُفِيرْنَةُ، لأن الياء، ملحقة بياء، عُدَاْفِرَة، وقال بعضهم: عُفِيرَةٌ، وهو ضعيف، إلا أن وجه جوازه تقدم الألف، فلما وقعت متقدمة في موضع تقوى فيه قاربت حال الملحق في القوة»، شرح الرُّمَانِي للكتاب، ج٤، ق ٦٨.

(٤) الكتاب ١١٦/٢.

(٥) (صَحِيرَاء) أحسن من (صَحِير) في تصغير المؤنث، لكنه لو سمي رجلٌ به (صَحْرَاء) فالأحسن في تصغيره (صَحِير)، لأن هذه الألف الأخيرة تجيء للتأنيث، وعندما جمعوها إنما أرادوا (صَحَارِي) فحذفوا إحدى الياءين، وأبدلوا فيما هو من نفس الحرف، وسيبويه يختار حذف الألف الثالثة في صَحَارِي ومَهَارِي. انظر شرح السبْرَانِي للكتاب، ج٤، ق ١٨٨.

(٦) الكتاب ١١٦/٢، وفي المخطوطة: (عَقَرْنَا) بالألف هكذا.

(٧) في المخطوطة: (عَقَرْنَا)، وكذلك هو في جميع أحوال ورودها في هذا الباب.

لأن إحدى [١٣٤/أ] الزيادتين في (عُقَارِيَّة) للإلحاق، والأخرى للمدّ دون الإلحاق، فحذف المدة في التحقير أحسن من حذف الملحق، وحذف كل واحد من (عَقْرُنِي) في الحسن كحذف الأخرى، إلا أن نقول إن الياء، لأنها طرفٌ حذفها أحسن من حذف النون^(١).

قال: وإذا حُفِرَتْ رَجُلًا اسمه قبائل^(٢).

قال أبو علي: الهمزة والألف في قبائل زيادتان^(٣)، أما الألف فللجمع، والهمزة بدلٌ من الياء في قبيلة، إلا أن الهمزة وإن كانت زائدة فقد وقعت موقع الأصلي نحو جيم مساجد، وتحركت، والألف لم تقع موقع أصلي ولم تتحرك، والحذف فيما لم يتحرك وعليه أغلب، ألا ترى أنك تحذف الألف إذا كانت خامسة من قَرَقَرِي ونحوه لسكونه، ولا تحذف همزة حَمَرَاء لحركته، فكذلك يحذف الألف ولا تحذف الهمزة فتقول: قُبَيْثِيلٌ لما ذكرنا من مشابهة الأصلي لحركته ووقوعه موقع الأصلي الذي لا يجوز حذفه، فإن حذفت الهمزة على قول يونس فليس في الحُسْنِ كحذفك الألف،

(١) أنت هنا بالخيار إن شئت قلت في عَقْرَنَاءَ وعَقْرُنِي: عَقْرُنٌ وعَقْرَنَةٌ، وإن شئت قلت: عَقْرٌ وعَقْرِيَّةٌ، لأن الألف والنون جميعاً زائدتان، وليس النون في (عَقْرُنِي) بأضعف من النون في (جَبْنَطِي). ومعنى (عَقْرُنِي وعَقْرَنَاءَ) كمعنى (العِفْر والعِفْرِيَّة)، قال الشاعر:
فَلَمْ أَجِدْ بِالْمَصْرِ مِنْ حَاجَاتِي غَيْرَ عَقَارِيَّتِ عَقْرُنِيَّاتِ
وعَقْرُنِيَّاتِ جمع عَقْرَنَاءَ، وهي صفة (عَقَارِيَّتِ)، والمعنى فيها واحد. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٦٨.

(٢) الكتاب ١١٧/٢، وقام العبارة: «... قلت: قُبَيْثِيلٌ، وإن شئت قلت: قُبَيْثِيلٌ» عوضاً عما حذف، والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية.

(٣) يريد: زائدتان، وقد صححه فيما بعد.

لأنه قد أجزى ذلك لما اجتمعا في أنهما زائدان وإن كان أحدهما أشبه بالأصلي، وشبهه بالأصلي لا يمنع أن يُحذف، لأنه في الأصلي زائد، وهو مع ذلك أقرب إلى الطرف كما جاز حذف الياء من (عَفَارِيَّة) لما كان زائداً في الأصل وإن كان كالأصلي، وواقعاً موقعه^(١).

قال: وإذا حُفِرْتُ لُغَيْزِي قُلْتُ: لُغَيْزِي، تحذف الألف ولا تحذف الياء^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو حذفت الياء دون الألف لزمك أن تحذف الألف أيضاً، لأن التصغير كان يتم دون الألف كما أن الجمع يتم دونه، فلو حذفت الياء للزمك أن تقول: لُغَيْزِي، إذ لم يكن سبيلاً إلى أن تقول لُغَيْزِيَّ كما لا تقول: لُغَاغِيَّ في الجمع لخروجه عن بناء التصغير والجمع،

(١) في المفتضب ٢٨٦/٢ يقول أبو العباس: «إن سَمِيتَ (قَبَائِلَ أَوْ رَسَائِلَ) قلت: قُبَيْلٌ، ورُسَيْلٌ، في قول جميع النحويين، إلا يونس بن حبيب، فإنه كان يقول: قُبَيْلٌ، ورُسَيْلٌ، وذلك رديء في القياس».

أما النحويون فأقرُّوا الهمزة وحذفوا الألف، لأن الهمزة متحركة والألف ساكنة، والمتحرك حرف حيٍّ، وهو في مواضع الملحقة بالأصول... أمّا يونس فكان يقول: لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف، وليس هذا القول بشيء، فأما تحقير هذا الضرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلا قُبَيْلَات، ورُسَيْلَاتُ لأنك إنما حقرت الواحد نحو: قبيلة ورسالة، ثم جمعتهم جمع أدنى العدد». ولزيد من التعليل في هذا، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٨، وشرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٦٨.

(٢) الكتاب ١١٧/٢، وقام الكلام: «... ولا تحذف الياء الرابعة».

واللُّغَيْزِيَّ والإلغاز: حفرة يحفرها البريوع في جحره تحت الأرض، يقال: ألغز البريوع إلغازاً، حتى إذا طلبه البدوي بمصأء من جانب نفق من الجانب الآخر، ومن أمثالهم: قُلَانُ أَنْكح من ابن الْغَزْ. انظر تهذيب اللغة ٥١/٨ (لغز).

فإذا حذفت الألف بقيت الياء رابعة فثبتت في التصغير في قولك: **لُعْيَزِيْ**، كما ثبتت في الجمع في قولك: **لُعَاغِيْزٌ** ^(١).
قال: وكذلك فعلت في اقْعِنْسَاس، حذفت النون وتركت الألف ^(٢).
قال أبو علي: يقول: لو حذفت الألف احتجت أن تحذف النون أيضاً، إذ لا سبيل إلى أن تقول: **قُعَيْنْسِسْ**، كما لا تقول: **قَعَانْسِسْ**؛ لخروجهما عن مثال التكسير والتصغير وتماهما بغير النون، فلما كان كذلك حذفت النون وتركت الألف في الجمع والتصغير لمجيئهما إذا حذفت النون على مثاليهما اللذين يكونان عليهما فقلت: **قُعَيْنْسِسْ** و**قَعَانْسِسْ** كما أنك إذا حذفت الألف من **(لُعْيَزِيْ)** جاء في الجمع والتصغير على ما يكونان عليه، ولا تحتاج إلى حذف الياء [١٣٤/ب] إذا حذفتها، وإن حذفت الياء احتجت إلى حذف الألف. فحذفك النون من اقْعِنْسَاس نظير حذفك الألف من **(لُعْيَزِيْ)** ^(٣).

- (١) قال المبرد: «من قال في حُبَارَى: حُبَيْرَةٌ، قال في تحْقِير (لُعْيَزِيْ)، لُعْيَزَةٌ على مذهب أبي عمرو. وقول جميع النحويين يثبتون الياء في (لُعْيَزِيْ).»
واعلم أن ياء لُعْيَزِيْ ليست بياء التحقير؛ لأن ياء التحقير لا تكون إلا ثالثة، وهذه رابعة، كما أن الألف في (حُبَارَى) لا تكون للجمع، لأن الجمع من هذا الحيز لا يكون إلا مفتوح الأول، ولا تكون ألفه إلا ثالثة في موضع ياء التصغير. المقتضب ٢/٢٦٢، وهذه الياء في (لُعْيَزِيْ) ليست للتحقير، بل هي بمنزلة ألف (حُقَارَى)، وواو (جِلْوَد)، ومثله (جُمَيْرٌ). انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٨٨.
(٢) الكتاب ١١٧/٢.
(٣) انظر المقتضب ٢/٢٥٣، وقد تعرض سبويه لهذا اللفظ انظر الكتاب ١١٢/٢، وخطأه المبرد في ذلك في المقتضب ٢/٢٥٣-٢٥٤، وأعاد نقده فيها في مسائل الغلط، وقد رد ذلك ابن ولاد في الانتصار ق ٢٥٣-٢٥٥.

قال أبو علي: ثَبَّتَتُ الجيم في (عَفَنْجَجٍ) ^(١) مُكَبَّرًا ولم تُدْغَم، لأنه ملحق بِسَقَرَجَلٍ، فلو أدغمت ولم تُبَيِّنْ لعدلتَ عَمَالَهُ قَصَدْتَ، ألا ترى أنه لو لم يُبَيِّنْ لَمْ يَكُنْ بِزِنَةِ (سَقَرَجَلٍ)؟! وإنما زدت الحرف ليكونَ به على زنته، فلهذا بَيَّنَّ الحرفان المثلان إذ كان أحدهما للإلحاق ولم يُبَيِّنْ إذا كان لغيره، (فَمَهْدَدٌ) ^(٢)، يَبِّنُ الدال الأولى فيه للإلحاق بِجَعْفَرٍ، وَمَرْدٌ، ومَفْرٌ ونحو [هـ] ^(٣)، لم يُبَيِّنْ فيه الحرف الأول ^(٤)، لأنه ليس للإلحاق، فأما عِيدًا، فليست الدال فيه للإلحاق.

== قال الرماني: «وتحقيق (اقعنساس): فَعَيْسِسُ، كأنك حشرت قَعَسًا لأن الألف يقع رابعة فلا يحتاج إلى حذف شيء آخر، ولو حذفت السين لاحتجت إلى حذف الألف مع أنه أدل على المضاعف، ومع أن السين ليست من حروف الزيادة إلا في (استفعل) فقط» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٦٨.

(١) الجيم الثانية في عَفَنْجَجٍ زائدة وهي ليست من حروف الزيادة، ولكنه شبهها بالدال الثانية من (عبدى) التي نزلت بمنزلة ما هو من نفس الحرف فلم يحذف. انظر الكتاب ١١٧/٢. والعَفَنْجَج: الأحق، وعن ابن الأعرابي: العَفَنْجَجُ: الجافي الخلق، وأنشد: واذا لم أعطل قورس ودِّي، ولم أضغ سِهَامَ الصَّبَا لِلْمُسْتَعِيتِ الْعَفَنْجَجِ

انظر لسان العرب ٣٢٦/٢ (عفج).

(٢) مَهْدَدٌ: اسم امرأة، الميم أصل في الكلمة. وهي على (فعلل) بدليل فك الإدغام، انظر الكتاب ٣٤٤/٢، ٣٤٦.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة لعلها سقطت سهواً من الناسخ.

(٤) أدغمت الدال الأولى في الثانية في قوله: مَرْدٌ، كما أدغمت الراء الأولى في الثانية في (مَفْرٌ)، وهذا فرق بين هذين، وبين (مَهْدَد) التي فيه زيادة الدال للإلحاق، والملحق لا يدغم.

قال: وإذا حَقُرَتْ بُرُوكَاءُ^(١) وجَلُولَاءُ^(٢) قُلْتُ: بُرَيْكَاءُ وجُلَيْلَاءُ،
{لا} تُحذفُ هذه الزوائد^(٣).

قال أبو علي: ليست الهمزة كهاء التانيث، لأن الهاء جعلت مع الاسم التي هي فيه بمنزلة اسم ضم إلى اسم، ألا ترى أنه قد يُكسر الاسم الذي فيه الهمزة للتانيث، نحو قولهم في صلَفاء: صلَافِي، فتجري هذه الهمزة مجرى ما هو من أصل الكلمة فتقلب ياء، كما تنقلب الهمزة في تكسير مِعْطَاءٍ إذا قُلْتُ: مِعَاطٍ والهاء تُحذف حذفاً من الاسم، فلما خالفت الهمزة تاء التانيث في أن صارت في الاسم الذي هي فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لزم أن تُحذف الزيادة الأولى، ولم تكن بُرُوكَاءُ كَبَرُوكَةٍ، لكن الهمزة بمنزلة الكاف في (مُبَارَك) لأن الهمزة يُكسر الاسم عليها، فتثبت في التكسير كما أُرِينَا، وهاء التانيث ليست كذلك، فلهذا فُصل بين همزة التانيث وتائه، فجعل الهمزة بمنزلة الزيادة اللازمة للاسم، والياء بمنزلة المنفصل منه، فقال في بَرَاكَاءَ: بُرَيْكَاءَ، كما تقول في تصغير مُبَارَكٍ:

(١) البُرُوكَاءُ والبَرَاكَاءُ: الثبات في الحرب والجِدُّ، وأصله من البروك، قال بشر بن أبي خازم:

ولأَيُّنْجِي من العَمَرَاتِ إِلَّا بَرَاكَاءُ الْقِتَالِ، أو الْفِرَارِ
والبَرَاكَاءُ: ساحة القتال. ويقال في الحرب: بَرَاكٍ بَرَاكِ، أي ابركوا.
انظر لسان العرب ٣٩٨/١٠ (برك).

(٢) جَلُولَاءُ بالمد: قرية بناحية فارس، والنسبة إليها: جَلُولِيٌّ على غير قياس، مثل: حَرُورِيٌّ في النسبة إلى حَرُورَاءَ. انظر لسان العرب ١٢١/١١ (جلل).

(٣) الكتاب ١١٧/٢، وقام العبارة: «لأنها بمنزلة الهاء، وهي زيادة من نفس الحرف كألف التانيث»، وما بين المعقوفتين ساقط من المخطوطة، وبه يستقيم المعنى.

مُبِيرِكُ، لأن الهمزة بمنزلة الكاف من مُبَارِكٍ^(١). لأن الاسم يكسّر عليه، فلا يحذف منه، كما لا يحذف الكاف من مُبَارِكٍ.

قال : ألا ترى أنك كُنْتَ لا تحذفها لو كان آخر الاسم ألف التانيث^(٢).

قال أبو علي: يقول: لا تحذف الواو من (فَعُولَاء) لو كان آخر الاسم ألف التانيث المقصورة، لكنك كنت تحذف ألف التانيث المقصورة دون الواو، فتقول: (فُعِيلٌ)، (وَفُعِيُولٌ) في تحقير (فَعُولِي)، ولا تحذف الواو منها كما لا تحذف القاف الثالثة^(٣) من (قَرَقَرِي) . «ومن قال في أسود: أَسِيدٌ وفي جذول: جُدَيْلٌ قال في فَعُولَاء إن جاءت: فُعِيلَاء، يحذف لأنها صارت بمنزلة السواكن»^(٤).

قال أبو علي : كأنه قيل له : لم تحذف الياء التي انقلبت عن واو (فَعُولَاء) وهي متحركة ، وشرطك في هذا الباب حذف الساكن ، نحو واو (جَلُولَاء) ، فقال لأنه لما غيروا وافق بالتغيير السكون فحذف كما

(١) قال الرماني: «تحقير بُرُوكَاء، وجَلُولَاء: بُرُوكَاء، وجُلِيلَاء، لأن ألفي التانيث لما كان يكسّر عليهما الاسم اقتضى لهما ذلك حذف الزائد الضعيف كما تحذف مع الأصلي الذي يبنى عليه الاسم . . . وأبو العباس يخالف في ذلك ويقول في تحقيره: بُرُوكَاء وجُلِيلَاء، فيجزيه مجرى حُنَيْفَسَاء، لأن ألفي التانيث تثبت كشيوت هاء التانيث كما في دُجِيحَةٍ ونحوها»، انظر شرح الرماني للكتاب ج٤، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ١١٨/٢.

(٣) يريد أنها ثالث الحروف في الكلمة، وإلا فهي القاف الثانية.

(٤) الكلام المحصور بين الأقواس في الكتاب ١١٨/٢، وفيه (يخْلَف) مكان (يحذف) هنا.

حذف [أ/١٣٥] الساكن^(١).

قال: لأنها تغيّرُها وهي في مواضعها^(٢).

قال أبو علي: قوله: لأنها تُغيّرُها^(٣)، أي لأن ياء التصغير تغيّرُ الواو من فَعُولًا فتقلبها ياء.

وقوله: وهي في مواضعها: أي الواو التي تنقلب ياء من فَعِيلًا في موضع الألف والياء السواكن، فلما وقعت هذه متحركة وتلك سواكن، لأنها بالتغيير شابهت السكون، إذ كان التغيير إعلالًا، والسكون كذلك، فقد وافق التغيير السكون، فحذف المغيّر كما يحذف الساكن.

قال: وإذا حَقُرَتْ ظَرِيفَتَيْنِ غير اسم رجل، أو ظَرِيفَاتٍ أو دَجَاجَاتٍ قُلْتُ: ظَرِيفُونَ، وَظَرِيفَاتٌ، وَدُجَاجَاتٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْوَائِ وَالْيَاءِ لَمْ يُكْسَرَ الْوَاحِدَ عَلَيْهِنَ كَمَا كَسَرَ عَلَى الْفِي جَلُولًا^(٤).

(١) يقول أبو سعيد: «احتج سيبويه للفرق بين الواو في (بَرُوكَاء) والواو في (فَعُولَاء) بأن واو (فَعُولَاء) بالحركة قد صار بمنزلة الواو الأصلية، ألا ترى أنا نقول في تصغير (جدول): جُدَيُول، كما نقول في (أَسْوَد): أُسَيُودُ، ولا يجوز أن نقول في (عَجُوز): عَجَيُوز، لأنها واو ميتة غير متحركة، وليست للإلحاق، وهذا الذي قاله سيبويه أنه لا يحذف واو (فَعُولَاء) إنما هو على قول من يقل في تصغير أَسْوَدٍ وَجَدُولٌ: أُسَيُودُ، وَجُدَيُولُ، ومن قال: أُسَيُودُ وَجُدَيُولُ لزمه أن يحذف الواو في (فَعُولَاء)، فيقول: فَعِيلَاء، لأنه إذا قلب الواو صارت كواو عَجُوزٍ وَبَرُوكٍ وَجَلُولٍ، فوجب حذفها»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ١١٨/٢.

(٣) في المخطوطة: (تغييرها).

(٤) الكتاب ١١٨/٢، وفيه: «... من قبل أن الياء والواو والنون...».

قال أبو علي: قوله: لم يُكسر الواحد عليهن، يعني أنك لم تكسر الاسم للتصغير وفيه الواو والنون إذا كان جمعاً، إنما تحقر واحدة، ثم تلحقه الواو النون للجميع، فليست زيادة الجمع كهمزة جَلُولاً، لأن الهمزة والألف لازمتان جَلُولاً، وقد كسرت الاسم للتصغير وفيه هاتان الزادتان^(١)، فقلت: جُلُولاً.

وقال أبو علي: لأن ألفي جَلُولاً لا يُفَارِقَان الاسم والألف والنون والواو والنون والألف والتاء إذا كن في اسم لغير واحد بعينه يفارقه^(٢). قال: ولكنك إنما تلحق هذه الزوائد بعد ما يُكسر الاسم في التحقير للجمع، وتخرجهن إلى الزوائد^(٣).

قال أبو علي: قوله للجمع الذي ليس على حد التثنية تكسيراً، لأن التكسير تغيير وأنت تُغيّر الاسم في التصغير كما تغيّره في هذا النوع من الجمع.

قال في الزياتين: وتخرجهما إذا لم ترد معنى الجمع، كما تفعل ذلك بباء الإضافة^(٤).

(١) في المخطوطة: (الزيادتين).

(٢) «إذا صغرت جمعاً سالماً أو جمعاً غير قليل صغرت الواحد، ثم دخلت علامة الجمع، فكانت صغرت: ظريف، وظريفة، ودجاجة، وليس ذلك بمنزلة جَلُولاً، وبَرْوكاء، لأن ألفي التأنيث لم تدخل على (جَلُول) بعد أن استعمل اسماً». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨٩.

(٣) الكتاب ١١٨/٢، والجملة الأخيرة زيادة عند أبي علي.

(٤) الكتاب ١١٨/٢.

قال أبو علي: يقول: تُلْحَقُ علامتي الجمع بعد تسلُّمك الاسم على صيغته غير محذوف منه شيء، كما تلحق ياء النسب^(١) الاسم بعد تسليمك إياه غير مُغَيَّر منه شيء.

قال: وكذلك هما، يعني الواو والنون فلما كان ذلك كذلك شبهوه بهاء التانيث وكذلك التثنية^(٢).

قال أبو علي: يقول: فلما كان الاسم تلحقه^(٣) علامة الجمع بعد التسليم وأن لا يغيَّر منه شيء شبهوه إذا كان في اسم مصغر بهاء التانيث، في أنه لم يحذف من الاسم اللاحقته علامة الجمع شيء، كما لم يحذف من الاسم اللاحقته تاء التانيث وياء النسبة وعلامة التثنية في التصغير شيء، فتقول: ظُرَيْفُون ولا تخفّف، كما تقول: ظُرَيْفَةٌ وظُرَيْفِيٌّ وظُرَيْفَان، ولو كان كل ما ذكرنا اسم رجل لخففه كله، لأن الزيادة الثانية تلزم من أجل التسمية، ولا تلحق الاسم بعد أن يمضي التصغير [١٣٥/ب] في أول، لكن الزيادتان كلتاها لازمة له^(٤).

وقال عن يونس في تحقير ثلاثين: ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاث التي تستعملها مفردة لكنت إنما تعني تسعة^(٥).

(١) في المخطوطة: (ياء النسب).

(٢) الكتاب ١١٨/٢.

(٣) في المخطوطة: (تلحق).

(٤) تصغير الاسم المجموع بالواو والنون، أو الياء والنون يكون على أدنى العدد، لأن ذلك على منهج التثنية. انظر تفصيل ذلك في المقتضب ١٥٦/٢ - ١٥٧، ٢٧٩/٢، وانظر الأصول في النحو ٤٩/٣.

(٥) الكتاب ١١٨/٢.

قال أبو علي: لو كان الواو والنون في (ثلاثون) للجمع لوجب أن تكون تسعة لأن الجمع بالواو والنون، والألف والتاء قد يكون لأدنى العدد، وأدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة^(١).

قال: وإن سُميت رجلاً بدَجَاجَةٍ أو دَجَاجَتَيْنِ ثَقُلَتْ في التحقير، لأنه حينئذ بمنزلة دَرَا بَجَرْدٍ^(٢)، والهاء بمنزلة جَرْدٍ، والاسم بمنزلة دَرَابٍ^(٣).

قال أبو علي: من شرطه في هذا الباب أنه إذا سمي باسم ثلاثي يلزمه زيادتان، أن تحذف الأولى كقوله في تحقير (ظَرِيفَان) اسم رجل: ظَرِيفَان و(دَجَاجَةٍ) فيها زيادتان، إحداهما الألف، والأخرى تاء التأنيث، فيقول القائل: هل تقول على هذا الشرط: دُجِيجَةٌ فتحذف^(٤)، لأن فيه

(١) يقول الرماني: «تحقير (ثلاثين): ثَلَيْثُونَ بالتخفيف، لأنه ليس على ثلاث، وإنما هو اسم كُسِّرَ على هذه العلامة للجمع الذي على هذه العدة»، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٦٩، وانظر الأصول في النحو ٤٩/٣.

(٢) دَرَابَجَرْدٍ: كورة بفارس نفيسة، عَمَرَهَا (دَرَابُ بْنُ فَارِسٍ)، معناه: دراب كرد، ودراب: اسم رجل، وكرد: معناه عمل، فَعَرِبَ بنقل الكاف إلى الجيم. قال الاصطخري: ومن مدن كورة (درا بجر د): منسًا، وهي أكبر من (درا بجر د)، غير أن الكورة منسوبة إلى دار الملك ومدينته التي اثبتناها لهذه الكورة (درا بجر د) فلذلك تنسب الكورة إليها. قال أبو البهاء الإيادي وكان من أصحاب المهلب في قتال الخوارج:

نُقَاتِلُ عَنْ قُصُورِ دَرَابَجَرْدٍ وَنَحْمِي لِلْمَغِيرَةِ وَالرُقَادِ

المغيرة: ابن المهلب، والرقاد: هو ابن عبيد العلي، صاحب شرطة المهلب... انظر معجم البلدان ٤٤٦/٢، ورُسِمَتْ في الكتاب هكذا (دَرَابُ جَرْدٍ)، ومثل ذلك في الأصول في النحو ٤٩/٣، ولكنها في المقتضب ٢٦٥/٢ جاءت موافقة لما في التعليقة رسمًا وضبطًا، وبذلك يستقيم وزن الشعر.

(٣) الكتاب ١١٨/٢.

(٤) يبدو أن (الحذف) مساوٍ (للتخفيف) في نظر أبي علي، ولذلك استخدمه في المكان ==

زيادتين كما تخفف سائر هذا الباب، وكما خففت جمع هذا الواحد اسم رجل فقلت: دُجَيْجَاتُ؟ فقال: لا أقول في دَجَاجَةٍ اسم رجل: دُجَيْجَةٌ على قولي في ظُرَيْفَيْنِ، اسم رجل: ظُرَيْفَانِ، لأن الهاء في دَجَاجَةٍ بمنزلة اسم ضم إلى اسم نحو (دَرَاكَبَ جَرْدَ)، فأنت تصغر الاسم الأول ثم تضم الثاني إليه^(١). وقد صغرت الأول، فكذلك تصغر الاسم الذي فيه الهاء قبل أن تضم الهاء إليها^(٢)، فالاسم الذي فيه الهاء بمنزلة الاسم المضموم إلى الاسم تُصغره ثم تضم الهاء إليه، فكما أنك لو صغرت (دَرَاكَبَ) قلت: (دُرَيْبٌ) فلم تحذف منه شيئاً؛ لأنه ليس في الاسم زيادتان، فيلزم حذف إحداهما، كذلك لا يصغر دَجَاجٌ ثم تضم الهاء إليه، وقد مضى التصغير في الأول، ولم يلزم أن تحذف منه شيئاً، لأنه ليس فيه زيادتان، فيلزم حذف إحداهما كما لم يكن في (دَرَاكَبَ) ذلك، فإذا حقّرتَه وجب أن تثقل^(٣)، وإذا ثقلت ضمنت إليه الهاء كما ضمنت إليه الاسم الأول وقد مضى التشكيل فيه ولم يلزم فيه حذف، وكما لم يلزم في واحدٍ دَجَاجَةٍ الحذف لما ذكرنا، كذلك لم يلزم الحذف في التثنية لأن الياء وما بعده من دَجَاجَتَيْنِ بمنزلة جَرْدَيْنِ من (دَرَاكَبَ جَرْدَيْنِ)، وليست الألف والتاء في الجمع كذلك^(٤)، ألا ترى أن دَجَاجَاتٍ

== الذي استعمله فيه سيبويه، انظر قبله.

- (١) شأنه في ذلك شأن التصغير في المركبات الإضافية.
(٢) كأن تقول في (فاطمة): فُطَيْمَةٌ، وفي ورده: وَرْدَةٌ... وهكذا.
(٣) أي تقول في تصغير رجل اسمه دَجَاجَةٌ: دَجِيْجَةٌ.
(٤) تقول في تحقير (دجاجتين) اسم رجل: (دُجَيْجَتَانِ) ثَقُلْتَ، ولم تحذف من أجل هاء التأنيث، لأن تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف، فيكون على ذلك تحقير (دجاجتين) مثل تحقير (دَرَاكَبَ جَرْدَيْنِ)، كما أن تحقير (دجاجة) مثل تحقير (دَرَاكَبَ جَرْدَ) والقياس في ==

ليست كدَرَاكَبَ جَرْدَاتٍ ليس ما قبلها مفتوحاً، كما أن الباء من درَابَ مفتوحٌ، والجيم من دَجَاجٍ مفتوح فإن قلت: أفليس قد أُجريت الألف والياء في الجمع مجرى التاء فلم تصرف الاسم إذا كانتا فيه كما لم تصرف ما فيه هاء التانيث، وذلك في قول من قال: هذه أَذْرَعَاتُ، فلم يُنَوَّنْ تشبيهاً بِطَلْحَةٍ، فهل يجوز على هذا أن تقول: دُجِيَّجَاتُ، فتثقل اسم رجلٍ، كما قلت: دُجِيَّجَةٌ فتقلب؟.

فالجواب في ذلك أنه لا يجوز دُجِيَّجَاتُ [١٣٦/أ] على قولك: دُجِيَّجَةٌ. وعلى أن تحجري الألف والياء مجرى التاء، وتجعل الألف والتاء بمنزلة الهاء في أنه اسم ضم إلى اسم، لأن ما قبل التاء مفتوح، وليس ما قبل التاء في الجمع مفتوحاً إنما هو ساكن فليس مثله. ومع ذلك إن من شبه الألف والتاء بالهاء فكأنه شبهه به في حذف التنوين منه فقط، فأما في غيره فلم يجره مجراه، ألا ترى أن من قال: هذه أَذْرَعَاتُ فلم ينون تشبيهاً بِطَلْحَةٍ، ولم يقل: رأيتُ أَذْرَعَاتَ فاعلم، كما تقول: رأيتُ طَلْحَةَ فاعلم، لكنه يكسر التاء وإن لم ينون كما كان يكسره من لم ينون، فقد بان لك من هذا أن من شبهه بِطَلْحَةٍ لم يشبهه بها إلا من حيث ذكرنا، فلا يجوز على هذا إذا سمي بِدَجَاجَاتٍ أن يقول: دُجِيَّجَاتُ، فيثقل كما يثقل دُجِيَّجَةٌ، لأن الألف والتاء لا يشبهان الهاء، وإذا لم يشبهاها لم يكن الألف والتاء في الاسم بمنزلة الاسم المضموم إلى الاسم كما كان التاء في طَلْحَةٍ كذلك^(١).

== هذا كله واحد. انظر المقتضب ٢/٢٦٥، الأصول في النحو ٣/٤٩.

(١) يقول أبوسعيد: «إن سميت رجلاً بدجاجة، أو دجاجتين لم تحذف، فقلت: دُجِيَّجَةٌ» ==

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ مَا تَثَبَّتْ زِيَادَتُهُ

مِنْ بَنَاتِ الْفَلَائَةِ فِي التَّحْقِيرِ^(١)

قال: وإذا حَقَرْتَ بَرْدَرَايَا وَحَوْلَايَا، قلت: بُرْدَرٌ وَحَوْلِي^(٢).

قال أبو علي: بَرْدَرَايَا رُبَاعِيٌّ، ولذلك كرر ذكره في الباب الذي بعد هذا، والألف الأولى فيه زائدة، والياء للإلحاق، كأنه رباعيٌّ ملحق بخماسيٌّ فيه زيادة كما أن دِرْحَايَةً^(٣) ثلاثيٌّ ملحق برباعيٍّ فيه زيادة والألف للتأنيث، فإذا حَقَرْتَه لزمك أن تحذف الألف والياء وعلامة التأنيث، أما علامة التأنيث فإنك تحذفها كما حذفتها من قُرْقَرِي إذا قلت: قُرْقِرُ، وحذفها من هذا أجدر لأنه أكثر من أربعة أحرف، وأما الألف والياء فتحذفهما لتمام التصغير دونهما لأنك لو أثبتتهما جميعاً أو أثبت إحداهما لخرج الاسم عما عليه التصغير والتكسير، ألا ترى أنك لو قلت: بُرْدَرَاءَ،

== ودُجِجَتَانِ، لأن هاء التأنيث ثابتة، وهي بمنزلة (دَرَابَ جَرْدٍ) والاسم بمنزلة (دَرَابَ)، وإنما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف، فدجاجة كَدَرَابَ جَرْدٍ، ودجاجتين كَدَرَابَ جَرْدَيْنِ»، شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٠، وانظر مثله في شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٦٩.

(١) الكتاب ١١٨/٢، وفيه: (ماثبتت) مكان (ماثبتت) هنا، وروايته السيرافي والرماني توافقان ماعند أبي علي.

(٢) الكتاب ١١٩/٢.

(٣) الدُرْحَايَةُ: الرجل القصير كثير الشحم، أنشد لدلم أبي زغيب العيشمي:

إِذَا تَرَيْتَنِي رَجُلًا دُرْحَايَةً

عَكَّوْكَ إِذَا مَشَى دُرْحَايَةً

انظر تهذيب اللغة ٤/ ٤١٦ (درج)، لسان العرب ٣/ ٢٥٩ (درج وعكك)

٣٥٧/١٢

أو قلت بُرْدَرِيّ، لم يكن ذلك، لأنه ليس في أمثلة التصغير مثل فُعْيَعِلِيّ ولا مثل فُعْيَعِيل، فإن قلت: أ حذف الألف والزائدة وأدع الياء التي للإلحاق لم يجز أيضاً، لأنه يصير على مثال فُعْيَعِل ولا يكون فُعْيَعِيل، كما لا يكون في التفسير فَعَاعِل، فإذا لم تجز فيه هذه الوجوه الثلاثة يبقى (بُرْدَر) في التصغير كما يكون في التفسير (برادر)، فإن عوضت قلت: (بُرْدِير)، والعوض غير لازم، لأن الزيادة غير رابعة.

وأما حَوْلَايَا، فكأنه ثلاثي، والياء فيه للإلحاق أيضاً بقصّاقض^(١). وإن كان يكون^(٢) (حَوْلَايَا) مضعفاً فأصل الكلمة كأنها حَوْلُ، فالألف الأولى زائدة، والياء للإلحاق، وصحت كما صحت في بَرْدَرَايَا وفي دِرْحَايَا [١٣٦/ب] لأن جميعها مبني^(٣) على التأنيث، فإذا صغرت حذفت الألف كما تحذف من الرباعي وما أشبهه، أعني ألف التأنيث، فإذا حذفتها بقي (حَوْلَايَا) فقلبت الألف ياءً وأدغمته في ياء الإلحاق، ولم تحذفها كما حذفت الألف من (بَرْدَرَايَا) الأولى لأنها رابعة وتلك خامسة، وحروف المد إذا وقعت رابعة لم تحذف في التفسير ولا في التصغير، فحوْلِي كعَوْتِي لم يلزم حذف الألف منه كما لم يلزم حذف

(١) القصّاقض : الأسد الذي يحطم كل شيء ، ويقصّاقض فريسته ، قال رؤبة :

كَمْ جَاوَزَتْ مِنْ حَيَّةٍ نَضْطَاقِ
وَأَسَدٍ فِي غِيْلِهِ قَصْطَاقِ

انظر تهذيب اللغة ٨ / ٢٥٣ (قصّ).

(٢) في المخطوطة : (يكن).

(٣) لا يريد البناء الذي هو نقيض الإعراب، ولكنه يعني أن هذه الأسماء وضعت في البدء على هذه الصورة.

الألف من (غَوْغَاء) في تصغيره وتكسيه^(١).

قال: لأن هذه ليست حرف تأنيث وإنما هي كياء درْحَايَة^(٢).

قال أبو علي: يريد: أن الياء فيهما للإلحاق ليس للتأنيث فيلزم حذفهما من الاسمين في التصغير، لكن علامة التأنيث فيهما الألف التي بعدهما^(٣).

قال: فكأنك إذا حذفت ألفًا إنما تُحَقِّرُ قُوبًا أو غَوْغَاءً فسيمن صرف^(٤).

قال أبو علي: قوله: فكأنك إذا حذفت ألفًا يريد ألف التأنيث وتشبيهه هذا يقع على حَوْلَايَا، دون بَرْدَرَايَا، لأن الذي على زنة (قُوبًا)

(١) قال أبو سعيد: «إذا حَقَرْتَ (بَرْدَرَايَا، أو حَوْلَايَا) حذفت الألف الأخيرة؛ لأنها ألف تأنيث مقصورة، فلم تحذف من (حَوْلَايَا) غيرها، فبقي (حَوْلَايَا) على خمسة أحرف، والرابع منها ألف، فلا تسقط، وتقلبها ياءً لانكسار اللام بعد ياء التصغير فتقول: (حَوْلَايَا)». وأما (بَرْدَرَايَا) فإذا حذفت الألف الأخيرة منها بقي ستة أحرف وهو (بَرْدَرَايَا)، والألف والياء زائدتان، فتحذفهما جميعاً فبقي (بَرْدَرَايَا)، فقلت: (بَرْدَرَايَا) شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٠.

(٢) الكتاب ١١٩/٢.

(٣) الضمير في قوله: (الياء فيهما) يعود على قوله قبل قليل: (بَرْدَرَايَا وحَوْلَايَا)، وأنه عند تحقيرهما تحذف الألف الأخيرة فيهما لأنها للتأنيث، ولا تحذف الياء منهما لأنها ليست للتأنيث ولكنها للإلحاق.

(٤) الكتاب ١١٩/٢، وغَوْغَاء تذكر فتكون منصرفة، تصغر على (غَوْغِيَّيَا). وتؤنث فلا تنصرف، وتحقر على (غَوْغَاء). انظر الكتاب ١٠/٢، ١٠٨، وبين سببه أن الغوغاء بمعنى الجراد، ورعاع الناس، انظر الكتاب ٣٨٦/١. والقوبا: مرض جلدي، وهي تذكر وتؤنث، فمن ذكر صرف وقال في التصغير: قُوبِيَّيَا، ومن أنث لم يصرف في معرفة ولا نكرة، وإذا حقر قال: قُوبِيَّيَا. انظر المقتضب ٢٦٨/٢.

وَعَوَّغَاءَ) من هاتين الكلمتين إنما هو (حَوْلَايَا)، دون (بَرْدَرَايَا). ألا ترى أن رابع (حَوْلَايَا) الألف الزائدة، كما أن رابع (قُوبَاءَ وَعَوَّغَاءَ) الألف الزائدة، وخامسها ياء الإلحاق، كما أن خامس (قُوبَاءَ) ياء الإلحاق التي انقلبت الهمزة عنها، وليس رابع (بَرْدَرَايَا) الألف الزائدة، إنما رابعه الراء التي هي اللام الأخيرة من الرباعي، فبيّن أن التشبيه بعَوَّغَاءَ وَقُوبَاءَ إنما هو لحَوْلَايَا دون بَرْدَرَايَا، لأن حَوْلَايَا مثل عَوَّغَاءَ في حركته وسكونه، وزيادته اللتين إحداهما للإلحاق والأخرى لغير الإلحاق^(١).

* * *

هَذَا بَابُ مَا يُحَذَفُ فِي التَّحْقِيرِ مِنْ زَوَائِدِ بَنَاتِ
الْأَرْبَعَةِ، لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ لَتَثْبُتَ لَوْ كَسَرْتُهَا لِلْجَمْعِ^(٢)
قال في تحقير خَنْشَلِيلٍ^(٣): خُنْشِيلٌ، قال: لأنها، يعني النون من
النونات التي تكون عندي من نفس الحرف إلا أن يجيء شاهد^(٤).

(١) يقول الرماني: «وتحقير بَرْدَرَايَا: يُرِيدُ، وَيُرِيدُ عَلَى حَذْفِ الزَوَائِدِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهَا زِيدَتْ عَلَى بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ فِي آخِرِ الْأَسْمِ».

وتحقير حَوْلَايَا: حَوْلِي؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ رَابِعَةً، وَالْيَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ؛ لِأَنَّهَا مَتَحَرِّكَةٌ بِمَنْزِلَتِهَا فِي (دَرْخَايَةِ)، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ تَحْقِيرِ: قُوبَاءَ، وَعَوَّغَاءَ، فَيَمْنُ صَرْفٌ، تَقُولُ فِيهِ: قُوبِي، وَعَوَّغِي، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٠.

(٢) الكتاب ١١٩/٢.

(٣) الخَنْشَلِيلُ: الرَّجُلُ الْمُسِنُ الْقَوِيُّ. قال الشاعر:

قَدْ عَلِمْتُ جَارِيَةً عَطُوبًا

أَنِّي بَنَصْلٍ السُّبْبِ خَنْشَلِيلُ

انظر تهذيب اللغة ٦٤٨/٧ (خنشل).

(٤) الكتاب ١٢٠/٢، وقام العبارة: «... إلا أن يجيء شاهد من لفظ في معنى بذلك ==

قال أبو علي: قوله: إنها وقعت ثانية وهي إذا وقعت أولاً وثانية في الأسماء حكم بأنها أصل حتى يقوم الدليل على أنها زائدة كما قام في نحو (جُنْدَبٍ)^(١) أنها زائدة، لمجيئها على ما ليس في أبنية الأصول مثله عند سيبويه، والموضع الذي يحكم فيه بزيادتها وإذا لحقت بعد الألف في آخر الاسم نحو (فعلان)^(٢).

قال: وكذلك مَنَجْنُونٌ، تقول: مَنِيَجِينٌ وهو من الفعل: فَعِيلِيلٌ^(٣).

== على زيادتها *

(١) الجُنْدَبُ: ذكر الجراد، وقيل: هو الصغير من الجراد، قال الشاعر:

يُقَالِينَ فِيهَا الْجَزْءَ لَوْلَا هَوَاجِرُ جَنَادِهَا صَرَغَى لَهُنَّ فَصْبِصُ

انظر تهذيب اللغة ٢٥٢/١١ (جندب).

ونون جندب زائدة وهي مما تلحق ثانية في مثله ومثل (منجنيق)، انظر المقتضب

٥٩/١.

(٢) يقرر سيبويه أن التون في (جُنْدَبٍ وَعُنْظَبٍ) زائدة، وينص على ذلك بقوله: «وأما جندب

فالتون فيه زائدة، لأنك تقول (جذب) فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا تون فيه»، الكتاب

٣٥٠/٢. والتون تزداد ثانية، وثالثة، ورابعة، وما زيدت فيه ثانية (جُنْدَبٍ، وَعُنْظَبٍ) وهذا

في موضع زيادة حرف اللين نحو (كُوْثِرَ، وَيُطْرَ، وضارب) ونحو ذلك. انظر المقتضب

٢١٩/١.

قال أبو سعيد: «إذا حَقَرْتَ (خنشليل) قلت: خُنْشِيلُ، وذلك لأن إحدى اللامين زائدة،

فحذفنا الأولى منهما فبقي خنشيل، فقلنا: خُنْشِيلُ، ولو حذفنا الأخيرة من اللامين لاحتجنا

إلى حذف الباء أيضاً، فلم نحذف إلا الأولى.» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩١.

(٣) الكتاب ١٢٠/٢، والمنجنتون هي: أداة السَّائِبَةِ التي تدور، قال الشاعر:

كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ بَاثُونِي غَرِيَانٍ فِي مَنَحَاةٍ مَنَجْنُونِ

قال أبو الفضل: هي الدولاب، وأنشد:

وَمَنَجْنُونُ كَالْأَتَانِ الْفَارِقِ

وبما أنها تدور فقد كني بها عن الدهر، قال ابن أحرر:

==

قال أبو علي: النون الثانية في مَنْجُونُ أصل وليست بزيادة، كما كانت التي في منجنيق^(١) زائدة، فمنجنيق رباعي وَمَنْجُونُ خماسيٌّ بمنزلة عَرَطْلِيل^(٢) إلا أن الزيادة هنا واو، وَثَمَّ ياءٌ، والذي عُلِمَ منه أن النون الثانية من منجنون أصل أنها [١٣٧/أ] تثبت في التكسير في قولك: مَنَاجِي، وَمَنَاجِينُ، ولو كان النون زائداً أعني الثانية لقلت في تكسيـره مَجَانِينُ كما قلت: مَجَانِيْقُ فحذفتها، فالمحذوف من النونات من (مَنْجُونُ)^(٣) الثالثة التي بعد الواو، حذفت هي مع الواو لتمام التصغير دونهما فلزم أن يقال: مُنْجِنُ كما تقول: عُرْطِلُ، فإن عَوَضْتُ قلت: مُنْجِنُ، وأنت في التعويض وتركه بالخيار، لأن الرابعة ليست برابعة^(٤).

== ثَمَلِ رَمَتِ الْمَنْجُونُ بِسَهْمَيْهَا وَرَمَى بِسَهْمٍ جَرِيْمَةً لَمْ يَصْطِدْ
انظر تهذيب اللغة ٢٥٨/١١ (منجنون).

- (١) في المخطوطة: (منجنون) ولعله سهو من الناسخ.
- والمَنْجِنِيقُ: بفتح الميم وكسرهما: القذاف الذي ترمى به الحجارة، وقد نصب الحجاج على البيت منجنيقاً بالحجارة. ومنجنيق على (فَتْحُ اللَّيْلِ) الميم من نفس الكلمة، وجمعه مجانيق وتصغيره: مُجْنِيْق. والنون الأولى فيه زائدة. انظر الكتاب ٣٣٧/٢، ٣٤٤، وانظر المقتضب ٥٩/١، والمنصف ١٤٦/١، كذلك: انظر لسان العرب ٣٣٨/١٠ (مجنق).
- (٢) العَرَطْلِيلُ: الطويل، وقيل: القليظ، انظر لسان العرب ٤٣٩/١١ (عرطل).
- (٣) في المخطوطة: (منجنين)، وهو وهم من الناسخ ظنها جمعاً فجراها بالياء.
- (٤) يقول أبو سعيد: «تقول في (مَنْجُونُ): مُنْجِنُ، لأن إحدى النونين الأخيرتين زائدة، فحذفت الأولى منها لئلا تحذف الواو، فبقي (منجون)، فقال: منيجين، على نحو ما فعل في (خُنْثَلِيل)» شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٩١.
- وروى ابن جنى تنازع اللغويين في هذه اللفظة، فابن دريد يرى أن الميم فيها زائدة، ويرى آخرون أنها أصلية، وقال: الميم عندي من نفس الحرف والنون زائدة لقولهم: مجانيق وسقوط النون في الجمع، ثم ذكر أن العرب إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه، لأنه ==

قال: وإذا حُقِرَت الطَّمَانِينَةُ والفُشَعْرِيَّةُ قُلْتُ: طَمَيْنَتُهُ تحذف إحدى النونين^(١).

قال أبو علي: تحذف النون الثانية من طمانينة، لأن مثال التصغير يتم دونه، وأنت في العوض وتركه بالخيار^(٢).

قال: وإذا حُقِرَت قِنْدَاوُ^(٣)، حذفت الواو لأنها زائدة كزيادة ألف حَبْرَكِي^(٤).

قال أبو علي: حُقِرَت (قِنْدَاوُ) فحذفت الواو، قلت: قُنَيْدِي، وإن عوضت قلت: قُنَيْدِي، وإن حذفت النون من (قِنْدَاوُ) قلت: قُدَيْي، مثل قُدَيْعٍ ورأيت قُدَيْثِيًا، وإن عوضت قلت: قُدَيْثِي مثل: قُدَيْعِي، وإن كسرت

== ليس من كلامهم، وهو يشير إلى قولهم: «تارة نُجَتَّقُ، وأخرى نُرُشَّقُ»، وقولهم: «جنقوم بالمجانيق» وقياس الأول: «نُجَتَّقُ»، كما أن قياس الثانية «مَجَتَّقُوهم»، انظر المنصف ١٤٧/١، قلت: الوجه المحتملة في (منجنيق ومنجنون) مفصلة في شرح الشافية ٣٥٢/٢ - ٣٥٥.

- (١) الكتاب ١٢٠/٢ ولم يذكر أبو علي (قُشْبَعْرِيَّة) تصغير (قُشَعْرِيَّة).
(٢) طمانينة، وقشعريرة على ستة أحرف عدا الهاء، والزائد في طمانينة الباء وإحدى النونين، وفي قشعريرة الباء وإحدى الرأين، فحذفت النون الأولى والراء الأولى. انظر شرح الكتاب للسيرافي، ج٤، ق ١٩١. وانظر مثل ذلك في شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٧١.
(٣) القِنْدَاوُ: السِّيُّ الخُلُق والغذاء، وأنشد:

فَجَاءَ بِهِ يُسَوِّقُهُ، وَرُحْنَا بِهِ فِي الْبَهْمِ قِنْدَاوًا بَطِينًا
وقيل: رجل قِنْدَاوُ، أي سريع، والقِنْدَاوَةُ من النوق: السريعة، قاله الفراء. انظر لسان العرب، ٣٦٩/٣ (قند).

- (٤) الكتاب ١٢٠/٢، وفي المخطوطة: (حَبْرَكَا). والحَبْرَكِي هو: الطويل الظهر، القصير الرجلين. انظر تهذيب اللغة ٣٠٦/٥ (ح، ك)، وألف (حَبْرَكِي) زائدة للإلحاق بسفرجل، وتصغيره (حَبِيرِك)، وإن عوضت قلت: (حَبِيرِك): انظر المقتضب ٢٦١/٢.

على حذف النون قلت: قُدَائِيْ مِثْلُ قُدَاعِيْ، وإن كسرت على حذف الواو
قلت: قَنَائِدُ، وإن عوضت قلت: قَنَائِدُ^(١).

قلت: وإذا حَقَرْتُ إبراهيم واسماعيل قلت: بُرَيْهِيمُ، وَسُمَيْعِيلُ^(٢).
قال أبو العباس: قال أبو عثمان: الهمزة لاتزاد في الأربعة ولا في
الخمسة، وأنا أقول: أُبَيْرِيَّةُ، لأن الألف رابعة^(٣).
قال أبو علي: لو لم يحذف الميم من مُجَرِّقَسٍ^(٤) ومُكْرَدَسٍ لاحتجج
إلى حذف حرف أصلي^(٥).

(١) أي إذا حقرت (قُدَأُو) فإنك مخير بين حذف الواو، وحذف النون منهن، فإن حذف الواو
قلت: قُنَائِدِيْ، وإن حذف النون قلت: قُدَائِيْ، ورأيتُ قُدَيْيَا، لأنهما زائدان على الثلاثة.
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩١.

(٢) الكتاب ١٢٠/٢.

(٣) لم ترد هذه المسألة في المقتضب، ولكنها وردت ضمن مسائل الغلط فجاءت في الانتصار
ق ٢٦٤ حيث روي عنه أنه قال: «زعم أنه إذا حقر إبراهيم واسماعيل قال: بُرَيْهِيمُ
وَسُمَيْعِيلُ؛ يذهب إلى أن الألف زائدة وهذا خطأ ونقض لقوله، لأنه قال: إن الألف لا تخلق
بنات الأربعة زائدة أولاً، وهذا صواب، ثم أدخلها عليهن في دعواه هذه، ولكن القول:
أُبَيْرِيَّةُ، وأسميع [في المخطوطة: أبيره، وأسميع] وإذا قول أبي عثمان»، انتهى كلام أبي
العباس، لكن ابن ولاد نقض وصحح كلام سيبويه. انظر الانتصار ق ٢٦٤ - ٢٦٦. قال
السيرافي: والذي قاله سيبويه هو الصواب، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٨١.

(٤) في المخطوطة: (مُخَرِّقَس) وما أثبتته من الكتاب ومن شرح السيرافي.

(٥) يشير إلى ما جاء في الكتاب ١٢٠/٢ من قوله: «وإذا حقرت مُجَرِّقَسُ، ومُكْرَدَسُ قلت:
جُرَيْقَسُ، وكُرَيْدَسُ، وإن شئت عوضت فقلت: جُرَيْقَسُ، وكُرَيْدَسُ».
والجرفاس من الرجال: الضخم الشديد، والجمل المجرفس: المشدود وثاقه، لأن الجرفسة:
شدة الوثاق، أنشد ابن الأعرابي:

كَأَنَّ كَبْشًا سَاجِيًا أَرَسَا
بَيْنَ صَبْيِي لَحِيهِ مُجَرِّقَسَا

==

هَذَا بَابُ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ^(١)

قال: لأن ما يُشبه الزوائد هاهنا بمنزلة مالا يشبه الزوائد^(٢).

قال أبو علي: ذلك لأنه ليس بزيادة وإن كان من مخرج حرف زائد وكان هذا في النون أسهل، لأنه نفسه حرف زيادة، وإن كان في حَذَرْتُ^(٣) أصلياً، لأنه لم يَقم على زيادته هنا دليل من اشتقاق ولا من مخالفة بنائه بناء الأصلي^(٤).

== انظر تهذيب اللغة ٢٤١/١١ (جرفس).

والمَكْرَدَسُ: الموثق رباطه، وعن الفضل: كَرَدَسَه إذا أوثقه، وأنشد:
فَبَاتَ عَلَى خَدِّ أَحْمَ وَمَنْكِبِ وَضِجَعَتُهُ مِثْلُ الْأَسِيرِ الْمَكْرَدَسِ
انظر تهذيب اللغة ٤٢٣/١٠.

(١) الكتاب ١٢١/٢، وفيه: (هذا باب تحقير بنات الخمسة)، وفي شرح السيرافي مثل ما في التعليقة.

(٢) الكتاب ١٢١/٢.

(٣) الحَذَرْتُ: والحَذَرْتُقُ - بالذال والذال - : العنكبوت الضخمة، وقيل: هي العنكبوت الذكر وأنشد:

وَمَنْهَلٍ طَامٍ عَلَيْهِ الْغَلَقُ
يُنِيرُ أَوْ يُسَدِّي بِهِ الْحَذَرْتُقُ

انظر تهذيب اللغة ٦٣٤/٧، ٦٩٤.

(٤) يقول أبو سعيد: «الباب فيه أن تحذف فتقول: عَضْبِرُ، وفي قَدْ عَمِلَ: قَدْ عَمِلَ، وفي خُزْعِمِلَ: خُزْعِمِلَ، ويجوز التسويص في كل ذلك، كقولنا: سَفِيرُجٌ وَجُحْمِيرُ، وقَدْ عَمِلَ.» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٢، قال الرمانى: «الذي يجوز في تحقير بنات الخمسة حذف حرف حتى يصير إلى بنات الأربعة، وتجري على مثال التحقير من (فُعْيَعِلَ أو فُعْيَعِلَ)، ولا يجوز حذف حرف من بنات الأربعة لئلا يخرج عن مثال التحقير في الأسماء المتمكنة، وحذف آخر الاسم أولى لأنه منتهى العدة التي يحتملها التحقير، مع أن آخر الاسم موضع التغيير بتعاقب العلامات للمعاني، وتحقير (سَقْرَجَلٍ: سفيرج ، ==

هَذَا بَابُ مَا ذَهَبَتْ لَامُهُ^(١)

قال: ومثل ذلك في : ذِهْ : ذِيَّةٌ لو كانت امرأة ، لأن الهاء بدلٌ من الياء^(٢) .

قال أبو علي : الهاء بدل من الياء التي هي عين، كما أن ميم (فم) بدلٌ من الواو التي هي عين .

قال أبو علي: لأن الهاء ليس مما يؤنث به والياء يؤنث بـ، تقول: أنثِ تفعلين، فأما قولك: هذِهِ، وذِهِ، فالياء زائدة، زيدت لحفاء الهاء كما تزداد بعد الهاء التي هي علامة الضمير^(٣) .

* * *

== وسفيريج بالمعوض)، وكذلك (شَمَرْدَل: شَمِيرِد، وشَمِيرِيد) . . . وتحقير (خَذَرْتَق: خَذِيرُق، وخَذِيرُ وخَذِيرِن)، لأن النون من حروف الزيادة ولا يجوز في (جَحْمَرِش) مثل ذلك، لأن الميم بعدت من آخر الاسم فلم تجاوز الحرف الذي هو أحق بالحذف . . . « شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٧٢ . وانظر المقتضب ٢/٢٤٩ - ٢٥٠ .

(١) الكتاب ٢/١٢٢ .

(٢) الكتاب ٢/١٢٣ .

(٣) قال أبوسعيد: « تقول في تصغير (فم): قُوَيْهْ؛ لأنك تقول في جمعه: أَقْوَاهُ، وأصله: قُوْهٌ، والهاء ذاهبة كما تذهب من (شَقَّةٌ)، وأبدلت الواو ميماً لأنها من مخرجها، فلما جمعه وصغروه ودّوه إلى الأصل، كما قالوا في جمع (مَاءٌ): أَمْوَاهُ وَمِيَاهُ، وفي تصغيره: مَوِيَّةٌ، لأن الهمزة في (ماء) منقلبة من هاء، وأصله: (مَوَّةٌ) .

ولو صغرت (ذه) من قولهم: (هذه) المرأة، وقد جعلته اسماً للمرأة لقلت: (ذِيَّةٌ)؛ لأن هذه الهاء بدل من ياء، فيقال: (ذِي)، في معنى (ذِهْ) و(هَذِي) في معنى (هَذِه) والهاء بدل، وأصله يامان، ألا ترى أنا نقول في تصغير (ذا) المذكر: ذِيَّيَا، ولا هاء فيه، ولو جاز أن تبقى الهاء في التصغير لثبتت الميم في تصغير (فم) وجمعه . « شرح الاسيراني للكتاب، ج ٤، ق ١٩٣، وانظر مزيداً من التفصيل والتعليل في المقتضب ٣/٢٨٨ .

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ مَا كَانَتْ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ^(١) [١٣٧/ب]

قال: وليس يبدل لازم كياء (عِيْدٍ)^(٢).

قال أبو العباس: ياء (عِيْدٍ) عنده مبدلة من الواو بدلاً لازماً، والدليل على ذلك قولهم: أَعْيَادٌ، وليس في أَعْيَادٍ ما تقلب له الواو ياء.

قال أبو العباس: قيل: أعياد ليفرق بين جمع عُوْدٍ وعِيْدٍ.

قال: وإنما يجمع الاسم الذي هي فيه، أي التاء، كما يجمع ما فيه

الهاء^(٣).

قال أبو علي: يقول: إِنَّ (بُنْتُ) ونحوه يجمع بالألف والتاء فتحذف منه التاء كما أن (ثُبَّةً) ونحوه مما فيه الهاء للتأنيث^(٤) إذا جمع بالألف والتاء حذف منه الهاء^(٥).

قال: وإنما لحقت بعد ما بُنِيَ الاسم ثم بني بها بناء بنات الثلاثة بعد، فلما كانت كذلك لم يحتمل أن تثبت مع الحرفين، يعني الهاء والعين، حتى يصير معها في التحقير على مثال (فُعَيْلٍ)، كما لم يجز ذلك

(١) الكتاب ١٢٤/٢.

(٢) الكتاب ١٢٤/٢، وانظر أيضاً ما سبأني فيه بعد قليل.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

(٤) في المخطوطة: «... الهاء التأنيث».

(٥) يقول الرماني: «الذي يجوز في تحقير ما فيه تاء التأنيث حذف التاء، وردَّ حرف الأصل ولا يجوز قول التاء في التحقير وإن كان الاسم قد بُني بها بناء الملحق، لأنه لم يخلص له الإلحاق من أجل أنها تدل على التأنيث باختصاصها به وسقوطها في المذكر، كما تسقط هاء التأنيث، وعلى ذلك جرى الجمع في كلام العرب فحذفوها كما يحذفون ما فيه الهاء في الجمع...» شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٧٥.

للهاء (١) .

قال أبو علي: يقول: لو ضُمَّتْ هذه التاء إلى ماسقط لأمه كما ضم إليه الهاء سقط في التصغير، ولم يثبت في الاسم إذا كسر للتصغير ثبات ما هو أصل .

وقال أبو علي أيضاً: يعني أن هذه التاء في (أُخْتُ) لم يُكسر الاسم في التصغير عليها فتقول: أُخَيْتُ، كما لم تكسره للتحقيق على الهاء التي في (تُبَّة)، فتقول (تُبِّيَّة)، ولكنك تردّ اللام في (أُخْتُ) كما رددته في (تُبَّة) فتقول: (تُبِّيَّة) (٢) .

قال: فإذا جئت بما ذهب من الحرف حذفته، وجئت بالهاء لأنها العلامة التي تلزم لو كان (٣) .

قال أبو علي: الحرف الذي يلحق للتأنيث في مثل حَمْدَةٍ وما أشبهه هو تاء وإنما تقلب في الوقف هاء ، والدليل على ذلك أن من الناس من

(١) الكتاب ١٢٤/٢ مع اختلاف يسير .

(٢) يفسر أبوسعيد ذلك فيقول: «اعلم أن سيبويه أراد بتاء التأنيث ها هنا ما كان من الأسماء فيه تاء في الوصل والوقف من المؤنث، وهي أسماء يسيرة نحو: أُخْتُ، وبنت، وهنّ، ومُنت، وذيت، ولم يقع في غير ذلك، فهذه التاء وإن كان قبلها ساكن فهي للتأنيث كالهاء في عَمَلَةٍ، وتَمَرَةٍ، وما أشبه ذلك ولكنهم جعلوها بدلاً من التاء في الوقف، وألقوا بها الاسم الذي حذف لأم الفعل منه . . . وأصل (أُخْتُ): أَخَوَةٌ، وأصل بنت: بَنَوَةٌ، أو بَنِيَّة، والدليل على ذلك أنهم يقولون: أخوات، وبَنَات، وجعلوا تغيير أوائلها دلالة على ذلك، فإذا صفرت رددتها إلى أصلها لأنها في الأصل مزيدة بعد ما بني الاسم على حرفين للتأنيث، وعلامة التأنيث لا يعتد بها في تصغير ولا جمع، فقالوا: بَنِيَّة، وأخِيَّة، ثم ردّوا الهاء وأبطلوا التاء التي كان يستوي وصلها ووقفها . . . » شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) الكتاب ١٢٤/٢ وقام الكلام: « . . . لو كان الحرف على أصله » .

يجعله في الوصل والوقف تاء، فأما تاء أخت فإنها للتأنيث، كما أن هذه التاء له . يدل ذلك على أنها للتأنيث أنها لا تلحق إلا حيث لو كان الاسم غير ناقص كان هاء، فالتاء التي في أخت هي التي في حمدة إلا أن الفصل بينهما أن هذه تقلب في الوقف هاء، والتي في أخت في الوصل والوقف سواء، لأنه لما جعل للإلحاق صار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة^(١).

قال : ومن العرب من يقول في هنت : هُنيهة ، وفي هن هُنية^(٢) يجعلها بدلاً من الياء^(٣).

قال أبو علي: يعني أنه يجعل الهاء من هُنية بدلاً من الياء التي هي لام محذوفة في هن^(٤).

(١) انظر المقتضب ٢/ ٢٧٠، الأصول في النحو ٣/ ٥٦ .

(٢) في المخطوطة: « . . . وفي هن: هُنيهة » وفي المقتضب ٢٧٠ / (هُنية) .

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٤ .

(٤) الهن: كلمة يُكنى بها عن اسم الإنسان، يقال: أتاني هن، وأتني هنت، قال الشاعر:

وقد رأيتني قولها: يا هناة ويحك ألحقت شرًا بشر

و(هن) اسم على حرفين، والمحذوف منه الواو، كأن أصله: هنتو، وتصغيره: هُني. قال أبو منصور: لما صفرته حركت ثانية ففتحت، وجعلت من حروفه ياء التصغير، ثم رددت الواو المحذوفة، فقلت: هُنيو، ثم أدغمت ياء التصغير في الواو، فجعلتها ياء مشددة (أي فقلت: هُني). كما أن الهن: كناية عن الشيء يستفحش ذكره، تقول: لها هن، تريد: لها جر. انظر تهذيب اللغة ٥/ ٣٧٣ (هن) .

وهنت مفرد جمعه هنوات، وهو بمعنى الأفعال القبيحة، قال الشاعر:

أرى ابن نزار قد جفاني وملني على هنوات كلها متتابع

انظر الكتاب ٢/ ٨١، المقتضب ٢/ ٢٧٠، قال ابن جني: « والتاء في (هنت) بدل من الواو » انظر المنصف ٣/ ١٣٩ .

وقد عرض أبو علي وتلميذه ابن جني لهذه المسألة ، وقال ابن جني في تحقير ==

قال: ولأنهم لا يؤنثون بالتاء شيئاً إلا شيئاً علامته في الوصل الهاء^(١).
 قال أبو العباس: قوله في الأصل الهاء، أي يوقف عليه بالهاء^(٢).
 قال: كما لا تكون علامة ما يجيء على أصله من الأسماء التاء كذا
 قول الخليل^(٣).

قال أبو علي: يعني أن التاء لا تكون علامة لما يجيء على أصله من
 الأسماء لأنها إذا جاءت على الأصل انقلبت في الوقف هاء^(٤).

* * *

== (هنت): اللغة الجيدة فيها: (هنيئة)، فيجوز أن تكون الهاء في (هنيئة) بدلاً من الواو
 أو الياء التي أبدلت من الواو لوقوع ياء التحقير قبلها، فكأنها كانت (هنيوة)، فأمّا أن
 يكون أبدلها من الواو كما أبدلها في (هنا)، وأمّا أن يكون أبدل الواو ياء فصارت
 (هنيئة)، ثم أبدل الياء المبدلة هاء، كما قالوا: (ذئ) في (ذي) «...». انظر المنصف
 ١٤٠/٣.

(١) الكتاب ١٢٤/٢، وفي (الكتاب: «... في الأصل الهاء»، ورواية السيرافي توافق
 ما جاء في التعليقة.

(٢) انظر المقتضب ٢٤٠/٣، وفسر السيرافي ذلك بقوله:

يقول: الهاء في الوصل تاء، لأن العرب لا تؤنث بالتاء شيئاً إلا شيئاً علامته في
 الوصل الهاء، أي أن الأسماء التي تثبت فيها التاء في الوقف هي أسماء مرتبة الأصل في
 علاماتها لأن الأصل فيه: أخوة، وبنوة، وهنوة، وذئ، وأهل ذلك كله الهاء. انظر شرح
 السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٤. وقال الرماني: وإنما جرى في الاسم على مخالفة الوصل
 للوقف، ليدل على زيادة التأنيث كما جرى ذلك في التنوين، ولم يحتج إلى مثل ذلك في
 الفعل لأن في تصرفه بالماضي والحاضر والمستقبل ما يدل على الزيادة للمعنى. انظر شرح
 الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٥.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢ مع اختلاف يسير.

(٤) أي أنك لو سميت امرأة بـ(ضربت) ثم حقرت لقلت: ضريبة، فتجعل الهاء بدلاً من التاء..
 انظر الأصول في النحو ٥٦/٣.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ مَا حُذِفَ مِنْهُ وَلَا يُرَدُّ فِي التَّحْقِيرِ^(١) [أ/١٣٨]

قال: فمن ذلك قولك في مَيْتٍ مُبَيَّتٍ^(٢)، وإنما الأصل مَيْتٌ، غير
أَنَّكَ حَذَفْتَ الْعَيْنَ^(٣).

قال أبو علي: الدليل على أن العين المحذوفة ظهور الياء التي في
فَيْعَلٍ، ولو كانت ياء فَيْعَلٍ المحذوفة دون الياء المنقلبة عن العين التي هي
وَأَوْ لَقُلْتُ: (مَاتَ) ولم تَقُلْ: (مَيْتَ)، فأظهرت الواو دون الياء، وقلبتها
ألفاً لأن العلة التي لها انقلبت الواو مرتفعة. وهي وقروح الياء الساكنة
قبلها، وإذا حذفت ياء (فَيْعَلٍ) لم يجب أن تنقلب الواو ياء ولم يوجب
انقلابه شيئاً، فيُعلم بقولك: مَيْتٌ وَهَيْنٌ أَنَّ المحذوف من بنات الياء أيضاً
هو العين، فليس يُعلم أن المحذوف منه هو العين، والياء ياء فَيْعَلٍ كما كان
المحذوف في نظيره من بنات الواو العين، فمَيْتٌ: قِيلَ، وتصغيره:
فَيْيَلٌ^(٤).

(١) الكتاب ١٢٤/٢ مختصراً.

(٢) في المخطوطة: (مُبَيَّتٌ).

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

(٤) الأصل في (مَيْتٍ): مُبَيَّتٌ، إلا أنهم حذفوا العين، وقالوا في: (هَارٍ): هَوَيْرٌ والأصل: هَائِرٌ،
هذا كله قول سيبويه في هذه الأسماء، قال أبو سعيد: وقد خولف في بعضها، واعتماد
سيبويه على الحذف لما وقع في هذه الأسماء على جهة التخفيف لا على علة توجب حذفها،
وتزول العلة في التصغير. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٤.
وبين ابن السراج أن ما بقي من هذه الأسماء بعد الحذف لا يخرج عن أمثلة التحقير.
انظر الأصول في النحو ٥٦/٣، وانظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٧٥.

قال: غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء مَيِّتٍ وكلاهما بدل من العين^(١).

قال أبو العباس: قوله كلاهما بدل من العين، يعني أن الياء في مَيِّتٍ الثانية بدل من الواو والهمزة في (هائر) بدل من واو، ولأنك تقول: هَارَ يَهُورُ، ومَاتَ يَمُوتُ، فكلا المحذوفين عينٌ.

قال أبو علي: هَارَ: قال، لأن عينه محذوفة، وهذا ألف فاعِل، وتحْقيره: هُوَيْرٌ على (قُوِيلٌ)، الواو منقلبة عن ألف (قَاعِل) كما تنقلب عنها في (قُوَيْعِل) وفي التكسير (قَوَاعِل).

قال: ومن قال هُوَيْرٌ فإنه لا ينبغي لك^(٢) أن تقيس عليه، كما لا تقيس على من قال: أُبَيَّتُون، وَأُنَيْسَانُ، إلا أن تسمع من العرب شيئاً فتؤدِّيه، وتحجيء بنظائره مما ليس على القياس^(٣).

قال أبو علي: كان قياس تصغير (أُبْنَى)^(٤) أن يكون أُبَيْنَا، والأشبه أن يكون لما جمع (ابن) على (أفْعَال) حذفت الألف الزائدة كما تحذف من الممدودات فيقصرن في الشعر وضروب الجمع وكما يقصر سائر الجموع، فتحذف منها حروف المد نحو: أُسْدٍ وَقُلْكٍ، لأن عندهم أنه كان (أُسْدًا) جُمع على (فُعُولٍ)، ثم قصرت المدة فصار (فُعُل)، ثم خُفِّف كما يخفف (رُسُلٌ)، فكَذلك (أُبْنَاء) كأنه قصرت مدته فصار (أُبْنَى)، ثم انقلبت ألفًا

(١) الكتاب ١٢٥/٢.

(٢) في الكتاب: له، وكلاهما له وجه.

(٣) الكتاب ١٢٥/٢ وفيه: (بقيس) مكان (تقيس) هنا.

(٤) في المخطوطة: (ابنا)، والصواب من الكتاب، وهو مثل (أُعْمَى).

لزوال العلة التي لها كانت انقلبت اللام همزة وهي وقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، فصار (ابناً)، ثم صغرت فقلبت الألف المنقلبة عن الواو التي هي لام ياءً لانكسار ما قبله، فصار (أَبْنِي)، على وزن (أَفْعِلْ)، فزالت دلالة الجمع عنه، فألحق به الواو والنون دليلاً للجمع، لأن الواو والنون قد تكون للجمع القليل، كما أن أفعالاً للجمع القليل، ولما ألحقت الواو والنون سقطت الألف التي قدرناها منقلبة عن اللام لالتقاء الساكنين [١٣٨/ب] فصار أَبْنُونٌ في التصغير وهو خارج عن القياس، وهذا وجهٌ يخرج به وردّه إلى القياس^(١).

قال : ومثل ذلك رجلٌ يُسمى بـ(يَضَعُ) ، تقول: يُضَيِّعُ ،^(٢) أي لا تقول: يُؤَيِّضُ إلا على قول من قال: هوثير في تصغير هَارٍ^(٣).

(١) قال أبو سعيد: «تفسير هذا أن العرب إذا صغروا (أبناءً) جمع، أن يقولوا: أَبْنُونٌ، وليس ذلك بتصغير (أبناء) في لفظه، لأن تصغيره: أَبْنَاءٌ، كما تقول: أُحْيِمَالٌ، ولا هو تصغير (بَنُون) لأن تصغير (بَنُونٍ): بَنِيُونٌ لأنك تصغر الواحد (بَنِيّاً) ثم تجمعه فيصير: بَنِيُونٌ، فكان قولهم: (أَبْنُونٌ) على تقدير شيء غير (أَبْنَاءٍ) ولا (بَنِيْنٍ)، ولا هم صغروا (أبناء) وجمعه بعد ذلك، فقدر الذي يستوي تقديره فيه أنه (أَفْعِلْ مِنْكَ)، فكانه (أَبْنِي)، ثم صغر (أَبْنِي) فيصير: (أَبْنِيْنِ) ثم جمع فقال: (أَبْنُونٌ) كما يصير: (أَعْيُمُونٌ)، ولا يُسْتَعْمَلُ، كما لا يُسْتَعْمَلُ رَاجِلٌ في معنى رَجُلٍ، وإن كان صغره على ذلك». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٤.

(٢) الكتاب ١٢٥/٢.

(٣) روى السيرافي أن أبا العباس المبرد حكى من قوله وقول أبي عثمان المازني أنه يقول في (يَضَعُ): يُؤَيِّضُ، وفي (هَارٍ): هُوَيْثِرٌ، لأنه من وَضَعَ: يَضَعُ، وتردّه إلى الأصل. . . قال أبو سعيد: ويلزم هؤلاء أيضاً أن يقولوا في (خبر منك، وشر منك: أَخِيْرُ منك، وأشِيْرُ منك) : لأن أصله : (أَخِيْرُ منك ، وأشَرُ منك) . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج٤، ق ١٩٥.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ كُلِّ حَرْفٍ كَانَ فِيهِ بَدَلٌ
فَإِنَّكَ تَحْدُفُ ذَلِكَ الْبَدَلَ وَيُرَدُّ الَّذِي مِنْ
أَصْلِ الْحَرْفِ إِذَا حَقَّرْتَهُ ^(١)

قال في قولم عَيْدٌ وَأَعْيَادٌ: فصار بمنزلة همزة (قائِل) ^(٢)
أي لزم الياء المبدلة في (عَيْد) من الواو في التصغير كما تلزم
الهمزة المبدلة من واو (قائِل) في التصغير في قولك: (قُوَيْثِلُ)، ولا ترد
واحدًا منهما إلى أصله ^(٣).

قال: وإذا حَقَّرْتَ قِي ^(٤).

قال أبو علي: (قِي) اجتمع فيه شيثان يَقْلِبَانِ الواو ياءً:
أحدهما: أنها ساكن وماقبلها مكسور.
والآخر: أنها ساكن قبل ياءً.

(١) الكتاب ١٢٥/٢.

(٢) انظر الكتاب ١٢٥/٢.

(٣) (عَيْدٌ) يصغر على (عَيْبِدٌ) ويجمع على (أَعْيَادٍ)، فلم ترد الياء فيه إلى الواو وهو شاذ،
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٥، وقد تقدم قبل قليل قول أبي العباس فيه.

(٤) الكتاب ١٢٥/٢، وقدم كلامه: «... قلت: قُوِي، لأنه من القَوَاءِ» وأرض قَوَاءً: لا أهل
فيها، والفعل: أَقْوَتُ الْأَرْضَ وَالِدَارَ، أي خلت من أهلها، و(قِي) مشتق من (القَوَاءِ)،
يقال: أقوى القوم، إذا وقعوا في قِي من الأرض، كما أن القِي: المستوي، أنشد:

وَبَلَدَةٌ بِنَاطِلَهَا نَطِي
قِي تُنَاصِيهَا بِلَادُ قِي
الْخَمْسُ وَالْخَمْسُ بِهَا جُلْدِي
نَقَطُوعُهَا وَقَدْ وَتَى الْمَطِي

انظر تهذيب اللغة ٣٦٩/٩ (قوى)، وديوان العجاج ٣١٧.

إلا أن الذي قلب هنا الواو ياءً هو انكسار ما قبلها، لأن القلب مضى فيه قبل حروف العلة الثانية، ألا ترى أن مثل (مِيعَاد) في أن الكسرة قلبت الواو الساكنة ياءً؟^(١).

قال: ومن ذلك أيضاً عطاءً وقضاً ورشاً، تقول: عطيّ وقضيّ^(٢). قال أبو علي: لامات عطاءً وقضاً ورشاً ونحوهنّ ينقلبن همزات إذا وقعن أطرافاً بعد ألف زائدة، فإذا صغرت فالقياس أن يُقال فيه: عطِيّ مثل (جُمَيْل)، فتجتمع ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية المبدلة من ألف (فَعَال)، والثالثة: لام الفعل، فتحذف الثانية حذفاً، فيصير على مثال (فُعَيْل)، ولا تثبت في التصغير الهمزة التي كانت في واحدة، لأن إبدال هذه اللامات همزة ليست بلازم، إنما تبدل لما تقدم، فإذا زالت تلك العلة لم تبدل، فلهذا لم يقل: عطِيّ كما قلت في تكسيره عطاءً^(٣).

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٥، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٧.

(٢) الكتاب ١٢٦/٢، وقام الكلام: «... ورُشِي».

(٣) يقول أبو سعيد: «عطاءً، وقضاً، ورشاً، وكل ما كانت الهمزة فيه طرفاً في موضع لام الفعل وقبلها ألف، والهمزة منقوبة من واو أو ياء، إذا صغرت أبطلت الهمزة، ورددتها إلى الأصل، لأن الهمزة إنما انقلبت من الياء والواو لتطرفهما بعد ألف، فإذا صغرنا فقد بطلت الألف، تقول في تصغيره: عطِيّ، وقضيّ، ورُشِي، وأصله: عطِيّ، وقضيّ، ورُشِيّ، فتحذف الياء الأخيرة ولا همزة فيه، ألا ترى أنك تقول في الجمع: أعطِيّة، وأقضيّة، وأرشيّة، وما كانت الهمزة فيه أصلية غير منقوبة فإنها تثبت همزة في التصغير ولا تحذف، فمن ذلك: ألاءة - وهي نبت - وأشاءة، وهي القبيلة تقول في التصغير: أليئة، وأشيئة، لأن الهمزة ليست بمبدلة...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٥.

قال: ولو كانت كذلك لكان الحرفُ خليقًا أن تكون فيه أَلَايَةُ^(١).

قال أبو علي: لو كانت اللام من (الَاءِ)^(٢) ياءٌ انقلبت الهمزة عنها ولم تكن الهمزة أصلية لكان جائزًا أن يقال: أَلَايَةُ فتظهر اللام ياءٌ إذا بُنيت الكلمة على التأنيث، كما أن (عَبَاءَةً) لما كانت اللام ياءٌ والهمزة منقلبة عن ياءٍ ظهرت الياء التي هي لام في (عَبَايَةٍ) لما بُني على التأنيث فإن لم تظهر الياء في (الَاءِ وَأَشَاءِ)^(٣) كما ظهرت فيما ذكرنا إذا بُني على التأنيث دليل على أن اللام همزة ليست بمنقلبة، ومعنى قولهم مبني على التأنيث، أن (عَبَايَةٍ) لم يقل أولاً (عَبَاءُ)، ثم أدخلت التاء بعد مضي القلب فيه، إنما بني في أول حاله، وصيغت صياغة التأنيث، فلم يقع اللام فيه طرفًا بعد ألف زائدة، إنما الذي وقع طرفًا هو تاء التأنيث، وعَبَاءَةُ بني على التذكير فوقعت الياء طرفًا بعد الألف الزائدة، فقلبت همزة، ثم أدخل تاء [أ/١٣٨] التأنيث على التذكير وقد مضى القلب في اللام^(٤).

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) في المخطوطة: (الاه).

(٣) في المخطوطة: (الاية، وأشاية).

(٤) مذهب سيبويه أن ما كان معروف الأصل بالاشتقاق من واو أو ياء فهو من باب عطاء ورشاً، وما كان لا يُعرف جعلت همزته أصلية، حتى يقوم الدليل على غيرها لأن الهمزة هي الموجودة فيه. انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٩٦، وانظر في هذا المقتضب ١٨٩/١، وتحدث سيبويه عن «ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب»، انظر الكتاب ٣٨٣/٢، وانظر المصنف ١٢٨/٢، ١٣١.

قال: وأما النَّبِيُّ فقد اختلفت العرب فيه فمن قال: النَّبَاءُ قال: كان مُسِيلَمَةً نُبِّيَّءَ سَوَّءٍ^(١).

قال أبو علي: نُبِّيَّ. فَعِيلٌ من النَّبَاءِ، إلا أن الهمزة فيه ألزمت التخفيف كما ألزمته في بَرِيَّةٍ والذَرِيَّةِ في قول من جعلها فُعَيْلَةً من ذَرَأٍ، وإذا صغَّر قيل: نَبِيٌّ فرجعت الهمزة التي كانت خففت في الواحد، وأدغمت الياء الأولى التي للتصغير في فَعِيلٍ^(٢).

قال: ذا القياس لأنه مما لا يلزم^(٣).

قال أبو علي: يعني التخفيف.

قال: ومن قال: أنبياء قال: نُبِّيَّ سَوَّءٍ كما قال في عيدٍ حين قالوا: أَعْيَادٌ عَيْيِدٌ^(٤).

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «(النَّبِيُّ) أصله عند سيبويه الهمز، وهو مأخوذ من النبأ، وهو الخبر، لأنه يخبر عن الله تعالى، وقد اختلفت العرب في همزه، فأكثرهم يخفف الهمز، فيقول: نُبِّيُّ، وأصله: نُبِّيٌّ، وتجمع جمع ذوات الياء، فتقول: أنبياء، كما تقول: أصفياء، وأنقياء، ومن العرب من يهمز فيقول: نَبِيٌّ، وقد قرأ بذلك نافع وأهل المدينة، وقرأوا أيضاً في جمعه (أنبياء)، وكان القياس إذا همز أن يكون جمع نُبَاءٍ، مثل كريم كُرَمَاءَ، كما قال العباس بن مرداس:

يا خاتم النبأ إنك مُرْسَلٌ بالحق كُلُّ هُدَى السبيل هُذَاكَ

والذي يقول: أنبياء شبهه بجمع (فَعِيلٍ) إذا كان اسماً كقولك: نصيب وأنصبا . . . » انظر شرح السيراني للكتاب، ج٤، ق ١٩٦.

(٣) الكتاب ١٢٦/٢، وهو يشير إلى مسألة التخفيف في لفظ (النَّبِيُّ) وأنه يصغر على (نُبِّيٍّ) التي تقديرها: (نُبِّيْع).

(٤) الكتاب ١٢٦/٢، وهذا هو الوجه الثاني في المسألة.

قال أبو علي: جعله مثل عطي، والأصل في نبي عند سيبويه الهمزة، وإنما لم يرد الواو في تصغير نبي على قول من قال: أنبياء وإذا كان أصله الهمزة، كما لم ترد الواو في عيذ فيقال: (عويذ) وإن كان أصله الواو^(١).

قال: وأما الشاء فإن العرب تقول: شوي^(٢).

قال أبو علي: يقول: إن (شاء) وافق (شاة) في أنه فيه بعض حروفه، كما أن (سواسية) ليس من (سي) وإن كان فيه بعض حروفه^(٣).
قال: والدليل على هذا قولهم: شوي^(٤).

(١) (نبي سَوء) بمنزلة (عبيذ) في الشذوذ، بالزمام البدل، وأما تحقير (النبيوة) فبالهمز فيقال: (مُسَيَّلَمَةُ نُبُوَّتُهُ نَبِيَّةُ سَوء)، وذلك ليدلوا على الأصل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٧٧. قال أبو سعيد: «وإنما همز لأنه لما لم يكثر الكلام بها مصغرة ودوها إلى الأصل».

(٢) الكتاب ١٢٦/٢.

(٣) تقول العرب في تحقير (شاء): شوي، وتقول في (شاة): شويه. والسبب أن (شاء) من بنات الياءات والواوات، فأصل (شاة): شَاهَةٌ فتصغر على (شويه)، وجمعها: (شِيَاه)، والهاء فيها أصلية، وهي لام الكلمة. واختلفوا في الجمع (شاء)، فسبويه يرى أن (شاء) ليس من لفظ (شاة) وأنه اسم للجمع، وأصله (شوي)، أو (شَوو)، قلبت عين الفعل منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلب لـ الفعل منه همزة، لأنها طرف، وقبلها ألف وهذا شاذ، لأنه أعلى العين واللام معاً...

وأبو العباس يرى أن (الشاء) بمنزلة (الماء) والهمزة فيه بدل من الهاء، وهو جمع (شاة) بإسقاط هاء التانيث، كما قالوا: قمرٌ وقمرٌ، وشعيرةٌ وشعيرٌ، وذلك أن (شاة) أصلها: شَاهَةٌ، فحذفوا الهاء الأصلية استئثالاً للهاءين، فلما جموا أسقطوا هاء التانيث، فردوا الهاء الأصلية فصار (شاء) فالتبس بالواحدة التي فيها هاء التانيث، وأبدل من الهاء همزة، لأنها تبدل منها كثيراً... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٧.

(٤) الكتاب ١٢٦/٢، وفي المخطوطة: (شوي) بفتح فكسر.

أي لأنه لو كان من لفظ (شاة) لكان شويته^(١).
قال: وأما من قال: دَيَامِيْسُ، ودَيَابِيْجُ فهي عنده بمنزلة واو جلواخ
وياء جريال^(٢).

(١) يقول أبو سعيد: «أما (شوي) فمن غير لفظ (شاة) اسم للجمع». انظر شرح السبرافي
للكتاب، ج٤، ق ١٩٧، وقال الرماني: «تحقيق الشاء شوي، وتحقيق شاة، شويه، لأن
الكلام فيهما مختلف، فهي في أحدهما ها، وفي الآخر حرف علة، ومنزلتها كمنزلة امرأة
ونسوة، في أنه واحد في المعنى، وليس واحدة في اللفظ، ودليل قولهم في الشاء شوي»
شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٧.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢، وفي المخطوطة: (جلواخ) مكان (جلواخ).
يقال: ليل دامس إذا اشتد ظلامه، والتدميس: إخفاء الشيء، قال أبو عبيدة:
دَمَسْتُ الشيء: غطيته، وقال الكميت:
لَقَدْ طَالَ بِي يَا آلَ مَرْوَانَ تَرْكُكُمْ بَلَا دَمَسَ أَمْرَ الْغَرِيبِ وَلَا غُشْلِ
وقال بعضهم: الديماس: الكن، أراد كأنه مُحَذَّرٌ لم ير شمسا ولا ريحا.
وقيل: الديماس: الحما، وكان لبعض الملوك حبس سماء (ديماسا) لظلمته. انظر تهذيب
اللغة ٣٧٩/١٢ (دمس).

والديماج معروف.
أما الجلواخ: فهو الواسع من الأودية. انظر تهذيب اللغة ٦٣/٧ (جلخ). والجريال:
أعجمي. قال شمر: العرب تجعل (الجريال) لون الخمر نفسها، وهي الجريالة. أنشد ذو
الرمة:

كَأَنِّي أَخُو جَرِيَالَةٍ بَابِلِيَّةٍ كَمَيْتٍ، تَمَشَّتْ فِي الْعِظَامِ شَمُولُهَا
وعن الجوهري: الجريال: الخمر، وهو دون السلاف في الجودة، وقيل: الجريال: ما خلص
من لون أحمر وغيره. وجريال الذهب: حمرة، قال الأعشى:
إِذَا جُرُودَتْ يَوْمًا، حَسِبْتُ خَمِيصَةً عَظِيمًا، وَجَرِيَالَ النَّضِيرِ الدُّلَامِصَا
فشبه شعرها بالخميصة في سواده وجسدها بالنضير وهو الذهب، والجريال لونه. انظر
لسان العرب ١٠٨/١١ - ١٠٩.

قال أبو علي : أي في هذه الواو والياء تالين للإلحاق ، كما أن الياءين في دِيْمَاسٍ ودِيْبَاجٍ للإلحاق .

قال : ولو سميت رجلاً : ذَوَائِبَ لَقُلْتُ : ذُوَيْبٌ ، لأن الواو بدل من الهمزة التي في ذُوَابَةٍ^(١) .

قال :^(٢) يريد أن الواو في قولك : (ذَوَائِبَ) بدل من الهمزة التي هي عين في ذُوَابَةٍ وكان القياس (ذَأْأِبَ) مثل ذَعَاعِبَ إلا أنه أُبدِلَ من الهمزة واو لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة ، وفي التصغير ليس تجتمع هذه المتجانسة ، فلا يلزم البدل^(٣) .

* * *

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ مَا كَانَتْ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنْ عَيْنِهِ^(٤)

قال : ولو حَقَّرْتَ رجلاً اسمه سَارٌّ أو غَابَ ، لقلت : غُيِّبٌ وَسُيِّرٌ لَأَنْهُمَا^(٥) من الياء ، ولو حَقَّرْتَ السَّارَّ وَأَنْتَ تَرِيدُ السَّائِرَ لَقُلْتَ : سَوَّيرٌ^(٦) .
قال أبو علي : (السَّارَّ) إذا أردت به السَّائِرَ كقوله :

(١) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٢) (القول هنا لأبي علي) .

(٣) الواو في ذَوَائِبَ أصلها الهمزة ، وقياسها : (ذَأْأِبُ) ، لأنها جمع ذُوَابَةٍ ، فقبلوا في الجمع استثقالاً لاجتماع الهمزتين وبينهما ألف ، وهي شبيهة الهمزة ، وكان ذلك من شذوذ الجمع الذي لا يطرد ، فإذا صغرت رددته إلى القياس ، فتجعل مكان الواو همزة . انظر شرح السيراني للكتاب ، ج٤ ، ق ١٩٧ .

(٤) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٥) في المخطوطة : (لأنها) .

(٦) الكتاب ١٢٧/٢ .

..... وهي أدماء سارها^(١)

فوزته (قال)، فلو صفرته لقلت: (سُوَيْر)، ولم تقل: (سُوَيْر)، لأن الألف ليست الهمزة التي هي عين الفعل من (سائر)، إنما هي ألف فاعل الزائدة التي تقلب واواً في التصغير والتكسير، وكذلك لو جعلت (السَّار) محذوفاً من (سائر) الذي هو فاعل من (السير) لقلت في تصغيره (سُوَيْر) ولم تقل: (سِيَيْر)، لأن الألف [١٣٨/ب] ليست منقلبة عن الواو، (والسَّائر) الذي يقال لما يبقى من الشيء: رأيتُ زيداً وسَّائرُ مَنْ في الدَّارِ عينه همزة كذلك .

قال أبو إسحاق: (سَّائر) الذي هو فاعل من السير عينه ياء، وهُمَزَتْ هذه الياء لسكون ما قبلها وسكونها لجريه على بَاعٍ وسَّار^(٢) .

(١) إشارة إلى قول أبي ذؤيب الهذلي من الطويل:

وسَّودَ ماءُ المرءِ قاهاً قَلَوْتُهُ كلَّوْنِ التُّؤُورِ فَنَهِىَ أَدْمَاءُ سَارُهَا

قال السكري: (سَارُهَا) يريد: سَائِرُهَا، كما قالوا: هَارٍ، وَهَائِرٍ، وشَاكٍ وشَائِكٍ، وإنما قال ذلك أنه قال: هي أدماء، ثم ابتدأ فقال: سَائِرُهَا أَدَمٌ، على كلامين، فلما قَرَّبَ التَّائِيثِ أَثُثَ أَدْمَاءَ، وكان ينبغي أن يقول: آدم سَائِرُهَا . انظر شرح أشعار الهذليين ٧٣/١، وانظر البيت في المقتضب ١٠٣/١، والحيوان ٢٥٥/٧، معاني القرآن للفراء ٣١٦/١، جمهرة اللغة ٨٠٧/٢، قال: والتُّؤُورُ مهموز: دخان كان يجمع في إناء من سراج يكفأ عليه إناء، ثم تفرَّز الواشمة يديها أو لثتها، ثم تحشوه بذلك السَّوَادَ، والمرءُ: ثمر الأراك، وقال أيضاً: التُّؤُورُ هو ما قُرِحتْ به العُصُور من إئتمد أو غسبره وأنشد البيت، انظر جمهرة اللغة ١١٠٨/٢، والأمالى الشجرية ٢١٠/١، ولسان العرب ٦٨/٣ (حج)، ٥٧/٦ (سير) .

(٢) جعل أبو سعيد السيرافي (سَّارَ) الذي له (السَّائِر) مما لا أصل له، يقال فيه: سُوَيْرٌ، لأننا لو صغرنَا (السَّائِرَ) لقلنا: سُوَيْرٌ، و(سَّارَ) في معنى سَائِرٍ من المسائرة، من قولك: سَائِرِ الناسِ، لا من باب (سَّارَ: يَسِيرُ) . وأنشد بيت الهذلي السابق، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٧ .

قال: وسألت الخليل عن (خَافٍ وَمَالٍ) في التحقير فقال: (خَافٍ) يصلح أن يكون (فَاعِلًا) ذهبت عينه، وأن يكون (فِعْلًا)، فعلى أيهما حملته لم يكن إلا بالواو^(١).

قال أبو علي: إنما لم تُقلب الألف من (خاف ومال) إلا إلى الواو في التصغير، لأنه لا يخلو من أحد ضربين:

- إما أن يكون (فِعْلًا)^(٢) فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وتحرك ما توسطته، فإذا صغرت وجب أن ترجع الواو التي هي عين من (خَوَّفْتُ وَثَمُولًا).

- وإما أن تكون الألف ألف (فَاعِلٍ)، وهي أيضًا تُقلب في التصغير والتكسير واوًا فعلى أي الأمرين حملته وجب أن تُظهر في التصغير الواو دون الباء، إلا أنه إذا كان الواو منقلبة عن ألف (فَاعِلٍ) فوزنه (فُؤَيْلٌ)، وإن كانت عن العين فوزنه (فُعَيْلٌ)^(٣).

(١) الكتاب ١٢٧/٢، وفيه: (عن خافٍ والمال) وضبط الأولى في شرح السيرافي بفتح الفاء. (خَافٍ) مثل (سَارًا)، وجعلها في معنى (خائف) كما أن (سَارًا) في معنى (سائر).

(٢) فتكون: (خَوَّفًا، وَقَوْلًا).

(٣) يريد وإن كانت الواو منقلبة عن العين فوزنه (فُعَيْلٌ) - قال أبو سعيد: «لو صغرت خاف في معنى خائف لقلت: (خُؤَيْفٌ)؛ لأنه يجوز أن يكون (خائف)، وحذفنا الهمزة فيه كما حذفنا في (سَارًا)، أو يكون على (فَعْلٍ) أصله، وفي كلا الوجهين (خُؤَيْفٌ). وأما قولهم: (رَجُلٌ مَالٌ) فهو على (فَعْلٍ) من قولنا: (تَمَالَ الرجلُ: يَمَالُ) إذا كثر ماله، وأصله: (مَوَلٌ، يَمُولُ، فهو مَوَلٌ) كما تقول: (فَرَعٌ، يَفْرَعُ، فهو فَرَعٌ) وقلبو الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك: كَبَشٌ صَافٌ، وَنَمْجَةٌ صَافَةٌ يُرَادُ بِهِ: (صَوْفٌ)، وتصغير هذا كله بالواو، شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٧.

قال: وأما (مَالٌ) فإِنَّهُ (فَعِلٌ)، لأنهم لم يقولوا: (مَائِلٌ) ونظائره في الكلام كثيرة، فاحمله على أسهل الوجهين^(١).

قال أبو علي: قوله: وأما (مَالٌ) فإنه (فَعِلٌ)، يريد أن قوله: (رَجُلٌ خَافُ) احتمل أن يكون (فَعِلًا)، وأن يكون (فَاعِلًا) محذوف العين، أما احتماله أن يكون فَعِلًا فذا الفعل يجيء اسم الفاعل منه على (فَعِلٍ)، نحو قَرِقَ يَفْرِقُ فهو قَرِقٌ، وخَافَ يَخَافُ على هذا الوزن، فلذلك احتمل أن يكون خَافُ: فَعِلًا.

وأما احتماله لأن يكون^(٢) فاعِلًا فإنه قد سُمِعَ (خَائِفٌ) من خَافَ يَخَافُ، كما سُمِعَ سَامِعٌ من سَمِعَ، (وفاعِلٌ) من نحو هذا تحذف^(٣) عينه كما حذف (هَارٌ)، و(لَآعٌ) وما أشبهه، فاحتمل لذلك أن يكون (خَافُ) (فَاعِلًا) محذوف العين، ولأول أن يكون (فَعِلًا)، (فأما رَجُلٌ مَالٌ) فلم يقل فيه مَائِلٌ فيحكم أنه فَاعِلٌ محذوف العين، فإذا لم يسمع منه فَاعِلٌ حكمتُ أنه (فَعِلٌ) ولم تحكم على حذف شيء منه إلا بثبوت، وحمله على (فَعِلٍ) هو أسهل الوجهين على ما ذكر^(٤).

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) في المخطوطة: (فَعِلًا فاعِلًا) والأولى مضروب عليها بخط، والمعنى يتم بدونها.

(٣) في المخطوطة: (اتُحذَفُ) بألف قبلها.

(٤) يقول الرماني: «تحقيق مَالٍ من قولهم: مِلْتُ، تُمَالُ، وَرَجُلٌ مَالٌ أي كثير المال: (مُؤَنِّلٌ) بالردة إلى الأصل لاغير، لأنهم لم يقولوا من هذا المعنى: (مايل)، وإنما (مايلٌ) من الميْل، وحق الاسم الذي على تقدير (هاب) ولا دليل على أصل الألف فيه أن تحقر بالواو، لأن الواو أكثر في موضع العين عند سيبويه، وأبو العباس يعتل في ذلك باجتماع ياءين في =

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ الْأَسْمَاءِ تَقْبُتُ الْأَبْدَالُ فِيهَا، وَتَلْزَمُهَا^(١)

وذلك إذا كانت أبدالاً من الياءات والواوات التي هي عَيْنَاتُ نحو
قَائِلُ قُوَيْلُ فليست هذه بمنزلة التي هي لامات، لو كانت مثلهنَّ لما
أبدلوا^(٢).

قال أبو علي: يقول: لم تُبدل هذه العينات من حيث أبدلت اللامات،
لأنَّها لو أبدلت من حيث اللامات لم يلزم إبدالها، لأنَّها لم تقع طرفاً،
واللامات إذا لم يَقَعَنَّ [أ/١٣٩] طرفاً لم يلزم إبدالهنَّ، وذلك إذا بُنِيَ
الاسم على التانيث أو التثنية لم يلزم أن يرجع مُبدلها في التصغير كما
رجع مُبدل اللام في التصغير، لكن يلزم البدل في التصغير كما لزم
قبله^(٣).

== أول الاسم مع الضمة، وكلا العلتين صحيح، وعلة أبي العباس أظهر... « شرح الرماني
للكتاب، ج٤، ق ٧٨.

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢ بتصرف يسير.

(٣) فسر أبو سعيد هذا الباب بقوله: «اعلم أن سبويه جعل كل بدل في موضع العين من الفعل
لعلة جاءت ذلك البدل أو في موضع الفاء إذا صغر فزالت العلة في التصغير لم يغير البدل،
وقد خولف في ذلك على وجوه أسوقها بعد ذكر مذهبه إن شاء الله تعالى. فمن ذلك أنا
نقول في اسم الفاعل المعتل: ههنا قائمٌ، وبائعٌ، وفي التصغير: قُوَيْمٌ، وَيُوَيْعٌ بالهمز في
المصغر والمكبر، وتقول في (أفعل) إذا كان عين الفعل واواً: أذَوَّرُ وأَثُوَّبُ، ويجوز همز
الواو في (أذَوَّرُ، وأَثُوَّبُ)، فإذا صغر قلت على مذهبه: أَدَيَّرُ وأَثَيَّبُ بالهمز... « انظر
شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٨.

قال: فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائرٍ وشاءٍ^(١).

قال أبو علي: يقول لما لزمتم^(٢) بدلاً من الياء والواو صارت بمنزلة الهمزة التي هي أصل، نحو التي في (ثائرٍ) . وفي ذكر (شاءٍ) هنا كالتصّر في أن الهمزة من شاءٍ لامٌ^(٣).

قال: وكذلك (فَعَائِلٌ) لأن علته كعلة (قَائِلٍ)، وهي همزة ليست منتهى الاسم ولو كانت في (فَعَائِلٍ) مثل حُطَائِطٍ^(٤) لو كسرت له للجمع لقلت: حُطَائِطٍ^(٥)، فإذا جمعت فَعَائِلٌ جمع التكسير، فلفظ التكسير كلفظ الواحد، لأن ألف التكسير تلحق ثالثة وثالث الاسم ألفٌ يجب حذفها، كما يحذف من مُباركٍ، فإذا حذفت أثبت الألف التي للجمع، فوافق الواحد الجمع في اللفظ^(٦).

(١) الكتاب ١٢٨/٢، وقام النص: «... وشاءٍ من شَأُونُ».

(٢) أي الهمزة.

(٣) من مواطن القوة للهمزة هو أنها تثبت بعد ألف الجمع في مثل (قوائم، وقوائِل، ويوائم)، فصارت نظير الهمزة الأصلية في (ثائرٍ، وشاءٍ) لما كانت مقاربة للأصلية في القوة... انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٩.

(٤) الحُطَائِطُ: عن أبي عمرو: الصغير من الناس وغيرهم، وأنشد:

والشَيْخُ مِثْلُ النَّسْرِ والحُطَائِطِ والنَّسْوَةُ الأَرَامِلُ المَبَالِطِ

ويقول صبيان الأعراب في أحاجيهم:

ما حُطَائِطُ بَطْنِطِ، يَمِيسُ تَحْتَ الحَائِطِ؟، يعنون: «الدُّرَّةُ»، انظر تهذيب اللغة

٤١٨/٣.

(٥) الكتاب ١٢٨/٢.

(٦) لم يخرج ابن السراج عن لفظ سيبويه عندما عرض لهذه الجزئية، انظر الأصول في النحو ٥٩/٣.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ مَا كَانَ فِيهِ قَلْبٌ^(١)

قال: ومثل ذلك أَيْتُقْ، إنما هي أُنُوْقْ في الأصل، وأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا^(٢).

قال أبو علي: ليس في (أَيْتُقْ) شيء يوجب قلب الواو ياءً كما في (قِيلَ)^(٣) وأشباهه لكنه قلب قلباً، ويجوز أن تكون الياء زائدة ألحقت عوضاً من حذف الواو التي هي عين، فلا تكون منقلبة عن الواو، فأَيْتُقْ على ما ذكره سيبويه وزنه أَعْفُلْ، وتصغيره: أَعْيِفُلْ، لأنه جعل الياء منقلبة من الواو التي هي عين، فإن قُدِّرَتْ في الياء أنها زِيدَتْ زيادة ليست بعوض من العين فوزنه (أَيْفُلْ)، وتصغيره (أَيْفِلْ) تلفظ بالياء الزائد في الوزن لفظاً^(٤).

قال: وكذلك مُطْمَنٌ إنما هو من طَأْمَنْتُ، فقلبوا الهمزة^(٥).

(١) الكتاب ١٢٩/٢.

(٢) الكتاب ١٢٩/٢، والأَيْتُقْ يقال في جمع (نَاقَةٍ) وأصله: (أُنُوْقْ) فقدموا الواو، وأبدلوا منها ياءً، فصار (أَيْتُقْ) على وزن (أَعْفُلْ)، ووزن أُنُوْقْ: أَعْفُلْ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٨.

(٣) في المخطوطة: (قِيلَ) مضبوطة بفتح ياءه سكون، والمقصود (قِيلَ) بكسر نون، لأن سيبويه قال بعده: «وليس شيئاً تبع ما قبله كواو (مُوقِنٍ) وياء (قِيلَ)». انظر الكتاب ١٢٩/٢.

(٤) تصغر (أَيْتُقْ) على (أَيْتُقْ) وتجمع (أَيْتُقْ)، قال الشاعر:

وَمَسَدُ أَمْرٍ مِنْ أَيْتُقٍ

لَسُنَّ بِأَنْيَابٍ وَلَا حَقَائِقٍ

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ١٩٨.

(٥) الكتاب ١٣٠/٢.

قال أبو علي: طَأْمَنَ، فَعَلَّلَ في الأصل، فإذا قُلِبَ صار طَمَانًا، فَعَلَلَ
وَمُطْمِنًا: مُفْلَعِلٌ وتصغيره: طَمِيَانٌ، فُعَيْعَلٌ، وَطَمِيئِينَ: فُلَيْعِيلٌ^(١).
قال: ومثل ذلك قولهم: أَكْرَهُ مَسَائِيَتَكَ^(٢).

قال أبو علي: جَمَعْتَ مَسَاءَةً، والأصل مَسَاوِيءٌ، وزنه مَفَاعِلٌ، ثم
قَلَبْتَ فصار (مَسَايُؤُ) على وزن (مَفَالِغُ)، ثم أَبَدَلْتَ الواو التي هي عين،
أَخْرَجْتَ إلى موضع اللام، لانكسار ما قبلها، فصار مَسَائِيءٌ، ثم تَحَذَفَ
الياء حَذْفًا على مذهب سيبويه فيلحق التنوين بدلًا منها فصار (مَسَاءِ)،
وعلى قول يونس وعيسى: (مَسَايِي)، ولا تَحَذَفُ الياء على قولهم: ثم
تَلَحُّقُهُ الهاء كما فعلت ذلك في البرابرة فصارت مَسَائِيَةً، فإن حَقَرْتَهُ اسم
رجل قلت: مُسَيِّئَةً على وزن مُقِيلَعَةٍ^(٣).

* * *

-
- (١) تصغير (مُطْمِنِينَ): (طَمِيئِينَ) قُدِّمَتِ الميم على الهمزة، وأصله من (طَأْمَنْتَ)، الهمزة قبل
الميم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٨.
- (٢) الكتاب ١٣٠/٢، وفي المخطوط (مَسَاتِيك)، وفي شرح السيرافي: (مَسَائِيك).
- (٣) يقول الرماني: «تحقير (مَسَائِيَةٍ): مُسَيِّئَةٍ، ولا تَرُدُّ إلى الأصل في قول مَسَاوِيءٍ، للزوم
القلب». انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٨٢.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ كُلِّ اسْمٍ كَانَتْ عَيْنُهُ وَاوًا،

وَكَانَتْ الْعَيْنُ ثَانِيَةً أَوْ ثَالِثَةً^(١) [١٣٩/ب]

قال: وفي أُرْوِيَّةٍ: أُرْيَّةٌ، وفي مَرْوِيَّةٍ: مَرِّيَّةٌ، واعلم أن من العرب من يُظهرُ الواوَ في جميع ما ذكرناه^(٢).

قال أبو العباس: من كان أُرْوَى عنده (أَفْعُلْ)، قال في أُرْوِيَّةٍ: أُرْيَّةٌ على أُسَيْدٍ وَأُرْيَوِيَّةٌ على أُسَيْوِدٍ، ومن كانت أُرْوَى عنده (فَعْلَى) لم يقل في أُرْوِيَّةٍ إِلَّا أُرْيَّةً، لأن الواو في موضع اللام على هذا القول، وإليه كان يذهب الأخفش^(٣).

(١) الكتاب ١٣٠/٢، وفي المخطوطة: (ثانية وثالثة).

(٢) الكتاب ١٣١/٢ وقام العبارة: «... ما ذكرناه وهو أبعد الوجهين، يدعُها على حالها قبل أن تُحَقَّرَ».

(٣) القول في المقتضب ٢٨٤/٢ بتصريف يسير.

والأُرْوِيَّةُ: هي الأُنثى من الوعل، عن أبي عبيد، عن الأحمر، وعن أبي زيد: يقال للأنثى: أُرْوِيَّةٌ، وللذكر: أُرْوِيَّةٌ. انظر تهذيب اللغة ٣١٥/١٥ (روى). قال أبو سعيد: «أَمَّا (أُرْوِيَّةٌ) فإِنها على مذهبن:

أحدهما: أَنها فُعْلِيَّةٌ، والآخر: أَنها فَعُولَةٌ... فإذا صَغُرَتْها على فُعْلِيَّةٍ لم يَجْزَ فيها غيرُ أُرْيِيَّةٍ بِتَشْدِيدِ الياءِ، لأن الياءَ الثَّانِيَةَ ياءُ نَسْبَةٍ، فتَصْغِيرُ بِمَنْزِلَةِ مَنْسُوبَةٍ إِلَى (مَرْوٍ) أَوْ إِلَى (غَزَوٍ) تَقُولُ فِيهِ: مَرْوِيَّةٌ، وَغَزَوِيَّةٌ فَإِذَا صَغُرْنَا لَمْ يَجْزَ فِي تَصْغِيرِهِ غَيْرُ (مَرْيِيَّةٍ، وَغَزَوِيَّةٍ) بِتَشْدِيدِ الياءِ.

وإنما قال: أُرْيَّةٌ إِذَا كَانَتْ (أَفْعُولَةٌ)؛ لأنَّ الأَصْلَ فِيهِ: (أُرْوَوِيَّةٌ) فَاجْتَمَعَ فِي آخِرِهَا ياءٌ مُتَحَرِّكةٌ، قَبْلُهَا وَاوٌ سَاكِنَةٌ، فَقَلْبَتِ الواوُ ياءً، وَأَدْغَمَتْ فِي الياءِ، وَكَسَرَ ما قَبْلُهَا لِتَسْلِمِ الياءِ فَصَارَتْ (أُرْوِيَّةٌ)، فَإِذَا صَغُرْنَا أَدْخَلْنَا ياءَ الصَّغِيرِ قَبْلَ الواوِ فَصَارَتْ: (أُرْيَوِيَّةٌ) وَقَلْبْنَا الواوَ ياءً فَصَارَتْ (أُرْيِيَّةٌ) فَحَذَفُوا الياءَ المُشَدَّدةَ الأَخِيرَةَ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ١٩٩.

قال أبو علي: من كان أَرَوَى عنده أَفْعَل، كانت أَرَوِيَّة: أَفْعُولَة؛ أصله أَرَوِيَّةٌ، قالوا: والثانية واو أَفْعُولَة، وقعت ساكنة قبل ياء فلزم انقلابها ياءً، ولما لزم انقلابها ياءً وجب أن يبدل من ضمة عين أَفْعُولَة كسرة، فصار أَرَوِيَّةٌ، فإن صغرتَه على هذا قلت على قول من قال: أُسَيِّدُ أَرَوِيَّةً، فيصير على مثال فُعَيْعِل، ووزنه أَفْيَعِيلَة، وإن صغرتَه على قول من قال: أُسَيِّدُ أَرَوِيَّةً، فيصير على مثال فُعَيْعِل، ووزن أَفْيَعِيلَة، وإن صغرتَه على قول من قال: أُسَيِّدُ قلت: أَرِيَّة، وكان أصله: أَرِيَّة، الياء الأولى للتصغير والثانية عين الفعل التي انقلبت ياءً، والثالثة واو أَفْعُولَة التي قلبت قبل التصغير لوقوعها ساكنة قبل ياءً، والرابعة لام الفعل،، فاجتمعت أربع ياءات، فحذفت اثنتين منها كما حذف من بُخْتِيَّة إذا نسبت إليها اثنتين لاجتماعهن، ومثل ذلك مَرَوِيَّةٌ إن صغرتَه على أُسَيِّدُ قلت: مَرِيَّة، والأصل مَرِيَّةٌ، فحذفت اثنتين كما حذفتهما من أَرِيَّة، وإن صغرتَه على أُسَيِّدُ قلت: مَرَوِيَّة.

ومن كان أَرَوَى عنده (فَعَلَى) قال في (أَرَوِيَّة) أنه فُعَلِيَّة، فإن صغرتَه وهو فُعَلِيَّة لم تقل فيه إلا أَرِيَّة ولم يجز فيه أَرَوِيَّة، لأن اللام واو، فكما لا يجوز في عُرْوَة عُرِيَّة، فكذلك لا يجوز على هذا القول في أَرَوِيَّة: أَرَوِيَّة. وكان الأصل فيمن جعل أَرَوِيَّة فُعَلِيَّة أن يقول: أَرَوِيَّة، إلا أنه لما كان اللام واوًا، لزم أن يقلبه ياءً، ولم يجز فيه قول من يقول: أُسَيِّدُ، لأن الجميع يقلبون اللام ياءً، فيجب على هذا أَرِيَّة، ثم تحذف ياء (فُعَلِيَّة) فيبقى أَرِيَّة، وزنته من الفعل على هذا القول: فُعَيْلَة، وعلى القول الآخر: أَفْيَعَة هذا شرح بنائه وتصغيره.

فأما وزن (أَرَوَى بِأَفْعَلٍ)، إن جاء منوناً فهو أجود، لأن الهمزة إذا جاءت أولاً في كلمة على أربعة أحرف، وجب أن يحكم بزيادتها حتى يقوم دليل على أنه أصل كنحو ما قام في (أَوَلَقِي) ^(١)، فتدشيل أَرَوَى على هذا بِفَعْلَى بعيداً جداً من الجواز إلا أن يكون أريد به الإلحاق كأرطى، فقد تكون على هذا الهمزة أصلاً كما أنها في أرطى أصل وإن لم يجيء منوناً كأن أصله (فَعْلَى)، لأنه لو كان (أَفْعَل) لنون لأنه نكرة، كما ينون (أَفْعَى) وما أشبهه من الأسماء النكرات غير الصفات التي تجيء على (أَفْعَل) ^(٢) [١٤٠/أ].

قال: واعلم أن الواو إذا كانت لاماً لم يَجْزُ فيها الثبات في التحقير على قول من قال: أُسَيِّوِدُ ^(٣).

(١) الأولق: الجنون، أنشد أبو عبيدة:

كأُتْمَا بِي مِنْ أَرَانِي أَوَلَقُ

وهو (تَوَعَّل)، والمألوق: الأحمق المعتوه، وهو مألوق إذا أخذه الأولق، قال الأعشى:

وَتُصْبِحُ عَنْ غَيْبِ السُّرَى وَكَأَنَّهَا أَلَمُ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ، أَوَلَقُ

وأنشد عبيدة بن حصن في هجاء ولد يعصر، وهم غني، وباهلة والطفاوة:

أَبَاهِلُ، مَا أَذْرِي أَمِنْ لَوْمِ مَنْصِبِي أَحِبُّكُمْ، أُمُّ بِي جُنُونُ وَأَوَلَقُ

انظر تهذيب اللغة ٩/٣١٠، ولسان العرب ١٠/٨ (ألق).

(٢) قال المبرد: «فَمَا أَوَلَقُ فَإِنْ فِيهِ حَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ: الهمزة والواو...» وأوضح

بالرجوع إلى الاشتقاق أن (أَوَلَقُ) من أَلَقَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَأْلُوقٌ، فوضَّح عندئذ أن الهمزة أصل،

والواو زائدة، لأن الهمزة في موضع الفاء من الفعل، وأنها من (فَوَعَلَ). المقتضب

٣/٣١٦. قال المألوق الذي أصابه لم من الجنون، فأولق قياسه على (كَوَثُرَ) وأنه مصروف

في المعرفة والنكرة، المقتضب ٣/٣٤٣.

(٣) الكتاب ٢/١٣١.

قال أبو علي: الإعلال تغييرٌ، ومعلوم أن اللام يلحقه التغيير أكثر لما يُحذف^(١) فيه من حركات الإعراب، فإذا لحقه التغيير أكثر كان في الإعلال أقعدّ، إذ الإعلال تغيير، ولا يلحق العين من الإعلال ما يلحق اللام، لأن هذه^(٢) الحركات لا تعتقب عليها، ومما يبين أن اللامات أضعف من العيّنات أنّها عدلت بالحركات فحذفت كما يحذفن في قوله: ((لم))^(٣) يَغْزُ، ولم يَرَمْ، والحركة أضعف من الحروف، فما عدل بها يجب أن يكون مثلها، والواو إذا كانت عيّنًا لم تعدل بالحركة فتحذف كما تحذف، فأما التي هي عين لالتقاء الساكنين في مثل قيل^(٤)، فإن التي هي لام قد تحذف أيضًا لها في مثل: هو يرمي القوم^(٥).

قال: وفي عشواء: عُشِيَاءُ، فهذه الواو لا تثبت كما لا تثبت في (فَيْعِل) ولو جاز هذا لجاز في غَزْوَةٍ: غَزَيَوْهُ^(٦).

-
- (١) هكذا في المخطوطة، ولعل الصواب: «لما يَحْدُثُ فيه . . .» .
(٢) لعله أشار إلى (العيّنات)، فهي التي لا تعتقب عليها الحركات كما تعتقب على اللامات .
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المقام .
(٤) في المخطوطة: (قَتَل)، ولا صلة لها بالمعتل، وأما (قِيلَ)، فمعتل العين، وعينه وار، وهذه تحذف عند بناء الفعل للأمر، وذلك لسكونها وسكون اللام .
(٥) يريد بالتي تحذف وهي لام الكلمة لالتقاء الساكنين حذف الباء من (يرمي) حين استقبلت ألف (القوم) الساكنة .
فالواو إذا كانت لامًا تنقلب، فيقال في تحقير غَزْوَةٍ: غَزَيْتُ، وفي رَضْوَى: رَضَيْتُ، فهي لا تثبت كما لا تثبت في (فَيْعِل) نحو: مَبَيْتٍ، وَسَيْدٍ، فلما كان الأجود في الواو المتحركة قبل التصغير قبلها ياء، والمتحركة أقوى من الساكنة، لزم في الساكنة القلب لاغير . . .
انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ٢٠٠ .
(٦) الكتاب ١٣١/٢، وفيه: (غَزَوْ: غَزَيَوْ) .

قال أبو علي: قول: ولو جاز هذا، أي لو جاز أن تصح اللامات التي هي واوات، إذ لم يَقَعَنَّ طرفًا كما صححت العينات في نحو أُسَيُود لقلت في غَزَوْ غَزَيُّو، فصححت الواو لأنها في غَزَيُّو لَامٌ، كما أنها في عَشْرَاءَ لَامٌ، فإن صححتها فيها لزم أن تصححها في غَزَوْ إذ حقرت لاجتماعهما في أنهما لآمان^(١).

قال: وهاء التأنيث بمنزلتها لو لم تكن^(٢).

قال أبو علي: يقول: لا تتوهم أن تصحح اللام في غَزَيَّة جائز، لأنه ليس بطرف كما جاز في أُسَيُود، لأن هاء التأنيث بمنزلة المنفصل من الاسم وكذلك الياء المقصورة والممدودة ياء الإضافة بمنزلتهن في هذا^(٣).

قال: وإذا كان الـوج فيما يثبت في الجمع أن يبدل، فهذه الميئة التي لا تثبت في الجمع لا يجوز فيها أن تثبت^(٤).

قال أبو علي: إذا جمعت الميئة: (فَعَالَة) مكسرًا قلت: فَعَائِل، وذلك أنه يجتمع ساكنان، ألف (مَفَاعِل) التي للجمع، وألف (فَعَالَة)، فتتحرك الألف فتقلب همزة، ثم تبدل واو (عَجُوز) وياء (صَحِيفَة) إذا كسرتا همزة وإن لم يكونا ألفين، لأنهما يوافقان الألف في المد، وفي أنهما لم يجيئا للإلحاق كما لم تجيء هي أيضًا له، هذا إن لم يكن لفظ فهو مذهبه.

(١) انظر المقتضب ٢٨٥/٣.

(٢) الكتاب ١٣١/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

(٣) انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٤، ق ٨٣.

(٤) الكتاب ١٣١/٢، وفيه (الميئة) بتشديد الباء، ويقصد بها حرف العلة الساكن في مثل (عَجُوز، وَجُور).

قال: وأما مُعاوية فإنه يجوز فيا مجاز في أُسيود^(١).
 قال أبو علي: إذا صغرت مُعوية على قول من قال: أُسيّد قلت: مُعِيّة
 وكان يجب أن يقال: مُعِيّة، تقلب الواو التي هي عين مفاعلة ياء لوقوع
 ياء التصغير الساكنة قبلا، وثبت الياء التي هي لام بعدها لكن حذفت
 التي هي لام كما حذفت في تصغير عطاء لاجتماع [١٤٠/ب] ثلاث
 ياءات فيبقى مُعِيّة: مَفِيّة، فإن حقرته على قول من قال: أُسيود قلت:
 مُعِيّويّة، ولم يلزمك حذف اللام^(٢).

* * *

هذا بابٌ تحقير بنات الياء والواو

اللاتي لاماتهن ياءات وواوات^(٣)

قال: وكذلك (أُحوى) إلا في قول من قال أُسيود، ولا تُصرفه، لأن
 الزيادة ثابتة في أوله^(٤).

(١) الكتاب ١٣١/٢ - ١٣٢، وفي: (.... مجاز في أسود).
 (٢) قال الرماني: «تحقير معاوية يجوز فيه وجهان: مُعِيّة، ومُعِيّويّة، لأن الواو أصلية متحركة،
 وهو من (عوى)» انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٨٣. وقال أبو سعيد: «إذا صغرت
 معاوية في قول من يقول: أُسيود، جاز إقرار الواو، فتقول فيه: (مُعِيّويّة)، وإذا كان على
 قول من يقول: (أُسيّد) قلت: مُعِيّة، لأنك إذا قلبت الواو اجتمع ثلاث ياءات، فيحذفون
 الطرف والعرب قد صغرت (معاوية) على (مُعِيّة)». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق
 ٢٠٠.

(٣) الكتاب ١٣٢/٢.

(٤) الكتاب ١٣٢/٢، والخوة: سواد إلى الحضرة، وقيل: حمة تضرب إلى السواد. وقد حوى
 حوى، وأحواوى، وأحواوى، مشددة، والنسب إليه: أخوي. انظر لسان العرب ١٤/٢٠٦
 (حوا).

قال أبو علي: أَخَوَى وَأَحْمَرُ وما أشبههما لا ينصرف في النكرة لأنه على وزن الفعل وهو صفة، فإذا حَقُرَتْ أَخَوَى وَأَحْمَرُ على قول من قال: أَسِيدٌ قلت: أَحَيٌّ، فحذفت لام الفعل لاجتماع ثلاث ياءات، ولا يجوز صرفه، وإن حُذفت اللام من، لأن الزيادة التي بها شابه الفعل ثابتة فيه وهي الهمزة وإن حُذفت اللام من لعلّة، ومع ذلك فإن هذه اللامات قد تُحذف من الفعل في نحو (لم أرْمَ)، ولا يخرج ذلك من أن يكون فعلاً؛ فكذلك إذا حذفت مما أشبه الفعل لم تزل عن مشابهة الفعل، كما لم تزل بحذفها الفعلية من الفعل، فلا يخرج هذا عن مشابهة الفعل، وإن حُذفت من اللام كما لا يخرج (يَضَعُ) إذا سُمِّيت به رجلاً عن مشابهة (يَذْهَبُ) وإن حذفت منه الفاء^(١).

قال: وأما عيسى فكان يقول: أَحَيٌّ ويصرفه^(٢)؛ لأنه حذف حرفاً كما أنه حذف من أَحَيٌّ^(٣).

(١) يقول أبو سعيد: «وإذا صغرنا (أَخَوَى) على قول من يقول: أَسِيدٌ، فلا خلاف بينهم أنه (أَخِيرَ يافتى، ورأيتُ أَخِيرِي يافتى)، واختلفوا إذا كان على قول من يقول: (أَسِيدٌ)، فكان سيبويه يحذف الياء الأخيرة ولا يصرفه... وكان عيسى بن عمر يصرفه وقد ردّ عليه سيبويه ورأينا أبا العباس يبطل ردّ سيبويه... وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: (هذا أَحَيٌّ) وقد ردّ سيبويه...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٠.

(٢) الكتاب ١٣٢/٢، وفيه: (... ويصرف).

(٣) وهذا الرأي خطأ سيبويه، وقال: «لو جاز ذا لصرفت (أَصَمَّ)، لأنه أخف من (أحمر). قال الرماني: «تصغير (أَخَوَى: أَحَيٌّ) بترك الصرف، و(أَخِيرَ) على (أَسِيدٍ)، وأما عيسى فيقول: (أَحَيٌّ) بالصرف للنقص الذي وقع في الاسم، وهو خطأ عند سيبويه، لما يلزم من الفساد عليه في (يَضَعُ) اسم رجل للنقص الذي لحقه، ولا معتبر بنقله عن الفعل... وأبو عمرو يقول في تحقير (أَخَوَى: أَحَيٌّ)، فالزم سيبويه أن يقول في عطاء: عَطِيٌّ، وفي =

قال: واعلم أن كلَّ ياءٍ أو واوٍ أبدل الألف مكانها، ولم يكن الحرفُ الذي الألف بعده واوًا ولا ياءً^(١).

أي: كما أن ما الألف بعده من أحوى وأعيا، ياءٌ أو واوٌ فإنها ترجع ياءٌ أي لا يحذف كما حذف من أحي^٢.

قال: وإذا كانت الواو والياء خامسة وكان قبلها حرف لين، فإنها بمنزلة إذا كانت ياء التصغير تليها فيما كان على مثال (فُعَيْلٍ)، لأنها تصير بعد الياء ساكنة^(٢).

أي: فإن الواو بمنزلة إذا كانت ياء التصغير تلي الواو والياء إذا كانت خامسة وقبلها حرف لين في التصغير بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف آخره واو، وقبله ياء التصغير، لأنك إذا صغرت ما آخره واو خامسة قبلها حرف لين انكسر الحرف الذي قبل حرف اللين الرابع، لوقوعه بعد ياء التصغير^(٣)، فإذا انكسر فكان الحرف الذي بعد اللين واوًا قبلها، قلب الواو ياءً، فصارت^(٤) الياء المنقبلة عن الواو لانكسار ما قبلها، بمنزلة {ما}^(٥) إذا وقعت قبل اللام التي هي واو من (فُعَيْلٍ) في أنها تقلب الواو ياءً لسكونها ووقوعها قبلها كما قبله ياء التصغير فصار (مُرَيْمِيٌّ وَمُعِيزِيٌّ)

== سَفَايَةِ سَقِيَّةٍ، وذلك خلاف قول العرب وموجب القياس الصحيح . . . » انظر شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٨٥.

(١) الكتاب ١٣٢/٢.

(٢) الكتاب ١٣٢/٢.

(٣) نحو: مَعَزُوٌّ مُعِيزِيٌّ، وَمَرَمِيٌّ مُرَيْمِيٌّ.

(٤) في المخطوطة: (فصار).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

بمنزلة (دَلِيهِ)، فهذا العمل فيه إذا كان الحرف بعد ياء التصغير واوًا، وكان الحرف الخامس [١٤١/أ] أيضًا واوًا. فأما إذا كان الحرف الذي بعد الحرف الذي بعد ياء التصغير ياءً، وكان الحرف الخامس أيضًا ياءً، لم يحتج إلى أن يقلب ياءً، لانكسار ما قبلها، ولا واوًا لوقوع ياء ساكنة منقلبة عن واوٍ قبلها، لكنك تدع الياءين على ما كان عليه قبل التصغير. وحكم الألف في أنها تنقلب ياءً لوقوع الحرف المكسور قبلها حكم الواو^(١).

قال: وإذا حُقِرَتْ (مَطَايَا) اسم رجل قُلْتُ: (مُطَيُّ)، والمحذوف الألف التي بعد الطاء كما فعلت ذلك (بقبائل)، كأنك حُقِرْتَ مَطِيًّا^(٢). قال أبو علي: (مَطَايَا) لَأَمَّهُ أَلِفٌ منقلبة عن ياء عن واوٍ^(٣). وقوله: ومن حذف الهمزة التي في (قبائل)، فإنه ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين^(٤)، هذا لأن الياء في (مَطَايَا) بمنزلة الهمزة في

(١) يقول أبو سعيد: «أما ما كان على أربعة أحرف فهو نحو (أعشى، وملهى ومغزى)، وما كان على أكثر فهو نحو: (مثنى، ومثنى) فإذا صغرناه حذفنا من مثنى إحدى التونين، وحذفنا تاء مثنى، وقلنا: مثنى، ومثنى، وإن عوضنا قلنا: مثنى ومثنى».

وإذا كان الواو والياء خامسة وقبل حرف لين فإنه لا يسقط منها شيء، كقولك في (مغزوة: مغزى)، وفي (مرمى: مرمى)، وكذلك إن كان الخامس همزة منقلبة من ياء أو واوٍ وقبلها أَلِفٌ، ثم صغرنا لم يسقط منه شيء كقولك: في (غزاة: غزى)، وفي (سقاء: سقى)، فترجع الهمزة، وترجع إلى أصلها...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٠١.

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ - ١٣٣.

(٣) أجمع الخليل ويونس على لفظ التصغير (مطي) في تحقير (مطايَا) إذا سمي بها رجل، لكنهما اختلفا في التقدير.

(٤) يريد التي في (مطايَا).

(قَبَائِل)، وذلك أن (مَطِيَّة) مثل (قَبِيلَة)، فإذا جَمَعْتَ فالقياس أن تقول على قَبَائِل: مَطَائِي، فتهمز ياء (فَعِيلَة) كما همزتها في الجمع، لكن لما أبدل من الياء ألف، أعني من الياء التي في (مَطَائِي) كما قلبت من (مَدَار) صار (مَطَأًا)، فاجتمع متجانسات فأبدلت من الهمزة ياء فصار (مَطَايَا)، فلذلك صارت هذه الياء بمنزلة همزة (قَبَائِل)، فعلى قول يونس يجب أن تحذف الياء من (مَطَايَا) كما تحذف الهمزة من قبائل، فتقول: قُبَيْل، فإذا حذفت الياء صرت كأنك حققت (مَطَأًا)^(١)، - فتقع ياء التصغير الثالثة، ويلزم أن تقلب الألف ياء، وتكسر، وتقلب الألف التي هي لام أيضاً ياء، فيصير (مُطَيِّي)، فتحذف الثالثة كعُطَيٍّ. وعلى قول سيبويه والخليل تصغيره على هذا اللفظ، إلا أنهما يحذفان الألف التي هي ثلاثة حروف (مَطَايَا)^(٢).

(١) في المخطوطة: (مَطَأًا).

(٢) تحقير (مطايا) اسم رجل: (مُطَيٍّ) على قول الخليل ويونس رحمهما الله، قال أبو سعيد: «إذا صغر الخليل (مطايا) وهو في الوزن مثل (قَبَائِل) حذف الألف لتي قبل الياء فبقي (مُطَيَّا)، فتدخل ياء التصغير بعد الطاء فيدغم، وتكسر الياء التي بعد ياء التصغير، فتقلب الألف الأخيرة ياء، فتصير: (مُطَيِّي) بثلاث ياءات، فتحذف الأخيرة منها، فتصبح (مُطَيٍّ) كما قلنا: (عُطَيٍّ).

وأما يونس فإنه يحذف الياء التي بين الألفين في (مطايا)، فتبقى: (ميم طاء) وبعدها ألفان (مطأ)، فتدخل ياء التصغير، فتقلب الألف التي بعدها ياء، وتكسر كما تنقلب الألف في (حمرأ)، إذا صغرت فقلت: حُمَيْرٌ وتكسر، فإذا انكسرت صارت الألف الأخرى ياء، ثم تحذف - كما ذكرنا - «انظر شرح السيراني للكتاب، ج ٤، ق ٢٠٩، وانظر شرح الرماني للكتاب، ج ٤، ق ٨٦».

قال: وكذلك (خَطَايَا) اسم رجل إلا أنك تهمز آخر الاسم لأنه بدل من همزة فتقول: خُطِيَّيْ (١).

قال أبو علي: (خُطِيَّئَة) وزنها (فَعِيلَة)، والهمزة منها لام، فإذا كسّر كما يكسّر ما كان على وزنه وجب (٢) أن يبدل من ياء فَعِيلَة همزة كما أبدل منها في صَحَائِفٍ، واللام همزة أعني لام (خطيئة) فيصير (خُطَائِيَّ) وإذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة، أبدلت الثانية منهما بحسب الحركة التي على الأولى، فيلزم على هذا أن تقول: (خطائي)، فتبدل الثانية ياءً لأن الأولى منكسرة، فإذا أبدلت صارت ياءً مثل (مَطَائِي) في جمع (مَطِيَّه) فيلزم أن تقلب اللام التي هي ياءً ألفاً كما قلبت من مَدَارِي فتصير (خُطَاأً)، فتجتمع ثلاث مُتَجَانِسَات، فتبدل الوسطى ياءً كما قلبت من مَطَايَا، فإذا صغرت أعني خُطَايَا حذفت الألف أعني ألف (فَعَائِل) على قول سيبويه، وأدغمت ياء التصغير في ياء (فَعَائِل)، وقلبت الألف التي انقلبت عن الياء التي انقلبت عن الهمزة همزة، لأن العلة التي لها كانت [١٤١/ب] قلبت اللام التي هي همزة ألفاً قد زالت، أعني اجتماع الهمزتين، فلما زالت العلة بطل المعلول، فرجعت اللام التي هي همزة لزوال الهمزة الأولى التي لها قلبت ياءً؛ ألا ترى أن ياء التصغير صادف الياء من (خُطَايَا) وهي غير همزة فهذا تصغيره على قول سيبويه وتصغيره على قول يونس أيضاً موافق لذا في اللفظ وإن كان مختلفاً في التقدير، لأن

(١) الكتاب ١٣٣/٢، وفيه: «... لأنه بدل من همزته فتقول: خُطِيَّيْ».

(٢) في المخطوطة: (ورجب).

المحذوف على قوله الياء من (خَطَايَا) ، وفي كلا القولين ترجع الهمزة التي هي لام لزوال العلة التي لها كانت قلبت ياءً قلبت أَلَفًا وهو اجتماع الهمزتين في كلا القولين خُطِيئِي^(١) .

قال: وتردُّ الهمزة كما فعلتْ بألف (مِنْسَاءٍ) ولا سبيل إلى أن تقول مُطِيئِي^(٢) .

قال أبو علي : قوله : وتردُّ الهمزة ، أي تردُّ الهمزة التي هي لام (خطيئة) لأنك إنما قلبتها لاجتماع همزتين في كلمة وتخفيف الهمزة الثانية إذا اجتمعا^(٣) في كلمة واحدة قلبها ، كما أن تخفيف الهمزة الواحدة إذا انفتحت ، وانفتح ما قبلها أن تجعل بين الهمزة والحركة التي عليها أن الهمزة في (مِنْسَاءٍ) قلبت قلبًا ، كما أن لام (خَطَايَا) قلبت قلبًا ، وإذا صغر رجع اللام ، لأن البدل لم يلزم إلا في اليسير .

قال : وإنما انتهت ياء التصغير إليها ، يعني إلى الياء في (مَطَايَا) ، وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف^(٤) .

(١) في المخطوطة: «... في كلا القول خطيئِي» .

قال أبو سعيد: «لو صغرت (خطايا) اسم رجل لقلت: خُطِيئِي، فهمزت؛ لأن الألف الأخيرة في (خَطَايَا) أصلها همزة، فتردها في التصغير كما رددت الهمزة في (مِنْسَاءٍ) إذا صغرت، وكذلك قياس قول الخليل على هذا التقدير»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠١ .

(٢) الكتاب ١٣٣/٢، وفي المخطوطة: (مُطِيئِي) .

(٣) التذكير والتأنيث كلاهما جائز هنا .

(٤) الكتاب ١٣٣/٢، وفيه: «... وإنما انتهت ياء التحقير...» والتحقير والتصغير بمعنى واحد، وسيبويه يستخدمهما معاً .

قال أبو علي: قوله: وهي بمنزلتها، أي الياء من مطايا بمنزلة نفسها قبل أن تكون بعد ألف الجمع، يعني أنها بمنزلتها في (مَطِيَّة).

* * *

وهذه مسألة أمليتها ليس هذا موضعها

قال أبو علي: (عَارِيَّة) ^(١)، لا يخلو من أن تكون (قَاعُوَّة)، أو (فَعْلِيَّة)، فإن حكم بأنها قَاعُوَّة صارت الألف فيه زائدة، وصارت الياء الثانية من (عَارِيَّة) التي هي لامٌ مدغمٌ فيها واو قَاعُولٍ، وكُسِرَتِ الراء التي كان حكمها أن تكون مضمومة لمجاورتها الياء، لأن الواو إذا أدغمت في الياء قلبت ياءً، ثم أدغمت فيه، فلو لم تبدل من الضمة كسرة لم

(١) عَارِيَّة: مفرد جمع على (عَوَارِي) كما أن (عَوَادِي) و(حَوَالِي) كسر عليه (حَوَالِي)، وعَادِي)، والياء فيها ليست لاحقة. انظر الكتاب ١٧/٢، ودخول الياء في الواحد من هذه الألفاظ للنسبة مثلما كان كذلك في (بُخْتِي: وبُخَاتِي، وكُرْسِي: وكُرَاسِي)، وهي منصرفة. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٢، ق ٩٩.

قال أبو منصور الأزهري: «أما العَارِيَّة، والإعارة، والاستعارة، فإن العرب تقول فيها: هم يتعارون العواري، ويتعورونها بالواو.»

وعن المنذري أنه قال: «العَارِيَّة منسوبة إلى العارة، وهي اسم من الإعارة، يقال: أعرت الشيءَ أُعِيرُهُ إعارةً، وعَارَةً.»

وقال الليث: سميت العارِيَّة عَارِيَّة لأنها عارٌ على من طلبها، قال: والعار: كل شيء تلزم به سبئ أو عيب، والفعل من التعبير.

قال: ومن قال هذا قال: هم يتعيرون من جيرانهم الماعون والأمتعة.

وقال الأزهري أيضاً: «وكلام العرب: يتعورون بالواو، والمعاورة والتعار: شبه المداولة والتداول في الشيء بين اثنين.» انظر تهذيب اللغة ١٦٤/٣ - ١٦٥ (عار).

تنقلب الواو المدغمة في الياء ياءً، بل بقيت واوً لانضمام ما قبلها، كما انقلبت الياء من (مُوسِرٍ) (مُوقِنٍ) واوً لانضمام الميم قبلها، وهما من اليقين واليسار، فكسر هذه الراء هنا مثل كسر العين من (مَفْعُول) إذا كان اللام ياءً نحو (مَرْمِيٍّ) وكان يلزم على تقدير أن تكون (عَارِيَّة) فاعُولَةً أن يكون الفعل (أَعْرَاهُ كَذَا) (وَأَعْرَيْتُكَ كَذَا)، لأنه إذا قَدَّرَ (عَارِيَّةً فاعُولَةً)، فقد قدر الإعلال في اللام، فكان يلزم على هذا أن يكون الإعلال في الفعل في اللام دون العين، وليس الأمر على ما لزم، لأن الاعتلال في الفعل في العين دون اللام، ألا ترى أنك تقول: أَعْرَيْتُكَ كَذَا، وَأَعَارَهُ، فيقع الإعلال في العين، وإنما اللام راءٌ [١٤٢/أ] والدليل على أن الاعتلال في العين دون اللام أنك أَلْقَيْتَ في (أَعَارَ) حركة العين التي هي الفتحة على الفاء التي هي عين، فقلت: (أَعَارَ)، ثم لما حَدَّثْتَ بالفعل عن نفسك، وَضَمَمْتَ تاء المتكلم إليه سَكَنَ لام الفعل كما سَكَنَ (أَكْرَمْتُ)، وقد كانت^(١) العين قبل ذلك أَسْكَنْتَ أيضاً. وألقيت حركتها على الفاء؛ فاجتمع ساكنان: العين واللام، فحذفت العين، فبقي (أَعْرَيْتُ)، فقد وضع بما قلنا أن (عَارِيَّة) لا يجوز أن تكون (فاعُولَةً)، وإذا لم يَجْزْ أن تكون (فاعُولَةً) ثبت أنه (فَعْلِيَّةٌ)، وأن الياء فيه كالياء في (بُخْتِيٍّ، وَقُمْرِيٍّ) ونحوه مما فيه ياء النسب لا معنى إضافة ككُرْسِيِّ^(٢).

(١) في المخطوطة: «وقد كان».

(٢) الياء في (بُخْتِيٍّ) أصل في مفردة، وليست ياء النسب، وشبهها سببويه بالياء في (حذيرة) إذا قلت: (حَذَارٍ)، فهي التي في الواحد، وهي زائدة مثقلة، انظر الكتاب ١٧/٢. وهذه الياء في (بُخْتِيٍّ، وَبُخَاتِيٍّ) تحذف عند النسب، ليحل محلها ياء النسب. ==

قال: وإذا حُقِرَتْ (عَدَوِيٌّ) اسمُ رجلٍ أو صفةٌ قلت: عُدِيٌّ، لا بُدَّ من
ذا ومن قال: عُدَوِيٌّ فقد أخطأ^(١).

قال أبو علي: (عُدِيٌّ) على وزن (فُعِيلِيل)، من التصغير، ووزنه من
الفعل فُعِيلِي، وتحقير عُدِيٍّ: عُدِيٌّ، فإذا أضفت إليه حذفت ياء التصغير
كما تحذفها من (أُمِيَّة)، وقلبتها أَلَفًا أعني الباقية، ثم قلبتها واوًا فصار
(عُدَوِيٌّ)، كَأَمَوِيٍّ وزنه من الفعل: فُعَوِيٌّ، لأنك كنت حذفت لام الفعل في
التصغير لاجتماع ثلاث ياءات فنسبت إليه ولام الفعل محذوف^(٢).

== فتقول في (بُخْتِيٍّ: بُخْتِيٍّ) وفي (بُخَاتِيٍّ: بُخَاتِيٍّ)، والياء الظاهرة هنا هي ياء النسب،
والاسم مصروف.

قال المبرد: «وإنما وجب حذف هاتين الياءين لياي الإضافة، لأن ياي الإضافة تعاقب
هاء التأنيث، فتقول في النسب إلى طلحة: طَلَحِيٌّ، وفي حنظلة: حَنْظَلِيٌّ... فلما كانت
الهاء تحذف لياء النسب، كان حذف الياء لها أوجب؛ لأنك لو أقررتها كنت تجمع بين أربع
ياءات مع العلة التي ذكرنا من مضارعة الهاء». المقتضب ١٣٨/٣ - ١٣٩.

(١) الكتاب ١٣٣/٢، وفيه: «... قلت: عُدِيٌّ، أربع ياءات، لا بُدَّ من ذا».

(٢) انظر المقتضب ١٤٠/٣، وقد فسر أبو سعيد السيرافي وجه الخطأ الذي أشار إليه سيبويه
فقال: «... فقد أخطأ، وذلك أنه يفصل بين التصغير قبل النسبة وبعد النسبة، فإذا صغّر
النسبة جاز أن يحذف ياء التصغير، ألا ترى أنا إذا نسبنا إلى جُهَيْنَةَ، وجُرَيْثَةَ - والياء ياء
التصغير - قلنا: جُرَيْثِيٌّ وجُهَيْنِيٌّ، فتحذف ياء التصغير، ولو صغرنا جُهَيْنِيَّ وجُرَيْثِيَّ، لم يكن
بدٌّ من إثبات الياء، كقولك: جُهَيْنِيٌّ، وجُرَيْثِيٌّ، وإذا نسبت إلى (أُمِيَّة) وهي مصغرة حذفت
ياء التصغير، وهي الياء الأولى، وتقلب الثانية واوًا، فتقول: أَمَوِيٌّ، فإذا صغرت (أَمَوِيٌّ)
لم يكن بدٌّ من ياء التصغير، فتقول: أُمَيِّيٌّ...». انظر بقية التفصيل والاعتلال لهذه
المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٢.

قال: وإذا حقرت أمويّ قلت: أمييّ كما قلت في عدويّ، لأن أمويّ

ليس بناؤه بناء التحقير، إنما بناؤه بناء فعليّ^(١).

قال أبو علي: أمييّ وزنه فعيليّ ولم يجر أن تقول: أمويّ كما

قلت: أسبؤد لأن اللام لا تظهر بعد اللام الساكنة كما تظهر العين^(٢).

وقال أبو علي: يقول: أمويّ وإن كان قبل الإضافة إليه محقراً، فإذا

أردت تحقيره منسوباً إليه لم يكن من إثبات علم التصغير بُدّ، ووزنه من

الفعل إذا حقّره: فعيليّ، ومن مثال التصغير: فعيعيلّ، وليس كعدويّ،

لأن عدويّ: فعويّ، وإنما خالف عندي أمية في التحقير، لأن عديّاً اجتمع

فيه ثلاث ياءات إحداهن ياء التصغير، والثانية ياء فعيل والثالثة لام

الفعل، فلزم حذف لام الفعل لاجتماع ثلاث ياءات فبقي عديّ على وزن

فُعِيّ، فلما أضفت إليه حذفت ياء التصغير لاجتماع أربع ياءات كما

حذفته من أميّ، فبقيت الياء وهي ياء فعيل، فانقلبت ألفاً لما وليت الدالّ

المفتوحة، فكأنّه صار عُدّا، ثم قلبت الألف واواً لحاجتك إلى تحريك ما قبل

ياء النسب فقلت: عدويّ، فخرج وزنه من الفعل: فعويّ، وأمّية لم تجتمع

فيه ثلاث ياءات في التصغير، فيلزم حذف لامه.

قال: وإذا حقّرت ملهويّ قلت: ملهويّ تصير {الواو} ياء لكسرة

الهاء، وكذلك إذا حقّرت حُبُلويّ^(٣).

(١) الكتاب ١٣٣/٢، وفيه: «ليس بناؤه بناء المحقّر...».

(٢) إنما جاز اجتماع أربع ياءات في (أمييّ)، لأنه لو وقع حذف لالتبس بما ليس فيه نسب، انظر

شرح الرمانى للكتاب، ج٤، ق ٨٦.

(٣) الكتاب ١٣٤/٢، وما بين المعرفتين ساقط من المخطوطة.

قال أبو علي: تحقير مَلْهَوِي مُكْنِيهِ عَلَى [١٤٢/ب] ستة أحرف، فإذا حُقر فلا بد أن تحذف حتى يصير على مثال ما يُصَغَّرُ، فيلزم الحذف من الطرف وهي إحدى الياءين؛ فيصير على خمسة أحرف، رابعة حرف لين، وهو مثال قد يصغَّرُ مثله، فإذا حذفت إحدى الياءين لزم حذف الآخرين، لأنهما لحقتا معاً، فكأنه يبقى (مَلْهُو)، فإذا دخلت ياء التحقير انكسرت الهاء بعدها فانقلبت الواو التي هي لام ياء لانكسار ما قبلها فيصير (مُكْنِيهِ) ثم يُعوَضُ ياءً، أي النسب ياءً، فيصير: مُكْنِيهِ عَلَى مثال: فُعَيْعِيلٌ، ولو لم تحذف ياء النسب لقلت: مُكْنِيهِ، فيخرج عن مثال التحقير، فعلى هذا يجوز أن تخفف الياء من مُكْنِيهِ، لأن ما حذف منه ليس برابع فيكون العَوَضُ منه لازماً فأنت في العوض وتركه بالخيار، فإن قلت: {أحذف} ^(١) إحدى الياءين أعني ياء النسب وأبقي الأولى، لأن الثانية قد تحذف وتبقى الأولى في نحو (يَمَانٍ) وما أشبهه، فتصير الياء في مُكْنِيهِ الثانية غير عوض، إنما هي الياء الأولى من ياء الإضافة، فلا يجوز تخفيفه، ولا يجوز إلا مُكْنِيهِ، إذا كانت الياء من نفس الكلمة، فلا يجوز أن تكون الياء في مُكْنِيهِ الثانية الياء الأولى من النسب كما كانت له في (يَمَانٍ) وما أشبهه، لأنه حيث حذفت الياء الثانية للنسب عوض منها شيء كتعويضك الألف في (يَمَانٍ) (وَشَامٍ) منها، وليس في (مَلْهَوِي) شيء يُجعل عوضاً من الياء المحذوفة فيحكم أن الياء الثانية من مَلْهَوِي هي الأولى للنسب، وإذا لم يكن كذلك جاز فيه التخفيف

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

والتشديد، إلا أنه إذا شدد كان أدلّ على أنه تحقير مَلْهَوِيّ، وعلم أن الياء عوض من شيء محذوف، فلا يلتبس تحقير مَلْهَوِيّ بتحقير مَلْهَيّ، وحكم (حُبْلَوِيّ) في التحقير حكم (مَلْهَوِيّ)، إلا أن الواو في (مَلْهَوِيّ) لام، والواو في (حُبْلَوِيّ) بدل من ألف التانيث.

وقال أبو علي: الواو في حُبْلَوِيّ لما انقلبت زالت عن أن تكون للتانيث، كما أنها لما كسّر عليها الاسم في (حَبَالِيّ)، زال عن أن يكون علامة التانيث؛ فصارت وإن كانت زائدة بمنزلة الألف في (مَدَارَا) التي هي منقلبة عن الياء التي هي لام، فلذلك جاز أن تنقلب الواو من (حُبْلَوِيّ) في التصغير ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما جاز أن تنقلب الواو التي هي لام في نحو (مَلْهَيّ) وصارت علامة التانيث بانقلابها واوًا بمنزلة اللامات التي هي أصول كما صارت في (حَبَالِيّ) بمنزلة ألف (مَدَارَا)، فجاز انقلابها كما تنقلب الأصول لذلك؛ ومن هنا قيل في جمع هذا اسم رجل (حبلوي) وفي جمعه اسم نساء: (حُبْلَيَات) لما زال عن أن يكون علامة التانيث للانقلاب، ثبت في جمع التذكير والتانيث.

قال: لأنك إن حَقَرْتَ وهي بمنزلة واو مَلْهَوِيّ^(١). أي في أن ألف التانيث قد [١٤٣/أ] انقلبت واوًا، كما أن ألف مَلْهَيّ انقلبت واوًا فصارت بمنزلة ياء صَحَارَى^(٢). أي في أنها ليست للتانيث.

(١) الكتاب ١٣٤/٢، وقوله: «لأنك إن حقرت» سقطت (إن) من الكتاب.

(٢) مزج أبو علي كلامه بكلام سيبويه، وقوله: «بمنزلة ياء صَحَارَى» جملة من كلام سيبويه، إلا أنه سقط من المخطوطة لفظ (ياء) انظر الكتاب ١٣٤/٢.

قال: لأنك لم ترد أن تحقّر (جُبَلَى) ثم تضيف إليه^(١)، أي إنما حقّرتَه مضافاً إليه، وقد لزم ألفه الانقلاب^(٢).

* * *

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ كُلِّ اسْمٍ كَانَ مِنْ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا ضُمًّا إِلَى الْآخَرِ فُجْعَلًا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ^(٣)

قال في اثني عشر: إذا أحقّرتَه قلت: ثُنْيَا عَشَرَ، كما أنك إذا حقّرت اثْنَيْنِ قلت: ثُنْيَانِ، لأن (عَشَرَ) من اثْنَيْنِ عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ النون من اثْنَيْنِ^(٤).

قال أبو علي: هذا لأن (عَشَرَ) من (اثْنَيْنِ عَشَرَ) بِمَنْزِلَةِ النون من اثْنَيْنِ، وذلك أن الألف والياء إذ ثبتتا في الثنائية ثبتت بشبابتيهما النون، فلم تسقط النون إلا في الإضافة، وليس (اثْنَا) مضافاً إلى (عَشَرَ)، فتسقط النون له، فإذا لم يكن مضافاً إلى (عَشَرَ)، ثبت أن (عَشَرَ) بدل من النون إذا لم تثبت معه كما لم يثبت البديل مع المبدل منه، وإذا ليس من ذا

(١) الكتاب ١٣٤/٢.

(٢) يقال: (جُبَلَى) في تصغير (جُبَلَى)، وإذا قيل فيه (جُبَلَوِي) فليست الواو هنا للتأنيث لأنه قد تنقلب ألف التأنيث إلى غير اتأنيث، ألا ترى أنا نقول: جُبَلَى وَجَبَالَى، وَصَحْرَاءُ وَصَحَارَى وَصَحَارِي، فتصغير حكم الألف التي كانت في (جُبَلَى) و(صَحْرَاءُ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢٠٢.

(٣) الكتاب ١٣٤/٢، وفيه: «... ضُمُّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ...» ومثل ذلك عند السيرافي، أما الرمانى فقد عنون لهذا الباب بقوله: «باب تصغير الاسم المركب من اسمين».

(٤) الكتاب ١٣٤/٢.

الباب (١).

قال أبو علي: التصغير يقوم مقام الصفة، فقولك: (زَيْدٌ)، بمنزلة قولك: (زَيْدٌ صَغِيرٌ)، فإذا لم يجر أن يوصف الشيء وصف تخليص وتمييز من غيره ولم يكن له باب يشبه به لم يصغر كما لا يوصف.

قال: واعلم أن علامات الإضمار {لا يحقن} من قبل أنها لا تقوى قوة المظهرة (٢).

قال أبو علي: لم يصغر من حيث لم يوصف لأنه لا يضم حتى يعرف، فيستغني عن الوصف (٣).

(١) إذا نسبت إلى المركب، فالنسب يكون إلى الصدر. انظر المقتضب ١٤٣/٣. كما أنه إذا صغر، فالتصغير يقع في صدره أيضاً. انظر المقتضب ٢٠/٤. و(اثنا عشر) عند التحقير يقال فيه: (ثُنَيْتًا عَشَرَ)، وفي المؤنث: (ثُنَيْتًا عَشْرَةً)، كأنك حقرت (اثنين، واثنين) أما (عَشَرَ، وَعَشْرَةً) فبمنزلة النون في المشي. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٢.

قال الرماني: «وقع (عَشَرَ) موقع النون، وجرى الإعراب في (اثنين، واثنان) ووجب ذلك فيه، لأن إعرابه بالحروف التي تنقلب بعضها إلى بعض، فلم يجر حذف علامة الرفع من قولك: (اثنان) إلا بحذف الحرف، وليس كذلك سبيل (خمسة)، لأنك تحذف الإعراب من غير حذف حرف الإعراب فتقول إذا سميت به ثم حقرت: (خُمَيْسَةً عَشَرَ)، ولا يجوز مثل ذلك في قولك: (اثنا عشر) إذا سميت به ثم حقرت، لا تقول إلا (ثُنَيْتًا عَشَرَ)»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٨٧-٨٨.

(٢) الكتاب ١٣٥/٢، وما بين المعقوفتين سقطت من المخطوطة، كما سقط منها أيضاً التاء في قوله: «المظهرة».

(٣) يقصد بعلامات الإضمار: (الضمير) مثل (أنا، ونحن، وهو) انظر المصطلح النحوي/ ١٤٢-١٤٣، والمضمرات لا تحقر؛ لأنها لا توصف بحقير ولا غير، فليس يجب لها بحق الأصل ولا الشبه، انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٩٠، وعلل السيرافي ذلك من جهتين: إحداهما: أن الإضمار يجري مجرى الحروف، والحروف لا تحقر. والأخرى: أن أكثر الضمائر على حرف أو حرفين، وليست بثابتة اسماً للشيء الذي ==

قال: ولا يُحَقَّرُ أَيْنَ ولا مَتَى^(١).

قال أبو علي: لم تصغر لمضارعتها الحروف، وصغر (دُونُ وَتَحْتَ)، لأنها أسماء متمكنة غير متضمنة معنى الحروف، ولا قائمة مقامها^(٢).

قال: وأما أَمْسٌ وَغَدٌ فلا يُحَقَّرَانِ^(٣).

قال أبو علي: لم يجز تحقير (أَمْسٍ) لأنه مبني ولم يبن إلا لمساوية الحرف، (وَغَدٌ) ما أراه يمتنع من أَنْ يُصَغَّرَ.

قال أبو علي: ليس وضع الأعلام أَنْ تحقر كما أنها لا توصف، وإنما صغر ما يكون صغيراً بالنسبة إلى ما هو أكبر من جنسه^(٤).

قال: واعلم أنك لا تُحَقَّرُ الاسم إذا كان بمنزلة الفعل^(٥).

قال أبو علي: يقبح تصغير اسم الفاعل إذا أعملته عمل الفعل من حيث يقبح أن تصفه إذا أعملته عمله، وإنما يقبح إذا أعملته عمله أن

== أضمر... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٦.

(١) الكتاب ١٣٥/٢.

(٢) «لم تصغر (أَيْنَ، وَمَتَى، وَمَنْ، وَمَا، وَأَيُّهُمْ) لأن هذه أسماء يستفهم بها عن مبهمات لاتعرفها، ويجوز أن يكون ذلك الشيء الذي يُستفهم عنه قليلاً أو كثيراً، ويلزم أن تُبهم لثرد الجواب عنه على ما عند المسؤول فيه» بهذه العبارة علل السيرافي عدم جواز تحقير هذه الأسماء، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٥، أما (دُونُ، وَتَحْتَ، وَفَوْقُ) فتصغر، إذ يقال: (دُونَيْنِ، وَتَحْتَيْنِ، وَفَوْقَيْنِ)، وانظر الكتاب ١٤٠/٢، والمقتضب ٢٩٠/٢.

(٣) الكتاب ١٣٦/٢ بتصرف.

(٤) قال المبرد: (غَيْرُ) ليس بما يصغر، لأنك إذا قلت: جاءني غَيْرُكَ، لم تخصص واحداً من الناس، وإنما زعمت أنه ليس به، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً». المقتضب ٢٧٤/٢، وانظر الأصول في النحر ٦٢/٣.

(٥) الكتاب ١٣٦/٢.

تصفه من تصفه من حيث قبح أن توصف الأفعال، وكما لا توصف
 الأفعال، كذلك لا يوصف ما أقيم مقامه^(١).
 قال: وكذلك (عَنْ وَمَعَ)، صَارَتْ فِي أَنْ لَا تُحَقَّرَ كَمَنْ^(٢).
 قال: لِأَنَّ (عَنْ وَمَعَ) وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَعْمَلَ اسْمَيْنِ فَالْحَرْفِيَّةُ عَلَيْهِمَا
 أَغْلِبُ^(٣).

* * *

(١) يقبح أن تقول مثلاً: هُوَ ضَوْبِرْبُ زَيْدٍ، وَهُوَ ضَوْبِرْبُ زَيْدٍ، والعلة في ذلك أن (ضَوْبِرْبُ) إذا نُزِّلَ ونصب ما بعده، كان كالفعل، والأفعال لا تصغر إلا في التعجب، وإن كان لما مضى فليس يجوز فيه التنوين ونصب ما بعده، فيجري مجرى (غلام زيد)، ولما كان من الجائز لنا تصغير (غلام زيد) فإنه يجوز أن نصغر (ضارب زيد) لذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٦.

(٢) الكتاب ١٣٦/٢.

(٣) قال أبو الحسن الرماني: «أما (مَعَ) فلا تكون إلا ظرفاً، ولا يدخلها الألف واللام، ولا تجتمع، ومع ذلك فإنها على معنى لا يتعاضم كما يتعاضم معنى (قَبْلَ) و(بَعْدَ) فاحتمل ذلك فيهما، وإن نقص فمكنهما لأنهما على معنى يتعاضم كما احتمل في (فَوْقَ وَدُونِ) وتحت). فالذي يقتضي جواز التحقير أشياء منها: التمكن التام، ومنها: الاسم في معنى يتعاضم، ومنها: أنه يصح أن يوصف بحقير». شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٩١.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ الْمُؤَنَّثِ^(١)

قال: قلت: فَمَا بَالُ سَمَاءٍ قَالُوا سُمِّيَتْ^(٢).

قال أبو علي: تحذف اللام لاجتماع ثلاث ياءات [١٤٣/ب] فيصير إلى بناء الثلاثي، فتلحق هذه الهاء كما تلحق في (قَدَم) مُصَفَّرَةٌ^(٣).
قال: وإذا حَقُرَتْ امرأةٌ سَقَاءٌ قُلْتُ: سَقِيَّتِي ولم تدخل الهاء لأنَّ الاسم قد تمَّ^(٤).

قال أبو علي: يعني بقوله: أن الاسم قد تم أنه جاوز الأربعة الأحرف، فلا تثبت فيه الهاء، لأنه لم يقع فيه حذف كما وقع في (سَمَاءٍ) الحذف، لاجتماع ثلاث ياءات، فثبتت التاء كما تثبت في (سماء)^(٥).

(١) الكتاب ١٣٦/٢.

(٢) الكتاب ١٣٦/٢.

(٣) نقل سيبويه ردَّ أستاذه الخليل حول تصغير (سماء) على (سُمِّيَتْ) وهو قوله: «قال [يعني الخليل]: من قبل أنها تحذف في التحقير [يريد الألف في سماء]، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلما خَفَّتْ صارت بمنزلة (دَلْوٍ) كأنك حقرت شيئاً على ثلاثة أحرف» الكتاب ١٣٦/٢.

قال أبو سعيد: «إن كان في الرباعي المؤنث ما يوجب التصغير حذف حرف منه حتى يصير على لفظ الثلاثي ووجب ردَّ الهاء كقولك في تصغير (سماء: سُمِّيَتْ)؛ لأنه كان الأصل سُمِّيَ بثلاث ياءات، فحذفت واحدة منها...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٦.

(٤) الكتاب ١٣٦/٢.

(٥) لم تدخل الهاء في التصغير هنا، ولم يقل: (سَقِيَّتِي)؛ لأنه لم يرجع في التصغير إلى مثل عدَّة ما كان على ثلاثة أحرف، والسبب هنا أنه لم يحذف من الاسم (سَقَاءً) شيء كما حذف من (سَمَاءٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٧.

قال: قُلْتُ: مَا بَالُ الْمَرْأَةِ إِذَا سَمِيتُ بِحَجَرٍ قُلْتُ: (حُجَيْرَةٌ)، قال: لأنَّ حَجَرَ صَارَ اسْمًا عَلَمًا وَصَارَ لَهَا خَاصًّا، وَلَيْسَ صِفَةً وَلَا اسْمًا شَارَكَتْ فِيهِ مَذْكَرًا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ فَلَمْ تُرَدَّ أَنْ تَحْقُرَ الْحَجَرُ^(١).

قال أبو علي: يقول لم يشارك المؤنث المذكر هنا كما شارك المؤنث المذكر في قولك: (رَجُلٌ رِضًا، وَامْرَأَةٌ رِضًا) فلا تلحق علامة التأنيث، ولم ترد أن تحقُرهُ وهو خاص بتحقيقك إيَّاه وهو عام لغير شخص بعينه^(٢).

* * *

(١) الكتاب ١٣٧/٢.

(٢) قال الرماني: «تحقير (حَجَرٍ) اسم امرأة: حُجَيْرَةٌ، لأنه قد صار الاسم خالصًا لا في معنى العلم...» شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٩٣، وللسيرافي تعليل طريف في إدخال الهاء في تصغير مثل هذا اسمًا للمرأة دون سائر الصفات إذ يقول: «فإن قال قائل: أنت إذا سميت امرأة بِحَجَرٍ أو جَبَلٍ أو جَلٍّ، أو ما أشبه ذلك من المذكر، ثم صغرته أدخلت هاء، فقلت: حُجَيْرَةٌ، وَجُبَيْلَةٌ، فهل فعلت ذلك بالنعوت؟ قيل له: الأسماء لا يراد بها حقائق الأشياء فيما سميت بها، والصفات والأخبار يراد بها حقائق الأشياء، ألا ترى أنا إذا سَمِينَا شَيْئًا بِـ(حَجَرٍ)، أو سَمِينَا رَجُلًا بِـ(حَجَرَيْنِ) فليس الغرض أن يجعل حجرًا، وإنما أردنا إبانته، كما سَمِينَا إِبْرَاهِيمَ، وإِسْمَاعِيلَ ونوح وما أشبه ذلك؛ وإذا وصفنا به، أو أخبرنا عنه فإنما نريد الشيء بعينه، أو التشبيه، فصار كُنْ المذكر لم يزل؛ ألا ترى أنا إذا قلنا: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ عَدَلٍ) ففيها عدالة؟ وإذا قلنا للمرأة: (ما أَنْتِ إِلَّا رَجُلٌ) فإنما نريد: مثل رَجُلٍ؟ وكذلك تقول: (أَنْتِ حَجَرٌ) إذا لم يكن اسمًا لها نريد: مثل حَجَرٍ في الصلابة والشدَّة». شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢٠٧ - ٢٠٨.

هَذَا بَابُ تَحْقِيرِ {الْأَسْمَاءِ} الْمُبْهَمَةِ^(١)

قال أبو علي: ألحقت الألف في آخر المبهمات ليدل على ما كانت الضمة تدل عليه في غير المبهمة، فالألف في آخر المبهمات كالضمة في أوائل غيرها^(٢). فإن قلت: ما تنكر أن تكون هذه الألف في (ذِيَا وَذِيَاكَ) لَامَ الفعل؟ قيل: لا يجوز ذلك من غير جهة^(٣). إحداها: أنها لو كانت لام الفعل لكانت الياء التي قبلها ياء التصغير، لأنها تقع في الثلاثي قبل اللام، ويمتنع أن تكون هذه الياء للتصغير لأنها متحركة وتلك ساكنة؛ وأيضاً فإن ما قبله ساكن وواو الياء المدغم فيه، وما قبل ياء التصغير يكون متحركاً، وأيضاً فإن هذه الألف تزداد فيما لم يحذف منه شيء، كما زادت في تحقير (أَلَا) المقصورة، فقليل: أَلِيَا، فلو كانت لاماً لم تزد هنا، لأن (أَلَا) على وزن (هُدَى) فهو غير ناقص منه شيء فإذا لم يجوز أن تكون

(١) الكتاب ١٣٩/٢، وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) مصطلح، الأسماء المبهمة يعني «أسماء الإشارة والأسماء الموصولة»، وإن كان يعني غيرها عند الفراء، انظر المصطلح النحوي / ١٦٧ - وقد تفرد هذا النوع من الأسماء بوضع خاص عند التصغير بأن ترك أوله على لفظه قبل التصغير، وزيد في آخر ألف عوضاً عن ضم أوله الذي هو علامة التصغير في غيره من الأسماء، وهذا المخالفة بين المبهم وغيره لها أسباب ذكرها أبو علي هنا، وفصلها أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب، فيقال في: (ذَا: ذِيَا) وفي (تَاء: تِيَا) وفي (ذَلِكَ: ذِيَاكَ) وفي (أَلَا: أَلِيَا). كما يقال في تحقير (الَّذِي: اللَّذِيَا) وفي (الَّتِي: اللَّتِيَا)، وفي (اللاتي: اللتيَات) . وإن كان سبويه لا يرى تحقير (اللاتي) لاستغنائهم بجمع الواحد إذا حقر عنه، وهو قولهم: (اللَّتِيَات) فأسقطوه - انظر الكتاب ١٤٠/٢، وفي تحقير (اللَّذَان: اللَّذِيَان) وفي (اللَّذِينَ: اللَّذِيْنَ)، ومن قال: (اللَّذُون) صغرها (اللَّذيون) وهكذا . انظر المقتضب ٢ / ٢٨٧ - ٢٩٠ . المخصص ١٠٣/١٤ - ١٠٦ .

(٣) يعني: لا يجوز لأكثر من وجه.

هذه الألف التي ألحقت في هذه الأواخر من نفس الكلمة لما قلنا: ثبت أنها زیدت دلالة على التصغير.

فأما (ذِيًا) فالدليل على أن العين منه محذوفة سكون الياء التي بعد الذال، ولو كانت هذه هي العين لوجب أن تكون متحركة، وأن تكون الياء التي بعدها المفتوحة ساكنة، فلما كانت الأولى ساكنة والثانية مفتوحة، علم أن العين محذوفة. ويدل أيضاً على أن هذه الألف التي في أواخر المبهمة ليست بلام أنها قد زیدت فيما زاد على ثلاثة قبل آخره، كزيادتهم إياها في الياء [في] ^(١) تصغير (أَلَا) ^(٢)، فهذا أيضاً يبين أنها ليست بلام.

قال: وأما (تَيًّا) فإنما هي تحقير (تَا)، وقد استعمل ذلك في الكلام ^(٣).

قال أبو علي: يقال للمذكر (ذَا)، وللمؤنث (ذِي)، فلو حُقِّرَ المؤنث [١٤٤/أ] (ذِي)، لصار (ذِيًا) فالتبس المذكر بالمؤنث، فلما كانت (ذِي) التي للمؤنث تؤدي في التصغير إلى الإياس، حُقِّرَ (تَا)، واستغنى بها عن (ذِي) ^(٤).

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) تحقير (أولى) المقصورة: (أولياً)، قال المبرد: (أَلَا) في وزن (غُرَاب)، وتحقير (غُرَاب): (غُرَيْب)، وتحقير (أولى) لو كان غير مبهم: (أولياً)، فإن زدت الألف: أولياء»، انظر المقتضب ٢/٢٨٩، وقد تبين المرحوم عضيمة السقط الوارد في عبارة المبرد هذه ونقله عن ابن سيده في المخصص ١٤/١٠٤ - ١٠٥.

(٣) الكتاب ١٣٩/٢.

(٤) يقول المبرد: «فإن حُقِّرَت (ذِه) أو (ذِي) قلت: (تَيًّا)، وإنما منعك أن تقول: (ذِيًا) كراهة»

قال أبو علي: (الَاءِ) على وزن غُرَابٍ، فإذا صغّرته على قياس المبهمة وجب أن تقول: أَلِيٌّ مثل أَلِيْعٌ^(١)، ثم تلحق الألف التي تلحق أواخر المبهمة، - فتقول: أَلِيْنَا مثل: أَلِيْعَا^(٢).

قال العباس: (الَاءِ) إنما ألحقت الألف قبل الهمزة فقليل: (أَلِيَاءِ) على مثال (أَلِيْعِ) خلافاً لأخواتها، لتسلم كسرة (الَاءِ)، لأن الألف لو ألحقت بعد الهمزة لفتحت الهمزة وزالت كسرتها التي كانت في مُكَبَّرِهَا^(٣).

قال: وإذا ثُنِيَتْ حَذَفَتْ هذه الألف كما تحذف ألف (ذَوَاتَا) {واللذان} لكثرتها في الكلام^(٤).

== التباس المذكر بالمؤنث، فقلت: (تَيًّا)، لأنك تقول: (تَا) في معنى (ذِه) و(تِي). كما تقول: (ذِي) فصغرت (تَا) لثلا يقع لبس، فاستغنيت ب عن تصغير (ذِه) أو (ذِي) على لفظها». ٢٨٨/٢.

قلت: هذا هو الذي أوما إليه سيبويه عندما قال: «وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه فيلبس الأمر» الكتاب ١٤٠/٢. قال ابن سيدة: «ويقال في المؤنث: تَيًّا على لغة من قال: هذه، وهذي، وتَا، وتِي، يرجعن في التصغير إلى التاء لثلا يقع لبس بين المذكر والمؤنث» المخصص ١٠٤/١٤.

(١) مثل (غُرَيْبٍ) تحقير (غُرَابٍ)، وهذا في (الَاءِ) الممدودة. انظر المقتضب ٢٨٩/٢.

(٢) قال أبوسعيد: «إذا صغرت (الَاءِ) فيمن مدّ قلت: (أَلِيًّا) من قول الشاعر:

(يَا مَا أَمِيلُحُ غَزْلَانَا شَدْنُ لَنَا) من هَوَلِيَانِكُنُ الضَّالِّ والسُّرِّ

ف(ها) للتنبيه، و(كُنُ) لمخاطبة جمع المؤنث، والمصغر (أَلِيًّا)، ثم أورد اختلاف المبرد

والزجاج في تقدير ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٠.

(٣) لم يرد هذا القول في المقتضب، ولكنه ورد مفصلاً في المخصص ١٠٤/١٤، ورواه

السيرافي عندما أورد خلاف المبرد والزجاج.

(٤) الكتاب ١٤٠/٢، وما بين المعقوفين لم ترد في الكتاب، ووردت في المخطوطة بالمفرد ==

قال أبو علي: يعني في التثنية إذا قلت تَانِ، واللَّذَانِ، وذَاكَ^(١).

* * *

هذا بابٌ تحقير ما لم يُكسر عليه واحدٌ للجمع^(٢)

قال: وإذا حُشِرَت السِّين لم تقل إلا سُنَيَاتٌ، لأنك قد رددت ما ذهب فصار على بناءٍ لا يجمع بالواو والنون^(٣).

قال أبو علي: إنما يجمع كثيراً هذا الضُّرب الذي سقطت لامه بالواو والنون والياء والنون، لأن جمعه بالواو والنون كأنه عوضٌ من سقوط اللام، فسُيُون في التكسير ساقط اللام، فإذا صغرته رَجَعَتْ لامه في التصغير فلم يُقل (سُنَيُون) لأن اللام رجَّعها التصغير، وإنما كان يجمع بالواو والنون لسقوط اللام منها، فإن قلت: إن (أَرْضِينَ) لم تسقط لامه وقد جُمع بالواو والنون. فمن الجواب في ذلك أنه يقال: كان يجب أن تكون فيه علامة تأنيث، فلما لم تكن فيه كان جمعه بالواو والنون عوضاً من تلك العلامة.

== (الذي) ولا أُلِفَ فيها حينئذ.

(١) قال المبرد: «واعلم أنك إذا ثُنيت أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء لم تُلحقه ألفاً في آخره؛ من أجل الزيادة التي لحقت به، وذلك قولك في تصغير اللَّذَانِ: اللَّذَيَانِ، وفي الذين: اللَّذِينَ». المقتضب ٢/٢٩٠.

وعلل الرماني هذا الحذف من قبل كونها مبهمه تقتضي ألا يخلص لها تثنية ولا جمع كما لا يخلص لها التحقير، وأن تغيرها بالحذف دون غيره للتخفيف، وذلك لكثرتها في الكلام لا أن يفسر لالتقاء الساكنين - كما هو الحال في جُبُلَى - ونحوه. انظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٩٦.

(٢) الكتاب ٢/١٤٢.

(٣) الكتاب ٢/١٤٣.

فإذا صغرته ثبتت فيه الألف والتاء، فصارتا تقومان في الجمع مقام تاء التانيث في الواحد، لأنهما في الجمع بمنزلة الهاء في الواحد^(١).
قال: وإذا حقرت (أَرْضَيْنَ) اسم امرأة قلت: أَرْضُونِ، وكذلك السُّنُونُ لا تدخل الهاء، لأنك تحقّر بناءً أكثر من ثلاثة^(٢).
 أي فإذا حقّرت ما كان على أكثر من ثلاثة لم تلحق فيه الهاء مصغراً، ولست تردّها إلى الواحد، لأنك لا تريد تحقير الجمع.
 قال أبو علي: يقول: لست تُحقّر الجمع إنما تحقّر اسم واحد.
 وقوله: ولا تدخلها الهاء أي لا تدخل في سنون وأَرْضُونِ إذا صغرتهما اسم امرأة، كما تدخل في قَدَمٍ وَقِدْرٍ^(٣) لو صغرتهما اسمين لمرايتين، لأن (أَرْضَيْنَ) (وَسَيْنَيْنَ) كل واحد فيهما على أكثر من ثلاثة أحرف، فكما لا تدخل هاء التانيث فيما كان على أربعة أحرف نحو (عَنَّا)، كذلك لا تدخلها في (أَرْضَيْنَ وَسَيْنَيْنَ)^(٤).

(١) قال أبو سعيد: «إن السُّنَيْنَ قد جمع بالواو والنون قبل التحقير، فإذا حقّرت لم يجر الجمع إلا بالألف والتاء، وذلك أن (سَيْنَيْنَ) جمع على (سُنُونٍ وَسَيْنَيْنَ) بالواو والنون (والياء والنون)، لأن هذا الجمع له فضل ومزية، فجعل عوضاً من الذاهب في (سَنَةٍ)، والذاهب منها لام الفعل، فإذا صغرنا وجب ردّ الذاهب فبطل التعويض، وجمع على ما يوجب القياس، كقولنا: قَصَبَةٌ وَقَصَبَاتٌ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحِيفَاتٌ، وكذلك (أَرْضُونِ)، تقول: أَرْضَاتُ لاغير...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٤.

(٢) الكتاب ١٤٣/٢.

(٣) أي أنك لو حقّرت (قَدَمٍ، وَرِجْلٍ) لقلت: قَدَيْمَةٌ، وَرَجَيْلَةٌ فأدخلت التاء.

(٤) هناك فرق بين تصغير (أَرْضَيْنَ) اسم امرأة، و(أَرْضَيْنَ) جمعاً، ومثلها السُّنُونُ. فتصغير (الأرض): أَرْضَةٌ بالهاء، كما أن تصغير (سَنَةٍ): سُنِيَّةٌ، وجمع المصغّر: (أَرْضَاتُ، وَسَيْنَاتُ)، ولا يجوز فيها إلا الألف والتاء، والتحقيق الذي يوميء إليه سيبويه إنما هو ==

قال: وإذا حَقَرَتِ السُّنَيْنَ اسم امرأة قلت في قول [١٤٤/أ] من قال: (هذه سِنَيْنٌ): سُنَيْنٌ على قوله: يُضَيِّعُ، ومن قال: (سُنُونٌ)، قال: (سُنُونٌ) إذا وقعتا في الاسم بمنزلة ياء الإضافة وتاء التأنيث التي في بنات الأربعة لا يُعتدُّ بها، كأنك حقرت سِنِي^(١).

قال أبو علي: قول: الواو والنون في (سُنُونٌ) بمنزلة التاء في بنات الأربعة فالتاء في بنات الأربعة نحو: (جُنْدَلَةٌ)، لا يعتد بهذه التاء إذا صغرتها أي لا تحذفها كما تحذف اللام من (سَفَرَجَلٍ) فتحذفها في التصغير كما تحذف اللام إنما الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم، تحقر الصدر وتُدغم الثاني، وكذلك الواو والنون في قولهم: (سنون)، ولا يعتد بها من بناء الاسم كما يعتد بالياء والنون في (سنين) اعتداد ما هو من نفس الكلمة، فتصغر الاسم أعني في (سِنِينٌ) عليه، فيقال: (سُنَيْنٌ)، ووزنه من أمثلة التصغير (فُعَيْعِلٌ)، ومن الفعل (فُعَيْنٌ)، فأما الواو اللاحقة مع النون في (سُنُونٌ) فلا يعتد بها كما اعتد الياء في (سِنِينٌ) اعتداد الأصلي، لكن تصغر (سُنُونٌ) اسم رجل فيقال: (سُنُونٌ)، يردُّ اللام في (سِنِينٌ)، فيصير وزنه من التصغير والفعل جميعاً (فُعَيْلُونٌ)، ولو رددت اللام في (سِنِينٌ) على قياس من ردَّ الفاء في (يَضَعُ) فقال: يُؤَضِّعُ، وفي هَارٍ: هَوَيْثِرٌ، لكنت قائلًا: (سُنَيْنٌ)، فخرج وزنه من الفعل: فُعَيْلِينَ، ومن التصغير (فُعَيْعِلٌ)^(٢).

== تحقير اسم واحد دون الجمع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٤، ق ٢١٤.

(١) الكتاب ١٤٣/٢ يتصرف.

(٢) يقول ابن السراج: «إذا حقرت السنين قلت: سُنَيَاتٌ، لأنك قد رددت ما ذهب، وأَرْضُونُ: ==

قال: وإذا حَقُرَتْ (أَفْعَالٌ) اسم {رجل} قلت: (أُفْعِيْعَالٌ) كما تحقِّرها قبل أن تكون اسماً فتحقير (أَفْعَالٌ) كتحقير عَطَشَانٍ^(١).

قال أبو بكر: لم يقولوا: (أُفْعِيْعِيلٌ). ليفرق بين (أَفْعَالٌ) التي للجمع (وإفْعَالٌ) التي للواحد^(٢).

قال: ولا تُشَبِّهُهُ (بِلَيْلَةٍ) ونحوها إذا سميت بها رجلاً ثم حَقُرَتْها، لأن ذا ليس بقياس، وتصغير (أَفْعَالٌ) مطرد على (أُفْعِيْعَالٌ)^(٣).

قال أبو علي: يقول تحقير (لَيْلَةٌ لَيْلِيَّةٌ)، ليس بقياس، فإذا سُمِّيت بـ رددته إلى القياس، وتصغير (أَفْعَالٌ: أُفْعِيْعَالٌ) قياس، فتدعه اسم رجل على ما كان علي من القياس قبل أن يكون اسم رجل، إذ كنت تردّ إلى القياس إذا سُمِّيت رجلاً بشيء صَغُرَ على غير القياس، ومع ذلك فإن العلة التي لها صَغُرَ (أَفْعَالٌ) قبل أن يكون اسماً لشيء بعينه (أُفْعِيْعَالٌ) قائمة في التسمية، لأنك لو صغرتَه وو اسم: (أُفْعِيْعِيلٌ) لالتبس برجل

== أَرَبَضَاتٌ لأنك قد غَيَّرْتَ البناء، وإن كان اسم امرأة قلت: أَرَبَضُونَ، وكذلك سُنُونَ، لا تردّ إلى الواحد، لأنك لا تريد جمعاً تحقِّره، وإذا حَقُرْتَ (سِنِينَ) اسم امرأة في قول من قال: سِنِينَ، قلت: سُنَيْنٌ، على قوله في (يَضَعُ: يَضَعُ) لاحتجاج إلى أن تردّ لأنه على مثال المصغرات من (فُعِيلٌ، وفُعِيْعِيلٌ)، فمن قال: (سُنُونَ) قال: سُنُونٌ، فلم يكن بدّ من الردّ، لأن الواو والنون ليستا من الاسم المصغر، الأصول في النحو ٥٤/٣، وانظر شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٠٠.

(١) الكتاب ١٤٣/٢.

(٢) انظر الأصول في النحو ٥٤/٣.

(٣) الكتاب ١٤٣/٢.

يسمى (بأفعال) (١).

قال: وليست أفعال وإن قلتَ فيها: أفاعيلُ كأنعامٍ وأناعيمَ، {تجري مجرى سِرْحَانٍ وسَرَّاحِينَ}، لأنه لو كان كذلك لقلت في جمالٍ: جُمَيْمَالٌ (٢). قال أبو علي: يقول: لاتقولُ في تحقير (أفعال): (أُفَيْعِيلُ)، لأنك تقول في تكسيره (أفاعيل)، كما أنك لاتقول في جمالٍ: جُمَيْمَالُ، لأنك لاتقول: جَمَامِيلُ، وكما [١٤٤/ب] أنك تقول: جُمَيْمِيلُ وإن لم تقل: جَمَامِيلُ، ولا تقول: جُمَيْمَالُ، كذلك تقول: أُفَيْعَالُ، ولا تقول: أُفَيْعِيلُ، وإن قلت: أفاعيلُ فقد أوجدت (٣) ما لا يكسر على وزن مفاعيلٍ، يصغر على (مُفَيْعِيلُ)، كما جاء ما يكسر على مفاعيلٍ ولم يُصغَر على مُفَيْعِيلُ، لأنه لو صُغِرَ على مثال (فُعَيْعِيلُ) لزال عنه دلالة الجمع، فلذلك لم يعتبر تصغيره بتكسيره، ونظير هذا في أنه لم يعتبر بتكسيره تصغيره، لزوال الجمع قولك في مُصْرَانٍ جمع مَصِيرٍ: مُصَيْرَانُ، ولم تقل: مُصَيْرَيْنِ وإن قلت في تكسيره مَصَارَيْنِ، لأنك لو صغرته على تكسيره لقلت: مُصَيْرَيْنِ

(١) يقول أبو سعيد: «فرّقوا بين تصغير (إفعال وأفعال)، فقالوا في (إفعال): أُفَيْعِيلُ، وفي (أفعال): أُفَيْعَالُ، لأن (أفعال) لاتقع إلا جمعا، فكهوا إبطال علامة الجمع منه، إلا أن ينجمع مرة أخرى فيكون كأنعامٍ وأناعيمَ، إذا صغروا لم يُنبِ التصغير عن الجمع، فبقوا علامة الجمع، واستعلموا علامة التصغير...» شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٤.

(٢) الكتاب ١٤٣/٢، وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب.

(٣) في المخطوطة: (أوجدك).

فزالت دلالة الجمع، وصار بمنزلة (فِعْلَان) الذي هو واحد غير جمع مثل (سِرْحَان) كما أنك لو قلت في (أَفْعَال) : (أَفْعِيل)، لالتبس بالواحد وزالت دلالة الجمع فلهذا لم يعتبر بتصغير هذا الضرب من الجمع تكسيه^(١).

(١) يقول الرماني: « لا يجوز في (أَنْعَام) أن يحقر على قياس (أَنْعِيم) كما يحقر (سِرْحَان) على قياس (سِرْحَان)، وما لم يجمع هذا الضرب كما لم يحقر على طريقة عُثْمَان، فكان يجيء من هذا في أحمال: أحمال، لأنه لا يجمع على (أَنْعِيل) وفي (أَنْعَام: أَنْعِيم) لأنه يجمع على (أَنْعِيم)، فهذا خطأ للفرق بين الواحد والجمع كما ذكر سيبويه، وذلك أنه لما كان يلتبس (أَفْعَال) (بِأَفْعَال) في التحقير فرق بينهما، فقليل في (إِجْمَال: أُجْمِيل) وفي (أَجْمَال: أَجْمَال) للفرق بين الواحد والجمع، وكذلك تقول في (إِنْعَام: أَنْعَام) للفرق بينه وبين (أَنْعَام)، ومنع هذا الذي يحتاج إليه من الفرق، ومن الحمل على النظر في (أَنْعِيم)، وليس كذلك (سِرْحَان، وسِرْحَان)، لأنه ليس فيه ما يمنع من الحمل على النظر، فوجب في هذا ولم يجب في ذاك... »، شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ١٠١، وانظره مبسوطاً في شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٥.

* * *

انتهى الجزء الثالث

ويليه

الجزء الرابع إن شاء الله ، ويبدأ بقوله :

هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها

فهرس موضوعات الجزء الثالث

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ ما ينصرف وما لا ينصرف	٢٠ - ٥
هذا بابُ ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف	٢٤ - ٢١
هذا بابُ ما ينصرف من الأفعال إذا سميت ب رجلاً	٣٣ - ٢٤
هذا بابُ ما لحقته الألف في آخره	٣٦ - ٣٣
هذا بابُ ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك	
من الانصراف في المعرفة والنكرة	٣٩ - ٣٧
هذا بابُ ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة	
نحو غضبان	٤٠ - ٤٠
هذا بابُ ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف	
التي في بشرى وما أشبهها	٤٥ - ٤٠
هذا بابُ هاءات التأنيث	٤٧ - ٤٦
هذا بابُ فُعَلٍ	٥١ - ٤٨
هذا بابُ ما كان على زنة مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ	٥٧ - ٥٢
هذا بابُ الأسماء الأعجمية	٥٩ - ٥٨
هذا بابُ تسمية المذكر بال مؤنث	٦٣ - ٦٠
هذا بابُ أسماء القبائل والأحياء	٦٩ - ٦٤
هذا بابُ ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة	٧٠ - ٦٩
هذا بابُ أسماء السُّور	٧٩ - ٧١
هذا بابُ تسميتك الحروف بالظروف وغيرها	٨٣ - ٧٩
هذا بابُ ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث	٩٠ - ٨٤

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ تغيير الأسماء المبهمة	٩٦-٩٠
هذا بابُ الظروف غير المتمكنة	١٠٧-٩٦
هذا بابُ الشينين اللذين إذا ضمَّ أحدهما إلى الآخر	١١٩-١٠٨
هذا بابُ ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي	
الياء والواو من لامت	١٣٣-١٢٠
هذا بابُ إرادة اللفظ بالحرف الواحد	١٣٥-١٣٣
هذا بابُ الحكاية	١٤٠-١٣٥
هذه مسألة ليس هذا موضعها ولكننا كتبناها ها هنا	١٤٥-١٤٠
مسائل من (باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها	
في الكلام)	١٥٤-١٤٥
هذا بابُ الإضافة وهو باب النسبة	١٥٥-١٥٤
هذا بابُ ما حذف من الياء والواو فيه القياس	١٥٧-١٥٥
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف	١٥٩-١٥٧
هذا بابُ الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو	١٦٩-١٥٩
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء، وكان الحرف الذي	
قبل الياء ساكنًا	١٧٢-١٧٠
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم لامه ياء أو واو وقبلها ألف	
ساكنة	١٧٥-١٧٣
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من	
نفس الكلمة	١٧٧-١٧٦

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفًا زائدة لا ينون وكان على أربعة أحرف	١٧٧ - ١٧٩
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفًا وكان على خمسة أحرف	١٧٩ - ١٨٢
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين	١٨٢ - ١٨٣
هذا بابُ الإضافة إلى بنات الحرفين	١٨٣ - ١٨٤
هذا بابُ ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرُّدُّ	١٨٤ - ١٨٥
هذا بابُ الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين	١٨٥ - ١٩٧
هذه فصول تلحق بما تقدم من الباب تأخرت عن مواضعها ...	١٩٨ - ٢٠٢
هذا بابُ الإضافة إلى ما ذهبت فآؤه من بنات الحرفين وذلك عدة وزنة	٢٠٣ - ٢٠٤
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى	٢٠٥ - ٢٠٩
هذا بابُ ما لحقته الزيادتان	٢٠٩ - ٢٠٩
هذا بابُ الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع	٢١٠ - ٢١٠
هذا بابُ الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعللا اسمًا واحدًا	٢١١ - ٢١٥
هذا بابُ الإضافة إلى المضاف من الأسماء	٢١٥ - ٢١٨
هذا بابُ الإضافة إلى الحكاية	٢١٩ - ٢١٩
هذا بابُ الإضافة إلى الجمع	٢٢٠ - ٢٢٢

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ التثنية	٢٢٣-٢٢٦
هذا بابُ تثنية ماكان منقوصا وكان عدة حروفه أربعة أحرف	
فزائداً	٢٢٧-٢٢٨
هذا بابُ جمع المنقوص بالواو والنون	٢٢٩-٢٣١
هذا بابُ لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون، وذلك	
نحو عشرين وثلاثين	٢٣٢-٢٣٣
هذا بابُ جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث	٢٣٤-٢٣٧
هذا بابُ جمع الرجال والنساء	٢٣٨-٢٤٥
هذا بابُ يجمع الاسم فيه إن كان لمذكر أو لمؤنث بالتاء	٢٤٦-٢٤٨
هذا بابُ جمع الأسماء المضافة	٢٤٨-٢٤٨
هذا بابُ من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم	٢٤٩-٢٥١
هذا بابُ تثنية المبهمة التي أواخرها معتلة	٢٥١-٢٥١
هذا بابُ ما يتغير في الإضافة إلى الاسم	٢٥٢-٢٥٥
هذا بابُ إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور	
المضمر	٢٥٥-٢٥٦
هذا بابُ إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً	٢٥٧-٢٥٨
هذا بابُ التصغير (هذا بابُ تصغير المضاعف)	٢٥٩-٢٦١
هذا بابُ تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث	٢٦٢-٢٦٦
هذا بابُ ماكان على أربعة أحرف تلحقه ألف التأنيث بعد ألف،	
أو لحقت ألف ونون كما لحقت عثمان نحو خُنُفساء .	٢٦٦-٢٦٩

الموضوع	الصفحة
هذا بابُ ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرتَه للجمع على القياس لا على التفسير للجمع على غيره	٢٦٩ - ٢٧٠
هذا بابُ ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها	٢٧١ - ٢٨٩
هذا بابُ تحقير ما تثبت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير . .	٢٩٠ - ٢٩٣
هذا بابُ ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة، لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع	٢٩٣ - ٢٩٧
هذا بابُ بنات الخمسة	٢٩٨ - ٢٩٨
هذا بابُ ما ذهبت لأمه	٢٩٩ - ٢٩٩
هذا بابُ تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث	٣٠٠ - ٣٠٣
هذا بابُ تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير	٣٠٤ - ٣٠٦
هذا بابُ تحقير كل حرف كان فيه بدل فإنك تحذف ذلك البديل ويرد الذي من أصل الحرف إذا حقرتَه	٣٠٧ - ٣١٣
هذا بابُ تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه	٣١٣ - ٣١٦
هذا بابُ تحقير الأسماء تثبت الأبدال فيها، وتلزمها	٣١٧ - ٣١٨
هذا بابُ تحقير ما كان فيه قلب	٣١٩ - ٣٢٠
هذا بابُ تحقير كل اسم كانت عينه واوًا وكانت العين ثانية أو ثالثة	٣٢١ - ٣٢٦
هذا بابُ تحقير بنات الباء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوات هذه مسألة أمليتها ليس هذا موضعها	٣٢٦ - ٣٣٣
	٣٣٣ - ٣٣٤

الموضوع	الصفحة
بقية مسائل الباب السابق	٣٣٥ - ٣٣٩
هذا بابُ تحقير كل اسم كان من شيئين أحدهما ضمُّ إلى الآخر فجعلًا بمنزلة اسم واحد	٣٣٩ - ٣٤٠
مسائل من باب ما يحقّر لدنّوه من الشيء وليس له	٣٤٠ - ٣٤٢
هذه بابُ تحقير المؤنث	٣٤٣ - ٣٤٤
هذا باب تحقير الأسماء المبهمة	٣٤٥ - ٣٤٨
هذا بابُ تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع	٣٤٨ - ٣٥٣
فهرس الموضوعات	٣٥٤ - ٣٦٠

* * *

انتهى فهرس موضوعات الجزء الثالث من التعليقة على كتاب سيبويه

